

عزّه شرارة بيضون

نساء وجمعيات

لبنانيات بين إنصاف الذات وخدمة الغير



نساء وجمعيات

عزّة شرارة بيضون

نساء وجمعيات

لبنانيات بين انصاف الذات وخدمة الغير



إهداء

إلى النساء العاملات في المنظمات غير الحكومية
... لحرصهن على نسيج اجتماعنا،
ولسعيهن من أجل تمتين خيوطه؛
... وإلى رجال عاملين للغاية أنفسهم.

المقدمة

من الرعاية والولاء الى السعي للمساواة
اللبنانيات في العمل الاجتماعي(*)

(*) نعتمد « العمل لاجتماعي » للتعبير عن نشاط الأشخاص المتسبين إلى المنظمات غير الحكومية لأن الناشطين والناشطات يطلقون هذه التسمية على نشاطهم فيها .

تمهيد

منذ أن أصبحت النساء ناشطات في مساحة الحياة العامة للمجتمعات، طرح السؤال البديهي: ما هو أثر وجودهن على هذه المساحة وهل أضفى جديداً عليها؟ فإذا كانت النساء قد مكثن دهوراً طويلة في «المجال الخاص»، ملتزمات فيه مهمة إعادة الإنتاج، فهل حملن منه إلى «المجال العام» منطلقات ورؤى لعقلنة مجرياته، أو مقاربات خاصة للتأثير فيه، أو مهارات للفعل والتغيير في بنى مؤسساته وآليات عملها؟

أم إن انبناء «المجال العام» وثبات مكوناته وتأصيلها بالتاريخ والثقافة، تحدّ جميعها من تأثيرات الوافدات الجددات، فلا تعدو مساهمتهن أن تكون تأكيداً لوجود «ما كان كامناً» فيه وبلورة لأشكاله؟

وإذا ما تساءلنا عن إضافة النساء إلى «المجال العام» يتداعى، تلقائياً، التساؤل المكمل: ما هو الأثر الذي يحدثه ولوجهن هذا على هويتهن، العامة منها والخاصة؟ هل هو تثبيت للنظام الأبوي القائم؟ أم إنه واحد من المنطلقات المفضية إلى ترتيبات مغايرة بين عناصر هذا النظام، وإلى صياغة جديدة للعلاقات بين مكوناته، وإلى مراجعة للمنطق الذي يحكمه؟

هل إن وجود النساء في «المجال العام» تعبير من تعبيرات التحول في النظام الجندري^(١) الأبوي؟ أم إنه واحد من المؤثرات الفاعلة في سبيل ذلك التحول؟

هذه الإضافات والتأثيرات المتبادلة - إذا ما وجدت - بين النساء القادمات من المجال الخاص، جماعات أو فرادى، وبين مكونات المجال العام، ليست موحدة ولا متجانسة. وقد انشغل باحثون وباحثات خاصة في العلوم الاجتماعية بدراستها، (التأثيرات والإضافات المتبادلة)، في الأنظمة الاجتماعية والسياسية ولدى الجماعات الإثنية المختلفة منطلقين من الحقلين الأكاديمي والنضالي المتأثر بما عرف بالموجة الثانية لحركة تحرر المرأة التي اجتاحت العالم الصناعي، الأميركي خاصة، في الستينات والسبعينات من القرن الماضي،

ووصل صداها الى العوالم الثالثة بدرجات متفاوتة .

وحيث اهتمّ الباحثون هؤلاء نساءً ورجالاً ، ومن منطلق دفاعي واضح ، بإبراز الوجه الايجابي لولوج المرأة إلى المجال العام وبالبحث عن آثار ذلك الولوج عليها^(٢) وعلى أسرتها ، فان الاهتمام بتأثير المجال العام به ، (أي بخروج المرأة إلى مجالات الحياة العامة) ، ما لبث ان لحق به وللغاية نفسها^(٣) .

هذا الولوج إلى المجال العام استقرّ في عالمنا الحاضر على حالة بات فيها تساؤل المتسائلين عن شرعيته خافتاً ومحصوراً؛ فبات دفاع النساء عنه ، تالياً ، غير ضروري . بل توسعت فئات المهتمين به فلم يعد حكرًا على النساء . وهو استوى على أرض حيادية وطاول مجالات الحياة كافة . ولعل المقاربة الجندرية لدراسته من أبلغ التعبيرات عن هذا التوسع وتلك الحيادية .

المرأة في المجال العام عندنا

خلافًا للتوجهات الغالبة في المجتمعات الصناعية المعاصرة ، لا تزال مجتمعاتنا العربية تتصارع مع فكرة التقارب بين مجالي الحياة «الخاصة» والحياة «العامة» . وقد عرفت ساحتنا الثقافية ، في بدايات القرن الماضي ، سجلات حادة كانت تتجدد تباعاً مع تقدم عقودها ومع توسّع رقعة ولوج المرأة الى المجال العام ، حول أثر ذلك الولوج في مجتمعاتنا ، وعن تأثيرها به .

ويؤرّخ لبدء هذا السجال مع كتابات قاسم أمين ، معلماً رئيسياً ، وليس وحيداً أو بادئاً بأي حال ، (مجموعة من الباحثين ، ١٩٩٩ ، ٣٠٩) . وكان موضوع السجال تحرير المرأة من النقاب ومن السجن في المنزل ، وكان أكثر المساجلين شهرة من الرجال ، إلا أنه ما لبث أن اتسع بعد أن استردت ملكيته النساء الطليعيات ، أولاً ، ثم التجمّعات النسائية وصحافتها . وكان تعليم الفتيات هو الهدف الذي أجمع عليه هؤلاء بوصفه المدخل الأنسب ليكون المكان الاختباري لهن في عالم الرجال ، وبمشابة حيّز خاص لهن في رحابه ؛ وذلك في مدارس غير مختلطة ، لا تزال موجودة حتى أيامنا هذه ، تسمح بتدرّج بطيء في «مجاهل» ذلك العالم ، وعلى غفلة من الزمن الأنثوي / التناسلي الذي لا يبدأ قبل البلوغ ، الموعد «الرسمي» للحجر على الإناث وتحجبيهن .

العمل الاجتماعي النسائي : البدايات

وفي لبنان كان تعليم الإناث قد بدأ انتشاره لدى الطبقة العليا ، المسيحية خاصة . هؤلاء

قمن بإنشاء جمعيات تردفها صحافة نسائية كانت بمثابة مرآة لنشاطهن جماعات وفرداى . وهي أنشئت بدوافع إنسانية - غيرية ، لكن أيضاً بدوافع فردانية من أجل توظيف المهارات الجديدة التي تعلمنها - استعراضها وصقلها في آن معاً . وما لبثت هذه الجمعيات أن تكاثرت ، على نحو متناسب مع توسع التعليم ، وتوسعت قاعدة المتسبين إليها لتشمل المسلمات أيضاً ، وتشعبت أنواعها لتشتمل على الدينية الرعائية ، الثقافية الوطنية الجامعة ، العائلية ، وأخيراً تلك التي شكلت فرعاً من جمعيات رجالية ، (القادري ، ٢٠٠١) .

كان التعليم الحيز الأبرز لاستقبال الاناث المستمر والمتنامي في ما وراء أسوار المنازل ، ولحقته الصحافة النسائية والجمعيات على أنواعها . لكن التطورات السياسية التي اختبرتها المنطقة العربية ، واللبنانية ضمناً ، في النصف الأول من القرن العشرين ، دفعت الى شوارع عواصمها ، دفعاً من النساء في التظاهرات المطالبة بالإستقلال الوطني ^(٤) ، كانت في طليعتهن النساء المنتظمات في الجمعيات المذكورة أعلاه والشخصيات النسائية البارزة - مؤسساتها أو المتسبات إليها . هذه الطليعة توصلت لأن تعقد مؤتمرات لتلك الغاية في بيروت وطهران ودمشق . لكن أبرزها على الإطلاق كان مؤتمر «الاتحاد النسائي العربي» في العام ١٩٤٤ في القاهرة . ومن على منبرها توجهت النساء إلى الحكومات العربية رافعة مطالب اجتماعية ونسوية ، لا سياسية ووطنية فحسب ، (الخطيب ، ١٩٨٤) . هذه القوى النسائية التي جرت تعبئتها وتحريكها في المناسبات الوطنية كانت تتحول ، بعد كل واحدة منها ، إلى العمل الاجتماعي ذي الطابع الخيري / الرعائي . هذا التحول نحو العمل الاجتماعي ، وريث الهبات الوطنية ، بدا وكأنه أكثر ملاءمة لـ «طبيعة» المرأة ، وأكثر تناغماً مع مهاراتها ، واستوى مساحة واقعة على تقاطع «الخاص» و«العام» ، ومجالاً تمكنت «النخبة» فيه النسائية - بالمعنى الأشمل للعبارة - من اختبار عمل خارج - أسري في شكله ، لكنه مألوف في مضمونه . غير أنه كان أيضاً وسيلة لتطوير مهارات جديدة تعلمنها في مدراسهن ، ولاكتساب أخرى جديدة ، منها «عقد الاجتماعات وتنظيم المعارض وإقامة الندوات والحفلات والصالونات الثقافية ... وغيرها من طقوس عمل الجمعيات» ، (القادري ، ٢٠٠١) .

وقبل وسط القرن الماضي بقليل ، وحتى أواسط السبعينات منه شهدت الأقطار العربية مشاركة للنساء ، مختلفة نوعياً عن مشاركتهن السابقة ، تمثلت بتوسع نسبي في انضمامهن إلى صفوف الأحزاب اليسارية واليمينية منها سواء بسواء ، وإنشاء منظمات نسائية فيها ، أو أيضاً إلى ما عرف يومها بالحركات الجماهيرية «التحررية» وتنظيماتها . وهن دعين إلى المشاركة في تحرير الوطن من أصناف الاستعمار ، ومن الصهيونية بخاصة ، أو من الأنظمة «البالية» التي أطاحت بها «الثورات» والانقلابات العسكرية على أنواعها ، أو إلى المساهمة في بناء الأوطان المستقلة حديثاً ، وبحسب الحالة .

إن هذه المشاركة/ المساهمة كانت مشروطة بالالتزام بـ«القضية» المطروحة، لكنها تحولت، هي أيضاً، إلى التزام عام بالشأن العام في جمعيات وتشكيلات ثقافية متناولة اليومي والمحلي ومستهدفة الفئات الهامشية، (يومي، ١٩٩٧-١٩٩٨). ولعل أحد تعبيرات المشروطة هذه قيام الأنظمة التي أفرزتها الثورات والانقلابات هذه على تقييد حرية التجمعات بل، أحياناً، حظر إنشائها، (كما في مصر، مثلاً)، وحصر النشاطات ذات الطابع الأهلي غير الحكومي بوزارات الشؤون الاجتماعية أو باتحادات عامة تابعة للأحزاب الحاكمة، ومن كل الأنواع، ومن بينها الاتحادات النسائية، كما في العراق وسوريا، (قنديل وبن نفيسة، ١٩٩٤).

الحقوق النسائية السياسية

ومن لبنان، تحديداً، أحد البلدان العربية التي لم تختبر الانقلابات العسكرية، انطلقت أول معركة ناجحة في العالم العربي لنيل الحقوق النسائية السياسية؛ وهي تمحورت حول حق الاقتراع، أساساً، والترشيح للندوة البرلمانية ووزارات مختارة كالشؤون الاجتماعية والمعارف والفنون الجميلة، بدرجة ثانية، (مسرة وعطالله، ١٩٩٩، ٣٩٢). وقد سوّغت هذه المطالبة بالاستناد إلى شرعة الأمم المتحدة، ووثيقة إعلان حقوق الإنسان، وقرارات لجنة شؤون المرأة التي أقرها مندوب لبنان لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأبرمتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والدستور الذي يعطي المرأة حقوقاً متساوية لحقوق الرجل، ويخضعها لنفس الواجبات؛ وسوّغت، بالاستناد أيضاً، إلى كون المرأة بذلت جهوداً في سبيل قضية الاستقلال والجلاء... فضلاً عن أن إعطائها تلك الحقوق سيجعل لبنان سباقاً في هذا المجال! (الخطيب، ١٩٨٤، ١٦٠ و١٩٥).

هذا، وشهدت أوائل الستينات بداية تبدل في الوجهة العامة لوظائف الجمعيات عندنا؛ وذلك تماشياً مع التحولات التي شهدتها الدولة والمجتمع اللبنانيان مع إطلاق المشروع الشهابي. ومن هذه التحولات، في ما يهمنا هنا، التغيير في البنى التقليدية للحركات الاجتماعية ودخول فاعلين جدد عليها. والواقع أن الدولة التي كانت تحاول بلورة وظائفها الاجتماعية، وجدت في الجمعيات، والجمعيات النسائية بشكل خاص، طرفاً مشاركاً لحل المعضلة الاجتماعية؛ وقد تمثل ذلك بإنشاء «مصلحة الإنعاش الاجتماعي» التي كان لها «الفضل الكبير في إعطاء العمل الاجتماعي مفهوماً تنموياً على الأرض»، (كنعان، ١٩٩٥). وتضافرت توجهات الدولة التنموية- والتي تمثلت بمحاولة الارتقاء بالعمل الاجتماعي من «عمل الخير» إلى «إقرار العدالة»- مع عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية لتؤدي إلى نمو عدد الجمعيات واستقطابها لفاعلين من قطاعات جديدة وتنوع مجالات

أنشطتها، (Karam، التاريخ غير مذكور). ومن مظاهر هذا النمو وذلك الاستقطاب ظهور النساء في التحركات المطالبة، من طلابية وعمالية، أو في الأطر السياسية، من أحزاب وتنظيمات، التي عرفتها الساحة اللبنانية في أواخر الستينات وحتى منتصف السبعينات - بداية اندلاع الحرب اللبنانية. وبدا أن النساء يتجهن لأن ينتظمن في أحزاب ومنظمات، أو في لجان وهيئات في إطار تلك الأحزاب وتحت مظلتها السياسية. وقد تم ذلك، جنباً إلى جنب، مع استمرار انتساب النساء إلى منظمات مذهبية خيرية. فبروز أنماط جديدة من الجمعيات والتنظيمات عندنا لم يبلغ يوماً الأنماط السابقة منها. بل إن القاعدة التي تحكم تشكّل منظمات الحركة الاجتماعية عندنا تتمثل بالترابك والتراكم للنماذج المختلفة متجاوزة ومتعايشة معاً، (Karam، التاريخ غير مذكور).

النساء والعمل الاجتماعي في الحرب

كان لدخول لبنان الحرب لمدة خمس عشرة سنة الأثر البالغ في تحويل وجهة عمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات ومجالات نشاطها. فتصدّر العمل الإغاثي تلك الأنشطة استجابة للوضع اللبناني تقوفاً لهذه الجمعيات داخل مناطقها المعزولة عن المناطق الأخرى بحدود مذهبية. هذه الجمعيات قامت، في كثير من الأحيان، بدور الدولة الرعائي وأحياناً التنموي؛ لكنها كانت، في أغلب الأحوال، واقعة تحت هيمنة الميليشيات المحلية.

على أن الحركة الاجتماعية شهدت في الحرب، مفارقة، بروز جمعيات معدودة لكن بارزة، وتتصف بأنها عابرة للطوائف والمناطق، (أهمها كولكتيف ومنتدى المنظمات غير الحكومية). هذه المنظمات كانت على صلة بمنظمات غير حكومية عالمية، وبعضها كان في طليعة المنادين بوقف الحروب اللبنانية. ويحصى صليبي تسع عشرة منظمة غير حكومية مناهضة للحرب ومئة وأربعة عشر نشاطاً معادياً للحرب على امتداد زمنها. لكنه حين يتكلم عن سمات الناشطين / المناهضين هؤلاء يغفل ذكر السمة الجندرية الغالبة! (Slaiiby، 1993).

وتشير الأبحاث القليلة التي أهتمت بتوثيق أنشطة الجمعيات / التجمعات ودور النساء فيها في فترة الحرب عندنا إلى اتجاهات متباينة ومعقدة نذكر أهمها:

أ - الاتجاه الذي اعتمدته المجلس النسائي اللبناني الذي ضم أكثر من مئة جمعية نسائية. هذا المجلس حافظ على وحدته خلال الحرب، بل ساهم بأنشطة مناهضة للحرب، (إزالة رمزية للحواجز بين المناطق، جمع توقيعات على عرائض ضد استمرار الحرب، إضرابات

ومظاهرات إلخ). وقامت الجمعيات المنضوية تحت لوائه، وكل واحدة منها في المنطقة التي تتواجد فيها، بأعمال إغاثية لمساعدة ضحايا الحروب من مهجرين ولاجئين وأيتام وأرامل وجرحى إلخ، (مسرة وعطالله، ١٩٩٩، ١١٤-١١٦).

ب - التماهي التام بين دوافع النساء المنخرطات في العمل الاجتماعي الإغاثي، خاصة، وبين دوافع الرجال في محيطهم المباشر، العائلي في أغلب الأحيان. هذا، فضلاً عن أن وجودهن على المساحة العامة مؤقتاً فرضته دواعي الحرب والدفاع عن الطائفة/ المذهب الذي ينتمين إليه، (بزري وبيضون، ١٩٩٨، ١٢٦)؛ وكذلك التماهي التام مع الأحزاب التي ينتمين إليها وممارسة أعمال حربية أو شبه حربية، (خويري، ١٩٩٧-١٩٩٨).

ت - التذمر من الواقع الحربي الذي زجت فيه النساء دون الأخذ برأيهن، والأسف لتحويل الوجهة الأصلية لجمعياتهن صوب الإغاثة بدل التنمية التي أنشئت من أجلها، (بزري وبيضون، ١٩٩٨، ١٢٥). ونزوع، من جهة أخرى، للتعامل مع ذلك الواقع دون القبول بكل معطياته، والمضي قدماً في تنفيذ المهام المطروحة في برامج الجمعيات التي ينتمين إليها وتوسيع تلك البرامج، أحياناً، للاستجابة للحاجات المستجدة التي فرضتها الحرب، وتوظيف مخرجات output هذه الاستجابة في توطيد مكانتهن في الوسط المحلي، ولدى الجماعة المستهدفة، (Khalaf, 1978; Illia, 1984).

ث - وهو الاتجاه الأكثر تعقيداً لأنه يمثل تبني النساء لقضية الجماعة الطبيعية التي ينتمين إليها- المذهب والمنطقة في هذه الحالة- وتجمعهن لنصرتها. لكنهن، ولدى انتهاء الأعمال الحربية في مناطقهن، مُنعن من استكمال ما بدأته: الانتظام في إطار نسائي مستقل لبلورة تجربتهن وتثبيت الإنجازات التي حققنها بمواجهة المحيط الأبوي التقليدي. وبدأ أن مسوّغ ذلك المنع هو تجاوزهن للحدود التي تعيّن الانقسامات داخل المذهب نفسه؛ أي، الانقسامات العائلية، الحزبية، المناطقية إلخ، (نجار، ١٩٩٧).

بعد الحرب

يتصف مشهد الجمعيات بعد توقّف العمليات الحربية عندنا بالتعقيد والتنوع تعبيراً عن استمرار لم ينقطع عبر التاريخ وعن استجابة، في الوقت نفسه، للمعطيات المستجدة على الأرض. فتجاوزت، بل تشابكت بذلك، الجمعيات التقليدية، الطائفية/ الرعائية مع أخرى من «نوع جديد» أنشئت مع نهاية الحرب وبعدها. هذه الجمعيات الجديدة، أو المتبينة لدور جديد، حاولت أن تواجه وضعيات ولّدها التقاء الطروحات العالمية بالمحلية الوطنية - التنمية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، طمر النفائات السامة إلخ، (Dabbas, 2000)؛ بل إن بعضها كان موقفاً لتجديد «الاجتماع» و«السياسة»، ولعب دوراً في إعادة تعريف فضاء

«العام» و«الخاص»، وتنسيق المصالح المتشابكة بينهما، (Karam، التاريخ غير مذكور). هذا، وقد تضافرت عوامل متعددة لتبرز أهمية الجمعيات عامة، والجمعيات النسائية خاصة، عندنا في السنوات العشر الماضية، أهمها:

أ - حاجة الدولة اللبنانية لاستنهاض كافة القوى المحلية من أجل إعادة الإعمار والإنماء. ولعل إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية هو أبلغ تعبير عن تلك الحاجة. فبينما كان شعار المطروح إبان إنشاء «مصلحة الإنعاش الاجتماعي» في أوائل الستينات هو تعاون القطاع الرسمي مع القطاع الأهلي، أصبح في أوائل التسعينات التكامل معه. ويعلمون أن هذا الطرح هو بمثابة نقلة نوعية في الطريقة التي تتعاطى فيها الدولة مع القطاع الأهلي، مطمئنين أهله إلى أن التكامل يتضمن «عدم تعدي الواحد منهما على دور الآخر؛ لا مصادرة ولا استيعاب»، (من الدولة للقطاع الأهلي)، (كنعان، ١٩٩٥).

ب - تعاظم دور المنظمات غير الحكومية في «الشمال» كما في «الجنوب» من الكرة الأرضية. وقد ترجم هذا التعاظم في واقعة تبوؤها مركزاً استشارياً في اللجنة الاقتصادية/ الاجتماعية في الأمم المتحدة بموجب المادة ٧١ من قانون هذه الأخيرة. وهو ما يفسّر، جزئياً، ظاهرة تأثر التجمعات العاملة عندنا بالطروحات والبرامج العالمية التي حملتها المنظمات غير الحكومية العالمية. والجدير ذكره، أن هذه الأخيرة ضخت، خلال الحرب اللبنانية، ما مجموعه مليار دولار من المساعدات والهبات للمنظمات اللبنانية غير الحكومية تحقيقاً لشراكة فيما بينها، (Slaiby, 1993). فساهمت، بذلك، مساهمة فعّالة في بث البرامج والطروحات المذكورة وتعميمها. وقد تعاقب، وفيما يختص بالمرأة، صياغات/ مقاربات أساسية ثلاث من هذه الطروحات والبرامج على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي؛ وهي تمثلت، على التوالي بعبارات/ شعارات ثلاثة: «المرأة والتنمية»، ومن ثم «المرأة في التنمية» وأخيراً «الجنود في التنمية». وهي اعتمدت، تبعاً، بوصفها وفي كل مرة، تنويعاً لمراجعة الطروحات السابقة، واستراتيجية أكثر فعالية من سابقتها لمشاركة النساء في تنمية مجتمعاتنا. هذه المراجعة كانت تتم وفقاً للتقييم الواقعي لمشاركة النساء ولآثارها عليهن وعلى المجتمع.

ت - بروز الاهتمام لدى الأمم المتحدة بالمرأة. وقد توجّ هذا الاهتمام بها بوصفها فاعلاً في التنمية أو متلقياً لنتائجها، في اعتماد الأمم المتحدة السنوات العشر ١٩٧٥-١٩٨٥ «عقد المرأة». وكانت التعبيرات العمالية لذلك أخذ البلدان المنتسبة على عاتقها إبلاء قضايا المرأة اهتماماً استثنائياً سعياً لسد الثغرات الناجمة عن تجاهلها سابقاً، والعمل على إلغاء التمييز اللاحق بها في مجالات مختلفة، لا سيما ما اعتبر منها حاسماً. وكان لتسمية عقد المرأة وتوالي المؤتمرات العالمية للمرأة صدى غير قليل في تفعيل الاهتمام المذكور. إذ إن البلدان المنتسبة كانت مدعوة في هذه المناسبات لتقديم «جردة حسابية» بالتقدم الذي أحرزته

النساء عندهم في أوضاعها وفقاً لمؤشرات مكمنة ومتفق عليها سلفاً. وموضوع المرأة لم يكن على جدول أعمال المؤتمرات العالمية للمرأة فحسب، إنما تجاوزها إلى مؤتمرات عالمية أخرى عقدت في العقد الأخير من القرن الماضي، نذكر منها: البيئة والتنمية (١٩٩٢)، حقوق الإنسان (١٩٩٢)، السكان والتنمية، (١٩٩٤)، القمة الاجتماعية (١٩٩٥)، إلخ. وقد شاركت الدول العربية، والدولة اللبنانية من بينها، في أكثرها. وكان من ثمرات الاهتمام الرسمي العربي بقضايا المرأة إنشاء لجنة المرأة في جامعة الدول العربية. وكان النشاط البحثي وإنشاء شبكات من العلاقات بين الباحثات والناشطات في العالم العربي نتيجة من بين نتائجها، (حجاب، ١٩٩٥، ٢٣٨).

وفي لبنان امتدت التحضيرات لمؤتمر المرأة العالمي الرابع المعروف بمؤتمر بيجين على السنوات الثلاث التي سبقت انعقاده؛ وهي لم تكن ممكنة قبل ذلك بسبب الأعمال الحربية. وقد عيّنت اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة، وأغلب عضواتها من الناشطات في العمل الاجتماعي غير الحكومي. هذه اللجنة تعاونت مع الجمعيات النسائية الأهلية في كتابة «التقرير الوطني إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة»، لا سيما مع من انتسب منها لاحقاً إلى «اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة». هذا، وقد شاركت الجمعيات النسائية في المنتديات التحضيرية للمؤتمر المذكور في عمان ونيويورك بأعداد متفاوتة، بالإضافة إلى مؤتمر بيجين نفسه.

في هذه التحضيرات للمؤتمر، كما في حضوره ومتابعة مقرراته، كانت الجمعيات النسائية فاعلاً أساسياً. وقد رعى تطوير برامجها وأنشطتها التحضيرية منظمات غير حكومية عالمية ومنظمات الأمم المتحدة التي أمدتها بالموارد البشرية والمادية سواء بسواء. وهي - أي التحضيرات - كانت مخبراً مكثفاً تعرّضت بواسطتها الشرائح النسائية في منظماتها التقليدية، أو الأخرى «الجديدة»، لخلاصة الطروحات والمفاهيم التي أنتجت الحركة النسائية العالمية وللتطورات التنظيمية للعمل الاجتماعي؛ وذلك في ورشات العمل الكثيرة التي أقيمت في العاصمة اللبنانية وخارجها والتي هدفت إلى تدريب النساء على مهارات معينة، أو شحذ حساسيتهن حيال أمور مختلفة، (الجندرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان...)؛ وهي توصلت هذه الورشات، في أقل تقدير، إلى تعرفهن المفاهيم والطروحات والمقاربات المذكورة، ووضعت بعضهن في موضع التأمل في تجارب جمعياتهن، وأدت، أحياناً إلى مراجعة، متفاوتة الجدية، لأهداف الجمعيات وهيكلتها وآلية عملها. باختصار، كانت التحضيرات المذكورة بمثابة انفتاح على «العالم»، وهو سمح للنساء بالتفاعل فيما بينهن، محلياً وعربياً وعالمياً، بعد انغلاق وتوقع قسرين فرضتهما حروبنا اللبنانية المتتالية على مدى خمس عشرة سنة. وإذ نالت هذه التحضيرات تغطية إعلامية واسعة، فهي أعادت إلى الواجهة «قضية المرأة» التي كانت قد غابت تماماً بين

«أولويات» الحروب والمهام المتصلة بها.

ومن مفاعيل الحضور الرسمي لمؤتمر المرأة الرابع العالمي للمرأة أمران بارزان : أولهما ، تشكيل «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» ؛ وهذه تضم أربعاً وعشرين سيدة لبنانية معيّنات من قبل رئاسة مجلس الوزراء برئاسة «اللبنانية الأولى» . وهي أوكلت مهام استشارية لدى رئاسة الحكومة وسائر الإدارات العامة ، بالإضافة إلى المهام الارتباطية والتنسيقية مع الإدارات والمؤسسات العامة والهيئات الأهلية والمدنية والمنظمات العربية والدولية بهدف تعزيز أوضاع المرأة اللبنانية . ويناط بها أيضاً مهام تنفيذية تتناول الاستراتيجيات الخاصة بشؤون المرأة لعل أهمها تشكيل الهيكلية الإدارية المناسبة لعملها . إن تشكيل هذه الهيئة الرسمية هو بمثابة اعتراف من الدولة اللبنانية بأن للمرأة «قضية» تستدعي استنهاض جهود المجتمع للتعامل معها ، وهو الأمر الثاني البارز لأنه اعتراف يتجاوز الدعم اللفظي إلى البحث عن آليات التطبيق . وقد حددت الهيئة مرتكزات الاستراتيجية الوطنية للمرأة اللبنانية وأهمها : المعطيات الواقعية التي تشير إلى تمييز سلبي تجاه المرأة ، والمبادئ المستقاة من شرعة حقوق الإنسان . وهي أعلنت في برنامجها أنها ستعتمد إلى التعاون والتنسيق مع الهيئات المدنية والأهلية وأنها تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية في المجالات كافة ، القانونية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية والإعلامية ، (الاستراتيجية ... ، التاريخ غير مذكور) .

ملامح العمل الاجتماعي النسائي

إن نظرة سريعة في العمل الاجتماعي النسائي في لبنان ، وعلى امتداد القرن الماضي ، كفيلة بإبراز الملامح التالية :

القضية : أساليب وأقنية طرحها

بعد الدعوة لتعليم المرأة في أوائل القرن الماضي ، تراجعت «الأنا» النسائية الجمعية إلى ما وراء القضايا العامة ، وطنية كانت أم قومية أم تنموية . واتجهت النساء الناشطات في العمل الاجتماعي للانخراط في أنشطة غيرية تستهدف قليلي الحيلة في المجتمع . وحين رفعت شعارات تطالب بتحسين وضع المرأة في مجالات محدودة ، كما كان الحال في المؤتمرات التي عقدها الاتحاد النسائي العربي على امتداد النصف الأول من القرن الماضي ، سوّغت المطالب بكونها شرطاً ضرورياً لتحقيق رفعة الوطن ولانتشاله من التخلف . وفي لحظة نادرة من تاريخ الحركة النسائية اللبنانية ، تجلت في «معركة» إقرار الحقوق النسائية السياسية ، نرى

النساء يطمئن الرجال بأنهن لا يبغيين من تحصيل حقوقهن الوصول إلى السلطة، وأنهن سيقين نساء حافظات للبيوت ولأنوثتهن وحتى لجمالهن، وأنهن لن ينحرفن إلى مزالت المرأة الغربية من تحرر أو ما شابه، (أنظر كتابات وخطابات النساء اللواتي نشطن في هذه المعركة في جريدة العمل الكتابية وهي موثقة في مسرة وعطالله، ١٩٩٩).

وفي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، تاريخ انطلاقة الحركة النسوية الغربية في موجهها الثانية - وقد تزامنت مع «المدّ التحرري» في عالمنا العربي - طرحت قضية «تحرر المرأة» بوصفها عاملاً ملازماً لتحرر المجتمع، (نصرالله، ١٩٩٤-١٩٩٥). وبقي النقاش حول أسبقية واحدتهما على الآخر يدور حول نفسه: تحرر المجتمع أم تحرر المرأة؟ أي واحد منهما هو الشرط الضروري للآخر؟ ... وإذ تبنت الأحزاب الناشطة في تلك الفترة «قضية المرأة» من منظورها الخاص، (بشور، ١٩٨١)، فهي أبقت حركتها تحت جناحها خوفاً من شطط محتمل يمليه اللحاق الأعمى بالنسوية الغربية. هذا الخوف عبّر عنه، صراحة، في كتابات النساء العربيات، خاصة، (النقاش، ١٩٨١).

وبدا وكأن النساء، ممثلات بطليعتهن، إما عازفات عن تصدير قضاياهن، أو «خجولات» في إيلائها أهمية في خضم القضايا المصرية التي يتخطى فيها عالمنا العربي. هذا التردد في طرح «القضية النسائية» عارية - إذا صح التعبير - بقي سائداً حتى أمد ليس ببعيد. فسجل التقرير الوطني (الرسمي!) إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة «ضعفاً في الاستراتيجيات النسوية في عمل الهيئات الأهلية منها... لأن معظمها يعمل لغايات اجتماعية...» (ص ٢٥). كما أن الدراسات الميدانية القليلة التي حاولت رصد اتجاهات نسوية لدى الناشطات والقيادات العاملات في الجمعيات النسائية أشارت إلى «تذبذب في الوعي النسوي»، أو «تشبث بالمفاهيم الأنثوية التقليدية في طروحات الحياة التنظيمية» لهذه الجمعيات. (كيوان، ١٩٩٣؛ Joseph, 1998).

هذا، وكانت الصحافة النسائية أبرز الأتنية التي اعتمدتها الجمعيات النسائية لبث «إيديولوجيتها» النهضوية. وهي كانت، في الوقت نفسه، مرآة لأنشطتها وتقدم قضيتها. لكنها اعتمدت وسائل أخرى شملت المحاضرات والمعارض والندوات، كما لجأت إلى التظاهرات والاعتصامات وتوقيع العرائض حين دعت الحاجة إلى ذلك. بموازاة مع ذلك كله، استخدمت النساء مواقعهن النخبوية، طبقية كانت أم سياسية/عائلية، لاستجلاب دعم الرجال النافذين الذي كان، على الدوام، عاملاً حاسماً في تحقيق مطالبهن. والدعم المذكور أخذ أشكالا متعددة بدءاً من الرغد المالي الضروري لنشاطهن الخيري، وانتهاء بالدعم التشريعي/السياسي في معركة الحقوق السياسية. وقامت رائدات منهن بعملية «لوبيينغ» تصفها لور مغيزل وتصف القائمات بها في حديث أثبتته مسرة وعطالله في التمهيد لمجموعة وثائقها المنشورة، (مسرة وعطالله، ١٩٩٩). ... تقول «إنها كانت دائماً في حدود

اللياقة والتهذيب المتعارف عليهما!

وبمعزل عن الأحكام الأخلاقية، فإن الأسلوب «الهادئ»، غير الصدامي، طبع عمل أكثر الفئات النسائية، وفي أغلب الأحوال. ومنهن من رفع شعار «خوض المعارك الرابعة» متجنباً، مرحلياً، المعارك الخاسرة سلفاً. من الأمثلة على ما نقول التركيز على تعديل بنود تمييزية في القوانين الوضعية وعدم إثارة تعديل قوانين الأحوال الشخصية، الدينية المرجع، في المرحلة الحاضرة^(٥). ما نودّ قوله، أن خطاب النساء الناشطات عندنا كان، على وجه الإجمال، «معتدلاً»، ويبحث عن مركز للقضايا التي يطرحها في ثنايا خطاب الرجل المهيمن ساعته: في جوهر الأديان السماوية، في صميم الأفكار النهضوية، في مسوغات ومستلزمات الاستقلال الوطني، في النهوض بمهام الاشتراكية ومحاربة الاستعمار، وأخيراً... في ضرورات التنمية. وفي كل ذلك بذلت الطليعات من النساء الناشطات في العمل الاجتماعي جهداً لإبراز واقعة تخلف المرأة ودونيتها وهامشيتها بوصفها انحرافاً عن المثالات الوطنية (أو القومية أو الدينية) المطروحة، وعبئاً عليها وعائقاً في وجه تحقيقها. والاستراتيجية المضمرة، في كل ما سبق، طمأنة الرجل إلى أن طلب المشاركة في بناء المجتمع وقطف ثمار الحضارة لم يكن بدافع التمثل بالرجل، ولا بقصد منافسته على مكانته وأدواره أو الامتيازات المترتبة عنهما، ولا لإلغاء الفروقات بين الجنسين. ليست هذه الاستراتيجية، بالتأكيد، سبيلاً للتخلي عن أدوار المرأة الأساسية، بل سعيّاً لتطويرها وجعلها أكثر تأهيلاً لشراكة الرجل، وأهلاً لعالمه، وأكثر فاعلية في إعلاء شأن الوطن، (أو الأمة، أو المجتمع)، وتحريره وتنميته... ودائماً بمقتضى الكلام الرائع.

وكان أقصى ما طرح في هذا الشأن هو اقتراح نوال السعداوي المتمثل بإنشاء تنظيمات نسائية في صيغ مناسبة في كل قطر يصار بعدها إلى إنشاء تجمع عربي لهن، وأن تعمل هذه التنظيمات متفرقة ومجموعة على ربط الثورة السياسية/ الاقتصادية بالثورة الثقافية والشعورية والشخصية؛ وهذا من حيث أن إبراز القضايا النسائية يحمل القدرة على كشف القهر الصادر عن النظام الأبوي جاعلاً، بذلك، الحركة النسائية المنظمة «قوة ثورية ظاهرة وكامنة ضد جميع أنواع القهر والاستغلال»، (السعداوي، ١٩٧٩).

في التسعينات نشهد تغييراً في الحال. ونقرأ، للدلالة على ما نقول، في التقرير الرسمي الأول حول «اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة» الصادر عن «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة» العام ٢٠٠٠، في مساق استعراضه لبرامج مجموعة مختارة من الهيئات الأهلية النسائية، ما يلي:

«أمام تقاعس السلطات القانونية والسياسية، (كذا! وفي تقرير رسمي)، عن إعطاء دور فعال للمرأة في صنع القرار الوطني واتخاذها، واستناداً إلى المادة ٧ من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوصيات مؤتمر بيجين، ... طرح (المجلس النسائي) فكرة

رائدة، ألا وهي إعطاء كوتا لصالح النساء في الحياة السياسية. أي، إجراء محاصّة في ميادين صنع القرار الوطني إلخ».

تعتبر الصيغة التي كتبت فيها هذه الفقرة- وأجزاء أخرى من هذا التقرير الرسمي كذلك- انعطافاً ملفتاً في اللهجة النسائية حيال قضايا النساء. فهي هنا صريحة، غير اعتذارية أو متراجعة خلف أولويات مفترضة كما عرفناها سابقاً. وهي مباشرة في مطالبتها المشاركة في مواقع القرار السياسي، بخاصة. وفي ذلك استكمال، بل تأكيد، للصيغة التي كتبت فيها «الاستراتيجية الوطنية للمرأة اللبنانية»- الأجنـدا التي أعدتها «اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة» و«اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة» (بعد بيجين). وفيها يتلمس القارئ مقارنة لقضايا المرأة بوصفها فرداً- مواطناً، لا طرفاً في علاقة أو دوراً اجتماعياً فحسب. فبالاستناد إلى أسس عامة قوامها الدستور ومبادئ حقوق الإنسان، وبهدف المشاركة في تحقيق التنمية وإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي المتطور والعاـدل، رسمت هذه الاستراتيجية في مجال القانون، ممارسة السلطة، الاقتصاد، الاجتماع، التربية، الصحة، البيئة، الإعلام، الاحتلال.

ولعل ما يميّز هذه الاستراتيجية أمور ثلاثة:

- جهرها برغبة النساء عندنا بالمشاركة في صنع القرار، والعمل على جعل هذه المشاركة مبنية في هيكليات مراكز القرار وآلياته.
 - كتابة الأهداف بتعبيرات عملانية ومكممة، ورصد سبل تحقيقها في المجالات المذكورة، (بما في ذلك مناهضة التقاليد المكبلة لانطلاقة المرأة).
 - إشارات فريدة إلى أن للنساء «هواجس» وطموحات ينبغي أن يعبر عنها، (في الإعلام، مثلاً، «كي لا يبقى الإعلام من صنع الرجل وموجه إلى الرجل دون المرأة»).
- هذا الانعطاف لم يكن وليد الحماس العام الذي رافق التحضيرات لمؤتمر المرأة العالمي الرابع فحسب؛ فمن الاجتماع العربي الثاني لمتابعة ذلك المؤتمر الذي عقد في بيروت في كانون الأول من العام ١٩٩٨، يتبين أن المنظمات غير الحكومية كانت ما تزال منهمكة في البحث عن وسائل تساعد على تبنيّة المقاربة الجندرية للتنمية، واعتمادها قياساً لنجاحاتها وإخفاقاتها والصعوبات التي تواجه عملها بإزاء قدرتها على تعميم الوعي الجندري بين الناشطين في صفوفها، وبإزاء تشاركها مع الدولة أو مع حلفائها في سبيل ذلك، (الباز، ١٩٩٨).

أنماط التنظيم والقيادة

انشغل الباحثون المهتمون بالعمل الاجتماعي النسائي بالتداول في الطريقة الفضلى

لمشاركة النساء في العمل الاجتماعي : في تجمعات منفصلة أم في تنظيمات رجالية، (مسرة وعطالله، ١٩٩٩، المرأة العربية... ١٩٨١، باحثات (١)، ١٩٩٤-١٩٩٥ صص. ٢٨٨-٢٩١)، وفيما إذا كانت هذه التنظيمات ستكون قطرية أم عربية (السعداوي، ١٩٧٩)، وتوصلوا إلى نتائج متباينة تبعاً لتفضيلات وأولويات مرتبطة، أساساً، بمرجعياتهم السياسية.

لكنهم رصدوا أيضاً أنماط التجمعات التي أنشأتها النساء فعلاً، أو انتسبت إليها. هذه الأنماط تجاوزت جنباً إلى جنب. وفي العقود الأولى من القرن الماضي، كانت متوزعة على الشكل التالي: (١) دينية رعائية تقوم بهمهم إغاثة، (٢) ثقافية وطنية جامعة، (٣) عائلية تعنى بتعليم بنات الفقراء، (٤) فروع نسائية لجمعيات رجالية، (القادري، ٢٠٠١). وحتى أواسط القرن، بقيت الصورة على حالها.

وتقدّم مطر تصنيفاً للجمعيات النسائية السائدة في السبعينات تبعاً لتوجهاتها ولوجهة ولائاتها على الشكل التالي: (١) تلك التي تحمل برامج جزئية خيرية ولا تطرح قضية المرأة، (٢) تلك التابعة لقوى سياسية في السلطة فتحمل، إذ ذاك، مخاطر تحويلها إلى أجهزة دعائية وتنفيذية لهذه السلطات، (٣) مجموعات ذات توجهات «تقدمية» في ظل أنظمة معادية للاستعمار، وهي مندمجة في هذه الأنظمة ومتبينة لبرامجها ومتجاهلة وضع برنامج خاص للنساء ضمنها، (٤) تنظيمات نسائية ديمقراطية تنمو في ظل سلطة متألّفة معها، (في اليمن الديموقراطي، أساساً، وهو المثل الوحيد ربما)، (٥) تنظيمات نسائية ديمقراطية ذات توجه تقدمي تربط بين قضايا المرأة وبين التغيير الجذري، (٦) وأخيراً، تنظيمات نسائية «تقدمية» في ظل أنظمة ليبرالية، تتعايش مع أخرى تقليدية ومحافظة، (مطر، ١٩٨٢).

هذه التصنيفات كانت، في الأعم الأغلب، توضع وفقاً لإطار الباحث المرجعي، وهي قلّما قدّمت بلهجة حيادية. إذ بدا دارسوها منحازين إلى التجمعات المدنية النسائية، اللامذهبية، (حطب ومكي، ١٩٨٧)، وناقدين تلك التي يفرضي نشاطها إلى إعادة إنتاج هامشية المرأة، (البزري، ١٩٩٠). هذا الانحياز المشوب بموقف تقييمي تراجع في الحرب حيث قامت الجمعيات الخيرية الرعائية، والمذهبية منها، بأدوار أملت ضرورتها الحاجات الملحة وتراجع خدمات الدولة.

في الأدبيات التي تناولت العمل الاجتماعي قليل عن التنظيم الداخلي للجمعيات ودراسات معدودة حول قياداتها، (بزري وبيضون، ١٩٩٨، ٣٩). ومن هذه ما توصل إلى استنتاج مفاده أن الجمعيات النسائية عندنا تتمثل بالمؤسسات الرجالية وتعيد إنتاج بنيتها التنظيمية وغيوبها الهرمية والمركزية وعلاقات أفرادها القائمة على المحسوبية / الزبائية. وهناك أسف متكرر في الدراسات القليلة هذه لغياب الديموقراطية. ومن مؤشرات هذا الغياب الرئيسية: شخصنة المنظمات، استئثار الرئيسة بالسلطات والمنظورية العامة،

وتبوّتها لموقعها لسنوات عدة والسعي إلى توريثه لإحدى أفراد العائلة. يضاف إلى ذلك غياب الشفافية وضمور المشاركة وسيادة الفوضى في ظل غياب لتوصيف الوظائف وتحليلها، ولتحديد لآليات اتخاذ القرار وتعيين لصلاحيات الهيئات والفروع والمواقع... إلخ، والاستعاضة عن ذلك كلّ بولاء النساء الناشطات للمنظمة على نمط الولاء العائلي/ القبائلي القابل بالتجاوزات المذكورة، (Joseph, 1998؛ موصلي، ١٩٧٩-١٩٨٠؛ الأمين، ١٩٧٩-١٩٨٠، قرآن^(٦)، ١٩٩٨، ٩٧).

ويبدو أن الالتفات إلى حياة المنظمات الداخلية لم يأخذ حيزاً هاماً في نشاط الجمعيات عندما قبل التسعينات. وهو أطلق، خاصة، لدى الجمعيات ذات الصلة بالمنظمات غير الحكومية العالمية؛ وذلك بهدف مواجهة ما دعي بـ«أزمة الهوية» التي اختبرتها هذه الجمعيات بعد انحسار دورها الإغاثي الغالب في إبان الحرب اللبنانية. هذا الانحسار كان بمثابة محرك لمراجعة وظيفتها والبحث عن التنظيم الأمثل لوظائفها المستجدة، (Haddad, 1995؛ وذلك لأن تركزها في أيدي قائد كارزمي-ذي هيبة لم يعد مناسباً لتلك الوظائف، (Salem and Araji, 1997). ومن مؤشرات هذه المراجعة إطلاق برامج التدريب المختلفة في هذه المنظمات من أجل تحسين أدائها الداخلي. من هذه البرامج نذكر التدريب على القيادة وعلى حُسن الإدارة وعلى التواصل اللاعنفي وعلى إدارة الاجتماعات وعلى التوثيق إلخ. ومن مؤشرات أيضاً استواء «الممارسة الداخلية» للمنظمات غير الحكومية واحداً من المتغيرات المدروسة في الأبحاث المعنية بها، (Joseph, 1998، مجموعة من الباحثين، ١٩٩٩، ٣٦٧، ٢٦٧).

الناشطات وسماتهن

حتى أواسط القرن الماضي، كانت النساء الناشطات في العمل الاجتماعي، على ما ذكرنا، من الفئات النخبوية ومن ذوات الامتيازات الطبقية والتعليمية، تغلب بينهن المسيحيات. ومن الملفت أن الجمعيات التي خاضت معركة الحقوق النسائية عندما كانت ذات أغلبية خيرية / مسيحية. فيما شاركت الشخصيات النسائية الطليعية المسلمة فرادى. وهو ما يتمثل بأسماء الجمعيات من جهة، (انظر لائحة بهذه الجمعيات في مسرة وعطالله، ١٩٩٩، صص ١٦٢-١٦٣)، وبأسماء النساء اللواتي ألّفن «اللجنة التنفيذية للهيئات النسائية في لبنان» أو تحلّقن حولها، (انظر لائحة بأسماء هؤلاء ولاحظ التوازن المذهبي في: الخطيب، ١٩٨٤، صص ١٩٥-١٦٠). لكن الفئات النسائية الناشطة ما لبثت أن توسعت لتضم إلى صفوفها أكثرية من الطبقات الوسطى،عاملات في مهن خارج منزلية ولم تعد مقتصرة على نساء من «الطبقات الميسورة اللواتي يبحثن عما يملأن به فراغ

حياتهم»، بل إن بعضهن كن ناشطات في نقابات وأحزاب؛ هذا التوسع تعزوه كيوان إلى الظروف التي فرضتها الحرب على المجتمع اللبناني، (كيوان، ١٩٩٣). وتوسعت انتماءات الناشطات تحت وطأة الظروف الحربية لتشتمل على مختلف الطوائف والمناطق؛ فلم تعد ذات أكثرية مسيحية كما كانت عليه الحال في أول عهد العمل الاجتماعي النسائي.

من جهة ثانية، يشهد العمل الاجتماعي النسائي توسعاً في حجم التحالف مع القوى الرجالية العاملة على نصرة قضايا المرأة ونوعيته. ويتمثل ذلك، خاصة، بدعوة الرجال ومنظماتهم للمشاركة في التجمعات والتنظيمات النسائية كما هي الحال، مثلاً، في «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد النساء»، و«الهيئة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة».

لكن مشاركة النساء في العمل الاجتماعي كانت، على الدوام، دون تطلعات المهتمين برصد تلك المشاركة، وذلك برغم دعوة الأحزاب والأنظمة، أحياناً، ومناشدتها لهن، (بشور، ١٩٨١)، بل تقديم مساعدات لوجيستية واستشارية لهن، (حطب ومكي، ١٩٨٧). وهم، أي المهتمون، سجلوا - بامتعاظ - انسحاب النساء وعزوفهن عن المشاركة المرجوة، (رشدي، ١٩٧١)، عازين هذا العزوف إلى أسباب شتى، بدءاً ب«أنانية المرأة وتقاعسها وحصر اهتمامها بأسرتها»، (حليم، ١٩٦٥)، مروراً بالتنبّه ل«وطأة الأدوار التي تملئها عليها مكانتها الأنثوية التي تعيق المشاركة المرجوة»، (أبو زيد، ١٩٨١)، ومن ثم تقصير الأحزاب التي لم تلتفت لمطالبهن الخاصة، (مطران، ١٩٧٢، السعداوي، ١٩٧٩)، وأخيراً «غياب الديموقراطية في بلادنا، (النقاش، ١٩٨١).

لا نملك، بين أيدينا، معطيات إحصائية موثوقة تبين الحجم الحالي لمشاركة النساء في العمل الاجتماعي في التسعينات. وفي دراسة حداد، (Haddad, 1995)، التي بحثت في أوضاع تسع منظمات غير حكومية من أكثر المنظمات نشاطاً على الساحة اللبنانية تبين أنها، باستثناء واحدة منها، ذات أغلبية رجالية. وتتراوح نسبة النساء الناشطات فيها بين ١٤٪ و ٣٠٪ من المنتسبين، موجودات، غالباً، في القاعدة ويقل تواجدهن كلما صعدنا إلى قمة الهرم. هذه المعطيات هي، من حيث المبدأ، متوفرة في وزارة الداخلية؛ لكن هذه، ضئيلة بقاعدة المعلومات التي جمعتها.

أهداف الدراسة وخياراتها

تهدف هذه الدراسة إلى رصد بعض خصائص العمل الاجتماعي النسائي عندنا في الزمن الحالي - زمن ما بعد الحرب اللبنانية؛ وذلك للبحث في مساهمة النساء الناشطات في المنظمات غير الحكومية التي تشكلت (أو فعلت)، في التسعينات. هذه المساهمة نبحث عنها في:

- الحياة الداخلية للمنظمات التي يعملن فيها، ديموقراطيتها وحُسن إدارتها،
- طائفة هذه المنظمات والاتجاهات الطائفية للناشطات فيها،
- الاتجاهات الجندرية للنساء الناشطات في المنظّمات غير الحكومية،
- النشاطات التي قامت بها المنظمات التي تعنى بالشأن النسائي والتي صممت لتفضي إلى تمكين empowerment النساء، جماعة وفرادى، من الناشطات أو من الجماعات النسائية المعنية/ المستهدفة بنشاطهن.

لماذا العمل الاجتماعي؟

العمل الاجتماعي، بعكس العمل السياسي، قليل الإثارة. حركته بطيئة ونبرته مسالمة، نتائجه بعيدة المدى وتحولاته غير منظورة. هذا، وناسه- القائمون بعبئه - يعملون، في الغالب، دونما ضجة كبيرة؛ والمستفيدون أيضاً لا يملكون، في الأغلب الأعم، وسائل الإعلان عنه. وباستثناء بعض قياداته الذين «تخرجوا» منه إلى العمل السياسي^(٧)، أو ممن يتمتعون بكارزمية ما^(٨)، فإن هؤلاء ذوو بروفيّل منخفض... لعلّ هذه الشروط جميعاً تجعل هذا العمل أكثر ملاءمة للصورة التي تحملها المرأة ويحملها المجتمع عن «طبيعتها». فهذه تتسم بالتضحية والمثابرة والإيثار والهدوء والحنان الخ، لا حب المغامرة والاستعداد للمخاطرة والنزوع للقيادة الخ من سمات تشكّل منمّطي الأنوثة والذكورة على التوالي في المجتمعات الأبوية، (بيضون، ١٩٨٨). أيضاً، يشبه العمل الاجتماعي في خفوت منظوريته الاقتصادية عمل المرأة الأسري. فضلاً عن ذلك، فإن العمل الاجتماعي، وبخلاف العمل السياسي عندنا، لا تصاحبه امتيازات ملموسة؛ وهو ما يجعله، وبخلاف المجال السياسي أيضاً، مجالاً غير تنافسي، بين الرجال الذين «يضطرون» لحمل زعامة عائلاتهم وطوائفهم وتحصيل امتيازات لها. لهذا كلّهُ، استوى العمل الاجتماعي مجالاً متناسباً مع «طبيعة» المرأة ومناسباً لمجتمعاتها المحلية ومتاحاً لها في المجال العام، بل مرحّباً بمساهماتها.

لماذا اخترنا المنظمات غير الحكومية؟

نبدأ بادئ ذي بدء، وسعيّاً لتجاوز التباس محتمل، بتعريف مصطلح «المنظمة غير الحكومية»؛ ونحن لن نستعرض، في هذه الصفحات، التعريفات العديدة التي يعتمدها الباحثون^(٩). نعتد، من جهتنا، تعريف مارتن، (1990، Martin)، وهي من الباحثين الذين درسوا منظمات الحركات الاجتماعية الأميركية، النسوية منها خاصة، ويتخذ تعريفها مرجعاً يتكرر في الدراسات التي تتناولها على الشكل التالي:

«تمثل المنظمة، (منظمة الحركة الاجتماعية)، بمجموعة من الناس تلاقى معاً لمدة من الزمن، قد تطول إلى عشرات السنين أو تقتصر على بضعة أشهر، وأنشأت «بنية ما» لتحقيق غايات معينة قام أفرادها بتعيينها معاً. وقد تكون هذه البنية قد تشكلت بفعل قصدي، أو قد تكون قد انبثقت بمواكبة العمل واستجابة لحاجاته الاستراتيجية. وقد يُعبر عن هذه البنية بلائحة للمنظمة أو بنظام داخلي أو توصيفات لوظائف أفرادها أو لجانها، أو قد تكون (البنية)، من جهة ثانية، متضمنة في سياق عملها دون الإعلان عنها».

هذا التعريف الفضفاض يشتمل على تجمعات متفاوتة في درجة تماسكها، بدءاً من المؤسسات الخيرية وانتهاء بمجموعات الضغط، مروراً بكل أنماط الجمعيات والهيئات واللجان والروابط... الخ، أعضاؤها قد يكونون موظفين عاملين بأجر أو متطوعين؛ وقد يكون موضوع نشاطها أشخاصاً ينتمون لفئة معينة أو لقضية، (أو قضايا)، معينة أو الاثنين معاً. لكن المنظمة، وفي كل الأحوال، لا تبغي من أنشطتها الربح المادي. هذه التجمعات، كلها، تنضوي تحت فئة واحدة في القانون اللبناني ويدعى الواحد منها «جمعية»؛ وهي تتشكل بموجب «علم وخبر»، يودع لدى وزارة الداخلية، وفق قانون الجمعيات العثمانية الصادر عام ١٩٠٩. ونحن، نستثني من التجمعات التي يصنفها القانون اللبناني تحت عنوان الجمعيات ما يلي: النقابات المهنية وصناديق التعاضد وجمعيات الرياضة والتعاونيات والجمعيات الأجنبية والأحزاب السياسية والجمعيات العائلية. أي، إن المجتمع الذي نحاول دراسته هو - بعد استثناء الأحزاب السياسية - المصنف الثالث المدرج في التصنيف الذي يعتمد عليه الخبير القانوني للجمعيات غسان مخير، (مخير، ٢٠٠٠).

هذا، وقد اخترنا أن ندرس عمل النساء الاجتماعي في المنظمات غير الحكومية نموذجاً لـ «المجال العام» لسبين:

الأول: ازدهار المنظمات غير الحكومية في العالم كله، وفي العالم الثالث، خاصة. ويشير بوند إلى تحول في النفوذ حالياً من الحكومات المنتخبة إلى المنظمات غير الحكومية، (بوند، ٢٠٠١). ويرز كلارك نسباً لازدياد أعداد المنظمات غير الحكومية في بلدان تتوفر فيها الإحصاءات للدلالة على ذلك الازدهار. ومن العوامل المفضية، برأيه، إلى ذلك اثنان:

(أ) المناخ النيو ليبرالي الذي نزع عن الدولة سحرها وسطوتها، ما جعل المانحين يمررون الهبات والمساعدات المالية عبر المنظمات غير الحكومية. وتضافر ذلك مع اضطراب حكومات البلدان التي في طور النمو، وهي كانت في الماضي منوثة للمنظمات غير الحكومية، للاعتراف بها تحت وطأة الأزمات الاقتصادية في الثمانينات شريكاً في برامجها الاقتصادية والاجتماعية. هذه المساعدات الهائلة التي ضختها الوكالات غير الحكومية في البلدان الصناعية عبر شركاء غير حكوميين إلى البلدان في طور التنمية كانت، في أحيان

كثيرة، محقّزاً مالياً لتشكيلها. ففي العام ١٩٩٠، مثلاً، قدّمت المنظمات غير الحكومية الشمالية ما يوازي ٢، ٧ مليار دولار أميركي للمنظمات غير الحكومية الجنوبية وللمنظمات الشعبية. وقدّم لها الكونغرس الأميركي، بدوره، حوالي ١٣٪ من المساعدات المقررة للعالم الثالث، (Clarke, 1998).

(ب) تفتت المنظمات الرسمية الكبيرة الممثلة للحركات الاجتماعية الضخمة التي كانت سائدة في العالم الثالث إلى أعداد كبيرة من حركات متواضعة الحجم ومشغلة بصراعات مختلفة. فأخذت المنظمات غير الحكومية الممثلة لهذه الحركات، (المتواضعة الحجم)، دور إطلاق هذه الحركات وتأمين استدامتها؛ الأمر الذي جعل منها فاعلاً سياسياً مهماً في بعض أنحاء العالم الثالث، ومسؤولة، في بعض الأحيان، عن تقوية المجتمع المدني عبر إحداث تمايزات في البنى السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية بعد تراجع الأحزاب وضعف الاتحادات العالمية. يضاف إلى ذلك تبوؤ المنظمات غير الحكومية، بموجب القانون ٧١ في الأمم المتحدة، مركزاً استشارياً في المجلس الاقتصادي الاجتماعي، فباتت في مكانة متميّزة تسمح لها بمراقبة نقاشات الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان، (Clarke, 1998).

من جهة ثانية، تشير بوبيلارز، (Popilarez, 1999)، إلى أن دراسة المنظمات غير الحكومية تضيء مسائل سوسيولوجية مهمة كالاندماج الاجتماعي والترتيبات الاجتماعية-والجنسانية من ضمنها- وشبكات العلاقات الشخصية والنتائج المترتبة عن انقسام المجتمع إلى فئات من أنواع مختلفة؛ هذا، وقد دأب الباحثون، منذ الثلاثينات، على اعتبار المشاركة في هذه المنظمات مؤشراً للاندماج الاجتماعي، وأن ارتفاع الانتساب إلى المنظمات الطوعية دليل على صحة المجتمع، ومساعد في إنشاء شبكات الالتزام المواطني والمدني، وإن التوازن بين الرجال والنساء في جماعة المنتسبين هو دليل على اندماج النساء، بدورهن، في المجتمع.

أخيراً، يؤكد الباحثون في المجتمع المدني تفوّق أعداد النساء في المنظمات غير الحكومية على أعداد الرجال في القاعدة العريضة كما في قيادتها؛ وإلى كونها مجالاً متناسباً مع «طبيعتهن»، يسمح لهن بتوكيد قيمهن وتفعيل اهتماماتهن وممارسة تأثيرهن في الرأي العام؛ وذلك بوصف هذه المنظمات حيزاً مرحباً بهن وقابلاً بسلطتهن القيادية. بل إن قيادات في التنمية العالمية تؤكّد إن المنظمات النسائية القاعدية grassroots المنتشرة في كل أنحاء العالم ستكون القوى الرئيسية لإحلال العدالة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين، (Fisher, 1999, 40).

الثاني: استواء دراسة النساء في المنظمات غير الحكومية نموذجاً لرصد تأثيرهن في «المجال العام» وتأثرهن به في مجتمعنا اللبناني، لأنها، بالإضافة إلى ما سبق، الحيز الذي

وقعت فيه الإختبارات الراشدة الأولى للحياة الخارج - منزلية لنسائنا؛ وهو ما يجعلها ذات بعد تاريخي فريد فيما يتصل بهذه المسألة.

هذا وعلى صعيد آخر، يستمر تهميش المرأة اللبنانية، الذي يكاد يكون تاماً، في النظام السياسي ذي الطابع الطائفي / الأبوي، واستبعادها من مراكز القرار في مؤسساته المختلفة. وبعض اللواتي وصلن إلى مؤسسته البرلمانية مكبّلات بقواعده ونظمه، الطائفية خاصة، بما يخالف قناعتهم الشخصية، (حمادة وزميلاتها، ٢٠٠٠، ص ٣١١؛ Beydoun, 2001). فيما تبقى المنظمات غير الحكومية حيزاً مرحباً لنشاطهن «العام»، السياسي والاجتماعي سواء بسواء، لا تفرض عليه تقييدات فعلية. بل إن رائداته يصفن نشاطهن في هذه المنظمات بالسياسي، وتجدن في خوضهن الحياة السياسية البرلمانية، مثلاً، استكمالاً لعملهن فيها^(١٠). هذا، وتشير كيوان، (كيوان، ١٩٩٣)، إلى أن النساء الناشطات في الجمعيات الأهلية يبدن غالباً لامبالاة، بل نفوراً، من «العمل السياسي». ولعل هذين، (النفور واللامبالاة)، هما تعبير مبالغ فيه عن مزاج لبناني عام فاطر حيال الأحزاب / الإيديولوجيات المتقدمة، بعد الحرب خاصة. فتبدو المنظمات غير الحكومية التي عرفت باعتمادها إيديولوجية «الإيديولوجية» (Curmi, 1994)، أكثر ملاءمة لنشاطهن العام؛ هذا ما هو حاصل بالفعل، على الأرجح. وهو ما تعبّر عنه النساء بالممارسة: أنهن يفضلن العمل العام في جمعيات أهلية أو دينية أو تنموية تسعى للتنشيط الاجتماعي في الأحياء والقرى ولمكافحة المخدرات أو التوعية من أخطار السيدا الخ، على العمل في الأحزاب السياسية، (شاوول، ١٩٩٧ - ١٩٨٨). وهو ما يشي به الإعلام، المكتوب منه بخاصة: النشاط النسائي في «العام» تقوم به، أساساً، المنظمات غير الحكومية على أنواعها^(١١).

لماذا البحث عن إضافات النساء في الممارسة الديمقراطية؟

هنا، أيضاً، نقصر كلامنا فيما يطول إلى الديمقراطية، على بعض مؤثراتها الإجرائية. ونختارها من بين تلك التي دأب الباحثون اللبنانيون والخبراء المستشارون لدى المنظمات غير الحكومية عندنا على تداولها: تداول السلطات بين الأعضاء ولا مركزيتها، عدم استئثار قيادة المنظمة بها بل التوجه لتحويلها للأعضاء وللأشخاص من الجماعات المستهدفة، ممارسة المحاسبة المستمرة - لا المرتبطة بمواسم الانتخابات فحسب، الشفافية، توسع مشاركة المنتسبين في أنشطتها، التفاعل بين المنظمة غير الحكومية والمجتمع المحلي. (جمعة، ٩٤ - ٩٥؛ الأمين، ٧٩ - ٨٠؛ Haddad, 1995)؛ هؤلاء الخبراء والمستشارون لم يكتفوا بالمؤشر المتمثل بالممارسات الطقوسية المحمومة في الأسابيع القليلة التي تسبق الانتخابات.

ما هو موقع النساء من الديمقراطية؟

لما كانت الديمقراطية تنظيماً للحياة العامة، فهي تحمل في طياتها بذور تحولاتها المستمرة ولا نهائية شكلها. وهو ما يجعلها قابلة للتلاؤم مع «الوافدين» الجدد - النساء - كما تلاءمت مع فئات أخرى، (إثنيات، طبقات، شعوب)، لم تساهم مباشرة في صياغتها الأولى. وهي تتمتع، بفعل لا نهائية أشكالها، للتعبيرات النسائية الخاصة، إذا ما وجدت. وهي، بذلك، مَعْبَرٌ سلبي لإعادة ترتيب الوضعية القائمة تعبيراً عن تبدل في موازين القوى المتحركة، ضامنة، مع ذلك، عدم استبداد سلطة الفئة «الغالبة» بالفئات الأخرى. ولأن الديمقراطية تعبر عن تجاوز الانتماءات الطبيعية للشخص، بما فيها الجنس، وتفترضه فرداً متميزاً ومسؤولاً مؤهلاً لممارسة فرديته ومواطنيته من ضمنها.

ولأنها تحيل الشخص مهما علا شأنه، (سياسياً أو طبقياً أو إلخ)، إلى صوت واحد يتساوى فيه مع الآخرين مساواة مطلقة في لحظة تتسم بالغرابة الرمزية هي لحظة الاقتراع. فهذه لحظة تعني المرأة أكثر مما تعني الرجل في المرحلة التاريخية الراهنة، تماماً كما كانت تعني الملونين أكثر من البيض في مرحلة سابقة من تاريخ الشعوب المختلطة إثنياً. وفي تفاصيل الممارسة الديمقراطية في العمل الاجتماعي اختبار ملموس لألياتها ولمفاعيلها على الفرد وعلى الجماعة تتجلى، أساساً:

- بإبراز وتأكيد الشفافية، الشرط الضروري للتبادل بين الأفراد والمجموعات، ولتوليد الثقة فيما بينهم.

- بالمساءلة، الشرط الضروري للفعالية ولتمتين الوسائل الضابطة للانحرافات الشخصية.

- بإرساء «تراث» الممارسات التفاوضية والتعبيرات السلمية عن الاختلافات بدلاً عن الاستنكاف/ المقاطعة أو العنف/ الانشقاق.

- بوعي أهمية تداول السلطة وجدوى توزيع السلطات وبتحويلها إلى عدد أكبر من الأفراد، لا حصر صلاحياتها في شخص وحيد، (المؤسس، القائد، الزعيم، الأمين العام...)، أو عدد محدود من الأفراد من جماعة مختارة، فتضمن بذلك استمرار المنظمة واستدامة مشاريعها لدى غيابهم أو رحيلهم.

ما سبق يندرج في إطار مساهمة النساء بوصفهن مواطنات في إرساء الممارسات الديمقراطية في مجتمعنا، ويفضي إلى اقترابه من المثال الذي نصبو إليه والذي ينص عليه دستورنا. وانحيازنا للديموقراطية ناجم عن افتراضنا، وبلاستناد إلى أمثولات من التاريخ العربي المعاصر، أن الممارسة الديمقراطية هي الأقل سوءاً، (ونتحفظ، فلا نقول الأفضل)، في إدارة الناس لشؤونهم العامة. فهي تحدّ، في أقل تقدير، من شطط تسلط الأنظمة المستبدة عندنا، والتي لا يزيدها الزمن إلا رسوخاً واستبداداً تقطفه مجتمعاتنا تخلفاً

وعجزاً.

وإذا كان العمل للقضاء على اللامساواة الجندرية من مواضيع نشاط النساء الاجتماعي في المجال العام، ضمناً أو صراحة، فهو يقتضي الديمقراطية democratization، شأنه في ذلك شأن التعامل مع مسائل اللامساواة والتمييز كافة، (التمييز ضد العالم الثالث، الملونين، الأطفال والنساء). وذلك لأن أهداف الديمقراطية تتضمن توفير الفرص المتساوية وإحقاق المساواة والعدالة. هذه جميعاً تتطلب تطوير السمات والمهارات التي كانت، حتى أمد قريب، مبخسة ومرتبطة بالنساء - العناية والتعاون والتعاطف والإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين، (Westcott, 1990). وهو ما يوفّر للمرأة إعادة الاعتبار لجوهر وجودها، ويضمن تثمين التعبيرات العامة لمهاراتها، (التعاون، التفاوض، تخويل السلطة، تمكين الآخرين، الخ)، والاعتراف، من ثم، بأهميتها الاجتماعية العامة؛ أي ما من شأنه أن يبعث على الاعتراف بأهلية المرأة للمواطنة وتمكينها.

لماذا نبحث عن اتجاهات النساء الطائفية؟

لأن الطائفية - إحدى أهم ركائز نظامنا السياسي والتعبير الأصفى في حياتنا المعاصرة عن النظام الأبوي - تنكئ على تأويلات مختارة من نصوص الأديان المقدسة لتسبغ على استبعاد النساء من الحياة العامة مشروعية تكاد تكون ثابتة. ولأنها العامل الأكثر فعالية في تثبيت أسس الجندر، إن في رعاية الأحوال الشخصية، (حيث المرأة قاصرة ومواطنة من الدرجة الثانية)، أو في رسم حدود إضافية بين فئات النساء تضاف إلى حدود المجالين الأسري والعائلي.

ولكون الطائفية تفترض أولوية الانتماء الطبيعي وحصريته، أحياناً، الأمر الذي لم يعد متماشياً مع الوضعيات السائدة في الحياة المعاصرة وقيمها المتمثلة بالانفتاح بين الفئات والشعوب والاثنيات والأعراق والالتزام بالمواثيق العامة التي تحكمها، والعمل على جعل المساواة مبدأً سائداً بينها، (الفئات والشعوب). فيعبر القبول بها أو مناهضتها معنى الانتماء إلى المجال العام ووجهته.

على صعيد آخر، تنظّم الطائفية، إلى حد بعيد، حياتنا العامة. وهي لعبت، ولا تزال، أدواراً ملتبسة في حظ نظامنا من الديمقراطية؛ فهي حاميتها والقاعدة التي يركز إليها، لكنها، في الوقت نفسه، العائق في سبيل تطوره. وهي محرك الحروب الأهلية وقودها، أحياناً، لكنها كانت مفارقة، وفي لحظات من تاريخنا، محركاً لتحديث بلدنا، وفي أحيان أخرى فاعلاً لتحريره من قوى خارجية!

بكلام آخر، تقع الطائفية على تقاطع «العام» و«الخاص»، فلا يسع الباحث إغفالها لدى

دراسة التأثيرات التي أحدثتها ولوج النساء عندنا من الأول إلى الثاني، تأثيرهن عليه أو تأثرهن به.

لماذا الاتجاهات الجندرية؟

نعرف، بادئ ذي بدء، مصطلح الجندر gender القادم إلينا من البوابة الواسعة للمنظمات غير الحكومية العالمية - الجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة، والذي غدا، عن قناعة أو على سبيل «الانتهازية»، من مفردات الخطاب التنموي عندنا.

يمثل الجندر الوجه الاجتماعي - الثقافي للانتماء لواحد من الجنسين البيولوجيين. وهو ينطوي على إسباغ صفات نهائية - لا تاريخية أو ظرفية على ذلك الانتماء. وفي المجتمعات البطركية تجمعت هذه الصفات تحت عنوانين عريضين: للرجال هي الفعالية/ الهجومية، وللنساء هي العلائقية/ الحضنية، وما يتفرع عنهما، (بيضون، ١٩٨٨).

لكن الجندر، هو أيضاً، فئة اجتماعية Social Category ينتمي اليه الأشخاص ويخضعون لنظمه المفروضة عليهم، وسابقة لوجودهم في أهم جوانب هويتهم الإنسانية. ويتحقق ذلك الانتماء بالتثنية، أساساً، لكنه لا يلبث أن يصبح عملية من التدبير الذاتي تتم عبرها مراقبة الذات والآخرين. والافراد يفعلون ذلك باستمرار لأن مصداقيتهم الإنسانية والاجتماعية تتحقق الى حد بعيد، عبر توافقه مع ذلك الانتماء. بل إن البعض يرى أن المسألة تتعدى التوافق. فيجدون أن مصداقية الأفراد في المجتمع هي «رهينة» إعادة إنتاج الجندر وصناعته. ويتضمن ذلك القيام بأنشطة ذات طابع تبادلي تعبيراً عن «طبائع» انثوية أو ذكرية وتثيتاً لها. والفرد يقوم بصناعة الجندر أو إعادة إنتاجه، إلا أنه يقوم بذلك في مجال. أي انه ينفذ سلوكيات معينة «متناسبة» مع انتمائه للجنس البيولوجي المحدد في الحضور الواقعي أو الوهمي للآخرين؛ أي، على الدوام، في وضعيات معينة. هكذا تبهت صفة الجندر الفردية مع الوقت، وتبرز صفته التبادلية التي لا تلبث أن ترتقي، في صيغتها الأكثر اكتمالاً، الى المؤسسية.

الجندر، إذًا، ليس سمة فردية فحسب. هو ناتج للترتيبات الاجتماعية القائمة ومسوّج لاستمرارها. هو وسيلة تبرير وشرعنة legitimizing للانقسام الأكثر عمقاً في المجتمع الإنساني. هذا الانقسام الذي يقدم على أنه يفصل «الأنثى الاصل» عن «الذكر الأصل»، والذي يرتقي إلى مستوى «الواقعة الموضوعية»؛ فيسوّج، بذلك، وجود سمات «سوية» «وطبيعية» للأشخاص ويعين، على نحو صامت، وجهة «الأقدار» المختلفة للنساء والرجال في النظام الاجتماعي. من بين هذه «الأقدار» القطعية ما يلي:

- الفصل بين مجالي «العام»، مقام الرجل أساساً، و«الخاص» مجال المرأة بامتياز.

- جعل دور الإنتاج امتياز الرجل ودور إعادة الإنتاج خاصاً بالمرأة،
 - الفصل بين «الثقافة الاجتماعية» - نتاج الرجل، وبين «الطبيعة» - جوهر وجود المرأة .
 وينطوي تعيين الرجل والمرأة في القطبين المتقابلين لهذه الثنائيات على تراتب في القيم (الرجل أعلى قيمة من المرأة)، وعلى توزيع غير عادل للسلطة والموارد، (الرجل المسيطر والمرأة خاضعة)، وينعكس ذلك من خلال موقعيهما غير المتكافئين في أهم مكونات حياة المجتمع وأنشطته: في السياسة والاقتصاد، في العلم وفي القانون، في كافة أوجه الوجود الإنساني؛ وهذه تستوي جميعاً من وجهة نظر الرجل وتمحور حول رغباته وتقوم بتثبيت سطوته، وتحدد توجهاتها بمصالحه، (بيضون، ١٩٩٩).
 ويسوّغ لهذه «الأقدار» ويقوم بتثبيتها أيديولوجيات وقوانين وأعراف ومؤسسات إلخ، تستخدم أفضى مختلفة ومتضافرة التأثير أهمها التربية الأسرية والدينية والمدرسية، لاحقاً، يضاف إليها الإعلام والاتصال في أيامنا المعاصرة.

المقاربة الجندرية للتنمية

على أن ما يهمنا هنا، هو المقاربة الجندرية للتنمية البشرية، والتي درج العاملون في التنمية عندنا، والناشطون في المنظمات غير الحكومية من بينهم، على اختصارها بـ«الجندر». وهذه تقوم بالعمل على توليد الأدوات المعرفية/ التحليلية، وعلى السعي لتوفير الشروط الإدارية/ المادية الآيلة إلى التنبيه لمفاعيل الجندر على مجمل الأنشطة الإنسانية في المجتمع، والعمل على كبح أثره على العمل التنموي أو تحييده. ولعل أهم هذه المفاعيل تهميش المرأة عن الحركة المنظورة والمؤثرة في وجهة مسار المجتمع، مترافقاً مع استغلال صامت لقدراتها وقوة عملها التي لا تقوم للمجتمع قائمة بدونها.

هذه المقاربة تخلق حالاً من التجاذب المشحون لأنها تصطدم بيقينيات من مستويات متعددة ومتراصة، بدءاً بالإنساني، فالثقافي والاجتماعي، وانتهاء بالسياسي. لذا فإنها تعيد فرز الناشطين والناشطات في العمل الاجتماعي بإزائها تبعاً لاتجاهات جندرية خاصة بكل واحد منهم.

ماذا نقصد بـ«الاتجاهات الجندرية» ؟

نستخدم هذه العبارة للدلالة على القبول (أو الرفض)، المعلن برؤى النظام الجندري الأبوي؛ أي، هذا القبول، (أو الرفض)، للمعنى وللقيمة اللذين تسبغهما ثقافتنا الاجتماعية اللبنانية على الانتماء لواحد من الجنسين البيولوجيين، والتسليم، تالياً، بمرتبات هذا

المعنى وتلك القيمة في المجالات التي ذكرنا أعلاه، وعدم إخضاعهما لفحص مستمر تبعاً لتبدلات الواقع.

نصل إلى الإجابة عن السؤال الذي طرحنا: لماذا نحاول رصد الاتجاهات الجندرية؟ لأن انخراط النساء في الحياة العامة يوفّر للناس، نساء ورجالاً، فرصة التجريب الواقعي لمرتبات الجندر، وللتبادل الرمزي فيما بينهم تعبيراً عن ذلك التجريب؛ وهو ما يسمح لهم بإعادة صياغته على نحو أكثر تلاؤماً مع الواقع. من جهة ثانية، تفترض المقاربة الجندرية للتنمية، كما سبق وأثبتنا، التنبّه لمفاعيل الجندر الأبوي المعيقة للتنمية البشرية. فتمثّل، إذذاك، الاتجاهات الجندرية مؤشراً لذلك التنبّه، ودرجة القبول، (أو الرفض)، للنظام الجندري القائم بيّنة على إمكانية تبني المقاربة المذكورة.

ولا ننس أن أكثر الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، ولبنان من ضمنها، أعلنت تبنيها للمقاربة الجندرية للتنمية، بل هي مشّت في طريق إعداد خطة عمل لإدماج قضايا الجندر mainstreaming gender في «النشاطات الرئيسية على صعيد الوطن» (أبو حبيب، ١٩٩٨)؛ ولما كانت النساء هن المستفيدات، على المدى الأقرب، من هذه المقاربة، فإن البحث عن تبنيهن لها يفيد في جلاء درجة اندماجهن في التيار الرئيسي العالمي، ووجهة استفادتهن من تضمّنها تمكين النساء وإنصافهن.

هذه الدراسة: ميدانها ومراحلها

تقع هذه الدراسة في ميدان الدراسات النسائية الذي يقع، بدوره، على تقاطع ميادين عدة. وهو ميدان مازال يتوسع عاكساً الحاجة لدى المجتمع المعاصر بمؤسساته المختلفة، المعرفية منها خاصة، لفحص أو إعادة فحص، الظواهر المجتمعية من منظور يأخذ في الحسبان خبرات النساء ومعاشاتهن التي كانت مُغفلة حتى أمد ليس ببعيد. وتهدف الدراسات النسائية، النسوية منها بخاصة، إلى «جعل هذه الخبرات منظورة وإبراز أهميتها واستخدامها لتصحيح التشوهات الحاصلة في الأبحاث السابقة التي أخفقت في التعرف على مركزية الجندر في الحياة الاجتماعية» (Taylor, 1999).

هذا، وتؤكد الدراسات المترامية في هذا الميدان الواقعة التالية: لا تستقيم دراسة أكثر نواحي حياة المرأة إلا في مجال. فيتعين على الدارسين أن يأخذوا في الحسبان التشابك الحاصل بين الناحية المدروسة والوضع القائم المحيط بها: العناصر التي تكونه والعلاقات التي تنتظم هذه العناصر بموجبها. وما نقول ينطبق على مجالات واسعة، بدءاً بالخاص والحميم السيكولوجي، وإنهاءً بالعام السياسي.

ومن مميّزات الدراسات النسائية نذكر، فيما يهمنا، اثنتين:

الأولى : انطلقت الدراسات النسائية في بداياتها لتسد ثغرة في ما هو قائم في الدراسات الاجتماعية ؛ وذلك بضم المجتمع population النسائي الذي كان مغيباً وغير منظور في المشهد العام إلى مجتمع الدراسات وعياناتها . وتطور الأمر لاحقاً ليصبح إدماجاً في «المنظور» النسائي ، (والبعض يفضل النسوي أو الجندري) ، لمسائل قيد المعالجة وتصويماً للخلل الناجم عن سيادة المنظور الرجالي الأحادي الوجهة . في الحالة الأولى يبرز المجال في الخلفية بقصد المقارنة . وفي الحالة الثانية يكون المجال حاضراً بقصد النقض أو التفكيك deconstruction وإعادة البناء .

الثانية : طرح فرضية لا تزال أرجحية صحتها تتأكد في أكثر الميادين المعرفية المتصلة بميدان الدراسات النسائية ؛ ومفادها أن المرأة تتجه لأن تحدد ذاتها في علاقة مع آخر ؛ وأن اقتصادها النفسي ، لا الاجتماعي-الثقافي فحسب ، يقوم على محورية هذه العلاقة . ويجد بعض الباحثين أن المثال الأقصى الذي يسعه أن يصف المرأة غير الملتزمة حصراً بهذه العلاقة هو «الفردية العلائقية» ، (Chodorow, 1989) ، وهو مثال هجين يجمع في توليفة مبتكرة ومتناسقة وجهي معاش المرأة المعاصرة ، ومجالي تحركها ، (العام والخاص) . ونحن وجدنا أن النساء اللبنانيات ، ممثلات بطليعتهن ، ما زلن يقرن انتماءاتهن وعلاقاتهن بالرجال ؛ وهو ما يتمثل بدعوتهن الرجال إلى الانضمام إلى تجمعاتهن وخفض حدة «نسويتهن» في عرض قضاياهن .

كيف يتمثل ما نقول في هذه الدراسة؟

في اختيار عينتنا أولاً . وهذه تتألف من المنظمات غير الحكومية ، نسائية ومختلطة ؛ فيتوفر لنا ، بذلك ، عينة من الرجال العاملين فيها من قيادات وناشطين . وهو ما يسمح برصد خصوصيات النساء ، بالمقارنة . وفي محاولتنا ، ثانياً ، فهم أشكال عمل المنظمات غير الحكومية بعامة ، لا النسائية فحسب ، والديناميات التي تحكم ذلك العمل فترسم ، بذلك ، الصورة - الخلفية التي ذكرنا . نؤجل ، من جهة ثانية ، سؤالنا عن موقع المرأة في هذه الصورة استدراجاً لتعبيرات تلقائية محتملة من ذلك الموقع . إن البروز التلقائي لمسائل تتعلق بالمرأة هو ، برأينا ، أبلغ تعبيراً كما نبحت عنه من الاستجابة لأسئلة مباشرة حولها . فهو يبين درجة تأثير المرأة في رسم ملامح الصورة الإجمالية ودرجة تأثير موقعها بتلك الصورة . فإذا كنا نسأل ممثلاً لمنظمة غير حكومية ، مثلاً ، عن المعوقات التي تقف في وجه عمل تلك المنظمة ، وجاء «الجندر» في خطاب هذا الممثل تلقائياً بوصفه عائقاً (أو مسهلاً) ، فإننا نجد أن استنتاجاتنا حول هذه المسألة هي أكثر تمثيلاً لواقع الحال من تلك التي تبني على سؤال مباشر : «هل أو كيف يعيق الجندر عمل المرأة في المنظمات غير الحكومية؟» ، مثلاً .

في محاولتنا، ثانياً، تحليل أنشطة قامت بها هذه المنظمات تهدف إلى تمكين المرأة: إستراتيجيتها وخططها، قواها وتحالفاتها، مراحلها وقنواتها التعبيرية، إستقطاباتها، قدرتها على التأثير العام، النسائي منه خاصة، موقعها في مجمل الأنشطة التي تقوم بها المنظمة وفي مجمل نشاط المجتمع المدني.

ونعالج موضوعنا، تبعاً لما ذكرنا أعلاه، على مستويين:

الأول: وصفي نعيّن عليه المجال الذي تنشط فيه النساء في العمل الاجتماعي - المنظمات غير الحكومية. وقد رسمنا إطاره الأعم في دراسة بليوغرافية تمهيدية رصدت الملامح التي أبرزتها الدراسات المهمة بالعمل الاجتماعي في البلاد العربية، ولبنان خاصة، (بزري وبيضون، ١٩٩٨). أما إطاره الأضيق فيظهر في قراءة توليفية لاستجابات قيادات المنظمات غير الحكومية قيد الدرس لأسئلة طرحت عليهم في مقابلات شبه مقيدة وفي وصف تفصيلي للمنظمات قيد الدرس ولمميزات ناشطيتها مواضيع دراستنا، وأيضاً عبر هؤلاء، لبعض مميزات العمل في المنظمات غير الحكومية.

الثاني: تحليلي، ويهدف إلى البحث عن ارتباط بين مميزات الناشطين بالمسائل/ المحاور قيد الاهتمام - الديمقراطية، الطائفية، الجندر - وتعليل طبيعة ذلك الارتباط، ورصد تجليات تلك المسائل في أنشطة تقوم به المنظمات المدروسة من أجل الوصول إلى تمكين المرأة.

ختاماً لهذا التقديم نقدّم للقارئ التوضيح التالي:

رسم المعالم الأولى لهذه الدراسة، المرحلة الأولى منها خاصة، الباحثتان عزة شرارة بيضون ودلال البزري. هذه المعالم شملت النقاش والتداول النظري، لقاء الباحثين المهتمين بمواضيع أو دراسات مماثلة أو شبيهة، صياغة أسئلة الدراسة، تلمس المؤشرات الدالة على المفاهيم المستخدمة، وصولاً إلى الاختيار النهائي لأدوات البحث وتنفيذ المرحلة الأولى من التحقيق الميداني - المقابلات مع قيادات من المنظمات غير الحكومية.

هذا، ولدواعٍ إضطرارية، اعتذرت الباحثة الصديقة دلال عن متابعة العمل على هذا البحث فقامت كاتبة هذه السطور بمتابعته وإنهائه منفردة. وقد شمل ذلك إرساء القاعدة النظرية، مراجعة الأدبيات اللبنانية والعالمية، صياغة المشكلة، التحضير للمرحلة الثانية وتنفيذها: دراسة الحالات المختارة، ومن ثمّ المعالجة التحليلية والإحصائية لنتائج المرحلة الأولى والصياغة التامة للشقين النظري، والميداني - محتوى هذا الكتاب بأكمله.

تجدد الإشارة إلى أنه تلا المرحلة الأولى من البحث الميداني ورشة عمل مختصرة أعدتها الباحثتان وأدارتاها. وقد شارك فيها حوالي نصف المنظمات غير الحكومية المدروسة، وباحثون مهتمون بموضوع الدراسة، إضافة إلى أفراد من منظمات غير حكومية

عالمية . وقد هدفت الورشة إلى إشراك المنظمات غير الحكومية بنتائج البحث - المرحلة الأولى ، والاستماع إلى آرائهم وتحليلاتهم في تأويل النتائج . وأسهمت الملاحظات والآراء والنقاشات التي شهدتها الورشة فيها بلورة فهمنا للموضوع وفي إضاءة بعض جوانبه وسوف نشير إلى ذلك في حينه .

شكر وتقدير

هذه الدراسة ، كما سائر الدراسات ، مدينة بإمكان تحقيقها لما حظيت به من دعم . فالشروط المادية الأساسية التي مهّدت للشروع بها وفّرها ، أساساً ، الدعم المالي الذي قدمتها لمشروعنا منظمة أوكسفام-بريطانيا ، وبعثة المجموعة الأوروبية . فلهما ولـ«تجمع الباحثات اللبانيات»- الراعي لهذه الدراسة- الشكر الجزيل على هذه الرعاية وذلك الدعم .

أشكر الباحثين الذي شاركونا خبراتهم وأفكارهم ،

أشكر صفوان جابر الاختصاصي الذي اشرف على القسم الإحصائي من هذه الدراسة ،

أشكر أحمد بيضون الذي «حرّر» هذا النص من سوء استخدام أحرف الجر ووضع

الهمزات في مقامها الصحيح ،

أشكر دار النهار التي تجاوزت في نشرها هذه الدراسة مقولة «الجمهور عايز كده!» ،

فوفّرت للباحثين والباحثات حوافز للبحث العلمي ،

أشكر المنظمات غير الحكومية ممثلة بقياديتها وبأفرادها الذين تكرموا بوقتهم

وجهدهم ، راجين أن تقدّم دراستنا هذه عناصر تساهم في نقاشاتهم الداخلية طلباً لأداء أفضل

بما يطول إلى الهموم التي طرحنا: الرقي بالممارسة الديمقراطية، العمل على تحييد

الطائفية، جعل العمل الاجتماعي مجالاً فعالاً في السعي لإعادة صوغ الجندر .

ع . ش . ب .

هوامش المقدمة

- ١ . انظر تعريفاً تفصيلياً لمصطلح الجندر في هذه المقدمة صص ٣٢-٣٤
- ٢ . لعلّ كتاب Betty Friedam الصادر في العام ١٩٦٣ بعنوان *The Feminine Mystique* هو الأكثر شهرة في هذا المجال .
- ٣ . الفصل الأوّل من هذا الكتاب يحتوي على بعض هذا النقاش .
- ٤ . عرف الشارع العربي لحظات ومواقف رمزية لرائدات عربيات تمثلت بخلع علني للنقاب / الحجاب تعبيراً عن رفضهن الحجر الفعلي والرمزي وعن رغبتهن في مشاركة الرجال في عالمهن . من هؤلاء النساء ، مثلاً ، هدى شعراوي في مصر ، عبّرة سلام في لبنان ، ثريا الحافظ في سوريا .
- ٥ . من مقابلة مسجلة بين الرائدة لور مغيزل وبين الكاتبة صيف ١٩٩٦ .
- ٦ . تثبت فرّان في دراستها جدولاً ، (جدول رقم ٢٧) ، يبيّن نسبة التغيير في رئاسة الجمعيات النسائية ؛ وفيه أن ست عشرة جمعية من بين إحدى وسبعين - عيّنة تلك الدراسة - يتراوح عمرها بين ٣١ و ٥٣ سنة لم تنتخب خلال تلك المدة سوى رئيسيتين اثنتين على الأكثر !
- ٧ . رشيد بيضون ، رئيس الجمعية العاملة ومن ثمّ زعيماً شيعياً ونائباً في البرلمان اللبناني .
- ٨ . توفيق عسيران أمين عام جمعية تنظيم الأسرة ، والأب جورج خضر رئيس جمعية الشبيبة الأرثوذكسية مثلاً .
- ٩ . أنظر ، مثلاً ، قنديل وبن نفيسة ، ١٩٩٤ ، نموذجاً منها .
- ١٠ . أنظر ، مثلاً ، مداخلة ليندا مطر في الطاولة المستديرة حول نظام الكوتا النسائية في مجلة الرائدة .
- ١١ . أنظر ، مثلاً ، ملف الجمعيات في أي من مراكز المعلومات التابعة للجرائد اليومية اللبنانية . (Sfeir,2001)

الفصل الأول

الشخصي والسياسي في العمل الاجتماعي النسائي
قراءة في الأدبيات



تمهيد

حين نلجأ، نحن الباحثين والباحثات، إلى قراءة أدبيات كتبت في موضوع يشغلنا، نكون ساعين إلى «الإطمئنان». نطمئن إلى أننا نتشارك مع آخرين بهذا الانشغال، وبأن اهتمامنا به يندرج في سياق راهن. ونطمئن، أيضاً، إلى أن الزاوية الخاصة التي اخترنا أن ننظر منها إلى الموضوع بحاجة إلى مزيد من جلاء ومزيد من جهد يسعنا بذله في سبيل ذلك الجلاء. لكننا حين نواكب أعمال الباحثين في مساراتها، وحين نعاين خلفيات هؤلاء ومنطلقاتهم، وحين نشاركهم مشاهداتهم ونتائجهم، وحين نطلع على الأطر التأويلية التي يعتمدون... حين نقوم بهذا كله نغتني. إذ تزودنا دراساتهم، في أقل تقدير، بوصف لواقع الحال الذي رسا عليه النقاش بين الاتجاهات المتضاربة حول الموضوع. فيما تسهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات في إغناء إشكاليتنا وتطويرها؛ وفي اللغة المتداولة في تلك الأدبيات ما يعيننا على التدقيق في مصطلحاتنا وإرهاف صياغتها. وفي نسبة خلاصاتها ما يساعدنا، أخيراً، على كبح اندفاعاتنا «الإيديولوجية» الكامنة خلف اهتمامنا بالموضوع وانحيازاتنا المسبقة حوله.

وللقارئ أيضاً «مصلحة» في الاطلاع على هذه القراءة، بل هي من بعض حقوقه علينا. فحين نجعل لدراستنا قاعدة من أدبيات شبيهة بها وسابقة عليها نوقر له، كما وقرنا لذواتنا، خلفية تضع هذه الدراسة في سياقها الأعم، وتمدّه بمادة تسمح له بالحكم على راهنية الدراسة وعلى جدتها. وهذا، واقعاً، حكم معلق لأنه مرتبط بجزئية هذه القراءة. ولعل أهم ما يجعلها كذلك استواء موضوعنا- المرأة في العمل الاجتماعي ومنظّماته- على تقاطع ميادين عدة. فهو لا يقع في الدراسات النسائية- المتقاطعة الميادين، بدورها- فحسب، بل نجده في الأدبيات التي تناولت المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، في ميدان السلوك في المنظّمات، في علم النفس الاجتماعي- الجندر، إلخ. هذا، فضلاً عن المواضيع

الخاصة باهتمامات المنظمات غير الحكومية والتي تكاد تكون أي شيء على الإطلاق؛ وهو ما يجعل هذه الأدبيات منتشرة على نحو يصعب حصره^(١).

وفيما يتجاوز «الذاتي»، فإن للقراءة في الأدبيات الأجنبية ضرورة تملئها، قبل كل شيء، إتاحة مادة للقارئ العربي توضّح مواضيع انشغال الحركة الاجتماعية النسائية الغربية وسبل معالجتها في منظماتها غير الحكومية. وذلك من أجل فحص مقولة شائعة وحجة يرفعها، بخفة مدهشة، مناهضو العمل الاجتماعي النسائي في بلادنا، ومفادها أن الحركة النسائية العربية إنما هي صدى للحركة النسائية الغربية.

هذه الأدبيات - وأكثرها صدر في التسعينات من القرن الماضي - تطرح إشكالية المرأة في العمل الاجتماعي والمعاني المختلفة التي تسبغها النساء على المنظمات التي ينشئنها لتأطير ذلك العمل، وهي تبرز بعض التعقيدات المحيطة بها. في ما يلي، بعض هذه الاتجاهات والاهتمامات البارزة التي عالجها الباحثون تبعاً لـ «إضافات» النساء إلى «المجال العام» - في العمل الاجتماعي ومنظماته تحديداً، من منظورات متنوعة ومتداخلة.

النساء وحسنانتهن: من «الخاص» إلى «العام»

ينحو بعض الباحثين في عمل المرأة الاجتماعي إلى رصد موازنة محتملة بين حاجات المجتمعات المعاصرة وبين نهج نسائي وايديولوجية نسائية افتراضيين. ونجد لدى هؤلاء تثمينا للسمات النسائية - للقيم والمقاربات والأساليب والمهارات التي اكتسبتها النساء في مكوثهن الطويل في المجال الخاص. ويزعمون أنها ضرورية لحاجات هذه المجتمعات، وينبغي العمل على تفعيلها في المجال العام. بل إن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك ليطالب بدحر البطركية عن مرافقها العامة جميعاً وتأنيث الحياة السياسية. ويأخذ آخرون موقفاً وجودياً شاملاً يتمثل بالدعوة إلى تحويل العالم إلى مكان أكثر إنسانية بتخليصه من ايديولوجيا العنف المدمر التي ابتدعتها الحضارة الذكورية ومقايضتها بإعلاء القيم والأخلاقيات الأنثوية، وبتقوير الملكات والمهارات النسائية وتطويرها وجعلها مثلاً يُحتذى به في أنظمة التنشئة الاجتماعية للذكور. وهو تحول إرادي كبير عن مسار الحضارة الإنسانية كانت سيمون دو بوفوار قد نبّهت إليه منذ أكثر من نصف قرن. فالحضارة هذه لم تكن لتتوقّر، وعبر تاريخها، وظيفة النساء المتمثلة، أساساً، بالإنجاب والعناية. وللدلالة على ما تقول تشير الكاتبة إلى أن الحضارة لم تسخِ القيمة العليا على المحافظة على الحياة بل على المخاطرة بها. فال «المخاطرون» بالحياة - لا «المحافظون» عليها - رفعة الشأن وأمسكوا، دون غيرهم، بزمام الأمور، (de Beauvoir, 1949).

عن أية أخلاقيات يتكلّم هؤلاء؟ وما هي طبيعة الملكات أو المهارات النسائية التي

يمتدحون ؟

لعلّ دراسات غيليجان الصادرة في كتابها بصوت مختلف، (Gilligan, 1982)، هي أحد أهم المراجع التي يستند إليها هؤلاء. وفيه تخلص الى تعيين نظام للأخلاقيات تتميز به النساء وآخر، مختلف، يتميز به الرجال. وحيث يتأسس نظام النساء الأخلاقي على «العناية وتحمل المسؤولية الناجمة عن الفعل»، فإن الأخلاقيات التي يتميز بها الرجال تتمحور حول «العدالة وقواعد من جهة»، وحول «الفردية وتحقيق الذات»، بما هما غاية الفعل، من جهة ثانية. وحيث تتراجع، لدى الرجال، أهمية طبيعة النتائج المترتبة عن تطبيق القواعد المفضية الى العدالة على الناس المعنيين، فهي تكتسب أهمية قصوى لدى النساء لتبدو وكأنها العامل الحاسم في تحديد إطارهن المرجعي الأخلاقي^(٢).

ويجد النفسانيون أصولاً للتمايز المذكور في الانبناء النفسي لكل من الرجل والمرأة. ومن أهم هؤلاء شودورو التي وفّرت الأساس النفسي / الوظيفي لما وجدته غيليجان في دراساتهما الميدانية. فملكة التعاطف والارتباط بالآخرين التي تميّز الإناث، تتأسس على العلاقة الأولية بالأم التي تشترك مع الأنثى - ابنتها - بجنسائيتها؛ وهي، إذ ذاك، من السمات الأنثوية الأولية المهيّنة لدورها الأمومي، لا تابعة له. هذا، فيما يتحقق النمو النفسي الذكري بالتفرد والانفصال عن الأم، بدرجة أولى، سعياً للوصول الى مثال الاستقلالية والقيام بالذات. هذان - الارتباط للإناث والانفصال للذكور - يشكلان جوهر هويتهم الإنسانية ويسبقان أدوارهما الاجتماعية، (Chodorow, 1978, 207).

لكن ميلر تكتب أن الملكات النسائية مستمدة من وظيفة النساء التي لا تزال، برغم التطور الحضاري، محورية لبقاء الأسرة ورفاهيتها - ونشير بالطبع إلى الأمومة. وتسهب ميلر في وصف الملكات والمهارات النفسية التي اكتسبتها النساء عبر السنين بفعل ارتباطهن بالأطفال: الميل للتفاني في خدمة الآخرين وحضنهم، التعاطف الوجداني مع الآخرين، الحاجة للارتباط والانتماء، الاستخدام غير التدميري للسلطة الذي يتجلى بتطويعها لتمكين الآخرين بدل الهيمنة عليهم، تنظيم التعاون والتبادل بين من هم في عهدها بدلاً من تشجيع التنافس فيما بينهم، مواكبة الاتجاهات النفسية والثقافية المستقبلية عبر نشئة الجيل الجديد الخ، (Miller, 1986).

هذه المهارات التي اكتسبتها النساء في المجال الأسري «الخاص» تأخذ في «العام»، ومنه العمل الاجتماعي، صيغاً متشاكلة isomorphic تتمثل بالحوار اللاعنفي، والعمل على التشارك في السلطة مع الآخرين بدل الاستئثار بها، وتبني الموقف التربوي الذي ينطوي على نشر المعلومات لا إخفائها، وتشجيع الآخرين على النمو والتألق إلخ... تلك ممارسات لمسها الباحثون والباحثات في مواكبتهم للعمل الاجتماعي النسائي، النسوي الأميري خاصة، ودراسة أشكاله التنظيمية في إبان صعوده في الستينات والسبعينات. من هؤلاء

مارتن التي حددت في مقالتها «إعادة التفكير حول المنظمات النسوية»، أبعاداً عشرة تميّز نسوية المنظمة النسائية. في هذه الأبعاد، تؤكد مارتن، تتجلى السمات والملكات والقيم الأنثوية في صيغة تنم عن تمددها، أي تمدد Extrapolation السمات المذكورة من الداخل/ «الخاص» إلى الخارج / «العام»، (Martin, 1990).

القيم والغايات

تجد مارتن انه يمكن إطلاق صفة النسوية، بالمعنى الفضفاض، على المنظمات النسائية التي تعتنق قيماً خاصة بمواجهة القيم الذكورية. هذه القيم هي بمثابة تفضيلات معيارية ترشد تشكيل الغايات والأفعال كما التخطيط ورسم السياسات الخ... وتجري تايلور مقارنة بين منظمتي القيم الذكورية والأنثوية: الهرمية مقابل المساواة، التعاون مقابل التنافس، الحضن والعلائقية مقابل الفردانية، المسالمة مقابل التناذب الخ... هذه القيم أبرزت بوصفها ناجمة عن التحليل السياسي لاختبارات النساء الحياتية التي تركز على أولوية العلاقات التبادلية المفضية إلى تمكين أعضاء المجموعة وتطورهم، والإعلاء من تقدير ذواتهم، وتوسيع معارفهم ومهاراتهم ووعيهم السياسي. ومن القيم البارزة تلك المتعلقة بنقل الخبرات وتعميم المعرفة؛ فهذه لا تبقى في حدود مواضيع المعرفة- التكنولوجيا، مثلاً- إنما تتجاوزها إلى العلاقات بين «مالك» المعرفة وبين المتلقي؛ وذلك عبر تكريس مفهوم مساعدة الذات self help بدل الاستكانة في موقع المتلقي الساذج من الخبير العالم. ويذهب البعض الى الادعاء بأن الديمقراطية الداخلية في المنظمات النسوية هي قيمة مركزية، حتى في المنظمات البيروقراطية الشكل. وعلى وجه الإجمال، فإن القيم النسائية هي، برأي مارتن، بمثابة قواعد تعمل المنظمات على هديها من أجل تغيير المجتمعات لتصبح أكثر عدالة وأقل عنفاً وأكثر دعماً للنساء.

وتتميّز الغايات التي تسعى المنظمات النسوية لتحقيقها بأنها متوجهة، أساساً، صوب النساء لتغييرهن ولتمكينهن ودعمهن وإدماجهن في حياة المجتمع العامة ورفع وعيهن السياسي من جهة، والعمل من أجل تعديل مكانة المرأة في المجتمع. وتتصف أيضاً بأنها تشتمل على تعديل المجتمع، بعامه، ليصبح مؤهلاً للقبول بالمساواة بين المرأة والرجل.

البنية والممارسة

وللمنظمات النسوية، وبرأي مارتن دائماً، بنية تميّزها تتمثل بالترتيبات الداخلية المعيارية التي من شأنها ضبط السلطة وتوزيعها وتعيين وسائل اخذ القرار وحل النزاعات،

وباعتماد القواعد المفضية الى تقسيم العمل وتكامله الخ. هذا، وقد أدعت النسويات الأوائل أنهن خلغن نمطاً تنظيمياً جماعياً أفضى إلى تعزيز الديمقراطية. وكانت وسيلته لذلك اعتماد البنى التنظيمية المسطحة غير الهرمية، ولجوئهن الى طريقة توافقية لاتخاذ القرارات، بدل الأغلبية العددية.

أما الممارسة - أو الكيفية التي يتم عبرها صرف طاقة الأعضاء ووقتهم ومواردهم - التي تصف المنظمات النسوية فهي تتميز بأنها تفضي إلى تمكين المستفيدين في سياق علاقات اجتماعية قوامها العناية والدعم؛ فتكون المسألة الأساسية بهذا الصدد كيفية تقديم الخدمات، مثلاً، لا طبيعتها أو راهنتها فقط. وتحدد مارتن، أيضاً، النمط المتبع في المنظمات النسوية للتنسيب، تحالفاتها وشبكات الاتصالات التي تنشئها وعلاقاتها المنظمات الأخرى المحلية والوطنية والخارجية، استقلاليتها، تمويلها إلخ... وكلها تحمل شيئاً من سمات ومهارات نسائية مفترضة يمكن ربطها بالمثل الأنثوي المرغوب اجتماعياً، (Martin, 1990).

السلطة والقيادة

تشير فيشر إلى التباين في الموقف من السلطة بين الرجال والنساء: فهذه ترتبط لدى الرجال بالمكانة والرتبة والهيمنة، لكنها بالنسبة للنساء مرتبطة بالقدرة على إنشاء شبكة من الاتصالات التي تربط الناس بعضهم ببعض؛ وهي تنطوي في الحالة الأولى على التنافس بين الأشخاص، فيما هي، في الحالة الثانية، تعبير عن التعاون والتشارك فيما بينهم. على أن ما أبرز النساء - أو «الجنس الأول» كما عنوانت كتابها - هو التوجه العالمي المعاصر في إدارة المؤسسات؛ فهذه قد تطورت تبعاً للتطور الهائل في أنظمة المعلوماتية والاتصالات على نحو يتجه أكثر فأكثر إلى تراجع الهرمية التنظيمية: فالعمال والموظفون أصبحوا في مواقع مسطحة وعلى صلة أفقية متشابكة، لا منضدين في تراتبية هرمية، كما كان الوضع سابقاً. وهو ما عزز التنبّه، برأيها، إلى المماثلة المبدئية بين السمات الأنثوية والقيادة وجعلها منظورة وموضوعاً للتداول البحثي، (Fisher, 1999).

وفي دراستها للقيادة النسائية السياسية، (هي تحصي اثنتين وأربعين رئيسات دول منذ العام ١٩٥٠)، أو على رأس منظمات البنس ذات البعد العالمي، (هي تحصي عشرات منها)، تذهب أدلر إلى اعتبار النساء مدفوعات إلى القيادة، لا «طمعاً» بالمكانة وامتيازاتها، وإنما «بالرؤية والمهمة والقضية»؛ وأنهن يعتمدن للوصول إلى الأولى على القاعدة الشعبية الواسعة، لا على الحزب السياسي الهرمي التقليدي أو الدعم المؤسسي المُنْبني؛ فيما يحصلن على السلطة في المنظمات المختلفة جانبياً لا صعوداً على سلم الهرم. وهي تجد أن

ذلك جاء تبعاً لحاجات المنظمات في المجتمع المعاصر المعولم والتي تتسم بالتماس ديناميات «الانتقال الجانبي» lateral transfer إلى قمة السلطة التي باتت مسطحة - كما ذكرنا - لتستوعب مهارات متعددة. فالعالم المعاصر، تذكر أدلر، يحتاج إلى التكامل على الصعد كافة، الجغرافية والقطاعية والمهنية؛ فلا يحتمل وجود قيادات خبراء في مجال وحيد أو معزول عن السياق المتشعب الذي تعمل فيه، حالياً، المنظمات أو الدول، (Adler, 1999).

ويقدم بيلينغ وألفسون مراجعة لأدبيات الجندر المتعلقة بالقيادة النسائية حيث يتم رسم صورة للأئوثة تتمثل بالسمات التالية: إيلاء الأولوية للاتكالية المتبادلة بين الأشخاص وللتعاون فيما بينهم، وضع الذات في موقع التلقي، الاندماج مع الآخرين والقبول بهم، التنبيه للتكرار والقدرة على رصد الأنماط، استيعاب الكل والسياق، الانفعالية والحدس والشمولية؛ ويضاف إلى ذلك كله الحُسن والعاطفة والتعاطف الوجداني. ويجد هؤلاء أن مساهمة النساء في القيادة تتمثل بتفعيل الملكات الأئوثة المذكور في الممارسة القيادية؛ وأن ذلك يتحقق عبر إعلاء التواصل والتعاون والارتباط والانتماء والحُسن، وإعطاء معنى للسلطة يختلف عن المعنى السائد: لا هيمنة ولا إصرار على الضبط والانضباط، بل سعي لإنماء القدرات المستمدة من الوسط الذي تعمل فيه النساء والمتوجهة صوب هذا الوسط. فتمارس النساء السلطة بتوسط العلائقية لا باللجوء إلى الفردانية الصافية، وبالسعي لاستشارة الأشخاص من أجل استخدام مواردهم، بتشجيع الإبداع، وبالسعي لتسطيح البنى الهرمية. وتؤدي هذه جميعاً إلى التقليل من سلطاتهن ومن ثقتهن بذواتهن المرتبطة بها، ولكنها تساهم في تفتّحها - الذات - والتنبيه لضعفها ولضعف الآخرين ومساعدتهم على تجاوزه، وهي تسمح بإقامة علاقات وشبكات من العلاقات، ومساعدة الآخرين على التعلم والنمو. وقد أطلق الباحثون على هذا النمط القيادي القيادة الترابطية Connective leadership ومن خصائصها الحُسن على المشاركة في المسؤوليات، والعمل على إقامة صلة مع الآخرين وتبني غاياتهم. باختصار، القائدة المرأة هي «أم طيبة» بامتياز! (Billing and Alvisson, 2000).

نقض المماثلة بين «العام» و«الخاص»

هذا المنحى لثمين ملكات المرأة وتوقير أخلاقياتها، والذهاب بعيداً إلى جعلها مثالات ينبغي إدماجها في الحياة السياسية والاجتماعية، وفي عمل المنظمات غير الحكومية خاصة، استثار معارضة من كل الجهات.

تقارن تايلور الادعاء بالواقع، وتتوصل لتؤكد إن الأبحاث الحديثة في الحركات الاجتماعية تنفي واقعة أن الناس يحملون إلى العمل الاجتماعي والسياسي هوياتهم التي

تشكلت بفعل انتماءاتهم المختلفة أكانت جنديرية أم إثنية أم وطنية ... الخ ... بل إن الهويات الجماعية التي يعتنقها الناس لإعلان ادعاءات بعينها إنما هي منجزات تحققت بفعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالجماعة وبمسوغات تشكلها: من مصالحها أولاً، ومن اختبارات أفرادها المشتركة ومن تضامنهم، بدرجة ثانية، (Taylor, 1999).

ومن التيارات النسوية باحثات وجدن أن إبراز سمات أو ملكات أو اتجاهات نفس اجتماعية لجنس الاناث، وإن أعطيت تقييماً إيجابياً، هو مقارنة لا تاريخية. وإن مخاطر الإبراز هذا تكمن في توظيفها جميعاً في «العام» السياسي والاجتماعي على نحو يعيد إنتاج «دونية النساء» في هذا العام، وينطوي على إمكانية سجنهن في مكانات فيه شبيهة لمكاناتهن في «الخاص»، وذلك بتعيين ادوار لهن شبيهة بأدوارهن المنزلية التي أسست لتلك الدونية. وهو ما يضيف الى أعمالهن المأجورة أخرى بدون أجر على منوال العمل المنزلي، (Abra, 1995).

وتحذر وستكوت من التوجهات السائدة لدى باحثات أميركيات ومن مترتبات نقل السمات الأنثوية من الخاص الى العام. وهي تجد أن النظرية التي تسوّق لأفضلية العناية والعلائقية على الإنجاز والاستقلالية لدى النساء تخلق خطراً جديداً عليهن مصدره التوقعات المتضمنة في تلك الأفضلية؛ فهذه تعبر عن معتقدات ثقافية - اجتماعية عميقة مؤداها أن حاجات الرجل تتقدم أهمية على حاجات النساء. فيقوم المثال النسائي، في هذه الحالة، بحفظ السياق الذي ينتج امتيازات الرجال ويعيد انتاجها. لذا، فإن «الاحتفال» بالعلائقية النسائية المستجدة التي تقوم على قراءة جديدة لسببولوجية النساء ولنضالاتهن، في المجال العام، إنما يدافع عن مثال نسائي لا يقل اضطهاداً للنساء عن المثال النسائي التقليدي، (Westkott, 1990).

غياب الدليل

ويوافق وستكوت موقفها الباحثان بيلينغ وآلفيسون، (Billing and Alvisson, 2000)، للذين وضعوا موضع التساؤل النقدي مفهوم «القيادة الأنثوية» من حيث كونها وجهاً من وجوه مساهمة المرأة في المجال العام. يستنتج الكاتبان في دراستهما المذكورة أعلاه أنه لا دليل على وجود «قيادة أنثوية» متميزة عن القيادة الرجالية، ويقترحان مقاماً لها يكون فكرة/ مثلاً ضابطاً ومنظماً، ومركباً معيارياً، لا ظاهرة إمبيريقية. فالناس، برأيهما، لا يحملون إلى المواقع التي يتبوأون، (القيادة، مثلاً)، توجهات ثابتة، بل هم يتبدلون، كما تتحول خياراتهم باتجاهات مختلفة، وبحسب متطلبات تلك المواقع. من هنا صعوبة تصوّر قيادة أنثوية؛ كما أن التأكيد «أن كثرة النساء في المواقع القيادية يمكنهن من إعطاء القيادة هوية

أنثوية، ويمكنهن من استخدام مواهبهن الخاصة» هي فكرة لا تستند إلى الواقع؛ فهي تفترض تشابهاً بين النساء، وتفترض أن هؤلاء يملكن هويات ثابتة. وتفترض، أخيراً، أن الوضعيات التي تحيط بالنساء تتسم بالحيادية وبعدم تأثيرها عليهن. وينتهي بهما الأمر إلى التساؤل عما إذا كانت القيادة الأنثوية لا تعدو كونها «أسطورة خلقتها نسويات».

ويعدد الباحثان المشاكل التي تنطوي عليها فكرة «القيادة الأنثوية». وهما يشيران، أولاً، إلى أن القول بأن المرأة في المركز القيادي تحمل معها مميزات الخبرات البيتية وتربية الأطفال ينطوي على مترتبات متجاذبة الوقع لأنها تبدو، وبالعكس ما تنوي، أنها محتفلة بالترتيب الجندري البطركي المعزز لكون المرأة هي المسؤولة الأولى عن البيت والأولاد. ويتساءلان، ثانياً، حول قابلية المهارات الاجتماعية الثمينة التي طورتها النساء في المجال الخاص، (ومن مخرجاتها الرفاه والنمو والتناغم)، للنقل بشكل كامل إلى لمنظمات، خاصة تلك العاملة وفقاً للمبادئ الرأسمالية - أي تلك التي تتطلب توجهات قيادية فعالة ووسيلية. فإذا كانت القيادة موقفية، (أي، دالة على الموقف المحدد)، فإن سمات النساء - كالحضن والعلاقاتية والارتباط الخ - هي ثمينة ومطلوبة حيث تتلاءم مع نمط قيادي مناسب: في دور العناية وفي إدارة شؤون الموظفين، أي في مؤسسات شبيهة بالأسرة، لكن ليس في إدارة مؤسسات مالية. وثالثاً: إن التصور أن المركز القيادي يسمح للمرأة بإضفاء مجموعة معينة من القيم الأنثوية عليه قد يعزز الآراء المنمطة حول النساء؛ وإن ظهور سمات مختلفة للنساء والرجال في الوضعيات نفسها، لا يعني أنه ينبغي المبالغة في إبرازها. فالفروق بين النساء أنفسهن، أو بين الرجال أنفسهم، قد تكون أكثر عمقاً وأهمية من الفروق بين الجنسين. يضاف إلى ذلك كله، أن تنميط النساء أو الرجال هو أمر سيء في كل الأحوال، حتى وإن احتفل بالسمات الإيجابية لأي منهما؛ ومفهوم القيادة الأنثوية يخالف، من هذا المنظور، مبدأ توسيع الخيارات للنساء. أخيراً، إن بعض السمات الأنثوية المحتفى بها قد يتم استخدامها في المنظمات لإيلاء النساء مهام تتعلق بالمشاعر والعلاقات وحل المآزم، فيما تولّى المسائل الأهم، الإقتصادية والتكنولوجية، للذكور. ومن المسائل التي تولّى للنساء جعلهن، مثلاً، وسطاء بين المدراء وبين الموظفين لجعل الاستغلال في العمل يبدو أخفّ وطأة. ويعطي الكاتبان مثلاً من القطاع العام في السويد حيث تحمّلت الموظفات النساء، مع كثير من مشاعر الذنب، تبعات خصخصة لمرافق الدولة كانت غير ذات شعبية بين الناس.

وتجد الكاتبتان أن الأدبيات حول القيادات النسائية تنحو لأن تعتنق أفكاراً منمطة حول النساء؛ وهو ما يفضي إلى تغييب الفروق بينهن بالرغم من انتمائهن لطبقات واثنين قوميات مختلفة. وهو ما يفضي إلى «تأصيل الجندر» وبتره من سياقاته، (Billing and Al-visson, 2000).

وكانت نايلز قد سبقت بيلينغ وآلفيسون إلى نعت نزوع الباحثات في عمل المرأة الاجتماعي والسياسي نحو إعطاء صفة الكونية الشاملة للأمومة - إحدى أهم ركائز الجندر - بـ «الأصولية». وذلك بسبب الغفلة الناجمة من ذاك النزوع عن خاصية أساسية يتميز بها بناء الجندر وتشكله. هذه الخاصية تتمثل بارتباط وثيق الصلة بين الجندر والثقافة الاجتماعية. فالجندر والأمومية من ضمنه، تذكرنا نايلز، انما يتم بناؤهما ويأخذان أشكالهما في سياق مجتمعي وثقافي وسياسي محدد، لا خارجه، (Naples, 1992).

ويوافق نايلز آخرون مشيرين إلى أن التنظير حول الأمومة وتطبيقاتها في المجال العام يغفل أهمية السياق العام لبروزها فيه، ويسطح الفروقات بين الجماعات والثقافات المختلفة لمعنى الأمومة. هذا المعنى يأخذ أوجهاً مختلفة، تبعاً لوظيفة الأمومة في الإثنيات المختلفة، في الولايات المتحدة مثلاً، كما في البلدان الأخرى. فهي لدى الأمريكيات السود، مثلاً، مصدر قوة وسلطة وباعثة على النضال ووسيلة الانتماء إلى المجتمع المحلي؛ فيما هي لدى الأمريكيات من العرق الأبيض عامل انزواء ووحدة وقلة حيلة وانكالية (Polat-nick, 1996).

معاني الأمومة المتضاربة

تنقش نايلز مصطلح «الأمومة المناضلة» لتصف تجربة النساء في العمل الاجتماعي في أوساطهن المحلية. ذلك أن مواضيع الممارسات الأمومية توسعت لتشمل الأولاد غير المرتبطين بصلة رحم مع هؤلاء النساء، فيما يتعدى محيطهن الإثني المباشر. وفي مقابلات أجرتها الباحثة مع النساء قام هؤلاء، وبناء على طلبها، بتعريف «الأمومة الطيبة» على أنها أعمال وممارسات، والعمل الاجتماعي من بينها، تستجيب لحاجات المجتمع والأولاد، تخصيصاً. من هذه الأعمال، ملاحقة موظفي الحكومة سعيًا للإسراع في تنفيذ قرارات تعني الوسط المحلي، المشاركة في الاجتماعات العامة، إقامة الاعتصامات إلخ... وهذه نفذت لأغراض مختلفة منها تحسين الخدمات، (المستشفيات، المدارس، الحضانات)، أو زيادة الموارد المتاحة، (توسيع دائرة الشؤون الرعائية)، العمل على تقوية سيطرة المجتمع المحلي على شؤونه، (سيطرته، مثلاً، في إدارة المدارس العامة، إلخ...)، هؤلاء النساء المستجوبات، تلاحظ نايلز، يعين تداخل المجالين «الخاص» و«العام». ولا يفوتهن أن «المشاكل الشخصية هي في الأساس سياسية». هذا التمدد في معنى الأمومة عند الملوثين من الأمريكيتين، ناجم من الظروف الخاصة التي يعيشها هؤلاء، والتي تجعل الأم فيها أمّاً بديلة other mother لمجموعة كبيرة من الأولاد في محيطها وممثّلة لمصالحهم. البيت هو المكان الذي تتحقق فيه هوية هؤلاء الاجتماعية؛ وذلك تبعاً لنمطي الأبوة والأمومة

السائدتين فيه والقائمتين على المناهضة اليومية للتعصب العرقي الذي يواجهون، (Na- ples, 1992).

هذا، فيما ينحو المجال العام للانفصال عن المجال الخاص لدى الأميركيين البيض، فتتأخر وظيفة الأمومة في إطار الأسرة النووية وشؤونها. ويتصف هذا الطراز الأسري - وبخلاف الأسرة الممتدة التي تميز الجماعات الإثنية الأميركية غير البيضاء - إلى عزل النساء عن بعضهن بعضاً، ومنعهن من تفعيل أمومتهم في المجالات العامة. وفيها تأخذ الأمومة اشكالا رصدها الباحثون بوصفها فخاً للنساء، (Miles, 1988)، وعائقاً في وجه تحقيق فرديتهن وهويتهن الجماعية سواء بسواء، (Friedan, 1963).

ومن خارج الولايات المتحدة الأميركية، ومن الشرق الأوسط تحديداً، نسوق مثلاً على تفعيل الأمومة في العام على نحو قابل للارتداد على الأمومة نفسها لتخريب غاياتها. ففي دراسة لآل-أور وآران الباحثان الإسرائيليان نعين معهما مترتبات تحييد العامل السياسي في العمل النسائي. ويثبت هذان في دراستهما مقابلات مع نساء يهوديات أورثوذكسيات قمن بإنشاء مستوطنة يهودية في الضفة الغربية في موقع اغتيلت فيه امرأة من المستوطنات التي أنشئت فيها بعد احتلالها على يد انتفاضيين فلسطينيين. هؤلاء النساء يعلن أن دوافعهن أمومية، وأن إنشاءهن مستوطنة إنما هو تعبير رمزي عن أخذهن زمام أمورهن بأيديهن في وجه تقاعس الرجال عن حمايتهن وحماية أطفالهن في الضفة الغربية. والاستراتيجية التي تتظلل تحتها أنشطتهن في هذه المستوطنة تتصف، بتصورهن، بالسلمية مقابل الاستراتيجية العنيفة التي يلجأ إليها الرجال في مواجهاتهم مع الانتفاضة. هذا، ويشير الكاتبان إلى ثغرات في منطق هؤلاء النساء الناشطات تتمثل بتغيب مصالح النساء والأطفال الفلسطينيين عن حججهن، و بإحجامهن عن فحص أفعالهن وخبراتهم، والوعي النسوي الذي تولد عنها، على ضوء النتائج السياسية والسعي لإحلال السلام - غايتها المعلنة. ويجد الكاتبان أن التفكير الأمومي لدى هؤلاء النساء لم يصل إلى نهايته المنطقية المفضية إلى السلام المرتجى من قبلهن: ضرورة إنسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، لا بناء مستوطنات جديدة، وإن رمزية، عليها! هكذا يستنتج الباحثان أن تفعيل الأمومة في المجال العام وقع، في اختبار هؤلاء الناشطات، أسيراً للرؤية دينية أصولية ومترتباتها السياسية لأنهن نائين بأنفسهن عن المضي قدماً في البحث عن مترتبات أمومتهم ونسويتهن في السياق السياسي العام، (El-Or, and Aran, 1995).

وفي السياق نفسه، تذكر تايلور بدور النساء في حركة كو كلوكس كلان إذ لجأن إلى استراتيجيات تعول على الروابط الأسرية وتقاليد اللقاء في «عشاء الكنيسة» الأسبوعي لتمرير رسائل التعصب والكره الديني، كما استخدمت «ثرثرة النساء» لبث السموم العنصرية، (Taylor, 1999).

ولا ننس الحركات النسائية المناهضة للنسوية في الولايات المتحدة . فالنساء اللواتي انضوين تحت لوائها في أوائل القرن خرجن إلى المجال العام للدفاع عن الأمومة «المهددة» . وبيّن شافتر ودوركن أن دوافع النساء اللواتي انتظمن في الحركة المناهضة للسافراجيت Suffragettes في الولايات المتحدة الأميركية تمحورت حول الدفاع عن مكاناتهن وأدوارهن الانجابية . هؤلاء النساء ارتبطن بالقرابة برجال من فئات مهنية وطبقات اجتماعية - اقتصادية عليا ؛ فيستنتج الكاتبان أن مناهضة هؤلاء النساء للنسوية، هي دفاع عن امتيازاتهن الطبقة التي أمكن إلباسها، دونما جهد كبير، لأموتهن، (Chafetz and Dwor- kin, 1987).

هكذا، يتبين لنا من الأمثلة السابقة أن الأمومة تأخذ معاني متناقضة ومتشعبة بحسب السياق العام الذي تفعل فيه . فهي توفرّ للجماعات الأثنية الأميركية من غير البيض، مثلاً، إطاراً لتمكين النساء أولاً، ولتمكين المجتمع المحلي، تالياً؛ وهي تشكل بؤرة جذب لقواه المناهضة للتمييز والفقر، وتعمل على إلهامها على النضال ضدهما . بالمقابل، اختبرت النساء البيض أمومتهن بأشكال مختلفة، وتبعاً لانتماهاتهن الطبقة . فساء الطبقات الوسطى خاصة اختبرن الأمومة على نحو جعلها مرفوضة من بعضهن، واندفعت أخريات إلى البحث عن أشكال أسرية بديلة في أوج الحركة النسوية في الستينات والسبعينات، وذلك في تعاونيات أسرية تشبه الكومونات^(٣) . هذا، فيما دافعت نساء الطبقات العليا عن أمومتهن ذات الامتيازات في حركتهن المضادة للنسوية . وبين طرفي النقيض نجد تلوينات متعددة ومتداخلة لمعاني الأمومة، وللأنوثة عموماً .

الإطار المرجعي

هذه المعاني المتعددة للأمومة لا تبرز في العمل الاجتماعي تلقائياً . بل هي تُستدعى عمداً من الناشطات أنفسهن . فتكون، بذلك، الإطار الذي يسوّ هذا العمل : يوجّه نشاطاته وينظّم اختبارات ويلهم الشعارات التي يرفعها القائمون به . ويرى الباحثون في الحركات الاجتماعية أن اعتماد إطار بعينه هو قرار استراتيجي للحركة الاجتماعية ومنظماتها لأنه يؤسس لشرعيتها وللقبول بناشطتها في المجتمع وبمهدّ، تالياً، لنجاح غاياتها، (1992، Gamson) . هذه الغايات والشعارات والأنشطة إلخ، قد تستلهم المرأة -الدور والوظيفة في إطار النظام الجندي القائم، أو قد تستلهم المرأة - الفرد، العاملة بموا جهة هذا النظام، سعيّاً لإعادة صياغة قواعده . في الحالة الأولى تكون الأطر المعتمدة متناغمة مع أنظمة المعتقدات السائدة وتستثير أفكاراً مألوفة فلا تتضمن إعادة توزيع للسلطة أو الثروة، ولا تهدد، تالياً، النظام السائد . في الحالة الثانية، أي في اختيار إطار للعمل النسائي مناهض

للمعتقدات السائدة - كأن تتجاوز النساء المنتمات الأنثوية المتعلقة بالوظائف والأدوار المرغوبة اجتماعياً... ينطوي هذا الإطار على تحدٍ للنظام الأكثر رسوخاً في الثقافة الاجتماعية الأبوية- الجندر، ويقوم ببعث مشاعر من القلق العميق لدى الآخرين، أفراداً وجماعات. لكن الإطار المذكور قد يسبغ على نشاط النساء من آخرين من الخارج فيشكل، بذلك، علة لسلوكهن في المجال العام أو تأويلاً لأشكاله؛ وذلك من دون الأخذ بوجهة نظر النساء أنفسهن حول تصورهن لهذا العمل، (Einwoner, 2000).

في إطار النظام الجندري القائم

ينطوي العمل في إطار النظام الجندري القائم على استلزام عناصر هذا النظام وعلاقاته في الغايات والاستراتيجيات المعلنة والضمنية للفئات الناشطة في العمل الاجتماعي. والنساء «اخترن»، غالباً، إطاراً لهن متناغماً مع النظام الجندري القائم متماهيات مع الصورة المرغوبة التي يرسمها لهن والتي يتصدر ملامحها الحضن والعناية والعلائقية، لكنهن اخترن أيضاً بوصفهن أمهات، و بوصفهن طرفاً في علاقاتهن مع رجل.

ولعل العمل التطوعي في المنظمات ذات الطابع الخيري/ الرعائي هو العمل الأكثر تعبيراً عن عمل النساء الاجتماعي المنخرط في إطار النظام الجندري القائم. ويكتسب أهميته في كونه الأكثر استقطاباً للنساء في المجال العام في المجتمعات كافة. ويجد الباحثون أن العمل التطوعي في الوسط المحلي، خاصة، ينتعش في الدول التي تعتمد سياسات تراجع بموجبها عن تلبية حاجات المجتمع. فيكون انخراط النساء في الخدمة الاجتماعية سبيلاً إلى تحسين أوضاع أسرهن ووسطهن المحلي، ويندرج إذاك في سياق العناية والحضن، امتداداً لوظائفهن «الطبيعية» في إطار النظام الجندري القائم. هذا، وتشير أبراهامز إلى أن عمل النساء التطوعي في أوساطهن المحلية يساهم في إعادة إنتاج معنى «الاجتماع» في ذلك الوسط وفي إنشاء هويات الناس الاجتماعية. والاجتماع، بهذا المعنى، هو ساحة من الخطاب يتم فيها استعراض مساحات «الخاص» والنقاش والتفاوض حول مسؤولية الدولة فيها. على أن صوت النساء في خطاب «الاجتماع» كان على الدوام مغيباً تبعاً لاستبعاد العمل في الوسط المحلي من التصنيفات المدرجة في الحركات الاجتماعية (Abrahams, 1996). لكن باحثين آخرين يجدون أن تغيب العمل التطوعي في الوسط المحلي - وتغيب «صوت» النساء عن معالجات الحركات الاجتماعية ليس مسألة طارئة.

من هؤلاء الباحثين دانيلز التي تدرس الميل للمؤالفة sociability الموظف في العمل التطوعي. وهي تعرف الميل للمؤالفة على أنه مجموعة من المهارات والأنشطة المفضية إلى

مناخ مرحّب لأفراد أو مجموعة من أفراد في وضعية معيّنة، ومن حيث إن الترحيب ينطوي على اعتناق مسؤولية الترفيه عن الجماعة والأفراد بقصد جذبهم للالتزام بقضية معيّنة. وهي تبين، في دراسة ميدانية لها في منطقة مدينية في إحدى الولايات الأميركية، كيف تقوم النساء بتوظيف ميزة الميل المؤلفة في العمل التطوعي دون التنبّه لقيمتها الفعلية. فحيث تقوم هؤلاء الناشطات بإنشاء منظمات تعمل على تخطيط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية تعود بالنفع العام على الوسط المحلي، فهن يبدن تجاهه ميلين متناقضين: هن يعترفن بأهمية عملهن وضرورته لرفاه أوساطهن المحلية، وهن واعيات، أيضاً، أن التخطيط له ينطوي على قدرات ومهارات محددة، وأن تنفيذه يستغرق وقتاً والتزاماً غير قليلين، لكنهن يبرزن في الكلام عنه البعد الأقل أهمية منه: كأن ينعته - مثلاً - بأنه «إقامة حفلات» ليس إلا! وتجد دانيلز أن التناقض المذكور إنما يعكس استدخال هؤلاء الناشطات للمنظمات السلبية الملحقة بالميل للمؤلفة، وغيرها من الأعمال غير المنظورة التي تقوم به النساء، (Da-niels, 1985).

الحركات السلمية

هذا، وتندرج الحركات السلمية المناهضة للحروب ولكل أشكال العنف في الإطار نفسه؛ فهي تستلهم، على نحو أكثر مباشرة، السمات الأمومية المتمحورة حول المحافظة على الحياة. ومن هذه الحركات نذكر أمثلة: الأمهات الأربع في إسرائيل - داعيات للحل السلمي بينها وبين العرب والمنظمات الداعية إلى الإفراج عن المخطوفين في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية - أمهات بلازا دي مايو في الأرجنتين، أو توضيح مصير المخطوفين في البلدان التي خاضت حروباً أهلية، - أهالي، (أمهات وزوجات)، المخطوفين في لبنان. وتندرج هذه الأمثلة جميعاً في إطار صورة المرأة التقليدية الحامية للحياة والمدافعة عنها. وفيها تستدعي النساء الناشطات في شعاراتهن الرموز والصور المتناغمة مع المعتقدات الشائعة لما ينبغي أن تكون عليه المرأة - الأم، بشكل خاص. ويمكن رصد ذلك في الأسماء التي يتبناها هؤلاء لمجموعاتهن أو جمعياتهن. وتذكر مارتن منها أمثلة من الولايات المتحدة: «الأمهات العاملات للسلام ولنزع السلاح»، «الرابطة العالمية النسائية للسلام والحرية»، «نشاط النساء لنزع السلاح النووي»، (Martin, 1990).

هذا، وقد تستدعي في إطار النظام الجندري الأبوي، سمات أنثوية مفترضة أخرى - الانفعالية أو اللاعقلانية مثلاً - لتبخيص القضية التي تناضل النساء من أجلها. وهو ما كان عليه، بالطبع، حال المندادة بحقوق النساء الانتخابية أوائل القرن العشرين؛ وحيث اهتمت النساء «السافراجيت» بالسعي لتخريب الأسرة وسلب المرأة طبيعتها وامتيازاتها (Shavetz

(and Dworkin, 1987). وهو الحال، أيضاً حين تبرز المرأة - الفرد في قضية ما على حساب المرأة - الدور، (أو المرأة- الطرف في علاقة)، كما هي حال المناضلات في حركة «مناصرة القرار الحر» المنادية بحرية الإجهاض، (Einowhner et al., 2000).

وتعطي أينوهرن وزملاؤها مثلاً من الولايات المتحدة على ذلك خطاب الصيادين العامل على تبخيس مواقف النساء العاملات في الحركات المناضلة من أجل «الحفاظ على حقوق الحيوان». فهو لاء اتهمن بانهن «لا عقلانيات وعاطفيات» وأنهن جاهلات بالمنطق الكامن خلف نشاط الصيد - ويقصدون بذلك «إدارة الحياة البرية نشاطاً ضرورياً للتوازن الطبيعي وفق منطق البيولوجيا ومعطياتها». هكذا يجد الصيادون ان الناشطات في مجال حقوق الحيوان يفتقدن الشرعية والصدقية التي تسمح لهن بالكلام عن مواضيع هي من اختصاص الرجال، فتوصم النساء بالانحراف حين يكون موضوع فضالهن غير متناسب مع الصورة التقليدية، (Einowhner et al., 2000).

هذه «اللاعقلانية» وتلك «الإنفعالية» أو غيرها من السمات السلبية التي تصم النساء سمحت لـ «أمهات البلازا دي مايو»، مثلاً، بأن يتظاهرن ضد الحكومة العسكرية القمعية في الأرجنتين حين كانت التظاهرات غير قانونية؛ وقد تم تجاهلهن من قبل الحكومة بوصفهن «نساء مجنونات» وحزبنات، لا سلطة لديهن ولا يملكن وسائل للتأثير، فلا تهتد أفعالهن النظام القائم. وحين باشر هذا النظام بملاحقتهم ومضايقتهم، كن قد تجمعن في اطار تنظيمي من الصعب تحطيمه، (Flori, 1988).

والنساء يخترن أطرهن المتناغمة مع النظام الجندري القائم لا بوصفهن أمهات فحسب، لكن أيضاً بوصفهن طرفاً في علاقة مع رجل. ولعل المنظمات المعروفة بـ «الأخواتية النسائية» Sisterhood هي من المنظمات النسائية الأبلغ تعبيراً عن استجابة ثقافية واجتماعية تقوم بها نساء للتعامل مع الثقافة الجنسية الذكورية وفقاً لمتطلبات هذه الثقافة، وفي اطار القبول التام بقوانينها. صحيح أن الأخواتية النسائية هي، في وجه من وجوهها، احتفال بالصدقات النسائية، وتجسيد لمثال علائقي نسائي، لكن حاجاتهن لهذه الأخواتية تتجاوز القيمة الجوهرية للأواصر العاطفية فيما بينهن محققة اندماجهن في الثقافة الاجتماعية الغيرية Heterosexual. هذه الأخويات تنظم العلاقات بين النساء والرجال وتساهم بالإعلاء من صورة الجماعة الأخوية. والنساء تستمد منها، وفي الوقت نفسه، رفعة المكانة والصيت الحسن بين اخوية الرجال في عملية من إعادة إنتاج للعلاقات الجندرية التقليدية، (Handler, 1995).

تقوم الأخويات النسائية التي وصفتها هاندلر بالتناظر مع الأخويات الرجالية، ووفق قواعد الجنسية الغيرية الذكورية المرجع؛ لكنها، أيضاً، حيز لتمكين النساء في إطار النظام الجندري القائم و مساحة لتعزيز العلائقية النسائية. إلا أنها لا تكون دائماً كذلك. ونعطي

مثلاً على ذلك من بلادنا العربية- الكويت تحديداً، حيث تقدّم المغني، وفي دراسة لها، وصفاً تحليلياً لتطور الحركة النسائية ومنظماتها، وموقعها في المسار الذي شهده المجتمع والنظام السياسي الكويتيان في النصف الثاني من القرن الماضي. وهي تخلص إلى أن الناشطات في المنظمات الأهلية النسائية تماهين تاماً مع مصالح الرجال الذين تربطهن بهم صلات قري، وبمواجهة صريحة، إن لم نقل عداء، لمصالحهن الجندرية. فلا يعدو خروجهن إلى المجال العام أن يكون تكراراً يليداً لخضوعهن الجندري المتمثل بولائهن التام لنظام القرابة في المجال الخاص، (Al-Mughni, 1995).

والحالة الكويتية ليست فريدة، بالطبع. فنجد في الأدبيات التي تبحث عن خصائص العمل الاجتماعي النسائي دراسات لحالات تتراجع فيها التناقضات الجندرية أمام التناقضات الأخرى. ولعلّ الحجة الأبلغ في ذلك، استفحال الخلافات بين المنظمات النسائية تبعاً لاختلاف انتماءاتهن الطبقية والاثنية والقومية الخ... هذه الخلافات لم تتراجع، بالممارسة الاجتماعية، أمام التشارك في القهر الجندري الذي تعاني منه النساء كافة؛ فالقهر الجندري لا يوقر، تلقائياً، القاعدة الضرورية لتضامنهن، وأوليته لم تولد - كما فعل القهر الإثني، مثلاً - اختبارات اجتماعية مفضية إلى التضامن أو التحالف وعابرة للإنقسامات الأخرى، (Smith, 1995).

الاضطهاد الجندري والاضطهادات الأخرى

تؤكد سميث أن الاضطهاد الجندري لا يشبه أشكال الاضطهادات الأخرى، ولا يتسم بالوضوح الذي يتسم به الاضطهاد العرقي والإثني والطبقي وغيرها. ولا ننس أن الجندر يتأسس، في وجه رئيسي من وجوهه، في إطار شخصي حميم: في الرومانسية والجنسانية والزواج. هذه الأنشطة، التي تبدو وكأنها خاصة ومحددة على نحو شخصي، تنحو لأن تجعل الأصول الاجتماعية للجندر غير منظورة وغائبة. وبالطبع تعمل الفروقات البيولوجية/الجنسية على حجب الوجه الاجتماعي للجندر وإبراز «طبيعية» وتلقائية الأنشطة التي يقوم بها الرجال والنساء في الإطار الشخصي والحميم؛ فبخلاف العرق والطبقة والقومية الخ، يقوم البناء الثقافي / الاجتماعي للجندر على تشجيع العلاقات الحميمة بين الجنسين، وعلى إنشاء الروابط بين النساء والرجال في المجموعات المتجانسة، (من نفس العرق والاثنية والقومية والدين الخ)، مغيبة، بذلك، الفروق الجندرية القائمة ضمن هذه المجموعات.

وتدرس سميث منظمة ائتلاف النساء العاملات في الجنوب الشرقي (من الولايات المتحدة) SWEC بوصفها منظمة نموذجية من منظمات نسائية برزت في الستينات لتعبّر عن

مصالح فئات نسائية من العرق الأبيض، عاملات في مهن غير تقليدية، وهي تنشط لإلغاء التمييز المهني ضد النساء. هذه المنظمة عملت ناشطاتها جاهدات لجعلها منظمة مختلطة اثنيًا تضم الملونين، إضافة إلى البيض، بوصفهن يعانين جميعاً، تمييزاً جنسياً في مجالهن العملي. وقد تبين لهؤلاء الناشطات، وفي سياق نضالهن، أن الجندر، وما يترتب عليه من قهر للمرأة لا يأخذ المعنى ذاته لدى البيض كما لدى الملونين، ولم تعان النساء الملونات من مترباته بالطريقة ذاتها التي عانت منها النساء البيض؛ وذلك على الرغم من تشاركهن جميعاً في الموقع الدوني المهني. وبدا أن المهام الضرورية لتجاوز القمع الناجم عن الجندر مختلفة لدى الفئتين.

وتبين سميث، بالإستناد إلى روايات الناشطات في هذه المنظمة، المشاق التي صادفتهم في العمل على تجاوز الاختلافات الاثنية هذه، وإرساء القاعدة المشتركة للعمل السياسي النسوي الموحد بين الفئتين. لهذا العمل، تؤكد هؤلاء الناشطات، سقف من الصعب خرقه في الظروف المحيطة بهذا العمل. وتخلص سميث إلى الاستنتاج أن طبيعة العلاقات الجندرية تعمل على تخفيف إمكانية التعرف على القمع الجندري وتضع عائقاً في وجه تطوير تضامن، ذي أهمية، بين النساء. وأليات القمع الجندري لم تولد تجارب اجتماعية توحيدية بين النساء؛ فالجندر، وبالعكس الإثنية والطبقية، غير ظاهر بوضوح في التخوم وعلى الحدود بين الطوائف والثقافات الاجتماعية المختلفة برغم الفروقات بين النساء والرجال في كل واحدة منها، (Smith, 1995).

ولعل المثل الأسطع الذي يكشف ما نقول يتمثل بالخلافات السياسية المستعصية الحل بين النساء المنتميات لقوميات أو بلدان متصارعة. والخلاف الذي نشب بين النساء العربيات، مثلاً، والنساء الاسرائيليات في مؤتمر المرأة الثاني في نيروبي، قد وثق في أكثر من دراسة، (أنظر مثلاً حجاب، ١٩٩١، ٢٥٣). فالهوية القومية، كما الدينية أو الإثنية، تتقدم لدى النساء هوياتهن الجندرية. وهو ما وجدته الباحثة الاسرائيلية مور في بحث ميداني حاولت فيه تحديد الهوية الأكثر هيمنة من بين هويات النساء المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وهي قارنت بين النساء العربيات والإسرائيليات في هذا الصدد، وتبين لها أنه، وباستثناء النساء الاسرائيليات غير المتدينات، فإن الفئات الأخرى - متدينات / غير متدينات، عربيات / اسرائيليات، وأشكال المزوجة بينها ... كلها تجعل هوياتها الدينية أو القومية في مقدمة انتماءاتها الأخرى، (Moore, 2000). فإذا كانت الانتماءات الجندرية مشتركة بين النساء، وسبباً لتوحيدهن بمواجهة القمع الجندري القائم في كل المجتمعات الأبوية، فإن ما يفرق بينهن من خلافاً واختلافات أخرى - كالإثنية والطبقية والقومية والدينية الخ - ما تزال في الواجهة، وتطمس، إلى حد بعيد، أسباب الوحدة بينهن، (Margolis, 1993)، أو حتى أحياناً التحالف فيما بينهن لتحقيق أهداف محلية مشتركة، (Polatnick, 1996).

في إطار مناهضة النظام الجندري الأبوي المناهضة الصريحة

دأب الباحثون على إطلاق صفة «النسوية» Feminist على المنظمات النسائية التي تعلن مناهضتها للهيمنة الذكورية في أشكالها جميعاً، وتلك التي تناهض النظام الجندري الأبوي صراحة وتبني إيديولوجية متماشية مع مناهضتها تلك. وهذه تحمل تصوراً للنساء بوصفهن «طبقة جنسية مضطهدة وجماعة مسلوقة الامتيازات»، وترى أن هذا الاضطهاد ليس ظرفياً، بل هو متجذر في الترتيبات الاجتماعية والثقافية القائمة. ويرتب عن هذه الإيديولوجية أن تبديلاً في أوضاع النساء يستدعي تغييرات اقتصادية سياسية واجتماعية. وهو ما ينطبق، بخاصة، على المنظمات ذات المنحى الراديكالي الليبرالي الاشتراكي الماركسي الخ... التي سادت، في موجة حركة تحرر المرأة الثانية. على أن إعلان الإيديولوجية النسوية صراحة ليس القاعدة الأعم في المنظمات النسائية، خاصة وأن النسوية ارتبطت، تاريخياً، بخرق المعايير والتوقعات الجندرية، فينطوي الإعلان على مخاطر للشخص وللمنظمة سواء بسواء (Einowhner et al., 2000). وما نقول ينطبق على المنظمات النسوية الأميركية، والنسائية عامة سواء بسواء. وذلك بالرغم من أن المنظمات النسوية هناك، تتجه لأن تكون أكثر فأكثر راديكالية. لكن ذلك لا يظهر بإشهار بيرق النسوية دائماً، إنما بتحالفاتها مع الحركات الاجتماعية الأكثر شمولية في معارضتها للنظام السياسي / الأبوي القائم: في الحركات المناوئة للفقر، الحركات المناهضة للتسلح النووي الخ... فالإيديولوجية النسوية لم تعد محصورة بموضوع النساء، بل تعدتها إلى المجتمع الأميركي برمته مطالبة بتبديله وفقاً للمبادئ النسوية القائمة على إقرار العدل والانصاف لكل الناس بمعزل عن الجنس، الأثنية، الطبقة... مما يجعل هذه الإيديولوجية بمنتهى الاتساع، غير محصورة بمصالح النساء كقشة، (Taylor, 1983).

المناهضة المضمرّة

على أن مارغوليس (Margolis, 1993)، تجد أن التبنّي الصريح لإيديولوجية مناهضة للنظام الأبوي هو خاص بمنظمات الحركة النسوية الأميركية. وهي تدعو إلى التنبّه إلى أن اعتماد الحركة النسوية الأميركية معياراً لتقدير «درجة نسوية» الحركة النسائية في بلد ما ليس صائباً دائماً؛ ففي بلاد العالم الثالث غير الصناعي، (وبلادنا من ضمنها)، تعتبر النسوية من مظاهر التأثير غير المحمود بالغرب، المستعمر سابقاً، (والداعم لإسرائيل، عندنا)، ويجري، تبعاً لذلك، التنصل منها سمة للحركة النسائية ولناشطاتها على حد سواء بوصفها

«أُنتجت في الخارج وغير صالحة لبلادنا». وتجد مارغوليس أن إعطاء النسوية في البلدان غير الغربية عنوان «الإستيراد من الخارج» هو استراتيجية ذكرية تهدف إلى إضعاف الحركة النسائية في العالم الثالث وإحكام السيطرة على النساء. ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، فيؤكد بوشين وخون أن نعت الحركة النسائية بالدخيلة على الحضارة المحلية، (الهند في هذه الحالة)، أو بأنها غير ملائمة لنساء العالم الثالث، هو قراءة خاطئة أو سطحية للتاريخ. «إذا كان المصطلح دخيلاً، فإن المفهوم نفسه يعبر عن نسق تغييرى بدأ في جنوب آسيا منذ القرن التاسع عشر، على شكل مواجهة لمظاهر دونية النساء. النسوية هنا لم تفرض من الخارج على المجتمع ولم تعبر عن أيديولوجية خارجية خارجة عن مساره» (Boshin & Khon نقلاً عن Martin). من هنا، ينحو بعض الباحثين إلى تبني تعريف فضفاض للنسوية يشتمل على منظمات تتنكر لنسويتها لفظاً، لكنها تنشط، فعلاً، وتنتج ممارساتها ما يؤدي إلى تمكين النساء والحركة النسائية دون الإعلان عن ذلك، (Martin, 1990).

الإطار ونقيضه!

على أن اختيار إطار العمل النسائي الاجتماعي لا يكون دائماً صريحاً وقاطعاً. إذ قد تعمل النساء في الإطارين معاً. وتقدم ريس نموذجاً لذلك حملة نضالية نفذتها نساء عاملات في كاليفورنيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للدفاع عن المراكز الحكومية للعناية بالأولاد من حضانات أو غيرها. وقد جعلت الحملة هذه ولاية كاليفورنيا تنفرد من بين الولايات الأخرى في رصد الكمية الضرورية من الموارد المالية في موازنتها لدعم استمرار عمل هذه الحضانات التي أنشئت خلال الحرب. وهي كانت قد أنشئت استجابة لدعم عمالة النساء؛ لكنها باتت مهددة بالإقفال بعد عودة المقاتلين الرجال من حربهم، وعودة النساء إلى بيوتهن.

وحيث تُعيد ريس أسباب نجاح الحملة إلى تضافر الفرصة السياسية المناسبة وإمكانية استخدام الموارد المتنوعة، تؤكد أن اختيار الأمومية Maternalism إطاراً للحملة كان عاملاً رئيسياً في ذلك النجاح ساهم في تحريك النساء والمجتمع. على أن المجتمع الأميركي التقليدي، تذكر ريس، لا يساند عمل المرأة وما يترتب عنه من استحداث لحضانات الأولاد تستفيد منها، الأمهات العاملات، أساساً. هؤلاء تمكن في الحملة المذكورة من تحريك الرأي العام وممثلين السياسيين في كاليفورنيا لدعم مشروعاتهن بالجوء إلى خطاب تماش مع الافتراضات الأمومية السائدة، مضافاً إليه تحريك قوى أمومية تغييرية - النساء العاملات ومناصريهن - بوسائل وموارد غير مألوفة، (Reese, 1996).

بكلام آخر، تنطلق الأمومية، في السياق الموصوف أعلاه، من قاعدة القبول بالإنقسام

الجندي التقليدي المساند لكل ما من شأنه تمكين الأمومة وبث القيم المرتبطة بها. لكنها في هذه الحالة جاءت، مفارقة، لتحديث إزاحة في الإطار المعتمد وتديلاً في مضمونه ليستوعب دعم الدعوة التي أطلقتها هؤلاء العاملات، الأمهات. أي إن ما كان هماً نسائياً تقليدياً - العناية بالأولاد - وفر قاعدة محتملة لتأطير النساء وتحريكهن للعمل لمناصرة مسائل نسوية هي، في هذه الحالة، العمل على دفع الدولة على العناية بالأطفال وبالأمهات الفقيرات، جاعلة بذلك مهمة العناية مسألة اجتماعية، لا نسائية حصراً، مقوضة ركيزة أساسية من ركائز النظام الجندي الأبوي، (جعل العناية بالأولاد من اختصاص الأم، حصراً)، وهي التي شكّلت، في بداية التحرك، منطلقه وإطاره.

وفي سياق الدفاع عن مواقعهن في النظام الجندي الأبوي، قد تلجأ النساء إلى تجاوز تلك المواقع ظرفياً. ومن الأمثلة على ذلك تعرض مارشال التخبّط الذي وقعت فيه النساء الأكثر صراحة في دفاعهن عن النظام الجندي الأبوي: الحركة المضادة للنسوية التي واجهت حركة تحرر المرأة في الولايات المتحدة على امتداد القرن الماضي. فالمواجهة على الأرضية نفسها - في المجال العام الذي نشطت فيه هذه الأخيرة في موجتيها الأولى والثانية - هذه المواجهة فرضت على الحركة النسائية المضادة الخروج على مبدأ محوري في إيديولوجيتها المتمثلة، أساساً، بالالتزام بالمجال الخاص وشؤونه، بوصفه حيز المرأة بامتياز، يوفر لها «مكانة متميزة والمجتمع والوطن ركناً ثابتاً لتوفير الأمومة وتحقيق وحدة الأسرة والتضامن بين أفرادها». ويتمثل التخبّط المذكور، خاصة، في معضلة تنسب عضوات الحركة وفي تفعيل نشاطهن ضد النسويات. هاتان المهمتان - التنسب والنشاط المعادي للنسويات - لا يمكن تحقيقهما إلا في المجال العام، ما طرح مشاكل بدئية لعل أهمها مشكلة التنسيق بين النساء الفرادى والمنعزلات داخل بيوتهن. والحل يتمثل، مفارقة، بدعوتهن إلى النشاط خارج البيت للدفاع عن حقهن في البقاء فيه! هذه الحركة تقيّدت استراتيجياتها التنظيمية بإيديولوجيتها، وأقصت نفسها، وبعكس الحركة النسوية، عن السياسة والمعارك الانتخابية تاركة المجال رحباً أمام هذه الأخيرة لاستمالة أصوات الأحزاب السياسية وممثليهم في الكونغرس لدعم قضيتهم، أي الحصول على الحقوق الانتخابية، (Marshall, 1985).

على أن الحركة المناهضة لحق الاقتراع ما لبثت أن مشت على خطى حركة السافراجيت في تنظيم عملها وتوسيعه، وهي عقدت تحالفات مع قوى تلتقي وإياها على مصالح مشتركة الخ. وإن خسرت القوى النسائية المناهضة لحق الاقتراع النسائي (الحركة المناهضة للنسوية في صيغتها الأولى)، في أوائل القرن، فقد نجحت الحركة المناهضة لتشريع الحقوق المتساوية ERA (الحركة المناهضة للنسوية في صيغتها الثانية)، في أواخره في إسقاط «تشريع الحقوق المتساوية» الأميركي. ومع أن خطاب هذه الحركة لا يختلف كثيراً عن

خطاب الحركة المناهضة لحق الاقتراع النسائية إلا أنها نجحت، وحتى حينه، في تحقيق غايتها. وتجد مارشال أن ذلك عائد إلى استخدامها، مفارقة، الانجازات والمكاسب التي حصلت عليها النساء بفضل نضال النسويات في الموجة الأولى من حركة تحرر المرأة: الخبرات التنظيمية، والوسائل النضالية وتوسع الأدوار النسائية السياسية التي باتت من بديهيات الحياة العامة الحاضرة. فقامت هؤلاء بالتظاهرات والاعتصامات واستخدمن اللوبيينغ من أجل التأثير على المشرعين، واستخدمن الإعلام ولجان إلى خبراء ومستشارين - وغير ذلك من أساليب كانت حركة تحرر المرأة قد طورتها عبر مسيرتها... وكلها أسهمت في إنجاح حملتهن، (Marshall, 1985).

يبيّن ماسبق أن تفعيل السمات النسائية المفترضة في المجال العام يخضع لعوامل متضاربة، وأن المماثلة المبدئية بين ما اكتسبته النساء في المجال الخاص من أخلاقيات وسمات وملكات ومهارات واتجاهات، الخ؛ وبين مقاربتها للعمل الاجتماعي هي مقارنة غير قابلة للإحاطة بالمسألة. كذلك فإن رصد الإطار الذي تعمل المنظمة النسائية من ضمنه هو أيضاً غير محدد، فهو، كما رأينا، غالباً ما يكون مرناً، غير قابل للتحديد على نحو قاطع. فلا يصلحان، (أي المماثلة والإطار)، لوحدهما لأن يكونا كاشفين لخصوصيات العمل النسائي في المجال العام، أو ما دعونه بإضافتها عليه. عليه يقترح الباحثون في المسألة رصد الواقع المحيط بالنساء وطبيعة تفاعل النساء مع تعقيداته.

تبعاً للواقع وتعقيداته

تقول مارغوليس إن كثيراً من الباحثين يعتقدون أن النساء يمارسن السياسة بطريقة خاصة بهن وأن مقاربتهن للعمل العام مختلفة عن المقاربة الذكرية الراجحة. هؤلاء يستعينون بأمثلة من المنظمات النسائية لدعم وجهات نظرهم في هذه المسألة. وتؤكد الباحثة أن تفضيل النساء الناشطات لمقاربة في العمل الاجتماعي دون أخرى ليس كافياً. فالأحداث الواقعية تؤثر تأثيراً غير سطحي في تقرير شكل المنظمات التي تنشئها النساء. وهي تبرز تأثير النظامين السياسي والاقتصادي القائمين في البلد الذي تنمو فيه الحركات الاجتماعية، (النسائية تحديداً)، أو تشكل المنظمات النسائية فيه. وإسناداً لزعمها تقوم مارغوليس بجدرة واسعة في العوالم الثلاثة تحاول من خلالها، رصد الأثر الذي يحدثه النظامان السياسي والاقتصادي في مرحلة تاريخية بعينها على الحركات الاجتماعية النسائية، وعلى الأطر الفكرية المرجعية التي تنظّل به، وعلى أشكال منظماتها، وعلى وسائل نضالها. وهي وجدت أن الحركات الاجتماعية تنتعش في النظام السياسي المؤسس على التعددية؛ لأن الانحراف عن السائد الذي تعبّر عنه هذه الحركات، والنسوية من بينها، لا يشكل تهديداً للتوازن القائم بين

الجماعات التي تؤلف عناصر هذا النظام المتعدد أصلاً، والعكس بالعكس. أيضاً، تنمو الحركات النسائية الترميمية والرعاية، والتي تحصر سعيها في العمل الاجتماعي في نطاق إرساء الشروط الضرورية لجعل الأدوار النسائية المحورية، (الزوجة والأم)، أكثر فعالية... تنمو هذه الحركات في المجتمعات التي لا يزال تعليم المرأة فيها محدود الانتشار. وعلى العكس من ذلك، فإن الحركات النسوية التي تتحدى النظام الجندري الأبوي، وتسوق نضالها باتجاه تعديل المكانات والأدوار الجندرية... هذه الحركات تنحو لأن تزدهر في المجتمعات التي حققت المساواة الجندرية في التعليم، (Margolis, 1993).

تبعاً للتغيرات الراهنة

يعيد شافترز ودوركن أسباب نشوء الحركات النسوية ومسوغات تنظيم النساء في العمل الاجتماعي لتغيرات بنيوية في النظامين الاجتماعي والاقتصادي في عالمنا المعاصر. هذه التغيرات أتاحت للنساء تمداً في أدوارهن وبذلك طبيعة جماعاتهن المرجعية. ويجد هذان الباحثان أن العوامل المتعلقة بالعلومة كالتمدن وتوسيع حجم الطبقة الوسطى، غيرت الطلب على الخدمات والبضائع، وزادت الفرص المعروضة على النساء للمشاركة في أدوار كانت سابقاً حكراً على الرجال. هذا التمدد في الأدوار الذي اختبرته النساء خلق مآزماً وتعارضات ما بين الأدوار المحددة اجتماعياً لهن وبين الأدوار الجديدة. لكن هذه الأخيرة سمحت، من جهة ثانية، بتفاعل النساء مع جماعات مرجعية مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في أدوارهن المعبّنة. وهي سمحت، أيضاً، بتماس أكثر كثافة بين نساء يختبرن المآزماً والتناقضات نفسها الناجمة عن أدوارهن ومكاناتهن المذكورة. إن عملية التواصل بين هؤلاء النساء قد عززت تصوراتهن لمسؤولية التناقضات القائمة في النظام الاجتماعي عن مشاعر الحرمان الذي يعاني منه. ويجد الباحثان أن تلويح النظام من جهة، ولا شرعيته من جهة ثانية، وقرا الدعم الأيديولوجي لتنظيم النساء ولتحديهن النظام القائم. أي إن الأنظمة السياسية الاقتصادية التي تتيح هذه الاختبارات بدرجة أكبر مرشحة لأن تحتضن منظمات نسائية نسوية الطابع أكثر من الأنظمة السياسية والاقتصادية التي ما تزال النساء فيها منفردات في جزر عوالمهن الأسرية، (Chafetz and Dworkin, 1987).

هذا، وقد درس الباحثون خصوصيات للنساء في عملهن الاجتماعي وفي التنظيمات التي أنشأنها في سياق الواقع المحيط بذلك العمل، بدءاً من الدائرة الأقرب من المجال الأسري وانتهاء بالدائرة الأشمل - الحركة النسائية العالمية. هذه الخصوصيات اتخذت أشكالاً متفاوتة تبعاً لعوامل سنحاول جلاءها في استكمال مراجعتنا لبعض الدراسات التي جعلت العمل الاجتماعي النسائي ومنظّماته موضوعاً لها؛ وقد تمّ رصدها، ومن ثمّ تحليلها، في

إطار تفاعل العوامل المؤثرة في تشكيلها على النحو الذي رست عليه في السياقات السياسية والثقافية والاجتماعية، الخ... التي أطلقت هذه الحركات، من جهة، ومع النساء الفاعلات أنفسهن: دوافعهن للعمل والقضايا التي حركتهن، الأساليب التي طورنها، وأنماط المنظمات التي أنشأها، من جهة ثانية.

تبعاً لموقع النساء

تؤرخ كليمنس لعمل النساء في المجال العام على حدود القرنين التاسع عشر والعشرين (ما بين ١٨٩٠ - ١٩٢٠) لبيان أثر النضال النسائي النسوي منه بشكل خاص على التحولات الهامة التي شهدتها العمل السياسي-الاجتماعي الأمريكي. فتبين كيف أن تهميش النساء في الحياة السياسية الرسمية في فترة ما قبل العشرينات أدى الى انخراطهن الكثيف في العمل الاجتماعي بحيث إن «الاتحاد العام لنوادي النساء» الذي تأسس العام ١٨٨٩ ما لبث أن بلغ تعداد أعضائه المليون امرأة بعد عشر سنوات فقط من تأسيسه، وقد ميّزت هذه النوادي نفسها عن الجمعيات الريفية، والأخرى الخيرية، بأساليب نضالية وأنماط تنظيمية لم تكن شائعة قبلاً، (Clemens, 1993).

وتحصى كليمنس أنماطاً ثلاثة من الإستراتيجيات التي طورتها نوادي النساء. وهي تؤكد أن تطويرها حدث بسبب راهنيتها وفعاليتها، لا تبعاً لاندراجها تحت إيديولوجية بعينها. وتتمثل هذه الإستراتيجيات باعتماد الأشكال المؤسسية بدل التطوعية، والتبادل النقدي بدل الخدمات الشخصية التي كانت سائدة في العمل الخيري، ومن ثمّ تبني الاشكال البيروقراطية ووسائل الدولة الحديثة في تنظيماتها. وهي اعتمدت هذه جميعاً لأنها بدت الأكثر فعالية في التوجه إلى الدولة المركزية والحكومات المحلية، ولأن الإستراتيجيات التقليدية التي استخدمت لدى التوجه صوب المجتمعات المحلية لم تعد كافية. هذا، وقد عملت جماعات النساء، مثلاً، على طلب تدخل الدولة مباشرة، بدل النقابات، لتنظيم شؤون العمالة النسائية كتحديد الأجور وساعات العمل، وتوفير الضمانات الاجتماعية. فأرست بذلك أسس الدولة الرعائية عبر خلق دوائر/ مصالح في بنيتها تعنى بالشؤون التي كانت مدارات عملها.

وحيث سعت هؤلاء النساء إلى تحقيق غاياتهن السياسية والاجتماعية دون أن يملكن حق الاقتراع، فقد طوّرن وسائل للتأثير متميزة عن الوسائل السائدة، لعلّ اللوبيينغ كان أهمها. وحيث إن هذه لم تكن وسيلة «محترمة» في الأوساط السياسية فقد قامت النساء بتطعيمها بالإستراتيجيات التربوية. وكان تأطير النساء في حركة السافراجيت مثلاً، يتضمن إعطاء محاضرات في العلوم السياسية، أو تثقيف الرأي العام الذكري لاستمالته للقضية النسائية، أو

أخيراً، اعتماد وسائل الاستقصاء لتوفير الحقائق حول قضية ما، ومن ثم عرضها على الرأي العام لتأمين التشريع حولها. وتشير كليمانس إلى أن النساء بتن متمكنات من فن اللوبيينغ لحد أنهن حققن كمّاً واسعاً من التشريعات، هو بالتحديد ما أعطى الدولة الأميركية صفة دولة الرعاية ذات الطابع «الأُمومي».

هذا، وتنوّعت النماذج التنظيمية التي تبنتها النساء تماشياً مع الحاجة المطروحة إلى تجاوز القائم والمألوف في العمل الاجتماعي / السياسي. وتشير كليمانس إلى أن كون النساء مستبعدات من الحياة السياسية وتنظيماتها شكل حائزاً لهن لاستكشاف و«اختراع» أفضى جديدة لنشاطهن السياسي، فلجأن إلى نماذج متنوعة مستوحاة من الإدارة البيروقراطية، ومن تنظيم الدولة واللوبيات إضافة إلى منظمات الإدارات التربوية والمهنية السائدة آنذاك. فأسهمن، بذلك، في إنشاء نظام ريادي في السياسة الاجتماعية. وقد أدّى نجاح النساء في اختياراتهن هذه إلى اقتباس ادوات نضالهن من جانب فاعلين سياسيين آخرين. وتؤكد الكاتبة أن التغييرات التي شهدتها مؤسسات العمل السياسي في الولايات المتحدة في أوائل القرن كانت بفعل العمل النسوي هناك؛ وأن أهم معالمها تمثلت بالإزاحة التي شهدتها الحياة السياسية من «دولة المحاكم والأحزاب» إلى نظام سياسي قائم على التشريع والمساومة تحمله جماعات ذات مصالح محددة، وتراجع الأحزاب والنظام الانتخابي أمام المنظمات الطوعية المتمحورة حول مسائل ومصالح فئات بعينها، (Clemens, 1993).

تبيّن دراسة كليمانس أن نساء السافراجيت اقتبسن إستراتيجيات، وطوّرن أخرى لتناسب قضاياهن المستجدة آنذاك حين لم تعد الوسائل التقليدية التي استخدمتها النساء لقضاياهن فاعلة. هذه الإستراتيجيات فرضها الواقع القائم، لا سمات نسائية مفترضة؛ وهي ما لبثت أن تكرّست صالحة للتعامل معه. ويمكن اعتبارها خصوصية نسائية لا لسبب متعلق بالنساء وخصوصياتهن المذكورة أعلاه، ولا تبعاً لإطار اخترن العمل من ضمنه أو فرض عليهن من الخارج... إنما بسبب دورهن «التاريخي» الذي أُملى عليهن تطويرها.

التنظيم والقيادة

من الأفكار المتواترة في الكتابات المعاصرة للباحثين في الحركات الاجتماعية ومنظماتها، النسويين منهم بخاصة، أن الحركات الاجتماعية وتنظيماتها هي «مجنדרّة» is gendered. وتقدّم مارتن تعريفاً لمجنדרّة الحركات الاجتماعية على النحو التالي: «... هذا يعني أن وجهاً من وجوها يعمل على توليد الفروقات بين النساء والرجال، ويُبرز معاني اجتماعية توظّف في غاياتها وإستراتيجياتها ونشاطاتها... تبعاً لارتباطاتها الفعلية أو المفترضة بالذكرى والأنوثة».

وتعطي مارتن أمثلة على ذلك من حركات اجتماعية نسائية ورجالية تستدعى فيها المعاني الجندرية مباشرة. من هذه اثنتان: الأولى المناهضة لحركة الحقوق المتساوية والتي دعت التسويات بـ«المتدّمّرات ذوات الشعر المنكوش»، والثانية المعروفة بـ«الأمهات المعارضات لقيادة السيارات تحت تأثير الكحول». فحيث تندرج هذه الأخيرة في إطار النمط الأمومي المتناسق مع النظام الجندري الأبوي الذي يحدّد اهتمام الأمهات بمصلحة أبنائهن وبناتهن فإن الأولى تعبّر عن رفض مطالبة النساء بحقوقهن السياسية (Martin, 1990).

لكن المنظمات تقدّم نفسها وكأنها حيادية جندرياً؛ بالرغم من أنها أنشئت حول هوية «العامل الذكر المثالي»، وانتظمت، تبعاً لذلك، وفق الأخلاقيات الذكورية والعقلانية والمنطق... وجميعها تتطلب وضع الانفعالات والاعتبارات الشخصية جانباً، وإبراز العامل بشكله المجرّد وكأنه بدون جسد، (أي وكأنه لا أنثى ولا ذكر). ويتم ذلك عبر توصيف الوظائف وتحليلها وتقييمها، لتبدو هيكلًا مجرداً من الموظف. وفي ذلك، برأي آكر، تكرار لعملية خلع السمات الجسدية عن «الفرد»- الكائن الكوني في الأنظمة الليبرالية. ووظيفتها في المؤسسات السيطرة على أعضاء المؤسسة عبر ضبط جنسائياتهم وتحديداتها وحتى نفيها، (كما ضبطت تاريخياً، على نحو واضح ومباشر، في المؤسسات الأولى الكبرى كالكنيسة والجيش). وهو ما يجعلها، من حيث المبدأ، مكاناً غير أنثوي: فالجنسانية، الإنجاب وملحقاته والانفعالات- كلها مثيرة للريب لأنها تخرب عمل المنظمات. وهو بالتحديد ما يجعل مكانة النساء في المنظمات طارئة، غير واضحة الملامح، برغم وجودهن المتزايد فيها. فالمنظمات، البيروقراطية منها بخاصة، هي مواقع مهمة لتعزيز الهيمنة الرجالية وسلطة الرجال القائمة للتعبيرات النسائية. هذا، ويتم «تأنيث» كل الأشخاص الواقعيين في أسفل الهرم عبر تطوير وسائل تساعد في إدارة قلة حيلتهم وإعادة إنتاج اتكالياتهم. ولما كان الخطاب النسوي قد تجذّر في اختبارات وممارسات من العناية والحضن في مجالات تقع خارج سيطرة البيروقراطية، فإن ذلك من شأنه أن يرسّي قاعدة لمعارضتها ولتطوير وسائل مغايرة لتنظيم المجتمع، (Acker, 1990).

ما تقوله آكر مبني على دراستها لمنظمات العمل في البلدان الصناعية. لكن منظمات الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية تنتمي لنفس النوع، بل هي تتوق في بعض الأحوال، لأن تكون على مثالها تأمينا لفعالية شبيّتها، كما سبق وأثبتنا أعلاه في دراسة كليمنس. على أن الناشطات النسويات في منظماتهن أبدين وعياً لأثر البيروقراطية في تثبيت القهر الجندري، فجعلن ممارستهن التنظيمية سعيًا لإزالتها على طريق إلغاء جندرة المؤسسات نهائياً.

تحاول بريتون أن تفسّر علاقة البيروقراطية بالجندر مشيرة إلى أن المثال البيروقراطي الفيبري، (نسبة إلى ماكس فيبر، السوسيولوجي الألماني)، يستمد إمكانية تحقيقه من كون

أنماط النمو الذكورية تنتج شخصية إتكالية تعتمد على الآخرين لكنها تتنكر، في الوقت نفسه، لتلك الاتكالية. هذا الإنكار قابل للتحقق، بدوره، عبر تقسيم مصطنع للعالم الاجتماعي إلى حيزي الـ«خاص» والـ«عام»، وعبر إخضاع النساء ونفي الاتكالية والاعتمادية إلى فضاء الأسرة. في هذا السياق فقط يمكن للفاعل العقلاني البيروقراطي المستقل أن يوجد على المثال الفيبري. فالعقلانية، تؤكد بريتون، التي تفترض أفراداً محايدتين ومستقلين هي عقلانية مجندرة. وحين نقوم بتطبيق هذا المثال على المنظمات فإن الناتج هو بنى بيروقراطية خاضعة، هي أيضاً، للجنדר- أي مجندرة. وهو ما يفسّر تصلّب البنى البيروقراطية في وجه الجهود المبذولة من أجل المساواة الجندرية، (Britton, 2000).

في مواجهة البيروقراطية/ في مواجهة الجندر النسويات ومنظّماتهن

هذا، وقد أبرز الباحثون الذين وثّقوا التجارب التنظيمية للحركة النسائية في الستينات والسبعينات الدور الذي لعبته الإيديولوجية في تشكيلها. وقد كانت الإيديولوجية النسوية بمثابة الدليل الذي أنشئت على هديه بنية هذه المنظمات؛ وبدا وكأن استئصال البيروقراطية شرط ضروري لتحقيق المساواة الجندرية. من هنا، جاءت المنظمات التي أنشأتها النسويات لا مركزية وغير هرمية، وقد أخذت القرارات بالتوافق وتمّت مداورة الوظائف بين العضوات ووزعت الرواتب بالتساوي بينهن، لا تبعاً للتراتب المهني السائد في سائر المنظمات. هذه البنى قامت، بدورها، بتعزيز الإيديولوجية النسوية، (Britton, 2000).

التعالي على البيروقراطية

تقدّم رودريغز، (Rodriguez, 1988)، نموذجاً صافياً لرؤية ناشطات في هاواي في ملجأ لإيواء النساء المعنّفات للعلاقة بين النسوية وبين تجاوز البيروقراطية ولتفاصيل ممارساتهن تجسيدا لتلك الرؤية. وهي تروي، بالاستناد إلى الملاحظة المشاركة غالباً وغير المشاركة أحياناً، لمختلف أنشطة الملجأ، جهاد الفاعلين فيه لتطوير بنى تنظيمية مفتضية إلى المساواة والمشاركة بين العضوات والأعضاء العاملين فيه. ومن مظاهر ذلك عدم استخدام مهنيين وأخذ القرارات بالإجماع وتوزيع الأجور بالتساوي، وحيث إن جعل الأنظمة والقوانين والمحظورات المتعلقة بالمستفيدات المعنّفات مرنة ومصوغة بشكل يحفظ مصالحتهن ويضع حاجاتهن في مرتبة أولى.

وتصف الكاتبة المميزات الإيجابية، كما الصعوبات التي تعترض عمل هذه المنظمة في

مسار مغالبتها للبيروقراطية. فحيث تواجه الترتيبات التنظيمية المناهضة للبيروقراطية في منظمة ما صعوبات في تحقيق أهدافها المساواتية فإن أثمانها الاجتماعية ليست قليلة. من هذه، مثلاً، فقدان المهارات والخبرات التي يقدمها المهنيون المتدربون الذين لا يتم استخدامهم، كما ذكرنا، خوفاً من استحوادهم على مراتب تنظيمية عليا بنتيجة المكانة الاجتماعية العليا لمهاراتهم. لكن، من جهة ثانية، فإن اقتصار العاملين على مستفيدات سابقات من خدمات الملجأ، (نساء معنّفات)، يجعل الرابط بينهما كبيراً، ويوفر إمكانية تبادل الإرشاد النفسي والعلاقات المساواتية إضافة إلى تأمين النموذج / المثال لمواجهة العنف وللتعامل مع مترباته. وتعتمد المنظمة التوافق آلية لأخذ القرار. هذه، وإن كانت أكثر مساواتية، فهي تأخذ وقتاً أطول الأمر الذي يضع عائقاً في طريق الفعالية؛ كما أن الديموقراطية التوافقية تجعل الأزمات أكثر إشكالية من البيروقراطية أو الديمقراطية المبنية على الأغلبية: ففي الحالتين الأخيرتين يتم امتصاص الخلافات مؤسسياً. وفيما يؤدي أخذ القرار توافقياً، بالإجماع، إلى تمكين كل عضوة في المؤسسة فإن سيئاته تتمثل في أنه يؤدي، في بعض الأحيان، إلى كبح اختلاف الآراء وتنوعها، ويفضي بالجماعة إلى استبعاد الأشخاص الذين يقفون بوجه الإجماع، أو يولدون نزاعات داخل الجماعة. وحيث تُفرض الأجور المتساوية إلى تقويض أسس الهرمية، فإن إلغاء المحفّزات المالية تسبب مشاعر حرمان نسبي لدى العاملين الأكثر كفاءة. أخيراً، فيما تسمح البنية الليبرالية للملجأ بالقيام بالذات *autonomy*، على مستوى المنظمة ولدى المستفيدات من خدماتها، فهي تجعل إمكانية الضبط والتوقع الضروريين لفعالية عمل الملجأ تهبط إلى حدها الأدنى.

برغم الصعوبات المذكورة تؤكد رودريغز أن العاملين في المركز، المستفيدات والممولين سواء بسواء، يتشاركون في تقييمهم الإيجابي للمركز، خاصة لجهة مخرجاته. فاعتماد قيم المساواة والتشارك والتعاون ينعكس إيجاباً، وبرغم الأثمان المذكورة، على المستفيدات - النساء المعنّفات؛ وذلك بالمقارنة مع النساء المستفيدات في الملاجئ ذات التنظيم البيروقراطي والهيكلية الهرمية حيث تعامل النساء المعنّفات بوصفهن «زبونات» خاضعات لتقييدات القواعد المنبئية وحيث تتم إعادة إنتاج العلاقات المنضّدة وفقاً لقواعد المجتمع السائدة المفضية، بالضرورة، إلى إعادة إنتاج المكانة الخاضعة للمرأة المعنّفة، (Rodriguez, 1988).

من منظور مغاير، تدرس ستاغنبورغ، (Staggenborg, 1989)، أثر بنية المنظمة على استراتيجياتها وعلى استقرارها باعتمادها دراسة مقارنة بين منظميتين رئيسيتين في شيكاغو: أولاهما منظمة محلية مستقلة - «اتحاد تحرر المرأة»-، والأخرى فرع شيكاغو لـ «المنظمة الوطنية للنساء» في الولايات المتحدة. هاتان المنظمتان تأسستا في العام نفسه، إبان صعود الحركة النسوية الأميركية، وتطوّرتا في المحيط السياسي نفسه. وفيما حلّ «اتحاد تحرر المرأة»

نفسه، فإن فرع «المنظمة الوطنية للنساء» ما زال عاملاً حتى يومنا هذا. هاتان المنظمتان اعتمدتا بنيتين تنظيميتين مختلفتين وانخرطتا في أنماط من الأنشطة، هي أيضاً مختلفة. كما أنهما اعتمدتا وسائل مختلفة لحل مشاكلهما تبعاً لاختلاف خياراهما التنظيمية والأيدولوجية. وتبين ستاغنبورغ أن البنية المتمركزة والشكلية التي اعتمدها فرع شيكاغو للمنظمة الوطنية للنساء أدت إلى الاستقرار والنمو، لكنها حدثت من تنوع في اعتماد استراتيجيات وتكتيكات محتملة. فيما شجعت البنى اللامركزية وغير الرسمية التي اعتمدها اتحاد تحرر المرأة على تعدد المقاربات الأيدولوجية، لكنها لم تملك ما يعينها على الحفاظ على المنظمة وتأمين استقرارها.

ومن السمات التنظيمية التي تشير إلى مصير كل واحدة من المنظمتين النسائيتين المدروستين، تذكر الكاتبة شكل العضوية وشروط الانتساب. فالعضوية المفتوحة Inclusive ve تردف المنظمة بأعداد من النساء أو بمجموعات من النساء من مواقف متضاربة، الأمر الذي قد يجعل المنظمة ساحة صراع بينها ويحمل إمكانية تفجيرها. فيما تقوم المنظمة ذات القواعد المحددة والصريحة للانتساب باختيار exclusive عناصرها بتأن ودقة تحد من أعداد تدفقها مؤمنة، بذلك، شروط التناغم فيما بينها. وتتسم المنظمة المنبئية بتقسيم العمل بين عضواتها وما ينطوي ذلك على صيانة للتنظيم، وتحديد العلاقة بالإعلام، ووجود أعضاء ثابتين لا متطوعين فحسب (أو «محازيين»)، وهو ما يسمح باستمرارها؛ لكنها تحمل معها، مع ذلك، بعض المساوئ: قلة من العضوات تساهم في أخذ القرار، فرص تجديد المنظمة محدودة، المشاريع قليلة، وهناك بذل جهد كبير على صيانة الوظائف التنظيمية. في المنظمة غير المنبئية يساهم تضخم العضوات المنتسبات في غياب قواعد تؤمن تقسيم عمل مواز لتضخم المهام؛ أي، إلى سيادة الفوضى التنظيمية وصعوبة الحصول على التمويل، (Staggenborg, 1989).

في دراسة ستراغنبورغ تبدو المنظمات وكأنها جاهزة في تكوينها التنظيمي وثابتة في خياراتها. لكن الصورة التي رسمتها الدراسات التي وثقت تجارب المنظمات النسائية هي، بعامة، غير ذلك.

الممارسة وتحول أشكال المنظمات النسوية

تقوم توماس، (Thomas, 1999)، بدراسة أربعة عشر مركزاً صحياً نسائياً أنشئت في السبعينات ومتابعة تحولاتها على مدى عشرين سنة في محاولة منها لتوضيح الوسائل والطرق التي ترجمت فيها الإيدولوجية النسوية إلى بنى تنظيمية مختلفة. وقد رافق تحول هذه من منظمات طوعية صغيرة الحجم وغير رسمية إلى منظمات رسمية ذات طابع خدماتي

تحوّل في المعتقدات المتعلقة بمعنى النسوية . هذه المعتقدات أخذت تشير إلى وجود أطر جديدة للتعامل مع الواقع المستجد . وتمثّل هذه الأطر مرجعية تأويلية تعمل على تبسيط وتكثيف تمثّلات الواقع عبر فك رموز أشيائه ووضعياته وأحداثه والخبرات على أرضه وتوالي الأفعال الحالية والماضية فيه ... هذه الأطر تم تحديدها لدى كل واحدة من المنظمات المدروسة ، وبحسب الكاتبة ، تبعاً للوسط الذي تعمل فيه وعلى نحو يعطي للتغيرات البنيوية الشكل والشرعية سواء بسواء .

وتجد توماس أن المبادئ التي حكمت هذه التطورات كانت ما يلي :

- أهمية الاحتفاظ بنظام توزيع منصف للسلطة .

- أهمية التوازن بين نمو المنظمة وبين قدرتها على القيام بالذات .

- أهمية أن تبقى النسوية ماثلة في مخرجات المنظمة ومتجسدة في مسار تطورها .

وقد خلصت الكاتبة إلى إبراز أهمية الأيديولوجية النسوية كمورد لبقائها واستمرارها وتجاوز الأزمات والخضّات التي مرت بها .

وتقدّم توماس وصفاً لأوجه نمو هذه المنظمات ووجهة هذا النمو من السبعينات - لحظة تأسيس المنظمات الصحية النسائية - وصولاً إلى التسعينات . ونجد أنه ساد في البدايات «المثال الديموقراطي» المبني على الإيديولوجية النسوية والهادف إلى تمكين النساء ونشر تبادل المعرفة بينهن - ناشطات ومستفيدات - توخياً لتوفير المساواة في المعرفة والتخفيف من الضجر الناجم عن البقاء في المركز نفسه لمدة طويلة ، ولتأمين البديل في حال تغيب إحدى العضوات ؛ واعتماد مبدأ الأجر المتساوي باستثناء إقرار زيادة بسيطة بحسب الأقدمية .

هذا ، وقد بدأت المشاكل تواجه هذه البنى ذات الطابع الشاركي في مجالات مختلفة . من هذه ، مثلاً ، الإجماع / التوافق في أخذ القرارات الذي بدأ يشكل مشكلة مع تزايد أعداد العضوات ... كما أفرزت ، (البنى التشاركية) ، مشاكل / صعوبات تذكر الكاتبة منها : التسبب ، صعوبة التواصل ، هدر الوقت في الاجتماعات ، التباين في الالتزام ، اللاتوازن في السلطة ، الأجر المنخفض ، فقدان وسائل الشفافية والمحاسبة ، مسائل تتعلق باختلافات الطبقة والإثنية ، إنهاك العاملين الخ ... ومن الحلول التي التمسها هذه المنظمات تذكر الكاتبة اللجوء إلى مختصين ، لكن دون تنسيبهم إلى المنظمة ؛ ثم ما لبث أن تبدّل الوضع تدريجاً ، وبدأت المنظمات تنشئ مراكز ووظائف إدارية . وهو ما أعطى بعض النساء في المنظمات مسؤوليات محددة وما يرافقها ، استطراداً ، من معرفة وسلطة ، ومالاً أحياناً . وقد تطور الوضع في أوائل الثمانينات وحتى أواسطها لتحوّل كل المراكز التي بدأت في بنى تشاركية إلى ضرب من بنى هرمية . وفي التسعينات تحوّلت بنى التنظيمات المدروسة إلى واحد من أنماط ثلاثة : ديموقراطية تشاركية وتشاركية نسوية بيروقراطية وبيروقراطية نسوية . هذه الأنماط الثلاثة هي بمثابة مواقع بارزة على متصل continuum يبدأ في أقصاه

بالبيروقراطية النسوية، مروراً في وسطه بالتشاركية النسوية البيروقراطية، وانتهاء في أقصاه المقابل بالتشاركية الديمقراطية. فتميّز الأخيرة بأن القرارات الحرجة يأخذها الأعضاء بمجملهم، فيما تتميّز الثانية بانخراط الموظفين الحيوي في النقاش تاركين القرار بين أيدي المدير أو الهيئة الإدارية. أما في الأولى فإن القرارات الحاسمة هي من صلاحيات فرد واحد أو هيئة إدارية. وتبعاً لذلك المتصل يتم تقسيم العمل.

هكذا نتبين مع توماس تجاذب النساء العاملات في المنظمات التي أنشأت بين «إخلاصهن» للمبادئ المناهضة للبيروقراطية الهرمية المتماثلة، لدى بعضهن، مع النسوية نفسها وبين رغبتهن بالفعالية والنمو والتطور. ومع أن خياراتهن وحاجات الجماعات اللواتي منظماتهن، وقعت بحسب تقديرهن لأولويات حاجاتهن وحاجات الجماعات اللواتي يستهدفن، لكنها كانت أيضاً مرهونة بالاختبار والتجريب. هذان، (الاختبار والتجريب)، كانا مدفوعين، على الدوام، بالرغبة في تجديد بنى المنظمات التي أنشأنها لتأمين مشاركة واسعة من النساء فيها ولجعلها أكثر تأهيلاً لتجسيد القيم النسوية، (Thomas, 1999).

الواقع والتحوّلات : دراسة حالتين

الأولى : الجمعية الوطنية للدراسات النسائية

تدرس ليدنر، (Leidner, 1991)، «لجمعية الوطنية للدراسات النسائية» (NWSA) في الولايات المتحدة بوصفها نموذجاً لمنظمة خضعت عبر مسارها لتبديل في بناها التنظيمية من أجل التوافق مع مهامها المتجددة. هذه الجمعية، وبخلاف المنظمات النسائية عامة التي تجتمع على اهتمامات مشتركة، لم تعتمد التوافق وسيلة لأخذ القرار؛ فهذه الوسيلة تفترض لقاءات وتبادلات مباشرة بين أعضائها، وبذل الوقت والالتزام بالقرار من أعضائها قاطبة. وتؤكد الكاتبة أن هذه الطريقة ليست عملية بالنسبة لمنظمة تنعقد جمعيتها العمومية مرة واحدة في السنة؛ لذا لجأت إلى نظام تمثيلي معقد. هذا النظام لا يركز على مبدأ: عضوة واحدة / صوت واحد (One person, one vote)؛ فهذا النظام، برأي النساء في هذه المنظمة، لا يستجيب لمبادئ المساواة والوحدة والتمكين. لذا قامت NWSA بالعمل على تطوير نظام فعال يعتمد المشاركة، ويحمي، في الوقت نفسه، حقوق الأفراد، وحقوق الجماعات الفرعية ذات المصالح والاهتمامات والآراء الخاصة بها. هذا النظام يأخذ في الحسبان النقاط المشتركة التي تجمع عليها عضوات المنظمة، ويوفّر الوسائل التي تسمح بالتعامل مع المصالح المتنازعة. وحيث أنه لا يوجد مثال قائم سلفاً يوفّر على نحو مرض هذه الشروط، فإن التاريخ التنظيمي للجمعية الوطنية للدراسات النسائية NWSA كان سلسلة من التجريب وما يرافق ذلك من مآزم نقضي، في الأحوال المؤاتية، إلى تكيف مع الأوضاع المستجدة.

وما تؤثقه ليدنر في دراستها هو بمثابة رصد للتوتر الناجم بين الأمور التي تجمع عليها الحركة النسائية، (مناهضة الهيمنة الذكورية)، وتلك التي تختلف فيها، (الطبقة، الإثنية، الدين، المهنة، ... الخ)، بالإضافة إلى حل التوتر الناجم عن التعارض بين ما هو مشترك وما هو مختلف. والحركة النسائية تعلن صراحة وعيها لهذه الاختلافات لكن ذلك لا يمنع وطأة الإشكاليات الناجمة عنها.

هذا، وتدعي النسويات في هذه المنظمة أنهن مهتمات بالمساواة المتعلقة بالمضمون لا بالمساواة الشكلية التي توفرها الديمقراطيات الليبرالية؛ كما أنهن يولّين اهتمامهن لوحدة الجماعة، ولحاجات الجماعات الخاصة من ضمن جسم الجماعة الكلية، إضافة إلى حماية حقوق الأفراد فيها. وهي منظمة مفتوحة للانتساب inclusive، ترفض الهرمية وتسعى لتسطيح البنية التنظيمية، وتريد أن تأخذ بالاعتبار وجهات نظر النساء غير العضوات فيها. وهي تبني تعريفاً فضفاضاً للمعرفة/ العلم وترفض الانقسامات «العقيمة» بين الأكاديمية والمجتمع، وبين نمو العقل وصحة الجسد، وبين الفكر والعاطفة، وبين الفرد والمجتمع. بالاستناد إلى هذه الادعاءات، أنشأت الجمعية الوطنية للدراسات النسائية نوعين من التجمعات: واحداً بحسب الانتماء المنطقي، (التابع للمنطقة)، وثانياً بحسب الاهتمامات caucus. وهي اعتمدت اللامركزية في القرارات المتعلقة بالسياسات، بخلاف تلك المتعلقة بهذين النوعين من التجمعات.

إن تجربة «الجمعية الوطنية للدراسات النسائية» في سعيها لمغالبة الهرمية وتأمين المشاركة الأوسع والفعالية، في الوقت نفسه، هي نموذج من تجارب مرّ بها كثير من المنظمات النسائية. والأزمات التي اعترضت عمل هذه المنظمة، والتي تصفها ليدنر في دراستها لهذه المنظمة، تكاد تتكرر في معظمها. من هذه الأزمات ما ينتج عن أساليب التمثيل وموضوع التمييز في أشكاله المختلفة، الطبقيّة والإثنية، ومسألة وحدة المنظمة ومصالح جماعاتها الفرعية- الأكاديميات والمناضلات، مثلاً، القيادة وضرورتها في ضوء المنحى المعادي للهرمية والسعي المعلن للعمل على تسطيحها... هذه جميعاً ترصد ليدنر تفاصيل تعامل الجمعية معها على نحو يحاول أن يحيط بتعقيدات «لإنتاج سلطة متوازنة في شروط بنوية قابلة للحد من اللامساواة»- أي بالمهمة الصعبة والسعي المستمر لتحقيقها، (Leidner, 1991).

الثانية: «مركز جنوبي كاليفورنيا لمعالجة الأزمات الناجمة عن الاغتصاب»

على أن تعقيدات الواقع والمهام الملحة التي واجهت المنظمات وناشطاتها لم تسمح، دائماً، بالالتصاق المرجو بـ «طهارة» العقيدة (Zald and Asch, 1996). وتزخر الأدبيات

حول المنظمات النسوية بوصف وتحليل مسوِّغات تحوُّل بعض هذه المنظمات من مثاليها الصافي - المناهض للبيروقراطية، أو المجاهر بإيديولوجيته المعادية للنظام الأبوي ومؤسساته - إلى أشكال تنظيمية ووسائل نضالية هجينة تسمح بالتعامل مع الواقع على نحو أكثر فعالية لكن دون «خيانة» الإيديولوجية النسوية المذكورة.

سادت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أوج انطلاقة الموجة الثانية من حركة تحرر المرأة في الولايات المتحدة الأميركية، وسائل للنضال من أجل قضايا المرأة أخذت أشكالاً صاحبة مختلف نذكر منها: المؤتمر الصحفي، توزيع المنشورات، المظاهرة، الاعتصام، الرسائل إلى الصحف الخ. هذه الوسائل أثارت، برأي بعض الباحثين، «معارضة فئات كان بالإمكان تفادي معارضتها، وأورثت الحركة تركة ثقيلة ما تزال تعاني منها حتى الآن» (Schmitt and Martin, 1999). وفي دراستهما تعرض شميت ومارتن لتجربة «مركز جنوبي كاليفورنيا (لمعالجة) الأزمات (الناجمة عن الاغتصاب» (Southern California Rape Crisis Center) نموذجاً مغايراً للنماذج النضالية، بالرغم من أنه أنشئ في الفترة ذاتها. ناشطات هذا المركز كن مهنيات عاملات، لا متطوعات كما كانت عليه حال الناشطات في المنظمات النسائية بوجه الإجمال. وهن عملن من داخل المؤسسة القائمة في الوسط المحلي - مستشفى لاستقبال ضحايا الاغتصاب، في هذه الحالة - بالتناغم مع سياسة المستشفى العامة والالتزام، في الوقت نفسه، بالإيديولوجيا النسوية غير المعلنة. واعتمد هؤلاء، أساساً، تعبئة العاملين الصحيين المعنيين بالقضية لنصرتها. هذه التعبئة كانت، على عكس ما كان سائداً، غير علنية، غير صدامية ومن داخل المؤسسات - البلديات والمستشفيات والمؤسسات التربوية بكل أنواعها ومستوياتها؛ وهي اشتملت على تنظيم الناس المناصرين للقضية وعلى تأمين التمويل وتحصيل موارد أخرى مادية ومعنوية. هذه العملية، «من الداخل وبتجاه الداخل»، أطلقت الباحثان عليها: استول ولقن. وهي تهدف إلى تحريك مشاعر وطاقات العاملين في المؤسسات حول قضية ما، وإلى جعلهم ملتزمين بها وحثهم على نصرتها والدعوة لها.

هذه التجربة النضالية - غير الصدامية وغير العلنية، والعاملة من داخل المؤسسات مخفية وجهها السياسي ومنتجة مبدأ «استول ولقن» - نجحت، برأي الباحثين، في تحقيق الغاية التي رسمتها لنفسها. وهي ساهمت بجعل الخبرات النسائية الخاصة مسائل عامة ومكنت المركز من معالجتها وتعبئة المجتمع بأكمله لمواجهتها وإقرار العدالة بشأنها.

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في النقاش الدائر حول أفضلية النضال النسوي من داخل المؤسسات القائمة مقابل النضال من خارجها. والحال أن توثيق بعض التجارب يشير إلى أن النضال الخارجي هو أكثر فعالية، وأخرى تشير إلى نجاحات النضال الداخلي خاصة على مستوى مؤسسات الدولة، فيما تؤكد فئة ثالثة على ضرورة المزج والتبادل بين الأسلوبين، (Schmitt and Martin, 1999).

المنظمات غير الحكومية وانتماءات الناشطات

تنشئ النساء منظماتهن، كما حاولنا أن نبين، على أشكال مختلفة وتقوم بتعديل بناها وفق تطور تجربتهن وباتجاهات يحددها تعرج مساراتها؛ لكنها تتحدد أيضاً بانتماءات الناشطات أنفسهن الإثنية/ العرقية والطبقية. هذا الانتماء ذو أهمية قصوى - كما سبق وأثبتنا - في تحديد المعاني التي تأخذها معاشاتهن النسائية وخياراتهن الاستراتيجية في منهج التعامل معها. لكنه مؤثر، أيضاً، في اختيار التنظيم الذي تعتمده في إنشاء جمعياتها. وهو ما تحاول بوستر أن تبينه في دراستها، (Poster, 1995).

تبحث بوستر عن جذور الاختلافات الحاصلة في الأساليب المتبعة في التنظيمات النسائية وعن أثر الجندر والطبقة والإثنية في اختيار نمط تنظيم دون آخر. وهي تدرس، منظميتين نسويتين، واحدة أنشأتها مجموعة نسائية بيضاء من الطبقة العليا، مديرات تنفيذيات، عاملات لصالح ذواتهن ومنظمتهم فرع لمنظمة وطنية، (أي ذوات امتيازات)، وثانية أنشأتها مجموعة من النساء الملونات من الطبقة الاجتماعية الدنيا نساء تعيش على موارد من أنظمة الإنعاش الاجتماعي أو نساء ذوات مدخول متدن، (أي مهمشات). وهي وجدت أن هاتين المجموعتين ملتزمتان بالنضال من أجل المساواة الجندرية لكنهما اختبرت اللامساواة وعلاقات الهيمنة الذكورية بأشكال مختلفة؛ وهما انتظمتا لمواجهةها، إذأ، بإستراتيجيات مختلفة. وهي تجد أن هذه الاستراتيجيات متجذرة في تاريخ نشوء الحركات النسائية وإرهاصاتهما منذ الحرب الأهلية الأميركية. هذه كانت جماعية اجتماعية لدى العاملات لكنها تمحورت حول مبدأ «المساعدة الذاتية» Self help لدى النساء من الطبقات الوسطى. وقد ناضلت النساء من العرق الأبيض للتحرر من اتكاليتهن على الرجال البيض - «العدو» الصريح الوحيد - ورفعن شعارات الاستقلالية والفردية، فيما ناضلت النساء العاملات والمهمشات بمواجهة جماعات وجبهات متعددة: الرأسماليين، الرجال البيض، الرجال السود، وأحياناً النساء من العرق الأبيض. من هنا برزت ضرورة الاعتماد على الأسرة وعلى الوسط المحلي والتحالف مع الرجال فيهما لمساعدتهن في صراعاتهن السياسية والاجتماعية المتعددة الجبهات.

وتقارن بوستر المنظور الإيديولوجي لكل من المجموعتين لما لهذا، برأيها، من أثر على صياغة الأهداف والتخطيط للأشطة ولهيكله البنى الداخلية وتعيين سبل أخذ القرار. وهي تخلص إلى استنتاج أن النساء ذوات الامتيازات أكثر محافظة من النساء المهمشات. ويمكن تصنيف الأجندا التي تبنتها الفئة الأولى في خانة الليبرالية النسوية والثانية في خانة النسوية الاشتراكية. ويتبنى النساء ذوات الامتيازات البنى التنظيمية البيروقراطية الهرمية، والقيادات الخبيرات والمفترغات لشؤون القيادة حصراً. فيما تختار النساء المهمشات جمعيات تتصف

بالديموقراطية التشاركية حيث يتم المزج بين المهام الإدارية والفنية استبعاداً للهرمية ولل فردانية، (Poster, 1995).

القيادة

واكب تبني المثال اللاهزمي لتنظيم التجمعات النسائية سعي مواز إلى جعل قيادتها ملائمة لذلك المثال. على أن القيادة ارتبطت تقليدياً بالرجال؛ ووصفت بتعابير عرفت في الثقافات الاجتماعية الأبوية بأنها مرغوبة اجتماعياً للرجل ومن السمات المكوّنة للذكورة. هذه اشتملت على قدرات ومهارات أهمها التخطيط والتجريد والمقاربة الموضوعية لحلّ المشكلات وإعلاء مسألة إنجاز المهام على الاعتبار الشخصية والانفعالية، وامتلاك الكفاءة المعرفية في حل المشكلات، والقدرة على صنع القرارات. الارتباط الوثيق الصلة هذا بين الذكورة المتمثلة بهذه القدرات والمهارات والاتجاهات النفسية وبين القيادة كان، برأي الباحثين في هذا المجال، من أسباب تناقص عدد النساء في أعلى الهرم القيادي في المنظمات. فكان أن اتجهت النساء في أعلى الهرم القيادي لتبني السمات الذكورية، بل ولرفض الأنثوية، (Powell and Butterfield, 1979)، سعيّاً للفعالية، من جهة، وتجنباً لتقييم سلبي من مرؤوسيهن، من جهة ثانية، (Kawakami et al., 2000).

وقد تناول الباحثون المهتمون سلوك النساء القيادي في سياق أعمّ عنوانه القيادة في المنظمات، لا غير الحكومية منها فحسب. ونجد في دراسات هؤلاء تكراراً، شبه حرفي، للأسئلة/ المسائل التي طرحت في الدراسات الشبيهة حول التنظيمات عامة. يقدم إيغلي وجونسون تحليلاً لنتائج مئة واثنين وستين دراسة عن الأساليب القيادية المتبعة بعامة في الولايات المتحدة وكندا لجماعات راشدة وسوية أجريت على نحو يسمح بمقارنة معطياتها المتعلقة بالأساليب القيادية لدى النساء والرجال. وتشير التوقعات إلى أن النساء ينتهجن أسلوباً قيادياً متوجّهاً صوب العلاقات المتبادلة بين الأشخاص Interpersonal-ly oriented، فيما ينتهج الرجال أسلوباً قيادياً متوجّهاً صوب المهمة Task oriented ... هذه التوقعات لم تظهر في النتائج التي لم تبين فروقاً ذات دلالة بين الفئتين في الدراسات التي أجريت في المنظمات، (هناك، في المقابل فروق ذات دلالة في الاتجاه المتوقع في الدراسات التي أجريت في المختبرات أو في تلك التي تبحث عن تقييم القيادات). من جهة ثانية، تبين نتائج هذه الدراسات أن النساء تنحو لأن تتبنين، وبحسب المنمطات الشائعة، الأسلوب الديموقراطي التشاركي أكثر من اعتمادها الأسلوب الأوتوقراطي التوجيهي، وذلك دائماً بالمقارنة مع الرجال؛ وفي كل الوضعيات الاختبارية التي اعتمدتها الدراسات، (Eagly and Johnson, 1990).

وفي دراسة بيلينغ وآلفسون التي ذكرنا سابقاً، تلخيص لأبحاث أجريت حول الموضوع نفسه وغطت، بالإضافة لنتائج دراسة إيجلي وجونسون، أبحاثاً أجريت في السنوات العشر اللاحقة. وهذه تضاربت نتائجها؛ فمنها ما توصل إلى أن قيادة النساء هي غير قيادة الرجال، ومنها ما وجد أنه لا فرق بين الاثنين. وقد لخصنا نتائج المنحى الأول في مكان آخر، (انظر صفحة ٤٦). ومن المنحى المعاكس دراسات تقارن بين النساء والرجال في المنظمات ولا تشير إلى فروق جندرية أو أنها تشير إلى فروق متواضعة. والنتيجة العامة تشير إلى أن النساء والرجال - العاملين في المنظمات - لهم نفس الطموحات والقيم والسمات الشخصية والمهارات المرتبطة بالمهنة والسلوكيات. والنساء يعترفن بأنهن يملكن نفس الفرص للترقي إذا هن رغبن بذلك، (لكنهن لا يرغبن!)؛ وأنهن يقبلن بالمعايير الذكورية السائدة في المنظمات، ولا يسعين لتغييرها. ثم إن النساء في المراكز القيادية، وبحسب هذه الدراسات، يختلفن فيما بينهن في أمور كثيرة - مقارباتهن للحياة، تصوراتهن للمنظمات، توقعاتهن وتأويلاتهن لـ «معنى الأنوثة» - والسمة الوحيدة التي تجمعهن هي درجة التزام عالية بمهنتهن ومنظمتهم وبمروسيهن. أيضاً، لا فروق بين النساء والرجال في أساليب القيادة إلا في خاصية وحيدة: النساء يعملن بجدية أكثر من الرجال.

هذه النتائج جميعها تجعل الباحثين حول القيادة في المنظمات يشككون في جدوى طرح المفهوم، (مفهوم القيادة الأنثوية)، أصلاً؛ فيما يجد آخرون أن طرحه هو بمثابة تحد للأفكار التقليدية السائدة حول المنظمات وحول التراتبية، وحول الإدارة والقيادة. كما أن صوغ مفهوم «القيادة الأنثوية»، يضع الجندر على أجندا «القيادة» - الأمر الذي يؤدي إلى طرح إشكالية الهيمنة الذكورية، وإن بمنحى تربوي/ دعاوي. وإن كانت هذه، برأي البعض، شكلاً من أشكال «النسوية المخصية»، إلا أنها ذات مردود جذاب يتمثل بتشجيع بعض النساء على التوسع في مستويات عليا من القيادة في إدارات من طراز خاص كشؤون الموظفين، مثلاً، (Billing and Alvesson, 2000).

من «الخاص» إلى «العام»، ومن «الشخصي» إلى «السياسي»

أثبتنا، فيما سبق، نماذج من سعي الباحثين والباحثات لرصد خصوصية نسائية في المنظمات، بعامة، وتلك التي أنشأتها نساء، بخاصة. وتبينت لنا الصعوبات التي واجهت النساء العاملات في المنظمات في مغالبة جندرة المنظمات التي تمثلت في بنيتها وفي قيادتها، ضمناً. وقد وجد هؤلاء أن النساء في العمل الاجتماعي واجهن تعبيرات النظام الجندي الأبوي في المنظمات التي أنشأن، وعملن على إعادة صياغته وإنشاء معان جديدة لبعض مكوناته، تلك المرتبطة بمعاشاتهن خاصة.

وفي دراسة لأبراهمز تتناول مركزاً لضحايا الاغتصاب في ولاية كاليفورنيا مثل على ما نقول . وقد وصفت الباحثة الأطر المرجعية المحيطة بنشاط النساء لتوفير الموارد المختلفة، الصحية والنفسانية للنساء اللواتي تعرّضن للاغتصاب وسبل الدعم لخدمة الناجيات منه . لكنهن يقمن بعمل مواز يهدف إلى نشر الثقافة المناهضة للاغتصاب والعمل على تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بهن والمطالبة بإنشاء المؤسسات الطبية المتخصصة بحاجاتهن . وفي ممارسة هؤلاء ، كما في توجهاتهن ، وعي صريح لضرورة العمل والنضال من أجل إزاحة الخطاب حول الاغتصاب من المجال الخاص والشخصي إلىالمجال العام ، ومن أجل وضع المسألة في سياق النضال من أجل تعديل علاقات القوى الجندرية ، (Abraham, 1996) .

حركة «اكتتاب ما بعد الوضع» نموذجاً

وفي السياق نفسه ، تبحث تايلور ، (Taylor, 1999) ، في الحركات الاجتماعية ومنظماتها من منظور جندي لتأويل نشوئها وتحديد طبيعتها ومخرجاتها ؛ كما تبحث في دور الحركات الاجتماعية في تشكيل الجندر وفي إعادة بنائه . وهي تعالج معطيات مرتبطة بالمنظمات ، وبالنشاطات والناشطين العاملين في منظمات تمحورت حول «اكتتاب ما بعد الوضع» post partum depression وتكاثر في الثمانينات في الولايات المتحدة لتصل إلى مئتين وخمسين مجموعة دعم إثر برنامج حوارى talk show أبرز العلاقة بين اكتتاب ما بعد الولادة وبين قتل حديثي الولادة على يد أمهاتهم . هذه المنظمات تندرج في سياق تكاثر مجموعات ما دعي في بـ«المساعدة الذاتية» في أوج حركة تحرر المرأة - الموجة الثانية . وفي المجال الصحي رسمت هذه المجموعات غايتها التي تمثلت ، أساساً ، بتمكين النساء في مواجهة المؤسسات الطبية ذات التوجه الذكري . وقد قامت هذه المجموعات بنشر المعرفة الذاتية self knowledge لتتحدى الافتراضات الأسطورية وغير العلمية عن مرض اكتتاب ما بعد الوضع . وقد قامت بتأسيس هذه المنظمات ، غالباً ، نساء اخترن الاكتتاب المذكور في مجموعات صغيرة غير رسمية ، بادئ الأمر ؛ ثم ما لبث أن انضم إليهن رجال مهتمون بالموضوع . هذا الانفصال البدئي للنساء سمح بتبادل الدعم الانفعالي بينهن ووفر فسحة مكنتهن من التعبير عن تضامنهن ، وبات بوسعهن العمل على صياغة مشاكلهن الشخصية وإحداث تغييرات في حياتهن .

المنظمات التي تكلمت عنها أكر في مقالها ، (انظر صفحة ٦٤) ، حيث قامت بتطوير مفهوم المنظمات المجندرة لتصف نوعاً من البنى التنظيمية الموجودة في أماكن العمل والتي تشكل ماكينات المجتمعات الحديثة ... هذه المنظمات تم إنشاؤها حول هوية «العامل الذكر

المثالي» وتبعاً لـ «الأخلاقية الذكورية» المتّصفة بالعقلانية والمنطق ونفي الانفعالات والاعتبارات الشخصية. بالمقارنة، فإن المنظمات التي عرفت بمنظمات المساعدة الذاتية والتي تتكلم تايلور عن بعض منها جاءت على النقيض من ذلك. هذه طوّرت أشكالاً بنوية متميّزة تؤثر الاستعراض الصريح للانفعالات والتعاطف وتفسح في المجال للروايات الشخصية. فتقوم الأمهات اللواتي يعانين من اكتئاب ما بعد الوضع، وبتشجيع من المنظمات المذكورة، بسررد رواياتهن والتعبير عن مشاعرهن في الإعلام - على التلفزيون والراديو، في نشرات الأخبار أو البرامج المختلفة، ومنها الحوارية، والمؤتمرات وجلسات الاستماع الخاصة أو العامة إلخ، فلا تبقى معاناتهن محصورة في نطاق الوضعيات المتمحورة حول سلطة المهنيين - أطباء ومسؤولين عن الصحة النفسية.

أيضاً، تشجع الناشطات النساء على التعبير عن مشاعرهن المتعلقة بالذنب والقلق والكآبة والغضب المرتبطة بالأمومة متحدّين، بذلك، المعايير الانفعالية المرتبطة بالأمومة التقليدية المثالية والتي جرت صياغتها على المثال الجندري الأبوي، لكن أيضاً لكي يختبرن ذواتهن مختلفات عن الأمهات المتمثّلات بذلك المثال. فحين تعلن المرأة، على الملأ، عن تعاستها الناجمة عن اكتئاب ما بعد الولادة، فهي تعلن أن الأمومة دور يحمل في طيّاته إمكانية كونه قامعاً للمرأة، لا مصدر سعادة وحبور دائمين. فيتم، إذ ذاك، ربط المشاكل النفسية بالعزلة المحيطة بالأمومة كدور اجتماعي. وحين تنتهج النساء ثقافة الكلام بدل ثقافة الصمت لتبيان التعارض القائم بين الصورة التي يرسمها المجتمع الأميركي للأمومة وبين واقعها، فإن ذلك يتضمن، برأي تايلور، تعبيراً ذاتياً جماعياً يسحب المسألة - مسألة اكتئاب ما بعد الولادة - من المجال الشخصي / الأسري أو الطبي إلى مجال السياسة / العام، (Tay-lor, 1999).

إن حركة «اكتئاب ما بعد الوضع» - بتنظيماتها وممارسة ناشطيتها وناشطاتها، ومضمون وأشكال دعوتها - جاءت في سياق الأجنّدا الأكثر شمولاً لحركة تحرر المرأة - الموجة الثانية. فهي إذ أسهمت في إضاءة وجه من وجوه الضائقة المرتبطة بالأمومة في العائلة النووية المعاصرة في الولايات المتحدة، وإذ وضعت الدولة والمجتمع أمام مسؤولية توفير الخدمات الاجتماعية للأمهات المتعرّضات لهذا النوع من الانجرّاح، أسهمت في توفير الاعتراف بالدور الاجتماعي للأمومة وفي إبراز وجهه «السياسي» المتواري خلف «الشخصي».

لكن النُقلة من الشخصي إلى السياسي لم تتم في العمل الاجتماعي النسائي، دائماً، وفق خطة مسبقة، أو تعبيراً عن إيديولوجية متبناة علناً، بل كانت أحياناً ناتجاً جانبياً وغير مقصود للممارسة. أو هذا ما تشير إليه أبراهامز في دراستها عن عمل النساء في الوسط المحلي الذي لم يلقَ «احتراماً» لدى نسويات السبعينات، مثلاً، إذ رأين فيه عملاً غير سياسي ومحدود

التأثير في الجماعة المستهدفة به . فهي تبين أن أثر العمل الاجتماعي في الوسط المحلي لا يقتصر على أفراد معينين به مباشرة . بل إن ذلك الأثر يطاول الوسط المحلي برمته . فكما تحاول العاملات في مركز النساء اللواتي تعرّضن للاغتصاب ، (المذكور أعلاه) ، وعبر الحملات في المؤسسات التربوية والأمنية والصحية ، توليد استجابة متكاملة لدى المجتمع المحلي بمواجهة العنف الجنسي ، فإن النساء العاملات في المنظمات الخيرية قمن ، وبموازاة عملهن الخيري ، ببث إيديولوجيا العدالة الاجتماعية ، لدى نساء الطبقات الأدنى خاصة . أما نساء الطبقات العليا فهن يقمن ، وبحسب أنماط المنظمات التي ينتمين إليها ، بإعادة إنتاج امتيازات الطبقة التي ينتمين إليها ، أو أنهن يساهمن في تمكين الناس من الطبقات الأدنى أو ، يعملن ، أحياناً على مواجهة الطبقات العليا . فتخلص الكاتبة إلى الاستنتاج أن عمل النساء المتطوعات في العمل الاجتماعي المحلي هو أيضاً سياسي ، (Abrahams, 1996) .

الناشطات والعمل الاجتماعي

المواضيع التي تناولها الباحثون في العمل الاجتماعي النسائي وفي المنظمات والتجمعات التي أنشأها تمحور أكثرها حول وصف وتحليل الأوجه المختلفة والمتضاربة أحياناً التي اتخذها هذا العمل . وتطوّرت أيضاً إلى المسارات التي سلكها العمل الاجتماعي من أجل تحقيق الشروط الأفضل المفضية إلى تمكين المجتمع ، أو فئات منه . لكن بعض الدراسات اهتمت بالناشطات أنفسهن ، بسماتهن الديموغرافية والاجتماعية ومعاشاتهن لعملهن الاجتماعي كناشطات ، ووقع ذلك العمل وموقعه في حياتهن .

تدرس بوبيلارز سمات الناشطات في العمل الاجتماعي بالمقارنة مع الرجال . وذلك بالاستناد إلى معطيات جرى تجميعها العام ١٩٨٩ من بلدات عشر اختيرت عشوائياً من الولاية الأميركية نفسها لتمثل تلك الولاية إحصائياً ؛ واختير أفراد العينة ، بدورهم ، عشوائياً من هذه البلدات فتشكّلت ، بذلك ، حالة فريدة بين الدراسات الشبيهة ، (التي تعرض لعدد محدود من الحالات في أفضل الأحوال) ، منتجة معطيات ، هي أيضاً ، فريدة في تمثيليتها . وقد توصّلت الكاتبة ، بعد فصلها الناشطين والناشطات في المنظمات الطوعية من العينة ، إلى النتائج التالية :

الرجال والنساء لا ينتسبون إلى الجماعات المنظمة نفسها . الفئتان تنتميان ، في الواقع ، إلى عالمين مختلفين فيما يتعلق بعالم التجمعات associational world . ويتجه النساء لأن ينتمين إلى منظمات نسائية حصراً - غير مختلطة جندرياً - أكثر من الرجال . ويُميز الباحثون بين الاندماج الاجتماعي بوصفه حالة عابرة لقطاعات المجتمع المختلفة وطوائفه وإثنياته

وبين اندماج أفرادها من جماعاتهم «الطبيعية» والمحلية. وتجد بوبيلارز أن تجمع النساء في منظماتهن الطوعية يفضي إلى الاندماج الاجتماعي من النمط الثاني؛ وذلك بعكس الطريقة التي يتجمع فيها الرجال... ما يؤدي مفارقة، ويرأي الكاتبة، إلى «بلقنة» المجتمع، لأن الاندماج الاجتماعي للأفراد في تجمعاتهم المحلية والطبيعية لا يؤدي، بالضرورة، إلى الاندماج على المستوى المجتمعي ككل.

ومن التجمعات الطبيعية التي أنشئت على أساسها الجمعيات الطوعية النسائية تذكر بوبيلارز، بالاستناد إلى معطياتها وإلى نتائج باحثين آخرين، الدرجة العلمية، العمر، الطبقة، الانتماءات المهنية. وهو ما وضع، مثلاً، صعوبة أمام الحركة النسائية النسوية في عملها على تنسيب النساء نظراً لأن هؤلاء يتنسبن إلى جمعيات طوعية تنعقد حول انتماءات «طبيعية» لا تبعاً لمصلحة تربطهن معاً؛ وهو ما يساهم في شذمة الحركة النسائية ويعمل على تراجع احتمالات نجاحها، (Popielarz, 1999).

اختبارات النساء

لعل هذه الصورة القاتمة التي تقدمها بوبيلارز عن موقع التجمعات النسائية في «عالم التجمعات» تعكس الواقع قياساً على توقعات الكاتبة من تلك التجمعات، ومن انتظارات مبالغ فيها لدورها المرتجى. هذه الصورة تبدو أكثر إشراقاً من زاوية مختلفة: من منظور الناس المشاركين فيها.

تؤكد أبراهامز، (Abrahams, 1996)، التي درست الأثر المتبادل للعمل الاجتماعي على الوسط المحلي وعلى النساء القائئات به أنه، بدون شك، وسيلة ثمينة تواجه به النساء التحديات التي تعترضهن عبر تتابع دورة الحياة: بدءاً بتطوير حياتهن كراشديات، مروراً بأمومتهم و/أو المهن التي يعملن فيها، وانتهاء بـ«إزعاجات» الكهولة و«إعاقات» الشيخوخة.

وتشير أبراهامز إلى أن معاش الناشطات في العمل الاجتماعي يتبدل تبعاً للسن والجيل، والانتماءات الإثنية/العرقية. على أن تبادل التأثير بين الهويات الفردية للنساء وبين الوسط المحلي الذي ينتمين إليه بدا واضحاً. هذه الهويات اشتملت على النسوية، الإثنية، الأمومة، المساعدة، السياسة... وكلها تحققت أو تعززت عبر عمل في الوسط المحلي المنظم حول هذه الهويات.

وفي مسار هذا العمل تحقق تقدم في الوسط المحلي عبر تجمع هؤلاء النساء معاً لنصرة الهويات المذكورة. لكن بعض هؤلاء حاولن أيضاً تجاوز انتماءاتهن الفردية لنصرة من هن

في موقع أدنى في هرم البنى المذكورة. وتعطي أبراهامز مثلاً على ذلك، مركزاً للضحايا الاغتصاب في ولاية كاليفورنيا سبق ذكره أعلاه. وهي وجدت، في مقابلات أجرتها للنشاطات فيه، أن العمل في المركز كان، بالنسبة لبعض النساء، وسيلة للشفاء من الاختبارات السابقة التي تعرضن لها، (إذا كن هن أنفسهن قد تعرضن للاغتصاب). وهو أيضاً وسيلة لإثبات مصداقية اختبارات النساء اللواتي ما زلن يتعرضن له، ويحجمن طوعاً عن البوح بذلك، أو يطلب إليهن الإحجام. وقد اختبرت نساء أخريات المركز بوصفه معبراً للتدريب ومجالاً يساعدهن على اختيار المهنة المستقبلية. وكان، أخيراً، لبعض منهن، بمثابة مجموعة مرجعية تعبر عن موقعهن السياسي النسوي وتعزوهن النسوية.

وتتناول أبراهامز أمثلة أخرى عن نساء عملن في أوساطهن المحلية، وفي إطار ثقافاتهن الفرعية، لا تحت المظلة النسوية. وقد اختلفت تجارب هؤلاء تبعاً لانتماءاتهن الإثنية والطبقية، لكنها أدت في كل الأحوال إلى تمكينهن. فالنساء من الإثنيات الأقلية غير الأنكلوأميركية روّين تجربتهن في العمل الاجتماعي بوصفه اختباراً فريداً في تعزيز الثقافة الاجتماعية الفرعية للإثنيات المختلفة، ووسيلة للإحتجاج على التمييز العنصري الذي يمارس عليهن بسبب انتماءاتهن تلك. لكنه كان أيضاً اختباراً لتحقيق هوياتهن الفردية وهويات أولادهن ومناسبة لصياغة الأمومة في سياق الأسرة والوسط المحلي الذي يعملن فيه. لكن أثر العمل في الوسط المحلي على الأنكلوأميركيات لم يكن واحداً وحيداً. فللمتقدّمات في العمر، مثلاً، جاء تعزيزاً لأمومتهم في سياق النظام الجندي؛ إذ جاء عمل هؤلاء النساء في برنامج للأطفال في وسطهن المحلي مثلاً، بمثابة احتفال بأهمية الأمومة عندهن ووسيلة للعمل على خلق بيئة مغنية لاختبارات أطفالهن.

إلا أن الموقف من هذه المشاركة في الوسط المحلي هي أكثر تجاذباً عند الأمهات الأصغر سناً. فهي وقّرت لهن سبيلاً واسعاً لتطوير المهارات وتوسيع الشبكات الاجتماعية في ما وراء العائلة النووية. هذه المشاركة وصفت بأنها مصدر مهم للتمكين الشخصي ولتطوير المهارات القيادية وللإعلاء من الثقة بذواتهن. وقد انخرطت هؤلاء النساء في الأنشطة الاجتماعية على نحو سمح لهن بالتفاوض حول الحياة المتمركزة حول الأولاد؛ فذلك وقرّ لهن، مثلاً، برهة - إجازة من العناية بهم، ومناسبة للتبادل مع راشدين، وفتح أعينهن على المعنى الاجتماعي لحيواتهن، وسمح لهن بفرصة لتحمل النواحي غير الجذابة من أمومتهم: العزلة والتكرار الذي لا يفضي إلى إنتاج ملموس، أو معترف به من الخارج. هكذا فإن النساء الأنجلو - أميركيات قد دعمن توقعاتهن كأمهات في العمل الاجتماعي، لكنهن قمن، في الوقت نفسه، بالتفاوض حول عزلتهن ومكاناتهن الدونية المرتبطة بأمومتهم.

ومن مفاعيل العمل الاجتماعي على النساء، تدرس أبراهامز موقعه في حياة المتقدّمات

في السن اللواتي تطاولهن «وصمة» العمر المتقدم في المجتمع الأبوي أكثر مما تطاول الرجال. والعمل الاجتماعي أوجد لهن احتمالاً آخر ممكن الوجود تدعوه الباحثات النسويات بـ «الرشد الثاني». هذا الرشد هو بمثابة فرصة لتطوير أبعاد غير مطروقة من طاقة الشخص أو مواهبه أو إسهاماته. وتصفه النساء بأنه حالة من الحيوية والدهشة حيال استكشاف اهتمامات وأنشطة لم يتسنَّ لها البروز - لدى النساء خاصة - بسبب انشغالتهن برعاية أسرهن قبل بلوغ سن متقدمة. هذا، ويؤقر العمل في الوسط المحلي عملاً ذا معنى وفرصاً للنساء المتقدّمات في السن لإعادة صياغة هوياتهن، (Abrahams, 1996).

وتخلص أبراهمز إلى التأكيد أن العمل الاجتماعي وقر للنساء من كل الإثنيات استقلالهن عن أزواجهن، وذلك بإنشاء شبكة من العلاقات والموارد والمهارات والاهتمامات تجاوزت الأسر النووية. وهو ما لبث أن أصبح، بالنسبة لبعضهن، ممراً إلى العمل السياسي.

تلخيصاً

التوجهات وزوايا المعالجة للعمل الاجتماعي النسائي التي برزت في ثنايا قراءتنا للأدبيات الغربية - الأمريكية تحديداً - نلخصها في نهاية هذا الفصل على الوجه التالي:

ينحو بعض الباحثين إلى إبراز أهمية القيمة الرمزية للمرأة المتمثلة بـ «الأخلاقيات» أو بالمزايا والملكات والمهارات والمقاربات ... النسائية. ومن هؤلاء من يجد أن نشاط المرأة في المجال العام إنما هو بمثابة نقل لمكونات هذه جميعاً من المجال الخاص بعد تبلّرها عبر الزمن وتأصلها في الشخصية الأنثوية وفي أدوارها - الأمومة منها، بخاصة. ومن هؤلاء، أيضاً، من يجد ليبين أن ممارسة النساء الفعلية في المنظمات التي أنشأنها إبان صعود حركة تحرر المرأة - والتي ما يزال بعضها قائماً حتى أيامنا هذه - هي تفعيل لهذه الأخلاقيات والقيم والمقاربات. وحيث يبدو في الحالة الأولى أن النقلة من الخاص إلى العام هي أمر تلقائي أو شبه حتمي، فهي في الحالة الثانية بدت من متربات إيديولوجية نسوية تعي ذاتها وتعمل على تثوير الأفكار عن المرأة وإبراز قيمتها الرمزية وتبديل الأوضاع القائمة لجعلها أكثر حساسية لوجودها ولمصالحها. وقد تمثّل النقل المذكور، بخاصة، في حياة المنظمات الداخلية التي أنشأتها النساء إذ جهدن لجعلها مسطحة الشكل غير هرمية، ولصياغة قيادة تشاركية غير تسلطية تهدف إلى تمكين أعضاء المجموعة المنظمة لا إلى الهيمنة عليهم. هذا فضلاً عن التماهي مع مواضيع للنضال مرتبطة مباشرة بدور المرأة/ الأم الحامية للحياة في المجتمعات المعاصرة التي تطورت على نحو جعلها متضمنة احتمال تدميرها. وفي ذلك تشاكل وتكرار لوظيفة الأنوثة/ الأمومة لدى الجماعات الإثنية من غير البيض ولدى الطبقات المسلوقة الامتيازات، خاصة؛ وأما محاولة تقويض النظام الجندي الأبوي القائم على التراتبية

الهرمية وعلى إعلاء القيم والأخلاقيات الذكورية وركائزها فبرزت لدى النساء من الطبقات العليا ومن العرق الأبيض، بخاصة .

ولعل الإضافة الرئيسية لعمل النساء الاجتماعي، على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي بخاصة، كانت، بحسب الباحثين والباحثات الذين راجعنا أعمالهم أعلاه، إبراز قضايا المجال الخاص في المجال العام أو وضع «الشخصي» في مقام «السياسي»؛ ومن ثمّ دفع المسائل المترتبة عن ذلك إلى نهايتها المنطقية في مجتمع ديمقراطي ليبرالي؛ وهو ما تمثل بالعمل على إعادة صياغة الجندر وذلك بإعطاء أركانه المعنى الحقيقي الواقعي. ويبين الباحثون الذين درسوا المنظمات غير الحكومية النسائية التي جعلت موضوعها قضايا المرأة كيف قامت هذه بتوفير مساحة محررة من التقييدات الجندرية الأبوية وسمحت بتفكيك الذكورة والأنوثة وإعادة صياغتهما على نحو متناغم مع واقع النساء والرجال، ووفق ما يمليه ميزان القوى القائم بينهما في المجتمعات المعاصرة.

هذا، فيما ينحو الاتجاه الثاني إلى النظر إلى عمل المرأة الاجتماعي وإلى المنظمات التي أنشأها من أجل ذلك من زاوية متطلبات الواقع المحيط بهما، (العمل والمنظمات). ومن هؤلاء من يبرز سطوة الواقع ونهاية تأثيراته في تحديد مظهرات المرأة في العام فيحصل، تبعاً لذلك، الطلب على «أخلاقيات» المرأة ومميزاتها... إلخ في سياق يستفيد من هذه الأخلاقيات أو تلك المميزات، ويتراجع الطلب عليها في سياقات أخرى لا حاجة لهذه فيها. ومن الدارسين من يبحث في أوجه تفاعل هذا الواقع في «العام» مع القادّات إليه من «الخاص». وحيث نجد إشارات إلى انفتاح الواقع المستجد - بفعل تسارع وتيرة العولمة وتأثيراتها على وظائف المنظمات، وبنياتها وأساليب عملها - على منجزات النساء في العمل الاجتماعي وعلى مقارباتهن له وعلى ترشيحها للتبني من بين احتمالات أخرى بحيث تجعل منهن فاعلين رئيسيين في عالمنا المعاصر «برهافة ودونما ضجة كبيرة»، (Fisher, 1993).

هذا، وتبين الدراسات التي عرضنا تباين اتجاهات النساء في العمل الاجتماعي مبرزة العوامل التي تفعل في بذر الفرقة بينهن على نحو بدا، أحياناً، صعب التجاوز. فالقهر الجندري الذي تشترك فيه النساء في المجتمعات الأبوية قاطبة ليس كافياً للمّ شملهن؛ وذلك لأنه ليس واحداً وحيداً. إذ تختلف أشكاله عبر الثقافات الاجتماعية والقوميات والإثنيات والطبقات... أي بحسب مختلف الانتماءات وتقاطعاتها. هذا الاختلاف يخفض حدّة ذلك القهر، غالباً، إلى درجة دنيا بالقياس على أنماط القهر الأخرى، (الإثنية، الطبقيّة والقومية...). ويتضمن ذلك تأكيداً لبداية كون النساء لسنّ فئة واحدة متجانسة. فلا يسعنا، تالياً، الكلام على «المرأة»؛ بل يتعيّن علينا كل مرّة أن نحدد أية امرأة يتناولها الكلام في العمل الاجتماعي.

ولعل الإطار الذي يتم عمل النساء الاجتماعي من ضمنه هو الذي يسمح، أو لا يسمح، بتشكيل وحدة بينهما عابرة للانتماءات المذكورة. وما تشي به الدراسات أعلاه أن الموقف من النظام الجندي الأبوي هو أهم مقومات الإطار المذكور. فإذا اخترن البقاء تحت مظلة هذا النظام والتماهي مع المواقع التي رسمت لهن فيه، لا بل الدفاع عن مواقع الرجال فيه... برزت صعوبة التلاقي بين فريقين من هؤلاء النساء إذا كان «رجالهن» في مواقع متناوئة. وهذه حال النساء إذا وجدن في معسكرين متنازعين نزاعاً حاداً ومزمناً. لكن، وفي حال إعلاء المصالح الجنديرية على مصالح الانتماءات الأخرى، ضمناً أو صراحة، فإن جهداً واعياً يبذل لتجاوز الخلافات وللعمل في إطار وحدة المصالح الجنديرية. وهو ما تصبو إليه، مثلاً، الهيئات النسائية العاملة في منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية العالمية ذات التوجهات الديموقراطية وحقوق الإنسان.

على أن الإطار الذي يسور العمل الاجتماعي النسائي ليس صريحاً دائماً. وقد ينطلق لمعالجة أوضاع/ مشاكل أشخاص من محيط النساء المحلي المباشر ثم لا يلبث أن يتحول، ودونما قصد واع، إلى قضية تقع على تخوم اجتماعية وسياسية. وفي أحيان أخرى يلتزم النساء السكوت عن التضمينات الجنديرية لذلك العمل من أجل حشد عدد أكبر من المناصرين ودرءاً لاعتراضات القوى التقليدية عليه؛ لكن مخرجات العمل لا تلبث أن تظهر صريحة في مناهضتها للنظام الجندي الأبوي. وهناك احتمال ثالث يتمثل بنشاط نسوي يعلن عن موقعه المناهض للتوجهات الذكورية، لكنه يقوم، في الواقع، بإعادة إنتاجها بطرق ملتوية.

يؤكد الباحثون في الحركات الاجتماعية أن التزام إطار تعمل الحركة من ضمنه هو بمثابة «قرار إستراتيجي» لها. وفي العمل النسائي الاجتماعي، مثلاً، ينطوي اختيار موضوع المرأة «الدور» على مسارات تكاد أن تكون متناقضة مع تلك التي تتوجه للمرأة «الفرد». على أن الدراسات التي راجعنا أعلاه تشير إلى أن الأمور أكثر تعقيداً بما يطول إلى عمل المرأة الاجتماعي، وذلك في المجتمعات الصناعية وغير الصناعية سواء بسواء. وهو ما يجعل دراسة العمل الاجتماعي النسائي، بما هو نشاط رئيسي للمرأة في «العام»، أمراً غير هين بسبب عدم تلاؤم مظهراته تماماً مع الأطر التأويلية التي أنتجها الباحثون والباحثات في هذا الميدان.

هوامش الفصل الأول

١. وحيث إن اللغة الأجنبية التي نتقنها هي الإنكليزية أساساً، فقد اقتصرنا هذه القراءة للأدبيات حول الموضوع على بعض ما نشر فيها. أما ما نشر بالعربية فقد صدر سابقاً في دراسة بليوغرافية، (بزري وبيضون، ١٩٩٨). ونحن اتبعنا مؤشراً لحصر عدد الأدبيات الصادرة بالإنكليزية يتمثل بتكرارها في مراجع الكتاب وإسناداتهم حول المسألة ومصادره.

٢. وكان فرويد، المنظّر الأكثر منهجية للأنثوية ومرجعاً يتكرر حولها لدى القابلين بنظرياته ولدى رافضيهها معاً، قد جزم في كتاباته بأن النساء يملكن «أنا أعلى» ضعيفاً. فهن لا يستدخلن القوانين المجتمعية. ولما كان هذا الاستدخال شرطاً ضرورياً لولوجهن إلى عالم القانون والنظام، عالم الرجال بامتياز، استبدل بقواعد خارجية ليغدو «المربي» - المهدد الخارجي - حاجة ضرورية ومستمرة على مدى العمر لتأمين استمرار خضوعهن للقانون والنظام المذكورين. وما تقدّمه غيليجان بمثابة رد مداور على نظرية التحليل النفسي. فالمسألة لا تقتصر على قوة «الأنا الأعلى» بل ينبغي الالتفات إلى محتواه أيضاً، وإلى ماهية القوانين والأخلاقيات التي تشكل معاً الأطر المرجعية لسلوك النساء واتجاهاتهن، (Freud, 1925).

٣. تقول إحدى مؤسسات منظمة النساء الراديكاليات في نيويورك: «حملنا وعياً عميقاً للتناقضات التي كانت تعيشها أمهاتنا. وقد تركنا ذلك بإحساس من الخوف الجارف من أن تدمر حياتنا لو أننا انجبنا أطفالاً». مقابلة مع (Polatnick, 1996) في دراستها.



الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

في سعينا لدراسة مميزات عمل المرأة في المجال العام المتمثل هنا في العمل الاجتماعي، لمسنا ضرورة وضع المسائل قيد البحث في سياق أعمّ. فالتساؤل حول إضافات النساء في هذا المجال يفترض بعض المعرفة بالعناصر التي تؤلف ذلك المجال والديناميات التي تحكمه. هذه المعرفة هي بمثابة تمهيد، لا غنى عنه، لتحديد موقع المرأة فيه. هي تمهيد ارتأيناه في مجالات ومواضيع مختارة ومحدودة بإمكاناتنا المادية؛ وعالجناه من زوايا لا يسعها، هي أيضاً، إلا أن تكون محدّدة بمنطقتنا وتصوراتنا، كما هي الحال مع الباحثين إزاء مواضيع أبحاثهم دائماً. وهو ما يتجلى في اختيار العينات وفي وسائل البحث وأدواته كما في أساليب تحليل النتائج، وفي تأويلها أيضاً. و«صواب» هذه أو صديقتها وإمكاناتها في تمثيل الواقع المدروس ... هي، وكما هي الحال في الأبحاث الاجتماعية دائماً، موضع تدقيق ومراجعة من قبل الباحث المعني، قبل غيره.

المجتمع والعينة

مجتمع population هذه الدراسة هو المنظّمات غير الحكومية التي أنشئت بعد العام ١٩٩٠، و تلك التي تمّ تفعيلها بعد ذلك العام في بيروت الكبرى. ونحن اخترنا من هذا المجتمع عينة مناسبة^(١) من ثلاث وعشرين منظّمة تحمل تسميات مختلفة: جمعية، منظمة، لقاء، تجمع، لجنة، حركة، رابطة، هيئة، مركز الخ... تصنفها الدولة جميعاً تحت عنوان «جمعية» ويتم، بموجب تصنيفها ذلك، إيداع «علم وخبر» بتشكيلها في وزارة الداخلية^(٢). ونحن اخترنا هذه المنظمات بوصفها منشغلة بمواضيع عمل متنوعة شملت الصحة والتربية، شؤون التلاميذ والطلاب التعليمية أو المعيشية أو غيرها، المواطنة، حقوق الإنسان، البيئة، حقوق النساء، شؤون المعاقين، شؤون الأيتام، المخطوفين، البحث

العلمي، القروض المالية للنساء إلخ. أي، باختصار، مواضيع لا تعدو كونها نموذجاً لاحتمالات، لا يمكن حصرها، هي مواضيع اهتمام المنظمات غير الحكومية عندنا. اخترنا أيضاً منظمات مختلطة جندرياً، وأخرى أعضاؤها من النساء فقط. واخترنا من المنظمات ما هو ملحق (معنوياً أو فعلاً) بأحزاب أو شخصيات دينية أو دنيوية، ومنها ما هو مستقل عن أي مرجع محدّد ومنها، أخيراً، من يحمل اسماً طائفيّاً أو يعمل في وسط طائفي دون غيره وأخرى ممن تعمل على مستوى الوطن كله إلخ... ونحن غير غافلين، بالطبع، عن كوننا لم نستوف، في اختيارنا، التصنيفات المتعددة التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تندرج تحتها^(٣).

وسائل البحث

توسّلنا في دراستنا الميدانية ما يلي:

أولاً: المقابلة شبه المقيّدة مع رئيس المنظّمة غير الحكومية، أو من ينوب عنه.

ثانياً: الاستمارة المقفلة، وهي على نوعين:

أ- بطاقة الجمعية: وتسمح بوصف عام للجمعية بإزاء متغيرات مختلفة - شفافية العمل التنظيمي وسبل المحاسبة. ويقوم بملئها المدير التنفيذي للجمعية، أو من يقوم مقامه^(٤).

ب- استمارة للمنتسبين / المنتسبات: تقدّم معلومات عن أوضاعهم الديمغرافية والاجتماعية والمهنية إلخ. كما تستطلع اتجاهاتهم بإزاء المسائل التالية ومواقفهم تجاهها:

- الطائفية

- التنميط الجندري

- تصوّرهم لرئيس جمعيتهم

- تصوّرهم لمناخ جمعيتهم^(٥).

أولاً: المقابلات

تكتشّف في شخص «القائد» في مجتمعاتنا دلالات مشحونة تتجاوز الوظيفة العملية لمكانته. ولا يشذّ عن هذه القاعدة قيادات الجمعيات - أو المجموعات أو التجمعات - في العمل الاجتماعي. وفي تعدد هذه الدلالات وتنوّعها، أحياناً، مطّرح تكاد تكون ثابتة. فالقائد هو المؤتمن على رواية أسطورة نشوء المنظّمة خاصة وأنه، في الأغلب الأعم، مؤسسها. وهو يخترن الرؤية/ الإيديولوجية التي تهتدي بها؛ وهو، على الأرجح، الأكثر إماماً بمجريات أمورها تفصيلاً. وهو أيضاً، مشرف على آلية عملها في مراحلها كافة؛

ويملك، من حيث المبدأ، وهذا هو الأهم من زاوية اهتمامنا في هذه الدراسة، القدرة على التأمل في تجربة ذلك العمل وصياغة نواح منها، نسعى لرصدها.

وفيما يتعدى تجربة جمعيته الخاصة، هو واحد من يؤر جميع لخبرات العمل الاجتماعي عندنا ووعي مشاكله، وأيضاً حدوده وآفاقه؛ ومن ثمّ يمكن الافتراض أنه متمرس بالمفردات المتداولة على مساحة التبادلات والتفاعلات بين أركانه.

هذه المسوّغات جميعاً تجعل رئيس الجمعية على اختلاف أسمائه -أمين عام، منسق...- واحداً من مداخل / مواضيع دراستنا الميدانية. وحيث لم نفلح في مقابلة الرئيس قابلنا واحداً من الهيئة القيادية -أيضاً على اختلاف أسمائها، تنفيذية، إدارية، تنسيقية. وهذه استثناءات شملت خمس جمعيات هي «جمعية التكافل الاجتماعي»، «الحركة الاجتماعية»، «المجموعة»، «مركز العناية الدائمة» و«الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين»^(٦).

ثانياً: الاستثماران

وتحويان، على نحو مركّب، «قياسات» للطائفية والديمقراطية والتنميط الجندري. ونوجز، فيما يلي مؤشراتهما ومبيّناتهما العملانية.

الطائفية

يؤشّر الانتساب إلى جمعية تحمل اسماً يدلّ على طائفة منتسبها، أو أنها تتشكّل من أغلبية من لون طائفي أو مذهبي واحد إلى «تماه ما» مع الجماعة الطائفية أو المذهبية، بحسب الحالة. فالشخص الذي ينتمي لجمعية من هذا الصنف «قابل» بانتمائه «الطبيعي» ولا يجد غضاضة في التجمع مع آخرين مشاركاً إياهم هذا الانتماء في عملهم الاجتماعي. إن هذا الانتماء، وإن لم يستبعد انتماءات أخرى، إنما يدلّ على أن توجّه الشخص هو، في أقل تقدير، غير صدامي مع الطائفية.

في هذه الدراسة نطلق صفة «الطائفية» على التجمعات التي تضمّ أغلبية من مذهب/ طائفة واحدة^(٧). ونشدّد على أننا نستعملها بوصفها مصطلحاً حيادياً يقتصر مضمونه الدلالي على ما سبق وقلنا، أملين أن نكون بذلك قد نزعنا الوشّيّ الشائع الذي يلتصق بها والذي يتضمنّ نزعة عدائية واعية تجاه الطوائف الأخرى. ونستثني من المنظمات تلك التي تجمعت على نحو طائفي بفعل ظروف قسرية طارئة أو مستديمة، (أشخاص في مخيمات للاجئين الفلسطينيين مثلاً).

ويؤشّر عدم الرغبة في إلغاء الطائفية، (لا تُلحقها بأية صفة للسبب نفسه أعلاه، ونذكر على سبيل المثال، الطائفية السياسية)، إلى قبول بالتركيبة الثقافية/ الاجتماعية الراهنة بوصفها قاعدة ثابتة لحياتنا السياسية. أما من يرغب في إلغائها فإن الوسيلة التي يختارها في سبيل ذلك تعبر عن الدرجة التي يحبّذها للتدماج الاجتماعي بين الطوائف. فإلغاء الطائفية عبر تعديل القوانين الانتخابية أو تلك العائدة إلى توزيع «عادل» للمناصب في الدولة قد يولد توازناً بين الطوائف وحفظاً لحدودها. هذان الأمران يساهمان في تثبيت «هدنة» بين الطوائف لكنهما لا يؤثران تأثيراً حقيقياً أو مستديماً في طبيعة النسيج الاجتماعي. وهذا بخلاف ما تفعل وسائل ثانية كمثّل تشجيع الاختلاط بين الطوائف في السكن والعمل والدراسة، أو كمثّل تعزيز التعليم الرسمي بما له من تأثير مستقبلي الخ. وهذه جميعاً تسمح بالتدرّج في قياس الطائفية كما سنبيّن لاحقاً.

الديمقراطية

لاحظ الباحثون في العمل الاجتماعي عندنا أن «الطقوس» الانتخابية الدورية في المنظمات غير الحكومية لا تؤشّر بالضرورة إلى تبني الممارسة الديمقراطية نهجاً. وفي أي حال، فإن الاقتراع للهيئة الإدارية، مثلاً، هو غير صالح للمقارنة بين المنظمات غير الحكومية لأنها مشتركة فيما بينهم بفعل اتباعهم نظاماً داخلياً ينصّ على ذلك، وبفعل «مراقبة» الدولة ممثّلة بموظف من وزارة الداخلية لذلك الاقتراع. وممّا لاحظته الباحثون المهتمون أيضاً أنه يمكن للانتخابات الدورية المذكورة أن تتعايش جنباً إلى جنب مع ممارسات ومظاهر لا ديمقراطية. ومن هذه مثلاً، غياب جهد حقيقي لتداول السلطات بين الأعضاء، أو قبول أعضاء الجماعة المتسبين بتمركز السلطة والصلاحيات في يد قلة منهم، وأحياناً واحد منهم، بدل توزيعها، غياب وسائل معممة للاتصال بين الأشخاص والهيئات داخل المنظمة، أو بين المنظمة والخارج العام أو المستفيد؛ أي، ما يؤشّر إلى شفافية الممارسة في المنظمة؛ تقاعس في تقييم الأنشطة وعدم إرضان قواعد موضوعية لمحاسبة المسؤولين والأفراد؛ خلو حياة المنظمة من التنافس الناشط و«الصراع» السلمي واللجوء إلى التوافق المتسرع تجنباً لبروز الخلافات الخ. وفي هذه إشارات إلى شروط ضرورية، وقد لا تكون كافية، لخلق مناخ ديمقراطي في أية منظمة. هذه المؤشرات جميعاً هي المعتمدة في هذه الدراسة لقياس الديمقراطية.

الجندر

تتمثل، فيما تتمثل، سطوة الجندر على الأشخاص والمؤسسات بالقبول المعلن أو المضمّر بالمنمّطات المرتبطة بالفتن الجنسيّتين: الإناث والذكور وفي المجالات المختلفة (الأدوار الاجتماعية والأسرية، المهن، الاتجاهات النفسية، السلوكات، المهارات والاستعدادات الخ). وعلى العكس من ذلك، فإنّ مناهضة تلك السطوة تتضمن رفض المنمّطات المذكورة: قولاً في أقلّ تقدير.

هذه المنمّطات والقيم الملحقة بها ليست بدون تأثير على موقع المرأة ووظيفتها المتصورة والفعليّة في العمل الاجتماعي، أو على مسار تطور قضيتها على أرضه. هذا ما تبيّنه الأبحاث المعنيّة، في العالم الثالث بشكل خاص، والتي كان لتأثيرها الدور الأهمّ في تبنّي المقاربة الجندرية للتنمية، (أنظر صفحة ٣٣). فالعلاقات القائمة على السيطرة - الخضوع بين المرأة والرجل، وإزاحة تقسيم الأدوار في دوائر منفصلة من إنتاج - إعادة إنتاج إلى العمل الاجتماعي، وتقاسم المجالات بين عام وخاص والمترتبات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتربوية الخ - الناجمة جميعاً عنها - تعمل كلها على عرقلة مسار التنمية البشرية، والعمل الاجتماعي بما هو فاعل فيها ومُفعل بها.

على صعيد آخر، نفترض، استناداً إلى نتائج بعض الأبحاث في حقل الاتجاهات النفسية من ميدان علم النفس الاجتماعي، أن المعتقدات أو الآراء أو المواقف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك وهي، تالياً، إحدى مبيّناته وإحدى وسائل التنبؤ بوقوعه، (خليفة ومحمود، التاريخ غير مذكور، ص ٢٣). من هنا فإن، استبيانات المواقف تفيد في رصد الاتجاهات النفسية وتسمح بالتنبؤ بالسلوك بإزاء المسألة قيد الاهتمام. أي إن استبياناً لقياس المواقف من أحكام أو وضعيات منمّطة جندرياً هو، وفيما يعيننا، وسيلة مناسبة لقياس التنميط الجندري للأشخاص.

ثالثاً: المبيّنات

هذه المؤشرات التي أوجزناها لقياس الطائفية والديمقراطية والتنميط الجندري حولناها إلى مبيّنات Indicators تتمثل تعبيراتها الإجرائية بعلامات على استبيانات توزعت على الاستمارتين، بطاقة الجمعية، وبطاقة المنتسب(ة) نعيّنها تبعاً في الكلام الذي يلي.

على أن اعتماد قياسات معينة يستدعي على الدوام البحث في صدقها في «قياس ما تدّعي قياسه». ويستدعي تحقيق ذلك في الأبحاث الاجتماعية والنفس اجتماعية إجراء أبحاث خاصة تكون غايتها تقنين standardization هذه القياسات. وهو ما يسمح بإطلاق أحكام شبه مطلقة على المجموعات قيد الدرس بإزاء المتغيّرات المدروسة.

غير أننا، وفي غياب قياسات مقننة لمتغيراتنا، أي للديمقراطية والطائفية والتنميط الجندري، لجأنا إلى قياسات مركبة وجعلنا عينتنا الوحدة الأساسية للتصنيف. وهو أمر معمول به في الأبحاث الاجتماعية، خاصة حين يكون الباحث مهتماً بمقارنة المجموعات، كما هي حالنا، أكثر مما هو معني بإطلاق حكم «نهائي» حول كل واحدة منها. وسنوجز، ما يلي، أسلوب التصنيف المذكور أعلاه ومغزى الانتماء لواحدة من الفئات المصنفة بموجبه.

A - الطائفية (طائفية الأشخاص المتنسبين إلى المنظمات)

والمميزات التي اعتمدنا لطائفية المتنسب هي:

- ١- الانتماء لـ «منظمة طائفية». وتكون المنظمة كذلك في حال اعتمدت اسماً طائفاً، أو انتسب إليها أشخاص، أكثرهم من طائفة/ مذهب وحيد^(٨)؛
 - ٢- الرغبة بعدم إلغاء الطائفية؛
 - ٣- الرغبة بإلغاء الطائفية عبر واحدة من وسيلتين:
 - أ- تغيير القوانين الانتخابية،
 - ب- تقسيم عادل للمناصب على الطوائف؛
 - ٤- الرغبة بإلغاء الطائفية عبر واحدة من الوسائل الثلاث:
 - أ- تشجيع الاختلاط في السكن والعمل والدراسة،
 - ب- إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية،
 - ج- تعزيز التعليم الرسمي؛
- فيكون ترتيب الأشخاص في متصل Continuum من قطبين متقابلين: الأول ويصف «القابلين بالطائفية»، (أو من لا رغبة لديهم في تجاوزها)؛ والثاني ويمثل «الراغبين في تجاوزها» على الشكل التالي:
- الأكثر «قبولاً» بالطائفية هو الشخص الذي:
 - ١- ينتمي لمنظمة طائفية ولا يرغب في إلغاء الطائفية؛
 - ٢- من ينتمي لمنظمة طائفية ويرغب في إلغاء الطائفية عبر استحداث قانون انتخابي جديد أو عبر تقسيم معادل للمناصب؛
 - ٣- من ينتمي لمنظمة طائفية ويرغب تفضيلاً في إلغاء الطائفية عبر إحدى الوسائل:
- الاختلاط في السكن والعلم ...، أو عبر استحداث قانون مدني للأحوال الشخصية، أو تعزيز التعليم الرسمي؛
- ويوازيه ٣- من ينتمي لمنظمة غير طائفية ويرغب في إلغاء الطائفية عبر إحدى الوسائل المذكورة في ٢.

ويليه ، أخيراً ٤- من ينتمي لمنظمة غير طائفية ويرغب في إلغاء الطائفية عبر إحدى الوسائل التالية : تشجيع الاختلاط في السكن والعمل والدراسة ، أو إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية ، أو تعزيز التعليم الرسمي .
ونقوم بعدها ، بإطلاق صفة الطائفية العليا ، أو الوسطى ، أو الدنيا للأشخاص بحسب وقوعهم في مصنف (١ أو ٢) ، (٣) ، أو (٤) على التوالي .

B- الديمقراطية (ديمقراطية المنظمة)

المبيّنات التي نعتد في دراستنا هذه ، وكما وردت في الاستمارة ، هي التالية :
(١) قياس الشفافية وهذا يتمثل في البنود ذات الأرقام التفصيلية (b, c, d, e, f, g, h) من السؤال ١٤ في «بطاقة الجمعية» .
(٢) قياس المحاسبة وهذه تتمثل بالبنود ذات الأرقام التفصيلية (m, l, k, j) من السؤال ١٤ في «بطاقة الجمعية»^(٩) .
(٣) قياس صورة الرئيس لدى المنتسبين . وهذه تتمثل بالعلامة التي ينالها المنتسب على الجزء IV من «استمارة المنتسب» .
(٤) أسلوب وجو العمل في الجمعية بحسب انطباع المنتسبين^(١٠) وهذه تتمثل بالعلامة التي ينالها المنتسب على الجزء V من «استمارة المنتسب» .
وفي كل ما سبق نعتد الوسيط الحسابي the median للعلامات التي تنالها الجمعية في (١) و (٢) أو المنتسب في (٣) و (٤) فتُصنّف الجمعية بإزائها إلى صنفين عليا/ دنيا . وكما في قياس الطائفية المركّب للأشخاص تُصنّف الجمعيات بإزاء الديمقراطية ، من أقصى القطب الأول في المتصل - ديمقراطية دنيا - إلى القطب الثاني في الاتجاه المقابل - ديمقراطية عليا - هكذا :

أ- دنيا في المبيّنات الأربع ،

ب- دنيا في ثلاث مبيّنات وعليها في واحدة ،

ج- دنيا في مبيّتين وعليها في اثنتين أيضاً ،

د- دنيا في مبيّنة واحدة وعليها في ثلاث ،

هـ- عليها في المبيّنات الأربع .

ونقوم ، بناء عليه ، بإعادة التصنيف إلى ثلاث فئات :

- ديمقراطية عليا : عليها في ثلاث مبيّنات على الأقل (هـ أو د)

- ديمقراطية وسطى : عليها في مبيّتين على الأقل (ج)

- ديمقراطية دنيا : دنيا في مبيّنات ثلاث على الأقل (أ أو ب) .

C- التنميط الجندري (للمنتسبين)

القياس الوحيد للتنميط الجندري هو الجزء V من بطاقة المنتسب. والمبيّنة المعتمدة تتمثل بعلامة وحيدة ينالها المنتسب وتتراوح بين ١٩ و ٧٦، (بعد قلب العلامات على البند المصوغ عكس ذلك). ويحسب المتوسط الحسابي لكل مجموعة، وتتم مقارنة المجموعات بحساب (t) للفروق بين المتوسطات للمجموعات غير المترابطة معتمدين مستوى دلالة مساوٍ لـ ٠.١، ٠.٥ فما دون.

مسار البحث

١- تمّ تعيين المنظمات في العينة تبعاً بسبب اعتذار بعضها بعد قبول، (من هذه «مؤسسة الحريري»، «التجمع اللبناني لنساء الأعمال»، «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية»). وقد تمّ الاتصال برئيس المنظمة أو أمين سره لتحديد موعد لقاء بعد عرض موجز على الهاتف لأهداف بحثنا. وقامت إحدى الباحثتين، (دلال البزري أو عزة شرارة بيضون)، وأحياناً الاثنتان معاً، بمقابلة الرئيس / المسؤول. وتمّ تسجيل المقابلة على مرحلة أو اثنتين، وفي أحيان قليلة على ثلاثة.

٢- بموازاة المقابلة أو بعدها، قام محققون^(١١) بتوزيع «بطاقة الجمعية» على المدراء التنفيذيين للمنظمات، وحصلوا منهم على إحداثيات خمسة عشر منتسباً ومنتسبة بحيث تكون نسبة الإناث / الذكور نفس النسبة العامة في المنظمة، وبحيث يكون خمسة منهم أعضاء في القيادة (التنفيذية، الإدارية الخ.). إضافة إلى عشرة من الجمعية العامة أو القيادات المتوسطة - المناطقية أو الفنية. وقد قام هؤلاء، بمساعدة المحقق وحضوره بملء استمارة المنتسب / المنتسبة. واستجاب أكثر الجمعيات لطلبنا ما عدا بعض من كان عدد أعضائهم أقل من مائة.

٣- تجمّع لدينا بنتيجة ذلك ثلاثة وعشرون حديثاً مسجلاً، وثلاث وعشرون بطاقة للجمعية، وثلاثمائة وست استمارة منتسب أو منتسبة.

٤- قمنا بعد ذلك بإخضاع المعطيات التي وفّرتها الاستثمارات جميعاً للإحصاء الوصفي والتحليلي^(١٢)، إضافة إلى قراءة تحليلية في المدونة Corpus المتجمعة من إجابات الرؤساء على أسئلتنا شبه المقيّدة.

في الفصلين التاليين، تحليل لنتائج البحث الميداني - الجزء الأول منه: القراءة التحليلية للمقابلات مع قيادات المنظمات غير الحكومية، وللمعطيات الإحصائية ومعالجاتها.

هوامش الفصل الثاني

١ . يقتضي اختيار عيّنة عشوائية، كما لا يخفى، الحصول على لائحة كاملة من وزارة الداخلية لكل المنظمات غير الحكومية المسجلة لديها. وهي مهمة، كانت في صيف ١٩٩٨ - توقيت إجراء الجزء الأول من هذه الدراسة الميدانية - مستحيلة بسبب تلكؤ غير مفهوم لموظفي وزارة الداخلية في تزويدنا تلك اللائحة.

٢ . بعض المنظمات غير الحكومية في عيّنتنا لم يكن قد «حصل» على علم وخبر بعد، وقلة منها لم تحاول ذلك أبداً.

٣ . أنظر الملحق رقم (١) بأسماء المنظمات غير الحكومية - عيّنة الدراسة

٤ . أنظر الملحق رقم (٢) ببعض ما جاء في بطاقة الجمعية.

٥ . أنظر الملحق رقم (٣) ببعض ما جاء في استمارة المنتسب.

٦ . كان لنا، في الواقع، لقاءات مع كل من رئيسي الجمعيتين الأخيرتين: منى الهراوي ورنده بري لكننا لم نطرح عليهما الأسئلة الموحدة التي اعتمدنا في مقابلاتنا.

٧ . لسنا غافلين، بالطبع عن دوافع «غير طائفية» لأشخاص نشطوا خلال الحرب الأهلية التي قسّمت المناطق وطيّفت جمعياتها ذات الطابع الإغاثي. هؤلاء لم يكن انتسابهم «خياراً» بالمعنى الدقيق للكلمة. على أن الأمر يختلف، برأينا، بعد توقف الحرب الأهلية، وانفتاح المناطق، وإزالة الحدود بينها.

٨ . مؤشّران نعتمد أياً منهما لإطلاق صفة «الطائفية» على الجمعية.

٩ . النتائج التي نحصل عليها بالتحليل الإحصائي لهذين القياسين تسمح باستنتاجات مؤقتة - لا نهائية بما يطول إلى شفافية المنظمة أو ممارساتها للمحاسبة. وذلك لأن عدد الجمعيات المدروسة هو ثلاث وعشرون. وهو عدد ضئيل قياساً على الأعداد الحد الأدنى التي بنيت عليها المثالات الإحصائية المعتمدة التي تسمح باستنتاجات ذات دلالات.

١٠ . نشير إلى أن صورة الرئيس التي يحملها المنتسبون للجمعيات المدروسة إلى وسيط العلامات الإجمالية التي حصلنا عليها في القسم الرابع من استمارة المنتسب، هي محصلة انطباعاته الذاتية. لذلك، فهي مؤشر تشوّش عليه، على الأرجح، مسائل مختلفة منها ما يتعلّق، مثلاً، بالصلة القائمة بين المنتسب والرئيس، أو بتوقعاته منه، أو بالصورة المثالية له. والأمر عينه ينطبق على «جو وأسلوب عمل الجمعية». هذان المؤشّران يعكسان «ذوات» المنتسبين وتطلعاتهم وتصوراتهم أكثر مما يعكسان الواقع الموضوعي. فهذا الأخير يعصى على «القياس» على نحو دقيق بما يقلّ عن الملاحظة المباشرة.

١١ . المحققون هم طلاب جامعيون عاملون في «مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية» - الحمراء - بيروت، وقد تلقوا تدريبهم الفني في المركز المذكور.

١٢ . نفذ الجزء الإحصائي من هذه الدراسة الاختصاصي صفوان جابر من المركز المذكور.

الفصل الثالث

ديناميَّات العمل الاجتماعي في مجتمعاتنا

يكتظ المجال «العام» في مجتمعنا بالتجمعات على أشكالها. ومن هذه التجمعات «المنظمات غير الحكومية» التي تشتمل، بدورها، على أنماط متنوعة ومتفرعة تبعاً لتنوع حاجات المجتمع التي لا يمكن حصرها. وإذ تملك وزارة الداخلية اللبنانية القاعدة المعلوماتية الإحصائية الأكثر شمولاً حولها فهي لا توفرها للباحثين؛ فلا يسع هؤلاء أن يشتوا في كتاباتهم المعلومة الأبسط: عدد الجمعيات العاملة على الأراضي اللبنانية. فيلجأ بعضهم إلى التقديرات المبنية، غالباً، على ملاحظات قياديين بارزين فيها. فتتراوح الأعداد التي يعطيها بعض هؤلاء، مثلاً، بين ٢٠٠٠ و ١٢٠٠٠ (Dabbas, 2000, 12) هذه الوفرة هي، برأي بعض المراقبين المهتمين بتعبير عن حيوية المجتمع اللبناني؛ لكنها، برأي آخرين تبديد غير مبرر للجهود الأهلية، (حطب ومكي، ١٩٨٧، ص ٤٣٣).

ولما كان لكل واحدة منها رواية خاصة بها تسوّغ لنشوئها ولتمييزها عن منظمات أخرى تحمل أهدافاً مماثلة، فقد عمدنا إلى سؤال ممثلي المنظمات غير الحكومية حول مسوّغات إنشائها، ومن ثم كيف يرون إلى تمييزها عن منظمات غير حكومية تدّعي لذاتها الوظيفة والدور والغايات نفسها.

مسوّغ النشوء ودواعي التمييز

وقد سمحت لنا الإجابات عن السؤال الأول، بالتضافر مع استمارة بطاقة الجمعية، بتصنيف أولي لهذه الجمعيات تحت عنوانين مركّبين:

الأول: خدماتية / خيرية / توعوية - تلخيصاً، رعائية،

الثاني: مدنية / دعاوية / تغييرية - تلخيصاً، تغييرية.

فالمنظمة غير الحكومية الرعائية هي تلك التي تقدّم خدمات، (صحية، مدرسية، تربوية،

تثقيفية/ توعوية، تدريبية إلخ)، للمستفيدين إما مجاناً أو ببذل رمزي. وقد يرافق تقديمها لهذه الخدمات ما يُدعى ببرنامج تثقيفي ذي طابع إيديولوجي هو بمثابة دعم لبرامجها وخدماتها أو إعلام حولها؛ وفي كل هذه الحالات فإن أغراض هذه المنظمة متناغمة مع محيطها- فهي لا تسعى إلى التغيير وغير صدامية. وإذا ما طرحت مشروعاً تغييرياً، كما هي الحال لدى الإسلاميين مثلاً، فإن عدته التغييرية لذلك هي «جاهزة» غير قابلة للتعديل من قبل المستفيدين.

ونطلق التغييرية صفة على المنظمة غير الحكومية التي تتناول حاجات / مواضيع غير متألّفة مع النظام الأبوي أو تعبيراته التقليدية؛ وحيث تكون الأشكال التنظيمية التي تتوسّلها من أجل التعبير عن هذه الحاجات/ المواضيع براغماتية، وحيث تشارك المنظمة وجماعاتها المستفيدة في البحث عن صياغاتها وعن أشكال العمل الاجتماعي المناسب للتعبير عنها. وقد برزت في إجابة قيادات المنظمات المستجوبة، أو من ناب عنها في مقابلاتنا معهم، عن السؤال الأول

«ما هو مسوّغ تأسيس جمعيتكم؟ تلبية لأي أهداف أنية؟ استراتيجية؟

بماذا تميّز عن جمعيات أخرى تحمل الأهداف نفسها؟»

نقول ... برزت الاتجاهات التالية:

الاستجابة للحاجة المجتمعية هي المسوّغ الأكثر تواتراً لإنشاء المنظمة غير الحكومية. هذه الحاجة إما أنية فرضتها ظروف مستجدة أفرزتها الحرب اللبنانية أو ذيلوها، كالبحث عن مصير المخطوفين ومتابعة قضايا أهاليهم، أو هي حاجة مستجدة وحادة تستدعي ردة فعل مباشرة درءاً لتفاقمها، كالتصدّي للإدمان أو انتشار السيدا أو التلوّث البيئي. وقد تكون الحاجة دائمة وغير منقطعة تستوجب عملاً مستمراً ودؤوباً كمثل تقديم خدمات تربوية وصحية ورعائية، أو كمثل بث التوعية أو التحسيس sensitization بقضايا عامة، أو العمل على التأثير في توجهات صانعي القرارات العامة.

وبعض هذه الحاجات- التربية والصحة، خاصة- هي، وفق قناعة هؤلاء، من اختصاصات الدولة التي بدت بعد توقف الحروب اللبنانية عاجزة عن تلبيةها. وهو عجز ناجم، جزئياً، عن جسامه المهام المطروحة عليها وتنوعها؛ ومن المنظمات غير الحكومية التي أنشئت لسد العجز المذكور المنظمات الشيعية في الضاحية الجنوبية. وهذه المنطقة عرفت تطوراً ديمغرافياً استثنائياً بغياب شبه تام للدولة من مظاهره عدم قدرة المدارس الرسمية على استيعاب الأعداد الهائلة من التلاميذ. ففُرض على المجتمع المحلي الأهلي، ذي الصفة المذهبية الوحيدة، إنشاء شبكات واسعة من المدارس البديلة. والأمر نفسه ينطبق على المستوصفات والمستشفيات والمؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة الخ، (فضل الله، حب الله، حراجلي)^(١).

لكن ضعف الدولة المفترض مرتبط ، أيضاً ، بتقليديتها وتصلب توجهاتها ، وببنيتها البيروقراطية وتعقيد آليات أخذ القرار فيها . وهو ما أدى بـ «السيدة الأولى» آنذاك ، مثلاً ، إلى أن تنشئ منظميتين غير حكوميتين - واحدة صحية والأخرى تراثية - بدل استخدام «نفوذها» للعمل على تنشيط دوائر وهيئات في إدارات أو هيئات رسمية قائمة في الوزارات المعنية لتقوم بالدور الذي رُسم لهاتين المنظميتين . ويسوّغ لذلك السلوك بأنه مندرج في سياق التوجهات العالمية المتمثلة بمبادرة المجتمع المدني والأهلي لمساندة الدولة في أدوارها وعقد شراكة معها ، (صيقلي) .

هذا ، فيما يرى آخرون أن للمجتمع الأهلي ومنظماته دوراً في رصد الحاجات وتطوير معالجتها من جانب خبرات تقع خارج مؤسسات الدولة وتقدّم نموذجاً لها صالحاً للاحتذاء أو التبني ، (بيبي) . ومن هذه الحاجات ما كانت ، تاريخياً ، ملبّاة من المجتمع الأهلي ومنظماته . وهذه تفكك بعضها إثر هزيمة مشروع القوى السياسية التي كانت تساندها كما حدث لمؤسسات التضامن الاجتماعي التابعة لـ «القوات اللبنانية» . وهو ما ترك فراغاً استوجب تقديم عمل رعاي بدلي وإنشاء منظمات غير حكومية تحمله ، (شوقياتي) .

وقد تبرز الحاجة لإنشاء منظمة غير حكومية «تنشق» عن منظمة أم ، إما بدافع التخصص والتماسس يفرضهما غرض وموضوع المنظمة الجديدة ، (الرئيس ، حرب) ؛ أو قد يكون بمواجهة المنظمة الأم إثر خلاف جوهري ، لا يمكن حله تنظيمياً ، بين أعضائها ، حول توجهاتها أو إدارتها ، (لحدود) .

هذا ، وتتنوّع الحاجات التي أنشئت من أجل تلبيتها المنظمات غير الحكومية على درجات سلّم الحاجات بدءاً بحاجات البقاء الدنيا المتمثلة بالتربوية والصحية والرعاية ، أساساً . هذه المنظمات تقوم بمساندة الدولة أو تقوم مقامها دونما اللجوء إلى «إيديولوجية» ترافق عملها ، (صيقلي) ؛ باستثناء ما كان منها مذهبياً أو تابعاً لحزب أو حركة سياسية . هذه تبث ، بالطبع ، شعاراتها وتسوّق لإيديولوجيتها أو لأفكار وبرامج قائدها ، (فضل الله ، حرب ، حب الله) .

وبعض هذه المنظمات لا يكتفي بالطرح الأوّلي للحاجات ؛ بل هي تقوم بإعادة صياغتها وبطرحها في التداول العام على نحو يزيل عن ناسها صفة «المحتاجين» وعن مقدّمها صفة «المحسين» . وذلك ، بإبرازها حقاً إنسانياً يتعيّن على المجتمع وعلى أفراد التضامن على إقراره بوصفه كذلك والسعي لتوفير شروط تحقيقه . وقد تشكلت هذه المنظمات لنصرة قضايا الناس عامة ، أو فئات منهم ، (نساء ، طلاب ، موظفين ، معاقين ، معنفات ، الخ) ، وإحقاق حقوقهم . وهي تهدف إلى تمكين هؤلاء مرحلياً ، لكنها تطمح أساساً إلى استنهاض المجتمع وتحريض أفراد على تفعيل مواظبتهم لمواجهة التدهور و«الإحباط» واسترجاع الثقة بقدرتهم على الفعل والتأثير في السياسات العامة ، (روحانا ، أشقر ، بخاش) .

ويعترف هؤلاء أن مسوّغات إنشاء منظماتهم جاءت بنتيجة التفاعل والتلاقي مع الطروحات العالمية، وبتحفيز ودعم مادي ومعنوي من منظمات غير حكومية عالمية تحمل هذه الطروحات وتسوّق لها. ويندرج تحت هذه حقوق الإنسان، الحقوق التنموية، حقوق النساء، قضايا البيئة، الديمقراطية وغيرها. ويضع هؤلاء ذواتهم في السياق العالمي نفسه الذي يعمل على إبراز نشاط المجتمعات المدنية والأهلية وتمكين منظماتها لتوسيع المشاركة القاعدية للناس في الأنظمة المتسلّطة والديمقراطية سواء بسواء، (سلامة، موسى، روحانا، بخّاش، عبدالله، معماري، دوغان).

في استجابة قيادة المنظمات لسؤالنا يسعنا الإشارة إلى مسألتين :

الأولى : يللمس المستمع إلى تفاصيل الروايات حول إنشاء المنظمات غير الحكومية حيوية المجتمع الأهلي / المدني عندنا واستعداده لأخذ زمام أموره بيده في مجالات تتوسّع تبعاً لتتجاوز الحدود الدنيا للبقاء، بدءاً بالصحة والتعليم، وانتهاء بحقوق الإنسان واستنهاض الحس بالمواطنة. ويسعه أن يتوقع، بناء على النماذج المطروحة هنا، الاحتمالات غير المتناهية لتسويق نشوء التجمعات عندنا وتشعب أشكالها.

الثانية : تقدّم كل منظمة نفسها بوصفها مثلاً قائماً بذاته. ويعكس تنوعها نزوع الناس في مجتمعنا إلى التجمّع وإلى التمايز في آن معاً: يجتمعون بسهولة نسبية على موضوع معيّن. لكنهم يتفادون انضمامهم إلى جماعة تجتمع، هي الأخرى، على الموضوع نفسه؛ ويعلمون ذلك بإبراز تمايز وفروق تبدو للملاحظ طفيفة يكلف تجاوزها، ربما، جهداً أقل من العمل على إنشاء هيئة جديدة.

المجتمع والعمل الاجتماعي

يفيد السؤال حول ما يُسهّل أو يُعيق العمل الاجتماعي عندنا إبراز الديناميات التي تحكم هذا العمل. والإجابات عليه تصلح، برأينا، لأن تكون كاشفاً لوعي القياديين المستجوبين لحركة القوى المجتمعية المؤثرة في تكوينه على النحو الذي يرسو عليه. كما تبيّن للباحث أوجه تفاعل تلك القيادات مع هذه القوى المجتمعية، وطبيعة الإستراتيجيات المعتمدة في التعامل معها. ومن أهم هذه الإستراتيجيات، إنشاء البنية التنظيمية المناسبة التي قد تكون متضمّنة في العمل الاجتماعي نفسه كممثل العمل على تنشئة الناشطين فيه على العمل الجماعي وما ينطوي عليه ذلك من مهارات متعدّدة تنعكس آثارها على المجتمع المباشر أو الأعمّ.

من هنا تفصيل المسألة إلى مسألتين اثنتين :

ما يسهّل وما يعيق فيما يتعلّق بالمجتمع اللبناني -أو الثقافة الاجتماعية اللبنانية. وما

يسهل وما يعيق بما يطول إلى بنية الجمعية: أشخاصها والعلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض.

المجتمع وأشخاصه

ما يسهل عمل الجمعيات ذات الطابع الخدماتي/ الخيري هو ألفة المجتمع اللبناني معه واعتراف الدولة بأهمية دوره، بل التعاون معه ودعمه، والسماح له بحرية واسعة في التحرك... هي العوامل المسهلة للعمل الاجتماعي والتي أبرزتها أكثر القيادات المستجوبة. ولعل شهادة جمعيتين إسلاميتين من عيّننا، هما الهيئة الصحية والنجاة الاجتماعية، هي الأبلغ تعبيراً. فهما تعيان تميز موقع العمل الاجتماعي عندنا لأنهما تملكان إمكانية مقارنة وضعهما بوضع نظرائهما في بعض البلدان العربية؛ حيث إن تشكيل جمعية إسلامية، تحديداً، وحرية عملها، ليسا أمرين بديهيين؛ بينما لا تواجه الجمعيات التي تخالف أهدافها الدستور اللبناني، بالدعوة، مثلاً، إلى إقامة دولة إسلامية، حظراً حقيقياً على تشكيلها.

والعوامل المسهلة لعمل الجمعيات المذكورة، وفيما يتعلّق بثقافتنا الاجتماعية، تشمل على كرم اللبنانيين بمالهم، وبخبراتهم، وحبّهم للخير وللمساعدة الإنسانية، (لحدود، صيقل، بيبي)، والتزامهم بالإسلام أو التيار الإسلامي أو فطرتهم على الخير، (فضل الله، حب الله، المصري). على أن هذه جميعاً جاءت، غالباً، مشروطة بمصادقية المشروع وإثبات فعاليته، (حرب، الرئيس، فضل الله، شويقاتي)، أو، أحياناً، بالثقة بمؤسسيه. هذه الثقة مستمدة، إما بالواسطة عبر الذكور الأقارب ذوي المراكز السياسية المرموقة وكما هي الحال، مثلاً، في «مؤسسة الرعاية الدائمة» أو «الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين»، (إذ إن مؤسسة الأولى هي، للتذكير، زوجة رئيس الجمهورية في حينه الياس الهراوي، ومؤسسة الثانية هي زوجة رئيس مجلس النواب نبيه بري)؛ أو هي مستمدة من كاريذية الرئيس مباشرة كما هي حال «المبرات الخيرية الإسلامية»، (ورئيسها السيد محمد حسين فضل الله). وقد تتوزع المصادقية على شخصيات نسائية عديدة في الجمعية يحملن أسماء عائلتهن أو مراكز أزواجهن المعروفة أو تتركز في شخص القائدة/ الرئيسة بفضل تخصصها العلمي وشهادتها العالية، (الرئيس، سليم).

أخيراً، تشير الجمعيات الإسلامية إلى توفر المتطوعين والمتطوعات للعمل في صفوفها مدفوعين بيقظتهم الإسلامية، (حب الله، فضل الله). بينما تغذّي الجمعيات الأخرى من متطوعات نساء أنهين واجباتهن الأسرية وبات لديهن أوقات فراغ يملأنها بالعمل الخيري/ الاجتماعي ويشكّلن قوة مهمة في تسييره، (الشويقاتي، المصري).

المجتمع وحاجاته

وفيما يجد قياديو الجمعيات الخيرية/ الخدماتية العوامل المسهّلة في «طبيعة» الناس وفي استجابتها لدعوة أشخاص ذوي مواقع دينية أو دنيوية هامة، فإن نظراءهم في الجمعيات التغييرية يذكرون أن العوامل المسهّلة لعملهم تكمن، أساساً، في حاجة الناس إلى الخدمات التي توفرها لهم هذه الجمعيات، أو في الحاجة إلى التعبير في المجال العام عن اتجاهات وحاجات لجماعات جديدة، (دوغان، معماري، سلامة، بخاش، روحانا، يونان).

وتتميز هذه الحاجات بجدّتها وبارتقائها عن الحاجات الأساسية، أي حاجات الحد الأدنى، التي تؤمنها الجمعيات الخيرية. فهذه تتراوح بين الاستشارات القانونية، (دوغان، روحانا)، اللقاء من أجل الضغط على السلطة السياسية، (أشقر، يونان)، الحاجة إلى خدمات رفيعة المستوى وغير تقليدية، (سلامة)، الحاجة إلى الحصول على قروض مالية بطريقة غير تقليدية، (معماري)، الحاجة إلى التبادل الفكري، (الأمين).

ولا تقتصر العوامل التي تسهم في تسهيل عمل الجمعيات على كونها ممثلة لحاجات مستجدة أو كونها بؤرة لاستقطاب القوى التي تحمل هذه الحاجات، أو منبراً للتعبير عنها. فهنا أيضاً، وكما في حال الجمعيات الخدماتية/ الخيرية، يساعد الجمعيات ثبوت مصداقيتها واتكاؤها على العلم (موسى) وابتعادها عن التسييس، (عبد الله).

ولا يخلو خطاب المستجوبين والجمعيات المدنية من تقييد لما يبيده الأفراد في مجتمعنا من تسهيل لعملهم. فهو لاء يبدون برأيهم «تهذيباً» ويعطون وقتاً وأذناً صاغية للدعاة من الناشطين قابلين بتدخلهم في مسار حياتهم، ويدعونهم، أحياناً، إلى تغيير نمط هذه الحياة، (بخاش). كما أنهم يظهرون أحياناً مرونة في تقبل أساليب عمل غير مألوفة أو غريبة عن عاداتهم، ويغامرون باختبارها والتأقلم مع شروطها، (معماري).

أخيراً، يجد بعض القياديين المدنيين أن ما سهّل عملهم وأعطى تجمعاتهم الضغطة زخمها كان تذبذب الدولة في التعاطي مع مواضيع اهتمام هذه التجمعات كمسألة الانتخابات البلدية أو عجزها وعجز المجتمع، أيضاً، عن حل مسائل المخطوفين الشائكة. هذا العجز وذلك التذبذب سوّغا بقاء المجموعتين واستمرارهما، (في الحالة الأولى لحدّ انتفاء الحاجة إليها وفي الحالة الثانية حتى يومنا هذا)، (أشقر، حلواني).

فيما عدا الحالتين المذكورتين أعلاه، جاء التعبير عن ماهية العوامل المسهّلة للعمل الاجتماعي عامّاً. وعلى العكس من ذلك، بدت العوامل المعيقة المتعلقة بمجتمعنا اللبناني ملموسة ومحددة ولم يجد المستجوبون صعوبة في تمثيلها وردّها إلى موضوع عملهم بالتحديد.

عوائق أمام العمل الاجتماعي

فالعاملون في الجمعيات ذات الطابع الخدماتي الصحي/ التربوي، مثلاً، واجهوا صعوبات مصدرها تدني الثقافة الصحية في مجتمعنا، كجهل الناس بالتلاسيما ومدى انتشاره، أو مقاومتهم للتعرف على وسائل انتشار السيدا، أو أيضاً، تداخل العادات والتقاليد بالممارسات الصحية، أو النزوع صوب إخفاء المشكلة بدل التصدي لها والعمل على معالجتها كما هي الحال في إخفاء المدمن، أو عدم التصريح عن التخلف المدرسي، ... خوفاً من الوصمة الاجتماعية الملحقة بهذه الأمور جميعاً، (صيفلي، حب الله، لحود، بيبي).

ولما كان اهتمام أكثر الجمعيات الرعائية في عينتنا ذا طابع تخصصي، (تربوي، صحي، تأهيلي)، فهي تتطلب مهارات متوسطة ومتقدمة يشكو البعض منهم من قلة توفرها. ويعزو البعض منهم تدني مستوى أداء المتسبين / المهنيين إلى إعدادهم السيئ في الجامعات اللبنانية، الخاصة منها والرسمية سواء بسواء. فهذه، في رأيهم، لا تُعدّ المتخصصين لحياتهم العملية. الأمر الذي يلقي عبئاً إضافياً على هذه الجمعيات يتمثل، خاصة، بالعمل على تدريبهم على المهارات المطلوبة، (فضل الله، بيبي، معماري).

وحيث تكون هوية رئيس الجمعية مؤثرة إيجاباً في جذب التمويل أو في استقطابها للمتطوعين كما هي الحال في «مركز الرعاية الدائمة» أو «المبرات» مثلاً، فإن الصبغة السياسية أو الحزبية هي عائق بالدرجة نفسها: «من الصعوبة بمكان أن نجد متبرعاً لمركز الإعاقة الدائمة في الصرفند يكون مناوئاً لسياسة نبيه بري»، (حرب). كما أنه «من الصعوبة بمكان أن تنضم إلى جمعية النجاة الإسلامية امرأة «جاهلة» بالإسلاميين»، (المصري).

هذا، ولم تبرز مسألة التمويل عائقاً رئيسياً لدى الجمعيات الخيرية العاملة في المجالات التقليدية - الصحة، التعليم المنهجي، الإعاقة، إلخ. لكنها ذكرت عائقاً في المجالات المستجدة كتأهيل التلميذ المتأخر دراسياً المتعدد الجوانب، أو تكفل اليتيم في بيته، أو التي يقف منها المجتمع موقفاً سلبياً، غير متعاطف، كالإدمان والسيدا، (بيبي، شويقاتي، لحود).

ومع أن الدولة، كما ذكرنا، داعمة، إجمالاً، للعمل الاجتماعي الخيري، إلا أن الطائفية تقوم بتخريب ذلك الدعم وتشويهه بسبب نظام المحاصصة الذي تخضعه له. فيتم توزيع المخصصات بالتساوي الطائفي، لا تبعاً لأهمية المشاريع المدعومة، أو توسع الفئة المستفيدة منها، (حب الله).

وبينما تخضع الجمعيات الطائفية للمحاصصة الطائفية من حيث التمويل، فإن الجمعيات اللاتائفية مهملة بشكل كامل من المجتمع الأهلي. فهذه تقع في أرض «لا يملكها أحد».

لذا فهي لا تجذب التبرعات المالية التي نادراً ما تُعبرُ أقية غير طائفية، (بخاش). من جهتهم، يؤكد ممثلو الجمعيات المدنية الذين قابلنا أن جمعياتهم تطرح على المجتمع مهاماً غير «متناغمة» مع الأجواء السائدة فيه حالياً؛ أو هي غير متناسبة تماماً مع الاتجاهات والقيم والتقاليد التي تحكم ممارسات أفرادها التقليدية في العمل الاجتماعي. ومنها ما يتحدى أنظمة الجندر والطائفية والعائلية مجتمعة أو متفرقة. فتكون صعوبات العمل الاجتماعي ناجمة، في الأساس، عن كونه يواجه المجتمع برمّته لأنه يحاول، تحديداً، تصحيح مساره.

ويعبر المستجوبون عن ذلك بأساليب ومفردات من موضوعات انشغالهم. فيستشعر بعضهم مناخاً عاماً من الإحباط يسوده الشعور بالالجدوى وعدم القدرة على ضبط الأمور أو التأثير غي مسارها. ويلمس البعض الآخر تقاعساً عاماً مصدره غموض معنى العمل الاجتماعي بعد الحرب، وتحول علاقته بالسياسي. فالخيار اللاعنفي الذي يطرحه العمل الاجتماعي المدني ضمناً هو غريب وبعيد عن زمننا الحاضر. ويزيد الوضع التباساً موقف الدولة التعسفي من العمل المدني، (بخاش، أشقر، يونان).

وبينما يستوي الجندر قدراً لا رادّ له لدى أكثر المتكلمين باسم الجمعيات الخيرية/الخدمائية، فهو يُعاش على أنه عائق في العمل المدني، النُسوي منه بشكل خاص، (حقوق الإنسان، حقوق المرأة العاملة، مناهضة العنف ضد المرأة)، ينبغي العمل على تذليل سطوته؛ وفي أهون الحالات تمنع أدوار المرأة الأسرية انخراطها في العمل الاجتماعي في الفترة العمرية التي تنشط فيها، الأمر الذي يمنع عن هذا العمل طاقة الشباب وإسهاماته الفكرية، فضلاً عن تعبير الشباب عن مصالحه، (دوغان، يونان، سلامة). على صعيد آخر، تتمثل سطوة الجندر في حذر المجتمع إجمالاً، ممثلاً بأجهزة الدولة، خاصة، من قبول الاعتراف بانتشار بعض متربّاته كالعنف ضد المرأة، مثلاً، فتماطل الدولة كثيراً في إعطاء «ترخيص» للجمعية المعنية بالعمل «لأن العنف ضد المرأة ليس من شوائم مجتمعنا بل إن الفكرة مستوردة من الخارج»! (روحانا).

ويشكو قياديو بعض الجمعيات الذين استجوبنا من تفريخ للجمعيات الشبيهة بجمعياتهم من حيث الموضوع، دون أن تملك مقومات العمل فيه، ما يحيل العمل الاجتماعي إلى مظهر إعلامي؛ الأمر الذي يُربك عمل الجمعيات المتخصصة أمام الرأي العام كما هي حال المنظمات البيئية مثلاً، (موسى). هذا، وبينما يشكو البعض الآخر من استئثار الجمعيات الكبيرة بحصة الأسد من التمويل، يشكو البعض الآخر من توزّع التمويل على جمعيات متعدّدة تعنى بمواضيع مماثلة فلا تلبّي الحاجات الفعلية بقدر ما تلبّي اعتبارات الجمعيات المانحة، (دوغان، موسى)، الأمر الذي يولّد تنافس هذه الجمعيات بدل تعاونها، ويضيف إلى الأسباب السياسية تسويغات أخرى لا متناغمة تعاونها.

بنية المنظمة وشروط فعاليتها المسهلات

تواتر في خطاب ممثلي الجمعيات الخيرية - الخدماتية المستجوبين لأغراض دراستنا ذكر شخصية الرئيس عاملاً مسهلاً لعملها. وكأنها، أي الشخصية، تقوم مقام اللحمية بين الأفراد المتنافرين. وقد تكون الشخصية ذات موقع سياسي مباشر، (كالسيد محمد حسين فضل الله)، أو بالواسطة، كمثّل منى هراوي ورندة بري. أو قد يكون موقعها غير سياسي، أو عاماً، لكنها تتمتع بصفات «يرتاح» إليها المتسبون، (الرئيس، المصري، حراجلي)، أو ربّما يقدّرون كفاءة يجدونها فيها، (وهبة)، أو هي مجرد ثقة يولّونها إياها غير واضحة المصدر، أو هي أحياناً ضرورة تمرّكز العمل في جهة واحدة تحددها طبيعته وتكون الرئيسة هي تلك الجهة، (بيبي).

ولكن، كما سبق ذكره، إذ يتوجّه العمل الاجتماعي الخدماتي للتخصص والتمركز، تراجع، مفارقة، أهمية شخصية الرئيس (ة) وكارزيمته (ها) أمام ضرورة انبناء الجمعية المنظم وفق قواعد واضحة تتحدّد بموجبها آلية العمل، صلاحيات الموظفين ولإداريين، توصيف المهام، تقسيم العمل، تحديد وظائف اللجان، التقيّد بالنظام الداخلي، استقلالية العاملين المهنيين عن تدخلات الجهات السياسية المعنية (إذا وجدت) الخ... أي، باختصار استقلال البنية بأكملها عن شخص بعينه، (الرئيس أو الأمين العام أو «الراعي»)، في توجهاتها العملية والتفصيلية على أقل تقدير، (حب الله، حرب، فضل الله، صيقل).

وتفرد النساء من بين المستجوبين بذكر توافق الأعضاء وتشبههم «بالعائلة الواحدة» والمحبة والصدّاقة التي تنشأ بينهم، وأخيراً طبيعة المرأة التي تقبل التراتبية، الأمر الذي يضبط سير العمل في الجمعيات الأهلية (!) (حرب، حراجلي، المصري).

مقابل أهمية الرئيس أو الانبناء في الجمعيات الخيرية / الخدماتية، يبرز في الجمعيات التغييرية، ودائماً في خطاب القيادات، دور الأشخاص المتسبين وسماتهم، وكذلك طبيعة العلاقات التي تربطهم ببعضهم بعضاً (صيغة العمل المعتمدة) ... كلّها عوامل رئيسية في بنية جمعياتهم تسهّل عملهم.

و«طبيعة» العاملين وكفاءتهم، واندفاعهم ووعيهم الثقافي ورفقيهم العلمي مقروناً بالتواضع والإنتاج، ذكاؤهم ومقدرتهم على تحليل المعطيات وتوليّفها وصولاً إلى اقتراح سياسات مناسبة لذلك التحليل ... هي سمات تدفع بالعمل الاجتماعي المدني قدماً في رأي بعض قياديه. ويجد آخرون منهم أن التواطؤ الفكري والسلوكي للأعضاء، «بساطة» علاقاتهم بعضهم ببعض والتناغم السلوكي بينهم، أو توافقهم على أهمية المشروع وتعاونهم، أو الجو الديمقراطي السائد هي الأبلغ تأثيراً، (معماري، موسى، بخاش،

يونان، سلامة).

يبقى أن طبيعة الأشخاص وأنماط علاقاتهم العفوية غير كافية بالنسبة لعمل بعض الجمعيات التغييرية، بل تبرز الحاجة فيها إلى شروط موضوعية تتمثل في الحد الأقصى بتأسيس الجمعية، وما ينطوي عليه من تحديد أكثر صرامة للمعايير المعتمدة ولضبط محيط العمل، (موسى، معماري). ويفترض، في الحد الأدنى، اعتماد الديمقراطية أسلوباً للممارسة وما يتضمن ذلك من مقاربة براغماتية للأمور ومن تداول للسلطات وتفويض لها وشفافية إلخ... (سلامة).

ومن بين ما يسهم في إنجاح العمل الاجتماعي المدني يعين المستجوبون «الاهتداء إلى الصيغة الملائمة لذلك العمل» من أهمها. كأن يتراوح بين «مجموعة للضغط»، أو أن يكون مؤسسة وبحسب الحالة، (أشقر، موسى، سلامة، معماري).

3

المعيقات

فيما تسهب قيادات الجمعيات المدنية في ذكر العوائق المتضمنة في بنيتها الداخلية والتي تعترض عملها، يتقلص حجم كلام المستجوبين من الجمعيات الخيرية/الخدماتية بهذا الخصوص بشكل ملحوظ. ومن هذه من ذكر أنه لا عوائق من هذا النوع تعيق عملها.

فمن ينحو من هذه الجمعيات صوب التماسس والتخصص يشير إلى صعوبة مصدرها قصور في كفاية بعض موظفيهم في المجالات المعنية، أو تخلف الكوادر الإدارية، النساء منهم بشكل خاص ما يحصر المهام، أحياناً، في يد الرئيس الذي يتعين عليه أن يكون في لجان كثيرة يراقب كل شاردة وواردة، (حب الله، فضل الله، البيبي).

أيضاً، وحين تكون الجمعية في طور التأسيس، فإن المؤسسين جميعاً هم، في الأعم الأغلب، معارف وأصدقاء؛ الأمر الذي يقف حجر عثرة في سبيل إرساء تقاليد لعلاقات موضوعية فيما بينهم، (لحود).

ومن الجمعيات التغييرية ما هو ممأسس، أو هو يتوجه صوب التماسس. ومنها ما يرفض ذلك رفضاً مبدئياً. ومن الفئة الثانية ما تجد، بلسان قياديتها، أن مصدر صعوبات عملها هو، تحديداً، غياب القدرات اللوجستية التي تؤدي إلى بطء في التواصل في أقل تقدير. والتطوع في هذه الجمعيات، وإن يكن مرغوب فيه، يفقر إلى الالتزام (وهبه، موسى، يونان). وفي هذا السياق أيضاً، يطرح القصور في كفاءة عضوات بعض الجمعيات النسائية مشكلة تركّز العمل في شخص الرئيسة؛ وذلك إما بسبب ضمور خبرة المنتسبات، ولجنة أهالي المخطوفين هو المثل الأوضح، أو بسبب جدّة المواضيع المطروحة بإزاء إعداد المنتسبات، (برنامج المرأة في مجلس كنائس الشرق الأوسط).

وحيث أخذت إحدى الجمعيات قراراً بعدم التماسس، تشكلت لديها هيكلية مائة أدت إلى صعوبة في التواصل، وتكراراً شبه دوري للأزمات، (الأمين).

ومن الجمعيات المدنية ما يسعى نحو التماسس لكنها لا تملك أن تفعل ذلك بسبب ضعف إمكاناتها المادية وحذرها، في الوقت نفسه، من قبول مساعدات مالية من منظمات خارجية. يشكو بعض هؤلاء من حاجتهم لعاملين متفرغين، أو حتى من غياب مركز للجمعية! (عبد الله).

وتعبر إحدى المستجوبات في عينتنا عن مفارقة تعيشها جمعيتها تتمثل بالتوجه نحو تأسس تمليه برامجها وأنشطتها التي يستحيل تأمين استدامتها بدون متابعة إداريين وموظفين وفنيين متفرغين. على أن توجهات هذه الجمعية وغاياتها تفترض استنهاض مشاركة الناس في الشأن العام، النساء والشباب منهم بشكل خاص، والرقي بمواطنيتهم إلى مستوى فاعل ومؤثر عبر العمل الاجتماعي. لذا، فإن إحدى الصعوبات المتعلقة ببنية الجمعية هي في إدارة هذه المفارقة، إذا صح التعبير، والتيقظ لمفاعيلها في سياق الممارسة اليومية للجمعية، لما تتطلبه هذه الإدارة من مواجهة «إبداعية» مستمرة للمسائل المطروحة، (بخاش).

وإذا كانت الديمقراطية في ادعاء المستجوبين الذين قابلنا جميعاً واقعاً أو رجاء يسعون كلهم، ودون استثناء، لتحقيقه بالممارسة، فهي تعصو عليهم، أحياناً. ويبدو ذلك «العصيان» أكثر حدة في الجمعيات التي تعمل باستمرار على بناء كفاءتها الذاتية. وتعبر إحدى الجمعيات عن ذلك بملاحظتها البطء في رسو الديمقراطية تقليداً. وتعيد رئيستها ذلك إلى التربية الأسرية عندنا التي تؤسس لطاعة الأولاد لرأس الأسرة بدل محاورته (سلامة)؛ ويجد قيادي آخر قصوراً في اكتساب قابليات لدى الأشخاص عندنا، حتى من ذوي الاختصاصات، لتقديم آرائهم، أو لمناقشة آراء غيرهم، أو أخيراً للاستجابة إلى طلب المشورة. . وهذه كلها برأيه تجليات لمفهوم خاطئ للديمقراطية، (معماري).

وتسفر جدة الصيغ المعتمدة في بعض أنماط مدنية جديدة للعمل الاجتماعي - جماعات ضغط، مثلاً - قلقاً لدى الأشخاص المعنيين، أو هي تطلق إمكانات مُهملة، بحسب الحالة. هذا القلق يصف ردود فعل العاملين في أشكاله التقليدية أو الحزب الذي يتصف، أساساً، بالهيكلية التراتبية، ويجد صعوبة للتأقلم مع صيغة فضفاضة غير مألوفة، (أشقر).

أخيراً، برز ثبات، وعلى نحو عفوي لم تستدرجه أسئلتنا، موضوع لافت يطول إلى صفات النساء وسلوكهم في العمل الاجتماعي هو موضوع الغيرة والحسد؛ وذلك في معرض كلام النساء المستجوبات في الجمعيات الخيرية والمدنية سواء بسواء بوصفها هذه الغيرة عائقاً ذا شأن في عمل المرأة الاجتماعي. وقد عبّر عن ذلك بمفردات مختلفة:

فالمراة، في رأي هؤلاء، «عدوة لدودة للمرأة». فهي لا تكتفي بالإحجام عن دعمها، بل

تحاربها بشتى الوسائل . ومن المستجوبات من عزا ذلك إلى «طبيعة» المرأة، (أي، كون المرأة حسودة بطبعها)، أو إلى جِدَّة خروجها إلى «المجال العام»، الأمر الذي يجعلها قلقة من تنافس من سبقها إليه . أو هو استنساخ للقيم الجندرية من المجال الأسري إلى المجال الأعم . لكن أكثر اللواتي قابلنا من النساء هن في حيرة إزاء هذه الظاهرة، ولا يملكن تفسيراً لها، وإن عبّرن كلهن، تقريباً، عن أذى شخصي أصابهن منها، وأشرن إلى كونها من معوقات عمل المرأة الاجتماعي .

الطائفية ومفاعيلها في العمل الاجتماعي

ننتقل في تساؤلنا عن موقع الطائفية في العمل الاجتماعي من موقف صريح : مناهضة الطائفية بما هي نظام يعمل، فيما يعمل، على شردمة العمل الاجتماعي؛ فهي تقوم، أساساً، على تثبيت فواصل «طبيعية» - مذهبية ومناطقية، أي اعتبارية تماماً، بين الجماعات والأفراد . وتعمل على إذكاء موانع في سبيل تشارك الناس جميعاً في ما هو الحد الأدنى لتواجدهم وطن واحد: مواطنيتهم . أو هي تمنع، أحياناً، تجمعهم في فئات تشارك في مصالح واقعية تتعلق بشؤون حياتهم كجماعة أو كأفراد وبتطورها .

تنحو الجمعيات الخيرية / الخدمائية، ذات الطابع الطائفي بشكل خاص، لأن تقبل بالواقع الطائفي في لبنان معطى ثابتاً وقدراً شبه نهائي . وهي، إذ «تأسف» لذلك الواقع، تعلن أنها لا تحمل في برنامجها بنداً لمقارعة الطائفية وتختار بإزائها واحدة من إستراتيجيات ثلاث: تجاهلها أو التحايل عليها أو أخيراً، محاولة الاستفادة منها بما يمكن توظيفه في حُسن سير عمل الجمعية . ويميّز هؤلاء جميعاً بين الطائفية وبين التعصب الطائفي . فقبولهم بالأولى لا يعني، بالضرورة، التعصب تجاه الطوائف الأخرى . لكن يبقى أن عملهم الاجتماعي يخلو من التعبير عن تمللمهم منها، وذلك بسبب الأولويات المطروحة عليهم .

والمستجوبون في هذه الدراسة من قيادات الجمعيات عبّروا عما أثبتنا بطرق مختلفة :

«في لبنان الطائفية مُرسخة ولا سبيل الخروج منها»، (حرب) .

«هي ثابتة وتتجاوز في ثباتها العمل الاجتماعي، فهو ليس مجالاً للتعامل معها، ولا يمكن إلغائها الطائفية بأنشطة اجتماعية طالما أن السياسيين هم المستفيدون من ثباتها، (الرئيس) .

«الطائفية أكبر منا، نحن العاملين في المجال الاجتماعي، ودورنا محدود في مقارعتها، (بيبي) .

«الطائفية مرسخة ومحاولة إلغائها بدعة . لذا ينبغي القبول بها والعمل على مُدارتها لأن مناهضتها هي مهمة مستحيلة، (لحود) .

هذا، وقد ساهمت ظروف نشأة بعض الجمعيات في جعل قواها البشرية من لون طائفي، وأحياناً مذهبي واحد، وجعلت الأكثرية الساحقة من الجماعة المستفيدة من برامجها وأنشطتها من المذهب نفسه. وهو ما يجعلها طائفية بفعل الواقع، والاسم أحياناً. بعض هذه الجمعيات يدعي بلسان قياديتها أنها ليست كذلك إلا بسبب وقوعها تحت وطأة الظروف التي جعلت البلد منقسماً على ذاته، (حب الله، فضل الله).

هذا، وحيث يخترق كلام رئيسة إحدى الجمعيات الإسلامية كلام عن الانفتاح تجاه الآخرين من طوائف ومذاهب أخرى، فهي لا تخفي أن الغاية النهائية لجمعيتها هو العيش في ظل «جمهورية إسلامية» وإن الطائفية لا تفرق، بل هي تجمع الناس من طائفة واحدة! أخيراً، تعلن رئيسة برنامج المرأة في أكبر تجمع لكنائس الشرق الأوسط أن برنامجها يخضع لأهداف ذلك التجمع - والانفتاح على الطوائف الإسلامية هدف صريح له. وتأمل في أن يكون انفتاح نساء المذاهب المسيحية بعضها على بعض من ضمن البرنامج المذكور بداية الطريق لانفتاحهن على الطوائف الإسلامية.

وحيث تكون الجماعة المعنية بنشاط الجمعية الخيرية / الخدمانية من مذهب معين حصراً، فإن الطائفية تكون غير منظورة تقريباً. بل لعلها في حالة قصوى محفزة للعمل الخيري لأنها تولد تنافساً بين الطوائف لتحسين أحوال أعضائها فتنعشه وتغذيه. لذا، فإن الطائفية في هذه الحالة مساعدة للعمل الاجتماعي، (الرئيس).

لكن في حالات أخرى تُعاش الطائفية بوصفها عائقاً في سبيل العمل الاجتماعي. إما لأنها تخضع المنظمة غير الحكومية لتصنيف ليس في صالحها فتحصل على حصة من الإعانات من الدولة، مثلاً، غير متناسبة مع حجم نشاطها أو حجم الجماعة المستفيدة منهم، (حب الله)، أو لأنها لا يمكن أن تحظى برعاية مسؤول نافذ في السلطة من غير «طائفتها»، (لحدود)، أو لأن الطائفية تشوّش على أنشطتها غير الدينية لأنها تفرض عليها انتباهاً يقظاً لتوزيعها على المذاهب، وعلى حساب التضحية بالكفاءات المناسبة، أحياناً، (وهبة).

والجدير ذكره أن التصنيف الطائفي لا يطول إلى الجمعيات فقط بل يتعداها إلى القائمين بها. ففي الجمعيات الخيرية غير الطائفية، (الجمعية اللبنانية للتأهيل والتنمية، مثلاً)، أو أيضاً في بعض الجمعيات المدنية، (حركة حقوق الناس، مثلاً)، يتم إلصاق عنوان طائفة المؤسس (ة) على الجمعية بأكملها أو الطائفة المفترضة للمنطقة التي تتمركز الجمعية فيها، (يونان، البيبي).

وتدراً بعض الجمعيات الخيرية / الخدمانية مسألة الطائفية بإحلال التوازن المذهبي والطائفي بين أعضاء مجالس إدارتها أو أمنائها. أي أنها، ولدى دعوة الشخصيات للتأسيس، تكون متنبّهة لطوائفهم ومذاهبهم وتعمل على إبراز ذلك في أنشطتها الإعلامية

وهو ما تطمح إلى تحصيله جمعيات خيرية أخرى، (حرب، صبغلي، شوفاتي). هذا الحل الذي تلجأ إليه الجمعيات الخيرية هو في رأي الجمعيات التغييرية، سيء لأنه يحمل في طياته إمكانية منع الشخص المناسب من المركز المناسب والعكس بالعكس. الجمعيات التغييرية، من جهتها، تحمل على الطائفية وتحملها مسؤولية تراجع المواطنة في مجتمعنا أو حتى تخريبها. وهي، برأي أحد المستجوبين منها، مصدر مهم لتغذية النشاط الاجتماعي المدني بأشخاص متضررين من سطوتها.

ويميز القياديون من هذه الجمعيات بين مواضيع العمل الاجتماعي. فطبيعة الموضوع تسهم، في رأيهم، في تدخل الطائفية عائقاً أو في تحييد أثرها عليه:

فحين يحاذي العمل الاجتماعي العمل السياسي - كما هي حال «اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية»، أو «الحركة الاجتماعية» أو «الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان» أو «حركة حقوق الناس» - فإن الاصطدام بالنظام الطائفي هو مباشر؛ لأن هذا الأخير لا يوسع مكاناً للعمل يتجاوز أولوية سلطته. لذا، فإن مقدرة الطائفية على إعاقة وتشويه عمل من هذا النوع هي كبيرة. كأن يقوم الفرز المسبق، (لناشطين مثلاً، بحسب طوائفهم)، بمنع وصول الموضوع إلى كافة الناس فتشكل الطائفي، بذلك، «فلتراً» للعلاقات بين المواطنين. وتمنع الطائفية التضامن فيما بين الناس لأنها تشرذمهم وتجعلهم تابعين لمحسوبيات اعتبارية غير معنية، غالباً، بمصالحهم الحقيقية. ولما كانت العملية التنموية تستدعي مشاركة الناس وتضامنهم وتعاليمهم، تالياً، عن انتماءاتهم الطبيعية، فإن الطائفية تؤدي حكماً إلى شرذمة العمل الاجتماعي، (أشقر، بخاش، موسى).

وحينما يكون موضوع العمل الاجتماعي المدني حياً - قروض مثلاً - أو معماً، كالعنف ضد المرأة أو حقوق المرأة العاملة مثلاً، فإن الطائفية، برأي بعض مستجوبينا، لا تجد لها منفذاً لتعطيله. ففي الحالة الأولى، مثلاً، حيث تقوم الجمعية - «المجموعة» في هذه الحالة - ببيع خدماتها المالية دون تفضيل طائفي أو مناطقي بل بحسب الرغبة بها، فإن الطائفية غير معنية بعملها. كذلك في الحالة الثانية حيث لا يمكن أن ينكر أحد، ولأي طائفة انتمى، وجود عنف ضد المرأة. لذا نجد جمعيات ذات طابع طائفي تعمل ناشطة في إطار تجمع مدني نسوي لمناهضة العنف ضد المرأة. أخيراً، تتعرض المرأة العاملة، وبمعزل عن طائفها، لتعد على حقوقها أو تجاهل لها، الأمر الذي يجعل انتظامها وعملها مع نساء عاملات، غير خاضع، من حيث المبدأ، للنظام الطائفي، (معماري، روحانا، دوغان).

وبالنظر إلى وطأة الطائفية على حياة اللبنانيين بأوجهها كافة، فإن تحييدها هو من الصعوبة بمكان؛ فلا يلغي هذه الصعوبة وعي الناشطين في العمل الاجتماعي، وتيقظهم لمفاعيلها، بل إن البعض يشير إلى تسلسل تعبيراتها إليه برغم ذلك التيقظ. ولعل المثل الأبرز، في هذا الخصوص، ما ذكره ممثل «اللقاء من أجل الانتخابات البلدية» من

مستجوبينا، من أن ردّ فعل الشباب المشاركين في مهرجان جبيل على تصدّي قوى الأمن لهم ومحاولة منعهم ... هذا الرد كان طائفيًا! (لماذا منعونا ولم يمنعوا مهرجان صيدا؟!)

كذلك، يلاحظ القياديون في الحركات المدنية وقوع «حروب أهلية صغيرة» في أنشطة معينة مثقلة بالشحنة الطائفية كمثّل نقاش جرى في جمعية مدنية حول تحليل كتب التاريخ إلخ..

ولا يعفي الناشطين اجتماعياً تبرؤهم الشخصي في خطابهم وسلوكهم ومواقفهم العامة من الصبغة الطائفية، بل إن انتماءهم الطبيعي - المذهب أو الطائفة التي ولدوا فيها - يلاحقهم ويصبغهم بها رغماً عن أنفسهم. ويلاحظ هؤلاء أن انتماءهم هذا لا يصبغ هوياتهم الشخصية فحسب، بل أيضاً الجمعيات التي يؤسسونها أو يترأسونها. وهو أثر ينقر، سلفاً، أشخاصاً من منابت طبيعية «مقابلة» فيستبعد، أحياناً، انتسابهم إلى الجمعية المذكورة.

ويلاحظ بعض الناشطين في العمل الاجتماعي المدني ضمور مشاركة النساء من المذاهب التي لا تعطي فرصاً تمثيلية متساوية للجنسين. فالنساء من تلك المذاهب لا يتمثلن في اجتماعات جامعة لعدة هيئات ذات اهتمام موحد إذا كانت من طوائف متعددة. وهو ما يشبط همهم نساء أخريات من مذاهب لا تحمل التمييز نفسه فيتراجعن عن المشاركة، (موسى). أيضاً، تلاحظ رئيسة الجمعية الوحيدة في عيتتنا العاملة في المخيمات الفلسطينية أثراً واضحاً لانتشار التيار الإسلامي السياسي فيها على عملها. وبات من الضروري، برأيها، الانتباه لأمر وتفصيل من مناهج ذلك العمل. من هذه المتربات ارتداء الحجاب، والتحفّظ عن الاختلاط بين الجنسين، أو الحدّ من حرية الحركة، (سلامة).

هل يبدي النساء في العمل الاجتماعي ولاءً لطائفتهم أو تعصباً لها أكثر من الرجال؟ تفاوتت إجابات المستجوبين من عيتتنا فكانت تنحو، في بعضها، إلى نفي أية صفة ثابتة للجنس إزاء التعصب الطائفي. وبعضها الآخر لاحظ، بالفعل، تفاوتاً بين الجنسين بإزاء المسألة.

فمنهم من لاحظ فروقاً فردية داخل كل من الجنسين، (بيبي، فضل الله، حرب، الرئيس، دوغان، عبد الله)، ولم تجد علاقة ذات دلالة بين الجنس وبين الولاء الطائفي؛ وأكد بعضهم أن بعض النساء قد يبدّين شططاً في التعصب أو في الولاء قد لا نراه لدى الرجال والعكس بالعكس.

فيما رأى آخرون أن النساء هن فعلاً أقل طائفية من الرجال مدعّمين رأيهم بتعليقات منطّقية مختلفة. فالطائفية هي الحاملة إلى السلطة في بلادنا. ولما كانت النساء عندنا مُستبعدات من مراكزها، فإنهن أقل ارتباطاً بالطائفية، (يوان). كما أن العمل الاجتماعي هو إنساني أساساً، لذا فإن الصبغة الطائفية لا تلبث أن تزول عنه مع تقدّمه وارتقائه، (شوقياتي، لحدو).

وبنتيجة التحليل المنطقي أيضاً، توصّل آخرون إلى أن النساء يملن إلى أن يكنّ متعصبات طائفيّاً بتأثير الجندر. فتبعيتهن المترتبة عن انتمائهن لجنس النساء في بلادنا، تفترض ولاء شبه أعمى للرجال. فإن كان هؤلاء لا يجدون كياناً لهم تحت الشمس إلا عبر طائفهم، فالنساء هن أيضاً، كذلك، (الأمين).

وبعض مستجوبينا انطلق من مشاهداته، في العمل الاجتماعي بدل تأملاته، ووجد أن النساء يبدن انفتاحاً تجاه المذاهب الأخرى بدرجة أكبر من الرجال؛ وأنّ ذلك يتجلى بأنماط سلوكية واتجاهات في التعبير عن رغبة بالتواصل والتبادل في مجالات ومناسبات مختلفة، (بخاش، موسى).

لكن، وكيفما كان موقف هؤلاء أو مشاهداتهم، فإن الأكثرية تجد في العمل الاجتماعي، عامة، مختبراً للعيش المشترك؛ لأن التفاعل بين الناس على اختلافهم يحصل عبّره، متوسطين لذلك التفاعل أموراً ومواضيع حيادية طائفيّاً لكن ضرورية لبقاء ونهوض المجتمع. هذا التفاعل يجده البعض في المنتسبين للجمعية الواحدة المختلطة طائفيّاً، ويجده البعض الآخر عبر علاقات بين جمعيات عدّة في أنشطة مشتركة، (المصري، بخاش، لحدود، سلامة، حرب، حب الله، وهبه).

الديمقراطية وتطويرها

تتوافق المنظمات، ولأي صنف انتمت، على تثمين الديمقراطية. ويدّعي قياديوها المستجوبون جميعاً أن ممارسة الديمقراطية هي السائدة في منظماتهم. على أن المعاني المتضمنة في خطاب هؤلاء ليست واحدة وحيدة. وهي أخذت مناحي لم تتناظر دائماً مع نمط الجمعية.

ففي الجمعيات ذات القيادة «النجومية» البارزة، اتّسم خطاب المستجوبين بسمة الدفاع عن الرئيس (ة) والحماية لشخصه (ها). وذلك في محاولاتهم لإبراز سلوكات له (ها) تنم عن «ديمقراطيته» (ها) والتي تراوحت بين القبول بالمعارضة والتعاطي معها «برحابة صدر»، (حرب)، وتفويض آخرين سلطات وصلاحيات هي، بحسب النظام الداخلي، «ملك» له (ها)، (صيقلي، فضل الله). ويسوّغ لتكرار انتخاب هذه القيادة لسنوات عديدة، وبما يتعارض مع تداول السلطة - وهو أحد أهم مقومات الممارسة الديمقراطية، برأيهم - تفوق أداء هذه القيادة الذي أعطى الجمعية مكانتها، وكان مساهماً رئيسياً في تحقيق نجاحاتها؛ الأمر الذي ولّد ولاء، هو بحسب هؤلاء، مشروط بكفاءة القيادة وحسن أدائها وليس ولاء لشخصها، (حرب، صيقلي).

وفي «المنظمة اللبنانية لحقوق الإنسان»، مثلاً، وحيث يصعب التفريق بين موضوع

الجمعية وبين الديمقراطية، برأي رئيسها، لم يتوقف المؤسس عن رئاستها إلا بالموت. ويعلّل الرئيس الحالي ذلك بطروف التأسيس - الحرب الأهلية، من جهة - وبـ «جدة الموضوع على الساحة اللبنانية» من جهة ثانية. وهذان أوجبا العمل على إرساء قاعدة صلبة للجمعية تمثلت بانتخاب متكرر للأكثر نضجاً ومعرفة وخبرة بالموضوع المطروح من بين الأعضاء. «وإن كان تداول السلطة هو أمر محوري في ممارسة الديمقراطية لكننا لا نملك معطيات إمبريقية تسمح لنا بتقييم تجربة انتخاب المؤسس تكراراً بالسلب أو الإيجاب. إنما يمكن افتراض أن تأثيرات القائد الكارزمي هي، عامة، إيجابية وسلبية في الوقت نفسه»، (عبد الله).

من زاوية القيادة، تبدو الصورة مختلفة، أحياناً. إذ قد يؤول الإصرار على إبقاء الشخص نفسه في مركز القيادة إلى تعبير عن تراخ، وإلقاء للمسؤولية المعنوية على شخص وحيد في محاولة لتوظيف خبرته وعلاقاته التي اكتسبها من مركزه. وذلك، بدل السعي الناشط من قبل بعض الأعضاء لتسليم المسؤولية واستنباط أساليب قد تكون أكثر ملاءمة، وتوظيف خبرات، وعلاقات إضافية، (لحدود، أشقر). ويجد بعض القادة أنفسهم مرغماً على البقاء في مركز الرئاسة بفعل ظروف تشكّل الجمعية والحاجة الملحة فلا يأنس لها أصلاً، (حلواني). ومنهم من قام بفعل وقائي ناشط يهدف إلى عدم تكريسه رئيساً كاريزمياً، كأن يسافر خارج البلاد في أوج نشاط معين! لأن ذلك، برأيه، مناف للديمقراطية، (أشقر).

على أن أكثر القياديين يمارسون قيادتهم ويقبلون بها، بوصفها متضمنة في الخيار الديمقراطي، وبوصفهم الأكثر تأهيلاً في المجموعة التي يتمون إليها. لذا، هم يعملون بموجب تصوراتهم لما ينبغي أن تكون عليه القيادة. وهذا يتراوح بين خلق أجواء مفتوحة ومرحبة لكل المشاركين مروراً بالعمل على حثّ الناس على الاجتهاد والمعارضة والمشاركة الناشطة وانتهاء بضبط المشاركة وتقنين توجهاتها، (أشقر، روحانا، سلامة، حراجلي، دوغان، سليم، معماري).

هذا، ويغلب في الجمعيات الخدمانية الخيرية المعنى الأغلب للديمقراطية بالاقتراع والانتخاب، (المصري، حرب، الرئيس، فضل الله)؛ وإن كان بعضها يفضل اللجوء إلى التوافق بدل الأغلبية؛ إما لأن التوافق أقرب إلى الشورى، وهي الممارسة الإسلامية لاتخاذ القرار، في رأيهم، (حب الله)، أو لأن الاقتراع والاحتكام إلى الأغلبية يشخصن المشاريع. وحيث إن الخيرية منها، لا يسعها أن تتأجل بفعل الصراعات بين الأشخاص. وتسعى القيادة، في هذه الحالة، إلى تفادي المواضيع المثيرة للخلافات. «فعملنا يستقطب القلوب لا العقول!»، (شويقاتي).

في المقابل، تسعى أغلب المجموعات والجمعيات التغييرية إلى إرصان الممارسة الديمقراطية في عملها، أو إلى تربية أشخاصها عليها؛ وجميع المستجوبون من هذه الفئة

على وجوب التربية والتدريب على الديمقراطية، «لأن مجتمعنا ليس ديمقراطياً ونحن لم نترب على الديمقراطية في أسرنا»، (الأمين). ومن المعنيين من يخلط بينها وبين ممارسات مبتورة غير هادفة. فحين يطلب إلى أشخاص في جماعة ما إبداء رأيهم حول مسألة ما - يقول أحد المستجوبين - فهم لا يقدمونه مبرراً أو معدلاً وفق نقاش أجري معهم. «لذا، فحين أقوم باتخاذ قرار ما، لا يأخذ الآراء المطروحة بالحسبان، يؤوّل سلوكي بأنه تفرد»، (معماري).

ويجد آخر أن صعوبة رسو تقاليد الممارسة الديمقراطية عندنا ناجم من قابلية كل المواضيع للتسييس والتطييف. «إذ لا ينشغل الناس بالعمل الاجتماعي حيث هم موجودون في مواقعهم، والحال أنه إذا لم تُبن الديمقراطية في القاعدة، فلن تقوم لها قائمة»، (أشقر). هكذا فإن التربية على الديمقراطية في العمل الاجتماعي برزت هماً حاضراً في تصورات بعض القادة المستجوبين فيه وهي بالنسبة لبعضهم ممارسة وليست شعاراً. «هي مشاركة وتعاون واحترام لرأي الآخرين. واتخاذ القرار هو حق لجمهور الناس فلا يحق للقادة احتكاره». فيتعيّن على الهيئات العليا مشاركة الدنيا، وعلى هذه الأخيرة التشاور مع الجماعات المعنية بأنشطتها. . وينبغي أن تُطلق عملية تفعيل الديمقراطية من أعلى، من القيادة، سعياً لتعطيل أثر التربية القمعية وإعادة تربية الفرد على أخذ القرار، أي على مسؤوليته الاجتماعية. وفي تجربة إحدى الجمعيات التي تعمل على تربية أفرادها على الديمقراطية «يبدأ الفرد «مطيعاً» ثم لا يلبث أن يصبح مشاركاً ناشطاً وأكثر تماهياً مع الجمعية، وأكثر خبرة في أسلوب التفاوض اللاعنفي، وأكثر تمرساً في المحاسبة والنقد»، (سلامة).

هل إن النساء معنيات بالديمقراطية أكثر من الرجل؟ هل أسهمت المرأة في العمل الاجتماعي في الارتقاء بالممارسة الديمقراطية؟

يعتمد المستجوبون في إجاباتهم، سلباً أو إيجاباً، على هذا السؤال الملاحظة قليلاً والتأمل غالباً. لذا غلب التحليل والتأويل في خطابهم على الأمثلة الحسية:

ففي حالة السلب، تبدو الممارسة الديمقراطية ناتجاً تلقائياً لسمات المرأة ولأدوارها الاجتماعية، أي للجندر بوجه إجمالي. فالمرأة تخضع أكثر وتقبل أكثر و«تمشي الحال»، وتميل للطاعة و«سماع الكلمة»، وهي أضعف لذا فإنها أكثر قابلية للقبول دون ممانعة برأي الأغلبية، الرجال منهم بشكل خاص. لكنها، من جهة ثانية، وبسبب ضعفها وخضوعها وميلها للطاعة، (خاصة إذا انتمت لمحيط أسري يملك مقومات السلطة والمال والنفوذ)، فإن قيادتها تنحو لأن تكون متسلّطة، وتنتج إلى توليد علاقات بينها وبين العاملين معها من الولاء والخضوع والاستسلام. ويعزز أداء المرأة اللاديمقراطي في مجال العمل الاجتماعي قصور في الخبرة بسبب حرمانها حرية التحرك في المجال العام وحرية إبداء الرأي، (أشقر، الأمين، فضل الله، المصري، يونان، حب الله).

ولا يختلف منحى الإجابات بالإيجاب فكانت كما يلي: «لعل انجذاب المرأة إلى العمل

الإنساني يجعلها أكثر ديمقراطية ؛ و«لعل عدم اهتمامها ببلوغ مراكز السلطة يجعلها أكثر سلاسة» ؛ وأخيراً، «لعل النساء أكثر ديمقراطية من الرجل لأنهن أقل نزوعاً للبروز من الرجل الذي يمتطي العمل الاجتماعي لأن هذا الأخير لا يعدو كونه إضافة إلى سيرته الذاتية (C.V.) لا بفعل اهتمامه به»، (يونان، شويقاتي، الرئيس).

وفيما تأمل إحدى القيادات لتجمع نسائي ثقافي أن تكون تجربتها إرساء لتجربة ديمقراطية متميزة، (الأمين)، فإن غيرها يجد أن المرأة ساهمت فعلاً برقي الممارسة الديمقراطية لأن مصلحتها تكمن في خلق بدائل لا عنفية للممارسات التي كانت هي - ولا تزال - موضوعاً لها بوصفها الطرف الأقل شأنًا في علاقاتها وتبادلاتها ومكانتها المجتمعية ؛ وهي الأكثر طلباً للديمقراطية لأنها افتقدتها في محيطها الأسري الضاغط، الأمر الذي يدفعها لذلك الخيار في عملها الاجتماعي . وهي إذ تتوق لممارستها فلأنها وسيلتها الوحيدة لأخذ مكانتها وللارتقاء بها من كائن متلقٍ إلى كائن فاعل في المجتمع، (سلامة، سليم، حرب، شويقاتي، لحدود).

المرجعية والولاء

تتجه الجمعيات الخيرية/ الخدمائية في عينتنا لأن تستمد «الإلهام» في عملها والدعم المعنوي أو المادي، أحياناً، من أشخاص أو أحزاب يتمتعون بسمات أو مقومات تؤهلهم للعب ذلك الدور، فتجعلهم مرجعاً لها . وتقدم الجمعية لهذا المرجع، بالمقابل، بعضاً من «ولاء» يدعم، بدوره، مكانة هذا المرجع بشكل مباشر أو غير مباشر . ومنها قلة تقف موقفاً يرفض شخصنة المرجعية بجعلها نصاً مقدساً، غالباً، أو دينوياً، أحياناً، توافقت على صياغته الجماعة المعنية . أخيراً، من مستجوبينا من أعلن الغياب التام لأية مرجعية لجمعية (أو جماعته أو مجموعته أو تجمعه، بحسب الحالة) . ومن الجمعيات من يكتفي بمرجع واحد ومنها من يعدد أكثر من مرجع بحسب الموضوع المطروح .

ومن المراجع - الأشخاص مثلاً، المطران نجيم لـ «الشبيبة لمكافحة المخدرات والسيدا»، أو السيد محمد حسين فضل الله لـ «المبرات الخيرية الإسلامية»، أو رنده بري لـ «الجمعية اللبنانية لرعاية المعاق»، أو المطارنة من الكنائس المختلفة في «مجلس كنائس الشرق الأوسط» الخ ... هذه المراجع جميعاً تقدم دعمها المعنوي الذي يعود بالنفع على الجمعية وعلى سير عملها . ومنها من يطلب التزاماً بفلسفة أو أيديولوجيا أو البرنامج العام لتلك المرجعية، (وهبه، لحدود) . ولا يختلف الأمر حين يكون المرجع حزباً، إذ تكون هذه النصرة له متضمنة في الانتساب للجمعية، (حالة الهيئة الصحية الإسلامية)، مثلاً، بالنسبة لحزب الله، وحالة «جمعية النجاة الإسلامية» بالنسبة للجماعة الإسلامية) .

على أن بعض الجمعيات ذات الطابع الخدماتي تنفي كونها تحمل ولاء لفكر أو لسياسة معينين. ومنها من يرجع إلى مرجع ذي طابع شمولي مجرد كالقرآن والسيرة، مثلاً، مباشرة لا تأويلاتها أو مراجعها الدينية، أو إلى جوهر الأديان السماوية جميعاً، أو أن هذه المراجع قد تكون، على العكس من ذلك، ذات طابع محسوس وعملي، ولذا فهي متغيرة تبعاً لطبيعة المسألة المطروحة، أو لوظيفة الهيئة المتخصصة، أو هي أشخاص متخصصون في ميادين مناسبة لطبيعة المشكلة، (حراجلي، شويقاتي، صيقللي، ببيي، الرئيس).

هذا، وفيما تُقرّ المديرية العامة لـ «الجمعية اللبنانية لرعاية المعاقين» بأنه لا يمكن نكران واقعة أن العمل الخدماتي الخيري الذي تقدمه الجمعية يجيّر لصالح الرئيس نبيه بري أو قريته، ترفض المديرية العامة لـ «مركز الرعاية الدائمة» أن ينطبق ذلك على الرئيس الهراوي حيث لا تقوم أية علاقة بين الجماعة المستفيدة من خدمات المركز الطبية وبين مشروع الرئيس السياسي. «فالمرضى يعالجون كمرضى، لا ككائنات سياسية».

من جهتها تتجه الجمعيات التغييرية لأن تتظلل بمرجعية ذات طابع إيديولوجي / فكري يتمثل بشرعات أو إعلانات عامة تشارك فيها جمعيات مماثلة في لبنان، وأحياناً في العالم. وقد تكون المرجعية في هذه الجمعيات أيضاً مجموعة من المستشارين المتخصصين ذوي كفاءات مشهود لها في مجال عملها. أو قد تكون، أخيراً، هيئات أخرى تحمل أهدافاً مشابهة، لكنها أكثر خبرة ورسوخاً في العمل الاجتماعي:

فـ «المنظمة اللبنانية لحقوق الإنسان» مثلاً، تعمل بهدي الشريعة الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، وتنتمي «المجموعة» من جهتها، لتيار عالمي من «الميكرو-تمويل» Micro finance الذي يهدف إلى تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة، والذي يعمل بدوره، تحت مظلة التنمية البشرية. أما «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» فتعود في عملها إلى الوثيقتين الصادرتين عن المحكمة النسائية سنة ١٩٩٦؛ «بيان العدل» و «بيان الحق» وأيضاً «شريعة حقوق الإنسان». وقد تقوم بكتابة النص - المرجع مجموعة من الجمعية نفسها فتعتمده هذه كشرعة لها.

ومن الجمعيات التغييرية التي تستشير أخرى أكثر رسوخاً في العمل الاجتماعي نذكر من عينتنا «رابطة المرأة العاملة»، (مرجعها الهيئات النقابية، و «الاتحاد العمالي العام») و «لجنة أهالي المخطوفين»، (مرجعها «لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية»). هذا، وتنفي الجمعيتان غير المنبئتين في عينتنا، واللذان تتسمان أساساً بالأسلوب البراغماتي، الرجوع إلى أي مرجع (هما «اللقاء من أجل الانتخابات البلدية ...» و «تجمع الباحثات اللبنانيات»). والجمعية الوحيدة من بين الجمعيات التغييرية التي ترجع إلى شخص هي «الحركة الاجتماعية». إلا أن الرجوع إليه هو بمثابة رجوع «الأحفاد إلى جدّهم الأكبر»، أي في التوجهات العامة، لا التفاصيل.

الأنظمة الداخلية والأزمات

يتضمن العلم والخبر الذي تودعه المنظمة غير الحكومية في وزارة الداخلية نصاً لنظام داخلي يشرع لأمر عامة تؤمن حسن سير عملها. ويشتمل هذا النظام على وصف للهيئات المختلفة التي تؤلف الجمعية، ولأصول العلاقات التي تنظم وظائفها، وعلى تحديد صلاحية هذه الهيئات والأشخاص الخ... هذا النظام يتم الالتزام به حرفياً في أغلب الجمعيات في عينتنا؛ لكنه يُعتبر، غالباً، غير واف بمستلزمات العمل اليومي التفصيلي. لذا، يتم إلحاقه بأعراف أو تقاليد شفوية أو، أحياناً، مكتوبة - تدعى لائحة داخلية - ويتم الرجوع إليها حيث تدعو الحاجة. وتوجد فئة من الجمعيات لا تملك نظاماً داخلياً؛ إما لأن عملها لا يستوجب إنشاء هيئات ولا تنصب لها قائداً، («اللقاء من أجل الانتخابات البلدية...» مثلاً)، أو لأنها لا «تملك» تصريحاً بعد، (لأن الدولة تمنعه عنها)، ك«الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة»، مثلاً... أو لأنها ترفض الانبناء الذي يُمليه النظام الداخلي فتتم الاستعاضة عنه باتفاق، (حركة حقوق الناس). ومن بين عينتنا تجمع لديه نظام داخلي رسمي لكنه يعتمد بديلاً له بكامله تقريباً! (تجمع الباحثات اللبنانيات).

هل تعصف بالمنظمات غير الحكومية التي تنشط في العمل الاجتماعي أزمات كبرى كالتي تعصف بأحزابنا العربية، مثلاً؟ وكيف تتم معالجتها؟

إجابات القيادات والمجموعات التي قابلنا وقعت على قطبين متقابلين: بين استغراب للتساؤل، ونفي الوقوع في أية «أزمة كبرى» ذات بال، وبين استرسال في الإجابة ينم عن تلازم العمل الاجتماعي والأزمات:

ففي الجمعيات التي تلتزم قانوناً داخلياً وملحقات له تضبط، بمعايير صريحة وواضحة، آليات اتخاذ القرارات، وحيث نجد توصيفاً للوظائف وتعريفاً بصلاحيات الهيئات والأشخاص جميعاً... هذه الجمعيات لا تعرف أزمات كبرى، (حب الله، حرب، الرئيس، معماري)، بل تتعرض ل«أزمات» طبيعية تنتج عن تطور وتقدم العمل الأمر الذي يستوجب توزيعاً جديداً للمهام، أو إقراراً لأشكال عمل جديدة تستدعي، بدورها، إعادة تحديد للصلاحيات، أو حتى إعادة إنشاء للهيكلية برمتها، (ببي، صيقل). بكلام آخر، إن التوجه صوب التخصص والتماسس في العمل الاجتماعي يخلق نظاماً للعمل يتجاوز الأشخاص القائمين به، ويولد مُناخاً موضوعياً يساعد على سلاسة سير العمل، وانتظامه شبه التلقائي، فلا يبقى مكاناً واسعاً للأزمات العاصفة.

وإن كان ما قيل يصف، أساساً، المنظمات/ المؤسسات الخدمانية لكنه لا يقتصر عليها. ففي إطار فضفاض كمجموعة الضغط «اللقاء من أجل الانتخابات البلدية...» يؤكد أحد أعضائها البارزين أن غياب أزمة كبيرة في سياق عمله كان بنتيجة توجه إرادوي منذ

بداياته . «فنحن تأتينا منذ البدء ، والتزمنا بضوابط معينة تمثلت ، أساساً ، في اختيار موضوع محصور للعمل ، وقمنا باختبارات ذهنية متعددة لسيناريوهات محتملة للبدايات والتحركات والاستجابات تجنباً لفشل المحاولة أو للانفراط بعد شهرين من بدء عملنا» ، (أشقر) .

ويستعيض ناشطون في العمل الاجتماعي ، وخاصة في الجمعيات ذات الأعداد غير الوفيرة ، عن الضوابط الموضوعية بـ «التفاهم» و «التعاون» و «تكتاف الأعضاء» و «المحبة» أو حتى «التنازل» و بـ «الإيمان» بأفكار المؤسس أو بموضوع وأسباب تشكّل الجمعية ، (شويقاتي ، عبد الله ، حراجلي ، المصري) ؛ وهذه تهدف إلى نزع الحدة من جو النقاش حول المسألة التي ينعقد حولها الخلاف بين أعضاء الجمعية ، أو هي تدفع بالمسألة إلى ما دون اهتمامات الجمعية .

وفيما ينحو هذا الاتجاه إلى خفض حدة الصراع ، أو حتى نفيه من فضاء العمل الداخلي في الجمعيات ، فإن استدعائه إلى العلن ومواجهته يميّز أسلوب عمل بعض الجمعيات التي تجد لذلك مردوداً تشبیطياً على مناخ عملها ، ومردوداً تربوياً على تطوّر أعضائها . ونسوق على ما نقول مثلين :

الأول : تمّت فيه مواجهة ميل مناطقي فتوي لدى بعض القيادات الوسطى في إحدى الجمعيات ، والذي تمثّل «بتناثش» للحصص بمعزل عن إلحاح الحاجة بالمقارنة مع مناطق أو فئات أخرى . وقد أدّى إبراز الصراع المذكور ونقاشه إلى العودة عنه وإلى تغليب الشعور بالتضامن مع «الآخر» الأكثر حاجة . وهو ما ساهم في ترسيخ تقاليد «العقلانية» في حلّ المشاكل في العمل الاجتماعي ، (سلامة) .

الثاني : لدى بروز صعاب مصدرها تضارب بين أنماط من الشخصيات أو في توزيع السلطات ، يسعى العاملون في إحدى الجمعيات على حلّها بالتعبير «الصادق» والتدريب على التمييز بين الآراء والانطباعات والأحاسيس (الأمر الذاتي) وبين الواقع (الموضوعي) «ولما كنا (اللبنانيين) عاطفيين وانفعاليين ، فإن المسألة لا يمكن التغاضي عنها ؛ بل ينبغي العمل على معالجتها» . والتدريب المذكور هو إحدى الوسائل التي تلجأ إليها هذه الجمعية ، (بخاش) .

للنساء فقط

تحرص النساء ، والنسويات منهن أيضاً ، على إعلان مصالحتهن مع الرجل ومواقفهن المناهضة لمعاداته ؛ بل يعمل البعض منهن على استدعاء نصرته لقضية المرأة بفسح المجال له فرداً أو جماعة في التنظيمات المختلطة للمشاركة في الهيئات النضالية التي تنشئها ، كما رسا الحال ، مثلاً ، في هيتين أسستا حديثاً : «اللجنة الأهلية لشؤون المرأة» و «الهيئة اللبنانية

لمناهضة العنف ضد المرأة». ويذهب بعضهن إلى أبعد من ذلك و«يتّهمن» النساء اللواتي طرحن قضية المرأة بمعزل عن قضية المجتمع، والرجل ضمناً، بأنهن يسعين إلى خلق طائفة إضافية في لبنان هي «طائفة النساء». إي، «إلى ما نحن بغنى عنه!» (حلواني، مثلاً).

وإذ يتميّز لبنان بكثرة جمعياته، فإن الجمعيات المتخصصة بشؤون المرأة هي محدودة. «وزارة الداخلية» (أحصت) ٧٨ جمعية من هذا النوع، في الوقت الذي يرصد المجلس النسائي وجود ١٢٠ جمعية وهيئة، (التقرير الوطني، ١٩٩٥). أما التقرير الرسمي الأول حول اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء، (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، ٢٠٠٠)، فقد قدّم تقريراً مقتضباً عن الهيئات الأهلية النسائية الأهم والتي يتصدّرها المجلس النسائي اللبناني - الذي يضم ١٤٤ جمعية نسائية، اللجنة الأهلية لقضايا المرأة، لجنة حقوق المرأة اللبنانية، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، اللقاء الوطني من أجل قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، وبعض هذه غير متخصصة بالمرأة حصراً، لكنها تنفّذ برامج تهدف إلى تمكين النساء.

هذا، ولا تزال الجمعيات ذات التكوين النسائي الصّرف تتشكل حتى أيامنا هذه، ولا تزال بعض النساء يفضّلن الانخراط في العمل الاجتماعي في جمعيات غير مختلطة:

«لسنا ضد الاختلاط. لكننا نلاحظ أن لكل جنس طبيعته ونمط عمله. نحن نفضل أن تبقى جمعيتنا غير مختلطة لأن الرجل يكتسب، بفعل انتسابه الجنسي، هالة لدى النساء؛ ويصبح رأيه قراراً تخضع له النساء؛ أي أن وجوده لا يساهم في تطوير عضوات الجمعية» (المصري). أيضاً: «الجمعية مختلطة، لكن هيئتها الإدارية نسائية حصراً (أصبحت كذلك في أيامنا الحاضرة). النساء يدعمن بعضهن بعضاً. بوجود الرجل تشعر المرأة بالخجل وتقمع ذاتها. ولما كانت النساء أكثر جدية في العمل الاجتماعي من الرجل انقسمت جمعيتنا إلى اثنتين: واحدة رياضية، للرجال، والثانية اجتماعية، للنساء. هذا وضع أفضل للطرفين، خاصة وأن بعض الرجال غير داعمين للمرأة» (سليم).

أيضاً: «برنامج المرأة التابع لمجلس الكنائس في الشرق الأوسط و«وضع» للمرأة. لعل النساء يرتحن أكثر في العمل حين لا يشتركن مع الرجال بسبب اختلاف الاهتمامات معهم ومشاركتهن الاهتمامات الخاصة بهن. في اللجنة النسائية ترتاح المرأة من الأجواء البطركية في الكنائس وخارجها» (وهبه).

وتجد إحدى مستجوباتنا وظيفة ثقافية بحثية للتجمّع الثقافي الذي تنتمي إليه أملتها غايته التي تتمثل «بإنشاء عدّة معرفية متميّزة تسعى للبحث عن لغة جديدة تتوسل ترميزاً جديداً وتساعدنا في معرفة ذاتها. من هنا ضرورة «القطع» مع الرجل»، (الأمين).

هل أضافت النساء إلى العمل الاجتماعي؟

تفاوتت الإجابات على تساؤلنا من أن المرأة «لم تضيف شيئاً إلى العمل الاجتماعي على الإطلاق» إلى القول بأنها قامت بالرفقيّ به إلى مستويات متقدمة من الفعالية . هذا، وقد اتجهت إجابات القيادات في الجمعيات ذات الطابع الخدماتي / الخيري إلى إبراز انتقال أدوار النساء الحضنية، أو نقل «طبيعتها» من المجال الأسري إلى المجال الاجتماعي . فتمثلت إضافتها في «لمسة من حنان» وتوظيف انفعالي - عاطفي والتزام متكامل يتعدى العناية التي تملئها الوظيفة إلى «تبين للحالة يبدو معها الوصول إلى الهدف إنجازاً شخصياً للمرأة ذاتها» وإلى انشغال يبلغ حد الهوس بالموضوع الاجتماعي يتجاوز المكان والزمان المخصصين له، (حرب، صيقل).

ويقارن آخرون أداء المرأة بأداء الرجل، فيلمسون جدية والتزاماً وانضباطاً أكثر تفوقاً ومثابرة على المتابعة والتزاماً بالمهمل، لا يجدونها لدى الرجال، عامة، (صيقل، فضل الله).

وفيما يتعامل الرجل مع الحالات المعينة التي يقوم بخدمتها بـ«موضوعية»، فإن المرأة تتفاعل معها لأنها تملك، في رأي بعض مستجوبينا، قدرة أكبر على الإصغاء والتبادل العلائقي . وهو ما ينطوي على إمكانات حقيقية لتوليد شبكة من العلاقات المتداخلة، ولدفع التدامج الاجتماعي قدماً بين أفراد المجتمع، الهامشين منهم بشكل خاص، (المصري، حرب).

ويشير البعض إلى حساسية نسائية تتمثل بالصبر و«طول البال» والحنان والرعاية... وحين تكون الجماعة المعنية بالنشاط الاجتماعي نسائية فإن النساء، وبرأي الرجال من مستجوبينا خاصة، هن أكثر قدرة على التعاطي مع النساء والتعامل مع قضاياهن الخاصة التي تبرز، لا محالة، أثناء مسار العمل، (فضل الله، حب الله، حراجلي).

بعض الإضافات في مجال العمل الاجتماعي ذي الطابع الخيري / الخدماتي تنفذ مباشرة إلى صورة المرأة النمطية التي يتمّ توظيفها في التسويق له . فهي تصلح أكثر للدعوة له - أي للعمل الاجتماعي - بفعل «قدرتها الفطرية المتعلقة بدورها الأمومي، على استدرار عطف الناس وتحريك تعاطفهم واستنهاض همّتهم للدعم»، (شويقاتي). كما أنها أكثر قدرة على لعب دور العلاقات العامة في مسائل حساسة كالمخدرات والسيدا من الرجل، (لحود)، وتملك أن تضيفي على جوّ العمل «تهذيباً ولياقة ولطافة» (!) في العلاقات بين أفراد المجموعة الناشطة و«تفاصيل وألواناً» في أجواء الجمعية المادية! (موسي).

ويذهب بعض الآراء إلى تحديد أكبر؛ فيميز بين النساء في طبيعة إضافاتهن . فالعمل الاجتماعي المعاصر يتطلب ديناميكية وتنظيماً عقلاً وشفافية والتزاماً، ويعتمد الاستمرارية

والتنظيم . لذا، فإن المرأة ذات المهنة هي الأكثر تأهيلاً للانخراط فيه . أما المرأة المدفوعة بحماسها والتي تملك الوقت والإمكانات المادية فهي تضيف القليل، (صيقلي) .
وفيما ينحو قياديو العمل الاجتماعي ذي الطابع الخيري / الخدماتي إلى التقدير الإيجابي لإضافات النساء، فإن نظراءهم في العمل الاجتماعي التغييري، والنساء منهم بشكل خاص، لا يجدون إضافة نسائية تذكر :

إما لأن النساء والرجال متساوون في هذا المجال، فيخضع إسهامهم، إذاً، للفروق الفردية في كل واحدة من الفئتين، (يونان)؛ أو لأن ما يبدو وكأنه إضافة نسائية في أسلوب العمل الاجتماعي لم يتشكل بفضل «تقاليد نسائية» نُقلت من مجال «الخاص» إلى «العام»، بل جاء بفعل الحاجة وحدها . فالحاجة إلى التواصل بين أفراد الجماعة، مثلاً، هي ضرورة يملئها العمل التنموي المعاصر ولم تفرضها التقاليد المذكورة؛ بل «إن الرجال يرحّبون بها أكثر من النساء»، (بخاش) . وينطبق الكلام نفسه على أساليب القيادة .

أخيراً، ولأن العمل الاجتماعي إنما يحاذي، في نظرهم، العمل السياسي فإن إسهام النساء جاء متعثراً إلا لدى نخبة منهن عملت بمحاذاة المجال السياسي والنقابي، (دوغان) .
أو هي ارتفعت به من الخيري / الخدماتي (الطائفي غالباً) حيث المستفيد هو متلقٍ إلى التنموي / الوطني / المدني / حيث المستفيد هو مشارك وناشط، (سليم) .
على أن الإضافة النوعية النسائية إلى العمل الاجتماعي التغييري، واستناداً إلى مراجعة بعض القيادات لتجربتها، تتجلى بشكل بارز في موضعين :

١- في تخطيّنهن للطائفية وتجاوزهن للانقسام الذي فرضته الحرب بين أبناء المدينة، وتجمّعهن في هيئة موحدة تطالب بإعادة المخطوفين لدى الطرفين، وفي ذلك التعبير الأصفى عن مواطنتيهن، (حلواني) .

٢- في خلق التضامن بين أفراد المجتمع (الفلسطيني) حيث أوتمنت المرأة على «العناية» به حين كان الرجل محارباً، وحيث اضطرت، بنتيجة ذلك، إلى تطوير دورها التقليدي الأسري في المجال العام، وما يتضمّن ذلك الدور في دفع التعاون والمشاركة والعناية المتبادلة بين أفراد المجتمع إلى حدود ومجالات جديدة، (سلامة) .

هذان الموضعان يصفان حالتين تتسمان بغياب الرجل عن مساحة الفعل : فهو مخطوف في الأولى ومنشغل بالحرب في الثانية .

هكذا، حين يستوي العمل الاجتماعي على قاعدة العناية بأشخاص معيّنين : معاقين، فقراء، مُدمنين، أيتام الخ . . فإن إضافة المرأة تتصف بالحصن والعلائقية أولاً، وبحُسن تمثيل قضية هؤلاء الأشخاص لدى المجتمع عامة، ولدى المتبرعين أو المانحين بشكل خاص . أي، فيما يتعلّق بدورها، أولاً، وبالصورة التي يحملها الناس عن ذلك الدور، ثانياً .

لكن، فيما يتعدى العناية بأشخاص معينين إلى الالتزام بقضايا، (حقوق الإنسان، البيئة، العنف ضد النساء، حقوق المرأة العاملة، تنمية السلوك الاقتصادي إلخ...)، فإن إضافة المرأة لم تكن نوعية إلا فيما ندر. أي إن المرأة لم تدخل إلى معترك العمل الاجتماعي بمشروع خاص، أو حتى بحساسية خاصة. وفي الحالتين الاستثنائيتين المذكورتين أعلاه برزت إضافتها استجابة، تكاد تكون تلقائية، لا فعلاً إرادياً.

لكن، ماذا أضاف العمل الاجتماعي إلى وضع النساء؟

على صعيد الأشخاص/ الأفراد أمد الانخراط في العمل الاجتماعي النساء بتقدير الذات والاستقلالية والإحساس بالهوية، الحرية الشخصية والمكانة الاجتماعية وإمكانية الاحتكاك بمجموعة متنوعة وكبيرة من الناس، وهي إمكانية غير متاحة في عملها كربة منزل أو في عملها المهني، متى وجد. وقدم العمل الاجتماعي للمرأة فرصة المشاركة في الشأن العام والشعور بالمشاركة في إنماء المجتمع و«امتلاء الحياة»، والإعلاء من قيمتها تجاه محيطها وزوجها خاصة. أخيراً، ونظراً لتمأسس الجمعيات الأهلية، فإن ما تقدمه هذه للنساء هي «المهنة». والمهنة المتاحة للمرأة في العمل الاجتماعي هي إما ذات مستوى رفيع وتُختار لها بعملية غير منحازة جندرياً، أو أنها تنتمي لفئة المهن ذات المهارات المتدنية، والأجر المتدني تالياً، فيسعى أن تقبل بها أكثر من الرجل لأن مسؤوليتها المادية تجاه أسرته محدودة (سليم، يونان، حراجلي، المصري، حلواني، شويفاتي، سلامة، معماري، حب الله).

أما فيما يخص الإضافة إلى «القضية النسائية»، فإن بعض الجمعيات تعمل ناشطة، عبر التدريب والتحفيز والمراجعة، على توليد مناحات محبّذة لنمو أشخاصها؛ وهو ما سمح للنساء وللشابات منهن بشكل خاص، أي لفئات مهمّشة في مجتمعنا اللبناني، أن تستكشف إمكاناتها، وأن تقوم بتجريب قدراتها، وأن تشحذ مهاراتها التعبيرية والقيادية، وهذه جميعاً أمور ليست متاحة في مجالات كثيرة من مجتمعنا. فحين تعمل النساء في محيط يحاول أن يكون لا - عنفياً، وأن يستظلّ بمعايير وقيم لا - تمييزية، وأن يُرسي تقاليد من التبادل والتواصل اللاقمعي، فإن ذلك يزيد احتمال تألّق النساء وتأثيرهن وتبوّهن مراكز قيادية في المنظمات التغييرية، بشكل خاص، (بخاش، أشقر، روحانا، يونان).

هذا، ويعيّن البعض شروطاً لإضافة النساء إلى العام تكاد تتطابق، أحياناً، مع شروط انخراطهن في العمل الاجتماعي. وهذه تتعلق أساساً، بانتهائهن من الانشغال بأدوارهن الأسرية التقليدية. وبينما تتجه الجمعيات الخيرية الخدمائية إلى القبول بذلك بل إلى تحييده حلاً وحيداً، فإننا وجدنا لدى إحدى الجمعيات التغييرية موقفاً يتسم بالتدخل لإزالة ذلك العائق بالدعوة إلى إنشاء حضانات أو بدائل لها، وذلك بخلق عمالة من النساء الكهلات الحاضنات في البيوت، للعمل على توفير الشروط المذكورة، (دوغان).

ومن الشروط الفردية لانخراط النساء بالشأن العام عامة، والعمل الاجتماعي منه بشكل

خاص، يسمي البعض أجواء المحيط المحفّز والتي تتمثل، أحياناً، بانتماء الأقارب الذكور إلى الجمعيات وبأسلوب حياة متناسب مع ذلك الانتماء، (المصري، حراجلي، يونان). على أن الشروط الفردية، في رأي بعض القيادات، لا تكفي لخلق إضافة نوعية. فهذه تفترض ما هو أبعد من ذلك، وهو دخول المرأة بقوة معترك العمل المهني، وانخراطها في حركة المجتمع. وهو الشرط الضروري لإبراز مصلحة النساء العملية مضافاً إليها تغذية العمل الاجتماعي بالعناصر الشابة، (دوغان).

أخيراً، تأمل الجمعية الثقافية الوحيدة في عينتنا، ولسان منسقتها العامة، أن تقوم النساء فيها بإضافة ما عبر مساهمتها في تطوير لغة نسائية جديدة، (الأمين).

كانت هذه قراءة في استجابات قياديي المنظمات غير الحكومية في عينتنا لأسئلة طرحناها عليها بهدف رسم صورة إجمالية للعمل الاجتماعي ودينامياته عندنا؛ وهي صورة بدت على قدر كبير من التباين والتنوع، لكنها اتخذت، مع ذلك، توجهات محددة تبعاً لانتماء المنظمات غير الحكومية في عينتنا إلى تيارين عريضين هما منظمات العمل الاجتماعي الرعائي ومنظمات العمل الاجتماعي التغييري. فهل إن الناشطين والناشطات في هذين الطرازين من العمل الاجتماعي يشكّلان فريقين متميزين أيضاً؟ وكيف؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي.

هوامش الفصل الثالث

١. بين هلالين، يجد القارئ أسماء القيادات المستجوبة المعنية بالإجابة. ولمزيد من التحديد فإن اسم كل واحدة منها مثبت في الملحق رقم (١) بموازة المنظمة التي ترأسها.

الفصل الرابع

النساء والرجال في منظماتهم:
التشابه والتباين

النساء والرجال في منظماتهم غير الحكومية ، كيف يتشابهون وعلى ماذا يلتقون؟ أو ، كيف يختلفون وعلى ماذا يفترون؟ للإجابة عن هذه التساؤلات يتعين علينا ، بادئ ذي بدء ، أن نفحص ، عن كثب ، بعض مميزات عينة هذه الدراسة .

عينة المنتسبين وانحيازها

لما كانت عيّنتنا «مناسبة» وليست عشوائية كما سبق وذكرنا ، (راجع الفصل الثاني ، صفحة ٨٧) ، فإن احتمال انحياز بعض صفاتها أو مميزاتها ، إلى اتجاه دون آخر ليس بالضئيل . وهو ما يتبين ، بالفعل ، لدى تأملنا في بعض النتائج الوصفية^(١) للمنظمات أو للمنتسبين . ونبحث عن انحياز محتمل في عيّنتنا في الأمور التالية :

أ- جنس المنتسبين : النساء هن ضعفا الرجال . وهذا انحياز متوقع لأن حوالي ربع المنظمات غير الحكومية المدروسة هي نسائية حصراً ، فضلاً عن أنه انحياز مطلوب لطبيعة الدراسة .

ب- فئة المنتسبين العمرية : وهذه ليست متناسبة أبداً مع هرم الاعمار عندنا ؛ حيث لا تشكل الفئة العمرية - أقل من ثلاثين - الأكثرية كما ينبغي لها أن تكون . على أن هذا الانحياز ليس غريباً تماماً عن الانطباع السائد عن المميزات العمرية للناشطين في العمل الاجتماعي ، النساء منهم خاصة . ولما كانت أغلبية العينة من النساء اللواتي يتجهن إلى النشاط في العمل الاجتماعي بعد انتهائهن من أدوارهم الأسرية الملحة ، فإن الانحياز المذكور ليس ناشراً .

ج- الحالة الاجتماعية : تغلب نسبة المتزوجين (٥٥٪) نسبة العازبين (حوالي ٤٠٪) ؛ أما الباقون (أرامل ومطلقون) فهم أقلية (حوالي ٥٪) . ولما كانت أغلبية النساء اللواتي ينشطن في العمل الاجتماعي (٧٦,٥٪) قد تجاوزت الثلاثين من العمر ، فإن العازبين يشكلون

أكثرية نسبية!

د- العاملون بأجر / غير العاملين: يشكّل العاملون بأجر الأكثرية المطلقة (حوالي ٧٨٪) وتشكّل ربات المنازل ١٤٪ فقط من المستجوبين جميعاً، و ٢٢٪ من النساء. وهذا يكاد أن يقلب التوزّع القائم فعلاً لوضع النساء المهني في مجتمعنا كما جاء في مسح السكان والمساكن الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق السكان للأمم المتحدة العام ١٩٩٦. بكلام آخر، إن عيّنتنا هي منحازة بشدّة لجهة وضع المرأة المهني (عاملة بأجر مقابل ربة منزل). على أن هذا الانحياز يعبر عن الوضع القائم فعلاً في العمل الاجتماعي، (كيوان، ١٩٩٥). هذا، وتغلب صفة المهني المختص على المهن؛ فهذه تصل إلى ٣٣٪. وهذا متوقع، أيضاً، لأن ثلث المستجوبين من المنتسبين والمنتسبات هم من هيئات المنظمات التنفيذية/ الإدارية/ التنسيقية، تبعاً للتسمية المعتمدة. ولما كانت أكثر المنظمات في عيّنتنا تتوجه نحو التخصص في مجالات صحية أو تربوية، فإن المهنيين المختصين هم الأكثرية في عيّنتنا. وهذا التمرکز للمهنيين المختصين في المنظمات المدروسة ليس، على الأرجح، القاعدة العامة في المنظمات غير الحكومية.

هـ- السكن والإقامة: تتوزّع إقامة المنتسبين والمنتسبات - بحسب تذكرة الهوية - بين المحافظات الست، وتنال منها محافظتا بيروت وصيدا والنبطية وجبل لبنان (ضواحي بيروت) النصيب الأكبر، (٨٤٪). لكن الذين لا يسكنون في مكان إقامتهم المسجل هم الأكثرية ٥٦٪. ويسكن حوالي ثلاثة أرباع المستجوبين من المنتسبين، (٧٨٪)، في بيروت وجبل لبنان (ضواحي بيروت). أي، إن حوالي ١٣٪ من المنتسبين إلى منظمات تتركز في بيروت الكبرى - موضوع دراستنا - يسكنون خارجها.

و- الطائفة: تنحاز عيّنتنا بوضوح إلى الطائفة الإسلامية إذ يشكل المسلمون ٦٣٪ من المستجوبين. هذا، مع أن أغلبية المنظمات المدروسة هي غير طائفية (٦٠٪). ولعل الانحياز المتمثل بتزايد نسبة الناشطين في العمل الاجتماعي ناجم عن واحد من سببين أو عن تضافرها:

الأول: من المنظمات الطائفية المدروسة اثنتان هما مسيحيان وخمس وهي إسلامية. الثاني: مع أن ٦٠٪ من المنظمات المدروسة غير طائفية إلا أن أكثرية الناشطين فيها هم مسلمون. وقد أوّلت إحدى مستجوباتنا من قيادة المنظمات تراجع نشاط المسيحيين في العمل الاجتماعي بالعودة إلى ما اصطُح على تسميته بـ «الإحباط» المسيحي في الخطاب السياسي في مرحلة ما بعد اتفاقية الطائف؛ أو ربما رفض الشباب المسيحي «الاختلاط» بالمسلمين بعد الحرب؛ ومن مظاهره رفض هؤلاء، مثلاً، توحيد فرعي الجامعة اللبنانية في بيروت.

على أن السببين المذكورين وإن صحَّ أثرهما في انحياز عيّنتنا لا يعفيان الدراسة من تبعه

الانحياز المذكور. إذ أنه، ولكون العينة مناسبة، كان يتعين علينا أن نوظف جهداً أكبر في البحث عن منظمات مسيحية في بيروت الكبرى أسست أو فُعِّلَت بعد عام ١٩٩٠، وذلك لدرء الانحياز هذا.

توجهات الناشطين الطائفية والجندرية

يبين التحليل الإحصائي الاستدلالي^(٢) ضمور تأثير المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية على ما ترغب هذه الدراسة معرفته عن أحوال الناشطات والناشطين في العمل الاجتماعي، عن «طائفتهم» وتوجهاتهم الجندرية.

فئة العمر

يتساوى الناشطون والناشطات في توجهاتهم الطائفية، ولأي فئة عمرية انتسبوا، وذلك في تفاصيل مؤشرات باسثناء واحدة. فقد كتب بعض هؤلاء من الذين يفوق سنهم الخمسين أنهم تعرّفوا على أشخاص من مذاهب مختلفة عبر الجيرة. هذه النتيجة ليست من المفاجآت: فالأشخاص من هذه الفئة العمرية عايشوا زمن الاختلاط في السكن قبل أن تنقسم الطوائف المناطق فيما بينها، فشكّل السكن واحداً من وسائل تعرّفهم على أشخاص من طوائف أخرى، بينما حُرمت منها فئات العمر الأكثر شباباً.

الفرق الأهم بين هذه الفئات العمرية للمتسبين والأمر الذي يميّز بينهم هو توجهاتهم الجندرية: فالفئة الأصغر عمراً هي الأقل تنميطة. والفرق ذو دلالة مرتفعة ويزداد التنميطة تباعاً: هو أقل لدى الأشخاص الأصغر سناً، ويزداد بازدياد العمر. الأمر الذي يعكس عياً واستدخالاً لتبدّل الأدوار الجندرية التي نشهد لدى الشباب يتجاوز ما هو لدى الفئات العمرية الأكبر.

السكن / الإقامة

هل يؤثّر السكن في العاصمة مقابل السكن خارج العاصمة على طائفية الناشطين في العمل الاجتماعي؟ على تنميطة الجندرية؟

نسجّل بادئ ذي بدء أن النساء والرجال تتوزعهم مناطق السكن على نحو متساو. أي إن نسبة النساء إلى مجمل عدد النساء في العاصمة أو خارج العاصمة هي نفسها نسبة الرجال إلى مجمل عدد الرجال.

واللبنانيون، وبفعل الهجرات الداخلية المتعددة الأسباب، يملكون في ما يتعلق بالسكن وجهين: الإقامة بحسب تذكرة الهوية، أي الإقامة الرسمية، والأخرى الفعلية. وتغير مكان السكن ميزة لا يمكن إغفال أثرها النفسي - الاجتماعي على الفرد وعلى الجماعة. لذا، أبرزناها في دراستنا هذه متغيراً مستقلاً.

لكن نتائجنا تشير إلى أن الفئتين: الذين يسكنون في أماكن إقامتهم بحسب تذاكر هويتهم، أي «الثابتين»، والذين يسكنون أماكن مختلفة عنها - «المتحركين»... هاتين الفئتين لا يختلفان كثيراً في أكثر المسائل قيد الدرس. وسنوجز فيما يلي، أهمها:

لا يعرف الساكنون في محل إقامتهم الرسمية، أي «الثابتون»، أشخاصاً من طوائف ثانية أقل من «المتحركين»؛ ويتعرفون على هؤلاء في أماكن العمل أو السكن أو الدراسة أو بسبب التزاوج أو الحزب السياسي أو المنظمات بنفس النسبة التي يتعرف بها «المتحركون».

على أن نسبة الذين يرغبون في إلغاء الطائفية من المتحركين إلى الذين لا يرغبون في إلغائها في العينة بمجملها، هي أكبر (إحصائياً) من نسبة الثابتين. فإذا كانت الرغبة في إلغاء الطائفية واحداً من مؤشرات الوعي بالموطنة، فإن هذه النتيجة تثبت أن «المتحركين» يودون تجاوز الطائفية تماماً كما تجاوزوا، واقعاً، حدود إقامتهم «الطبيعية» من الوطن.

أما الراغبون في إلغاء الطائفية من الفئتين فلم يختلفوا على السبيل المؤدي إلى تحقيق ذلك؛ فجاءت الفروقات بين السبل المختلفة المقترحة بدون دلالة إحصائية.

ماذا عن طائفية هؤلاء؟

تشير نتائجنا الإحصائية إلى أنه لا فرق دالاً بين طائفية الساكنين في العاصمة وبين طائفية الساكنين خارجها. تتساوى، أيضاً، طائفية «الثابتين» بطائفية «المتحركين» فلا يظهر فرق دال بينهما.

هذا، ولم يبرز التحليل الإحصائي فروقات ذات دلالة بين التوجهات الجندرية للمتسبين بحسب الإقامة العاصمة/ خارج العاصمة؛ تلك أيضاً حال «الثابتين» و«المتحركين» منهم سواء بسواء.

الوضع الاجتماعي

تتوافق الفئات الاجتماعية المختلفة في عينتنا في أكثر المتغيرات المدروسة وتوقف عند أهمها:

تتساوى كل الفئات الاجتماعية المدروسة في طائفيّتها لكنها تتمايز في توجهاتها الجندرية. فالمتزوجون في عينتنا هم أكثر تنميّطاً في توجهاتهم الجندرية من العازبين.

والفرق في متوسط العلامات التي نالتها الفئتان هو ذو دلالة عالية . وهذه تتوافق مع النتيجة التي حصلنا عليها بالنسبة لفئات العمر - حيث إن الفئة الأصغر عمراً هي الأقل تنميّطاً . فإذا كانت فئة المتزوجين في مجتمعنا هي فئة عُرْفِيَّة ومحافظة ، كما هي حال هذه الفئة في المجتمعات المتقدمة ، (والتي اشبعت درساً لهذه الجهة) ، فإن النتيجة تقع في نطاق التوقع . ويمكن الاستنتاج إذاً ، إن العمل الاجتماعي لم يضيّق الهوة بين المتزوجين والعازبين حيال التنميّط الجندري ؛ فهؤلاء مختلفون بإزاء هذه المسألة داخل تنظيّماتهم كما هم خارجها .

الوضع المهني

تندرج تحت الوضع المهني فئات تشتمل على : يعمل بأجر ، لا يعمل ، ربة منزل ، طالب ، متقاعد ، معوّق . ولما غلبت على عينتنا فئة العاملين بأجر ، فقد جمعنا المستجوبين في فئتين : يعمل بأجر - لا يعمل بأجر .

هنا أيضاً ، توافقت الفئتان فيما بينهما على أغلب المسائل التي عالجتها دراستنا ، واختلفت على قلة منها : فلا فرق في الطائفية بين الفئات المهنية المدروسة ؛ على أن الفئة العاملة تعرّفت على أشخاص من مذاهب مغايرة لمذاهبها عبر العمل و الجمعية و الأحزاب السياسية أكثر من الفئة غير العاملة . بينما تعرّفت الفئة غير العاملة على أشخاص من غير طائفتها عبر السكن والجيرة بدرجة أكبر .

هذا ، ولا يتميز المنتسبون في عينتنا بحسب وضعهم المهني ، (عاملين / غير عاملين) ، في ما يطول إلى التنميّط الجندري . فالمنمّطون من الفئتين هم متساوون إحصائياً وكذلك غير المنمّطين منهم . لكن النساء يختلفن فيما بينهن بإزاء هذه المسألة : فالعاملات بأجر منهن هن أقل تنميّطاً من ربّات المنازل ؛ والفرق بين متوسط العلامات التي نالتها النساء العاملات بأجر والنساء غير العاملات بأجر على استبيان التنميّط الجندري هو ذو دلالة إحصائية ؛ ويمكن تكرار ما نقوله أيضاً بالنسبة للفرق بين ربّات المنزل والنساء غير العاملات (الطالبات) .

أي ، إن النساء الناشطات في العمل الاجتماعي لا يشكّلن فئة متجانسة بإزاء التوجهات الجندرية . بل هن ينقسمن بحسب وضعهن المهني : فالمرأة العاملة بأجر ، وهي تتجه لأن تتجاوز ، في أسلوب حياتها ، التنميّط الجندري السائد في المجتمعات الأبوية ، تتجاوز في توجهاتها ، أيضاً ، التنميّط الملحق به .

الطائفة

طائفة المنتسب(ة)، بما هي إحدى متغيراتها في هذه الدراسة، هل ترتبط بأي من المسائل المطروقة؟

تبين نتائج الإحصائية أن طائفة المنتسب، شأنها شأن المتغيرات «الطبيعية» الأخرى، قليلة التأثير في ما نبحت عنه: فلا فرق بين أفراد الطائفتين، (المسيحية والمسلمة)، من عينتنا في ما يطول إلى درجة معرفتهم بأشخاص من غير طائفتهم. ولا يختلفون في سبل تعرفهم عليهم؛ وهم يرغبون بالدرجة نفسها، في إلغاء الطائفية. ولا يتميزون فيما بينهم بتفضيلهم سبباً إلى ذلك على آخر.

على أن عينتنا، تحوي خمس منظمات مسلمة، (إما باعتبارها تحمل اسماً يدل على ذلك أو لأنها ذات أكثرية طائفية)، ولا تحوي، بالمقابل، سوى منظمين مسيحيين اثنين. ولما كان الانتماء إلى منظمة طائفية مسيحية أو مسلمة هو واحد من المميزات التي اعتمدنا لإطلاق صفة الطائفية على المنتسب، انحازت عينتنا بقوة لجهة المسلمين؛ فجاءت النتيجة لتشير إلى أن المسلمين هم أكثر طائفية من المسيحيين؛ لكن، ولدى تحييد هذه الميزة، تساوى أفراد الطائفتين في طائفتيهما.

من جهة ثانية، تشير الأفكار الشائعة في التداول الثقافي الشعبي - والنخبوي منه، أحياناً - أن المسلمين هم أكثر تحفظاً، (أو عُرفية أو تقليداً)، بما يطول إلى التعبيرات الجندرية. خاصة وأن الترتيب الجندري منزل في نصهم المقدس على نحو صريح. من جهة أخرى، يصف «الناس» عندنا المسيحيين بالغرب بتسرع ويلحقون بهم، جزافاً، اتجاهات مغرنة تطول إلى مستويات مختلفة من حياتهم. ويشمل ذلك موقف مساواتي من المرأة بما هو بعد من أبعاد توجهاتهم الجندرية.

أفراد عينتنا، الناشطون والناشطات في العمل الاجتماعي، يناقضون الأفكار الشائعة: لا فرق ذات دلالة بين المسيحيين والمسلمين بإزاء التنميط الجندري. أفراد الطائفتين من عينتنا، المنمطون أو غير المنمطين، هم كذلك بالدرجة والنسبة ذاتها!

الجنس

النساء والرجال في عينتنا انضموا إلى الجمعية التي يعملون فيها، وكما نستدل من السؤال رقم ٦ من بطاقة المنتسب(ة)، لأنهم «يتوافقون مع أهداف الجمعية» بالدرجة الأولى (٧٨٪) وتأتي «الثقة برئيس الجمعية» في الدرجة الثانية (١٠٪) والفروقات في هذا بين النساء والرجال هي بدون دلالة.

أي، إن طبيعة دوافع النساء للانتماء لمنظمة غير حكومية لا تختلف عن دوافع الرجال. والفئتان تتوافقان، أيضاً، على أن الجمعية تؤمن لهنّ محيطاً داعماً معنوياً وإنسانياً؛ و(١٨٪) يؤمن لهنّ انتسابهم مدخولاً مادياً، وقلة ضئيلة ١٪ أجابت أن خروج الأصدقاء أو الأقرباء من الجمعية يؤدي بها إلى الخروج من الجمعية.

وينتمي حوالي ٣٥٪ من أفراد العينة المدروسة إلى جمعية أخرى بالإضافة إلى الحالية، لكنهم ينتمون إلى لقاء أو تجمع لمنظمات بدرجة أقل هي ١٥٪؛ وبينما ينتمي ٣٠٪ منهم إلى نقابة، فإن الانتساب إلى حزب سياسي لا ينطبق على أكثر من ٥٪ من أفراد العينة المدروسة. هنا أيضاً لا فروقات تذكر بين الجنسين.

هذا، ويتوزع الذكور والإناث في عينتنا على الطائفتين المسيحية والمسلمة بالتساوي. هذا يعني أن نسبة المسيحيين إلى المسلمين في فئة المنتسبين الرجال في عينتنا تساوي (إحصائياً) نسبة المسيحيات إلى المسلمات في فئة المنتسبات النساء.

اللافت أنه من بين أفراد عينتنا الثلاثمائة والستة، المنتسبين إلى المنظمات غير الحكومية المدروسة وجدنا سبعة عشر منهم ممن لا يعرف أشخاصاً من غير طائفته! هؤلاء الأفراد هم أيضاً، موزعون بالتساوي بين النساء والرجال. أما الباقون، أي الأكثرية الساحقة فيعرفون أشخاصاً من غير طائفتهم. وسُبل معرفتهم بهم جاءت عن طريق العمل أو الدراسة أو الزواج أو الحزب أو اللقاء السياسي بنسب متفاوتة، لكنها متساوية (إحصائياً) بين النساء والرجال. وأما لقاء الرجال بأشخاص من طائفتهم في منظمات غير حكومية أخرى غير تلك التي ينتمون إليها فهو أكثر تواتراً من لقاء النساء بأشخاص من طائفة غير طائفتهم.

هل هناك فرق بين «رغبات» النساء والرجال المعلنة في إلغاء الطائفية؟ الإجابة هي بالنفي. و النساء والرجال الذين يرغبون في إلغاء الطائفية، لا يختلفون في ما بينهم اختلافاً ذا دلالة في اختيار الوسيلة الأنجح لذلك.

هل إن الرجل هو، استناداً إلى المؤشر المركّب الذي اعتمدنا، أكثر أم أقل طائفة من المرأة؟

لمرة إضافية، إن الفروقات بين طائفة المرأة وطائفة الرجل، وبحسب قياسنا، هي بدون دلالة. هذا يعني أن الفئات الثلاث الأكثر طائفية، المتوسطة الطائفية، والأدنى طائفية موزعة توزيعاً متساوياً (إحصائياً) بين الرجال والنساء. ولا يمكننا الجزم بأن النساء يختلفن اختلافاً ذا دلالة في اتجاهاتهن حيال الطائفية، مناهضة أو قبولاً، عن الرجال، فلا النساء أقل طائفية من الرجال، ولا العكس صحيح؛ وذلك، دائماً، بحسب المؤشر الذي اعتمدنا لقياس طائفية المنتسبين.

ما هي الصورة التي تحملها المرأة عن قيادتها؟ (رئيسة)، أمينة، عاملة، منسقة (الخ)، وكيف تعيش أجواء جمعيتها؟ هل نجد لدى النساء - بوصفهن نساء - ميلاً لاستدخال

صورة عن قيادة الجمعية مختلفة عن تلك التي يحملها الرجال عن قيادتهم؟ هل تنحو المرأة، بوصفها امرأة، لأن تعيش أجواء جمعيتها على نحو مختلف عن الرجل؟ الإجابة، في الحالتين، هي بالنفي: صورة الرئيس التي تحملها النساء لا تختلف عن الصورة التي يحملها الرجال عنه: لا تحمل المرأة لرئيس (أو رئيسة) المنظمة صورة يظهر فيها أقل أو أكثر تسلطاً منه في الصورة التي يحملها الرجل. ولا فروق في عيش أجواء المنظمة لدى الفريقين: أجواء المنظمة حيوية أو خاملة سواء في المعاش النسائي أو الرجالي لتلك الأجواء.

أخيراً تؤكد نتائج الإحصائية أن الرجال في عينتنا هم، على الإجمال، أكثر تنميطة من النساء على الصعيد الجندري؛ لأن الفروقات بين متوسطي العلامات التي نالها الفريقان هي ذات دلالة عالية جداً. هذه النتيجة لا تزال تتكرر في جميع الأبحاث الميدانية التي تعالج الموضوع. وهو ما جعل الباحثين في الجندر يعتمدون دلالة الفروقات هذه بيئة على صدق قياس التنميط الجندري أو ما يوازيه.

الواقع أن نتائج دراستنا تشير، على الإجمال، إلى أن النساء والرجال، بوصفهم نساءً ورجالاً، يتساوون في كل المسائل المدروسة باستثناء مسألة وحيدة: اتجاهاتهم الجندرية. فالنساء، ولأية فئة انتمين، هن أقل قبولاً بالأدوار المنمطة جندرياً من الرجال. أي، إنهن يرفضن المعنى والقيمة اللذين تسبغهما ثقافتنا الاجتماعية على الانتماء البيولوجي الطبيعي للمرأة وللرجل سواء بسواء؛ ويرفضن، بشدة أيضاً، المترتبات المختلفة لذلك الانتماء. والفرق بين الرجال والنساء في هذه المسألة هو ذو دلالة قصوى.

وهذا القول يصح على كل الفئات: على العازبين والعازبات، على المتزوجين والمتزوجات. بمعنى أن المتزوجين الرجال هم أكثر قبولاً بالنظام الجندري من المتزوجات والعازبين أكثر من العازبات الخ. والمسلمون الرجال أيضاً هم أكثر قبولاً بالتنميط الجندري من النساء المسلمات، المسيحيون أكثر من المسيحيات الخ... الشباب أكثر من الشابات، الكهول أكثر من الكهلات الخ...، الساكنون خارج العاصمة أكثر من الساكنات خارج العاصمة، العاملون بأجر أكثر من العاملات بأجر الخ...

التوجه الجندري يرتبط إذاً، ارتباطاً وثيقاً بالجنس: النساء الناشطات في المنظمات غير الحكومية هن جميعاً، وبمعزل عن تباين انتماءاتهن واختلاف سماتهن الديمغرافية والاجتماعية يعلنن موقفاً رافضاً للتنميط الجندري أكثر بكثير من الرجال. هذا بالرغم من أنهن يلتقين معهم في السمات الديمغرافية أو الاجتماعية وفي التوجهات والسمات الشخصية، ولعل أهمها التوجهات الطائفية. فالنساء والرجال من عيتنا، وإن كانوا طائفيين أو لا طائفيين بالدرجة ذاتها، إلا أنهم، مع ذلك، لا يتفقون أبداً في قبولهم أو رفضهم للأدوار الجندرية الأبوية. هذا، بالرغم من أن نتائجنا تشير بوضوح إلى ارتباط إحصائي دال

بين التوجهين الطائفي والجنصري!

في دراستنا، تبرز هذه النتيجة منفردة بوصفها تميّز تمييزاً حاداً بين فئتين طبيعيتين هما النساء والرجال. لكن هؤلاء النساء والرجال اختاروا انتماء طوعياً لمنظمات غير حكومية فانقسموا بهذا الاختيار إلى فئات «لا طبيعية». ولأن دوافع الاختيار هذه تحمل دلالات ثقافية واجتماعية، فهي تعبّر، بالضرورة، عن معاش وجودي أكثر رقيّاً، في منظور التطور الإنساني المعاصر. هذه الفئات تتحدد بما أطلقنا عليه سابقاً «طراز المنظمة».

نقول، بكلام آخر، إن العمر والطائفة والجنس هي فئات طبيعية/ قدرية لا حيلة للشخص عندنا في الانتماء إليها. ويقال ذلك أيضاً، وإن بدرجة أقل ولأسباب أكثر تعقيداً، في المهنة والسكن. لكن الأمر يختلف جذرياً فيما يطول إلى الانتماء إلى منظمات غير حكومية، بعد توقّف الحرب، خاصة. الانتماء، في هذه الحال، طوعي إرادي ويعبّر تعبيراً صريحاً عن خيارات واضحة وهو بيّنة على توجّهات الشخص بما هو كائن إجتماعي وسياسي وثقافي، وفيما يتخطى حاجاته الأساسية للبقاء.

«الانتماء الطوعي» هو ما سنحاول أن ندرسه في الصفحات التالية. فإذا كانت الانتماءات «الطبيعية» قليلة التأثير على المسائل المطروحة (الطائفية، الديمقراطية)، فما هو تأثير الانتماءات الطوعية عليها؟

الديمقراطية في المنظمات

صنّفت المنظمات الثلاث والعشرون في عيّتنا وإبزاء متغيّرات مختلفة - إما بسيطة أو مركّبة تبعاً لطبيعة التصنيف. فهي صنّفت، أولاً، إلى فئات ثلاث: نسائية صرف، أكثرية نسائية، أكثرية رجالية، وذلك بحسب ما هو مدوّن في بطاقة الجمعية. وهي صنّفت، ثانياً، رعائية أو تغييرية بحسب أهدافها وتوجهاتها وأنماط نشاطاتها.

أ: أكثرية نسائية / أكثرية رجالية / نسائية صرف

يشير التحليل الإحصائي للمعطيات المتجمّعة لدينا إلى أن المنظمات النسائية في عيّتنا تستقطب النساء المتزوجات أكثر من العازبات، ومن هؤلاء الفئة الأكبر عمراً. وعلى العكس من ذلك تماماً، تتجه المنظمات المختلطة ذات الأكثرية النسائية إلى استقطاب العازبين والأصغر سنّاً. وأما المختلطة ذات الأكثرية الرجالية فتتوزع فئات الأعمار والأوضاع الاجتماعية بالتساوي.

وفي المنظمات النسائية تتفوق فئة ربّات المنازل على فئة العاملات بأجر بالنسبة ذاتها التي تقع عليها في المنظمات المختلطة، وإن كانت المهن تتوزع بالتساوي في كل أنماط

المنظمات المذكورة .

ماذا عن ديمقراطية هذه المنظمات وحسن إدارتها governance؟ وكيف تتفاوت مميزات أعضائها في توجهاتهم الجندرية والطائفية؟

الديمقراطية

تتجه صورة الرئيس لدى المنتسبين في المنظمات المختلطة إلى أن تكون أكثر ديمقراطية من صورة الرئيس في المنظمات النسائية الصرف . ويتجه الجو العام في المنظمات المختلطة إلى أن يكون أكثر نشاطاً منه في المنظمات النسائية الصرف ، وهذا دائماً بحسب إفادات المنتسبين . وتتسم المنظمات ذات الأكثرية الرجالية بأنها أكثر شفافية من المنظمات ذات الأكثرية النسائية ، لكنها ليست أكثر شفافية من المنظمات النسائية الصرف . ولا فرق بين درجة المحاسبة بين أنماط المنظمات الثلاث .

ولدى مقارنة المنظمات النسائية الصرف بالمنظمات ذات الأكثرية النسائية في هذا المضمار نجد أن الأولى أقل شفافية من الثانية ؛ لكن الفئتين تتساويان في عيئتنا بالنسبة لمبدأ المحاسبة .

وبالنظر إلى الصورة العامة ، وتبعاً للمؤشرات المعتمدة ، يتفوق أداء المنظمات المختلطة الديمقراطية - أكانت أكثرية نسائية أم أكثرية رجالية - على أداء المنظمات النسائية الصرف . ومن بين المنظمات المختلطة ، يتفوق أداء المنظمات ذات الأكثرية الرجالية الديمقراطية على أداء ذات الأكثرية النسائية .

الطائفية

نذكر أن نتائجنا الإحصائية بيّنت غياب فروق دالة بين طائفية النساء وطائفية الرجال . لكن الأمر يختلف حين ننظر إلى منظماتهم التي ينشئونها . إذ تشير نتائجنا إلى فروقات دالة إلى حد بعيد ، (حتى عتبة ٠,٠١) ، في الطائفية بين أفراد المنظمات النسائية حصراً وبين المختلطة . هل إن «الانغلاق الجندري» - أي اختيار التلاقي في جماعة من جندر وحيد - يرتبط بانغلاق طائفي . هذه فرضية محتاجة إلى تدقيق في عينة أكبر تمثيلاً من عيئتنا .

التمنيط الجندري

يتجه المنتسبون للمنظمات ذات الأكثرية الرجالية إلى أن يكونوا أكثر تمنيطاً من المنتسبين

إلى المنظمات ذات الأكثرية النسائية، وهؤلاء بدورهم متساوون في ذلك التمييز مع المنتسبات إلى المنظمات النسائية الصرف.

هل تتأثر درجة التمييز الجندري لدى الرجال حين يختلطون مع النساء في العمل الاجتماعي؟

الجواب كلا! ففي المنظمات المختلطة يبقى الرجال منمطين إلى حد بعيد بالمقارنة مع النساء؛ فالفرق بين متوسط العلامات التي نالتها الفئتان على استبيان التمييز الجندري كبير جداً ($p = 0.0001$) لصالح الرجال. وكي تأخذ هذه النتيجة معناها الأقصى كان ينبغي مقارنة مجموعة الرجال في عينتنا مع عينة مشابهة في متغيراتها الاجتماعية والديمقراطية من المجتمع العام لنرى إذا كان العمل الاجتماعي في محيط مختلط جندرياً يؤدي بالرجال إلى مراجعة منمطاتهم.

ب: رعائية-خدمانية / تغييرية-دعائية

بينما، في مستهل الفصل الثالث، حيثيات تصنيف المنظمات في عينتنا إلى «رعائية» و «تغييرية». نستعرض معاً، في ما يلي، أوصافها وأوصاف منتسبيها.

١- المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية: يتوزع أفراد العيّنتين على الجنس والطوائف والمهن وفئات العمر بالتساوي، ويتجه العازبون أكثر من المتزوجين، و«المحركون» أكثر من «الثابتين» إلى الانتساب إلى المنظمات التغييرية من المنظمات الرعائية. أما بالنسبة لفئات العمر فوجدنا أن المنتسبين إلى الجمعيات الطائفية من بين الجمعيات الخيرية الخدمانية هم، غالباً، الأكبر سناً.

وهم مختلفون على أسباب الانضمام إلى الجمعية، (بالنسبة للتغييرية هي أهداف الجمعية أكثر مما هي الثقة برئيسها)، لكنهم متفقون على أن الجمعية تؤمن لهم دعماً معنوياً ومحيطاً إنسانياً واجتماعياً. أما المدخول المادي فهو، وإن كان لا يصيب إلا ٢٠٪ من المجموع، إلا أنه لا يوجد، بشأنه، فروقات ذات دلالة بين نمطي المنظمات.

وفي المنظمات التغييرية يتجه المنتسبون إلى الانتماء لנקابات أو أحزاب أو هيئات ومنظمات أخرى أكثر منهم في المنظمات الرعائية، ويتساوى في ذلك النساء والرجال.

٢- الطائفية: في عينتنا، يتجه أفراد بعض المنظمات الرعائية إلى الإعلان عن مذهبهم و/أو يغلب أن يكونوا من مذهب واحد. هذا، بينما تتجه التغييرية منها إلى استقبال أفراد متعددي المذاهب، أو من لا يعلنون عن مذاهبهم. ويعرف الناشطون من الطراز الثاني من المنظمات أشخاصاً من غير طائفتهم أكثر، (بدلالة إحصائية)، من الناشطين في المنظمات الرعائية. وهم تعرفوا عليهم عن طريق العمل والدراسة والتزواج، والجمعية والأحزاب. وذلك بدرجة أكبر، (بدلالة إحصائية)، من الخدمائين. أي إن هذه السبل الخمسة شكّلت

قنوات تعرفُ للفئة الأولى أكثر بكثير مما هي أفضية تعرفُ للثانية . لكن أفراد الفئتين من المنظمات يرغبون في إلغاء الطائفية بالدرجة نفسها .
ومن بين الذين يرغبون في إلغاء الطائفية من نمطي المنظمات يتجه أفراد المنظمات المدنية إلى تحييد توسل :

(١) اعتماد الاختلاط بين الطوائف في السكن والعمل والدراسة ، و (٢) اعتماد قانون مدني للأحوال الشخصية ، و (٣) تعزيز التعليم الرسمي وإصلاح المناهج التربوية .
بينما يجنّد أفراد المنظمات الخدمائية / الخيرية توسل توزيع عادل للمراكز والصلاحيات في الدولة بين الطوائف . ويتساوى الأفراد في نمطي المنظمات في تحييد استحداث قانون غير طائفي للانتخابات النيابية .

وبالاستناد إلى المؤشر المركب الذي اعتمدنا ، فإن طائفية المنتسبين للمنظمات التغييرية هي أقل بكثير ، (بمستوى دلالة ٠,٠٠١ ،) ، من طائفية المنتسبين للمنظمات الرعائية ؛ ثم إننا لا نجد فرقاً بين الرجال والنساء في كل نمط من المنظمات . فتساوى ، إحصائياً ، طائفية النساء والرجال في المنظمات من النمط الخيري الخدمائي ؛ وتساوى ، كذلك ، طائفية النساء والرجال في المنظمات من النمط المدني .

٢- التمييز الجندري : تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن متوسط العلامات التي نالها المنتسبون للمنظمات الرعائية على استبيان التمييز الجندري هو أعلى من المتوسط المثل للمنظمات التغييرية ، وأن الفرق بين المتوسطين فرق دال . لكن يبقى أن التمييز الجندري يصف الرجال أكثر من النساء في كل واحد من نمطي المنظمات . بكلام آخر ، في المنظمات التغييرية ، الرجال أكثر تمييزاً من النساء والحال نفسه في المنظمات الرعائية .
نتساءل : هل تكون نساء المنظمات الرعائية أكثر تمييزاً من النساء في المنظمات التغييرية ؟

وهل يكون رجال المنظمات الرعائية أكثر تمييزاً من الرجال في المنظمات التغييرية ؟
الإجابة على سؤالنا هي بالإيجاب : النساء في المنظمات الرعائية هن أكثر تمييزاً من النساء في المنظمات التغييرية . ويمكن تكرار القول بما يطول إلى الرجال .
هذا يعني ، مرة ثانية ، أن النساء كفئة لا يشكلن مجموعة متجانسة لجهة توجههن الجندري . وكذلك الرجال ؛ بل إن مواقعهم الطوعية في العمل الاجتماعي ترتبط ارتباطاً ذا دلالة بذلك التوجه .

٣- الديمقراطية : تشير نتائجنا إلى أن طرازي المنظمات يتساويان من حيث الشفافية ومن حيث ممارسات المحاسبة أيضاً . ولا فرق بين صفات الرئيس في تصورات المنتسبين للثنتين ، ولا يتغير الأمر أكان الرئيس مؤسساً أم لم يكن . أيضاً ، تتقارب درجة الحيوية والنشاط بين المنظمين ، وإن كانت تميل أجواء المنظمات الخدمائية لأن تكون أكثر نشاطاً .

والوضع هو نفسه في الطرازين لجهة الشفافية والمحاسبة وصورة الرئيس أو أجواء الجمعية أكان الرئيس مؤسساً للجمعية أم لم يكن .

واستناداً إلى المؤشر المركب المعتمد الذي يصنف المنظمات إلى عليا ووسطى ودنيا في ممارستها الديمقراطية، يتبين لنا، إحصائياً، أن المنظمات التغييرية هي أكثر ديمقراطية من المنظمات الرعائية .

نركز، في ما يلي، على صنف من المنظمات الرعائية هي المنظمات التي دعيناها بـ «الطائفية»؛ ونذكر بأن هذه المنظمات دعيت بـ «طائفية» أو «لا-طائفية» تبعاً لمؤشرين: إعلانها عن نفسها في تسميتها، و/أو تبعاً لطائفة أكثرية أعضائها؛ فتصنّفت، بناء عليه، ثماني منظمات منها تحت «طائفية»، (وذلك بتحفظ مرفق بذلك التصنيف)، والباقية تحت «لا طائفية» .

هل تختلف هذه المنظمات التي دعوناها «طائفية» عن مثيلتها - «اللاطائفية» من ضمن المنظمات الرعائية؟

يبدو أن المنظمات الطائفية هي أقل ديمقراطية من المنظمات اللاطائفية؛ بالمقابل تساوى الفئتان لجهة التنميط الجندري .

أما المفارقة في مقارنة هذين النمطين من المنظمات فهي التالية: المنظمات اللاطائفية، (التي تدرج تحت مصنف الرعائية)، هي، تبعاً للمعايير التي اعتمدنا، أكثر طائفية من المنظمات الطائفية!! (٣)

النساء في العمل الاجتماعي: من أجل تمكين المجتمع؟

نستعيد، عند هذا المفصل من دراستنا، سؤالنا الأول:

هل أضافت النساء إلى العمل الاجتماعي؟ ماذا أضافت؟ ما هي الشروط التي تجعل تلك الإضافة ممكنة؟

هل إن عملها الاجتماعي هو إعادة إنتاج في المجال العام للجندر الذي يتأسس في المجال الخاص؟ أم هو يواجه الجندر الأبوي ويسعى إلى إعادة صياغته؟

هل يعمل على إعادة إنتاج الطائفية والتقوقع؟ أم إنه يناهضهما فينحو إلى تقوية النسيج الاجتماعي الذي أوهته حروبنا الأهلية الطويلة؟

هل إن الرقي بالممارسة الديمقراطية هو همّ نسائي؟

في نتائج دراستنا الميدانية إجابات، أو محاولات للإجابة، نحاول في هذا التلخيص إبرازها:

من الواضح في خطاب قيادي المنظمات المستجوبين أن مسألة الإضافة تتحدد بالتصور

والوضع هو نفسه في الطرازين لجهة الشفافية والمحاسبة وصورة الرئيس أو أجواء الجمعية أكان الرئيس مؤسساً للجمعية أم لم يكن .

واستناداً إلى المؤشر المركب المعتمد الذي يصنف المنظمات إلى عليا ووسطى ودنيا في ممارستها الديمقراطية، يتبين لنا، إحصائياً، أن المنظمات التغييرية هي أكثر ديمقراطية من المنظمات الرعائية .

نركز، في ما يلي، على صنف من المنظمات الرعائية هي المنظمات التي دعيناها بـ «الطائفية»؛ ونذكر بأن هذه المنظمات دعيت بـ «طائفية» أو «لا-طائفية» تبعاً لمؤشرين: إعلانها عن نفسها في تسميتها، و/أو تبعاً لطائفة أكثرية أعضائها؛ فتصنّفت، بناء عليه، ثماني منظمات منها تحت «طائفية»، (وذلك بتحفظ مرفق بذلك التصنيف)، والباقية تحت «لا طائفية» .

هل تختلف هذه المنظمات التي دعوناها «طائفية» عن مثلتها - «اللاطائفية» من ضمن المنظمات الرعائية؟

يبدو أن المنظمات الطائفية هي أقل ديمقراطية من المنظمات اللاطائفية؛ بالمقابل تساوى الفئتان لجهة النميط الجندري .

أما المفارقة في مقارنة هذين النمطين من المنظمات فهي التالية: المنظمات اللاطائفية، (التي تندرج تحت مصنف الرعائية)، هي، تبعاً للمعايير التي اعتمدنا، أكثر طائفية من المنظمات الطائفية!! (٣)

النساء في العمل الاجتماعي: من أجل تمكين المجتمع؟

نستعيد، عند هذا المفصل من دراستنا، سؤالنا الأول:

هل أضافت النساء إلى العمل الاجتماعي؟ ماذا أضافت؟ ما هي الشروط التي تجعل تلك الإضافة ممكنة؟

هل إن عملها الاجتماعي هو إعادة إنتاج في المجال العام للجندر الذي يتأسس في المجال الخاص؟ أم هو يواجه الجندر الأبوي ويسعى إلى إعادة صياغته؟

هل يعمل على إعادة إنتاج الطائفية والتفوق؟ أم إنه يناهضهما فينحو إلى تقوية النسيج الاجتماعي الذي أوهته حروبنا الأهلية الطويلة؟

هل إن الرقي بالممارسة الديمقراطية هو همّ نسائي؟

في نتائج دراستنا الميدانية إجابات، أو محاولات للإجابة، نحاول في هذا التلخيص إبرازها:

من الواضح في خطاب قيادي المنظمات المستجوبين أن مسألة الإضافة تتحدد بالتصور

الذي تحمله هذه القيادات لوظيفة العمل الاجتماعي ولحاجاته من جهة، ولدور المرأة فيه وحدود إمكاناتها، من جهة ثانية:

فحيث تقبل المنظمة الواقع الاجتماعي / السياسي / الثقافي، ويقتصر سعيها على ترميم نواقصه، (كأن تؤمّن حاجات جماعتها الطائفية في مستلزمات بقائها من صحة وتعليم ورعاية إلخ، أو أن «تحضن» فئات هامشية من مدمنين وأيتام ومتخلفين دراسياً ومرضى مزمنين ومعاقين إلخ...)، بحجة أن الدولة قاصرة عن ذلك؛ وهي في ذلك كله تعمل لخدمة الناس من محيطها المباشر أو الأبعد، واضعة نفسها في أغلب الأحيان، مقام «العالم» بمصلحتهم في ما يتصل بموضوع العناية الذي ارتأته وظيفة لعملها الاجتماعي. ويتجلى هذا، خاصة، في البرنامج التربوي / التوعوي الذي يرافق، في العادة، الخدمة / العناية التي يقدمها هؤلاء. هذه تتراوح، بحسب الحالة، بين التوعية الدينية وبين تحفيز المرأة على لعب دور «ما» في المجتمع، (مرسوم بدقة، بالطبع، بالأيديولوجيا / المرجع في كل منظمة)، مروراً بالثقيف الصحي أو التربوي أو، أحياناً، «الإنساني». وفي هذا كله تفاد لأصول المشاكل / المسائل المشمولة بالعناية وقبول بقدور الدولة في معالجتها، بل تبرير لتقاعسها، (ضعفها بعد الحرب، «طائفيتها»، بيروقراطية أجهزتها إلخ...)، وقبول بانقسام المجتمع إلى طوائف. حين تتصف وظيفة العمل الاجتماعي بما سبق، يُنظر إلى موقع المرأة فيه بوصفها إضافة كمية، بل ونوعية أحياناً. على أن هذه الإضافة، وكما نتبين من خطاب قيادات هذا النمط من العمل الاجتماعي، مُحكّمة الارتباط بالجندر الأبوي: بأدوارها «الطبيعية»، أولاً، وبالسلمات المترتبة عنه، ثانياً، منها رفعة المقام التي تستمدّها من علاقاتها العائلية برجال مهمين والتي يتم توظيفها في العمل الاجتماعي نفسه. هكذا، يصبح المجتمع أُسرته الأكبر وتقوم فيه بوظيفة العناية بوجهها العملي - الخدماتي والعاطفي - العلائقي، فتمنحه «لمسة» تتصف بـ«الخاصة» هي تحديداً تلك الإضافة.

أما حين يقوم العمل الاجتماعي على مناهضة الواقع الاجتماعي / السياسي / الثقافي، ولا يقبل بالطائفية أو بالبطركية، (أو اللاديمقراطية: المترتبة عنهما)، قدراً لا رادّ له، فيختلف الأمر. إذ تُستقطب المرأة إلى هذا النمط من العمل الاجتماعي بوصفها مواطنة لا «امرأة». وينطوي ذلك على افتراض كونها تعيش، في احتمال أدنى، صراعاً مع الجندر الأبوي ومترباته، أو أنها قطعت شوطاً في تجاوز تلك المتربات. هذا التصور لوظيفة العمل الاجتماعي، وذلك التوقع من ناسه هو، في رأينا، ما جعل قيادات العمل الاجتماعي التغيير، (كما دعونا)، تنفي حصول إضافات مهمة للنساء فيه.

لكننا نملك من نتائج الاستمارات في هذه الدراسة ما يعيننا على فحص انطباعات القياديين المذكورة تأكيداً أو نفياً:

من جهة أولى، يمكننا الجزم، استناداً إلى نتائج عيّنتنا الإحصائية، أن النساء والرجال

يتساوون كأفراد في مجمل المسائل المدروسة ما عدا واحدة، هي تنميطهم الجندري: إذ النساء أقل تنميطاً من الرجال. ولدى تأمل البنود التي تُولف القياس الذي اعتمدنا لذلك، (أنظر الملحق رقم ٣)، نجد أن النساء، وبمعزل عن صفاتهن الديمغرافية والاجتماعية التي تميز ما بينهن، ما عدن يتبين الصورة الشائعة عن أدوار النساء والرجال في مجتمعنا، أو عن القيم الملحقة بها أو عن مترباتها بالدرجة ذاتها التي يتبناها الرجال. ونحن نفترض أن توجهات النساء في يتعلّق بهذه المسألة مبنية على قاعدة الاختبار لا على ردود الفعل النفس-دفاعية. هؤلاء النساء اخترن ذواتهن في العمل الاجتماعي، أي في «العام»، وتحسّن هناك اعتباراتية التصنيف الجندري.

لمزيد من التفصيل: نحن نرى أن لموقع المرأة، موضوع دراستنا، بما هي ناشطة في المجال العام، تأثيراً فريداً يعزز عزوفها عن تبني الصورة الشائعة عن أدوار النساء والرجال في مجتمعنا، أو القيم الملحقة بهذه الأدوار أو مترباتها القانونية والسياسية والاقتصادية... نقول إن عزوفها النسبي - بالنسبة للرجل - يعكس، على الأرجح، اختباراً حقيقياً لقصور وتخلّف النظام الجندري الأبوي عن التعبير عن معاشها الوجودي، وعن انتمائها الجندري من ضمن ذلك المعاش. ونقول إن هذا العزوف هو أكثر من رد فعل تعصبي Sexist، لأن هذه المرأة اختبرت قدراتها في المجال العام وقامت بفحص تجريبي/ واقعي للتصنيف أو التنميط الذي ينطوي عليه النظام الجندري الأبوي، ولمست اعتباراتية بدرجة أكبر مما فعل الرجل. ولا ننس أن الرجل لا يملك دافعاً ملحاً بالدرجة ذاتها للتمحيص في منمّطاته الجندرية ووضعها موضع التساؤل، أو إعادة صياغتها على نحو متناسب مع وضعية المرأة المعاصرة، في أقل تقدير. وعلى العكس من ذلك، تملك النساء مصلحة في مناهضة الجندر في خطابهن المعلن، ففي ذلك ربح مباشر لرؤيتهن لذواتهن وتقديرهن لها.

ولعل ما يدعم تأويلنا أن النساء في عينتنا ينقسمن، بدورهن، حول المسألة: فالمرأة العاملة بأجر، ذات المهنة، هي أقل تنميطاً من المرأة ربة المنزل. فالأولى اختبرت المنمّطات المذكورة مرتين، إذا صح التعبير، لا مرة واحدة.

أيضاً، المرأة الأصغر سناً هي أقل تنميطاً من المرأة الأكبر سناً.

والمرأة العازبة هي أقل تنميطاً من المرأة المتزوجة.

أخيراً، المرأة في المنظمات المدنية - أو المختلطة أو اللاطائفية - هي أقل تنميطاً من المرأة في المنظمات الرعائية أو النسائية الصرف أو الطائفية على التوالي.

هؤلاء النساء، (العاملات بأجر، الشابات، العازبات، الناشطات في المنظمات التغييرية)، يجتمعن على صفة واحدة، وإن فضفاضة: كونهن يتبوأن مكانة يمكن وصفها بأنها أكثر هامشية أو أنهن أقل انخراطاً في النظام الجندري القائم من النساء في الفئة الثانية، (ربات المنازل، المتزوجات، الأكبر سناً، الناشطات في المنظمات الرعائية).

النساء في العمل الاجتماعي يحملن توجهاً جندرياً يختلف عن توجه الرجال فيه . هن ، إذاً ، لا يتبين النظام الجندري القائم بالدرجة نفسها التي يتبناها فيه الرجل . وهذا ، من وجهة نظرنا ، «إضافة» ، (ونعلم أن وجهة نظرنا تحمل حكماً قيمياً) ، وإن كنا لا نعرف بالتحديد أشكال توظيف تلك الإضافة .

غير أن «الاتفاق» بين النساء كقوة «بمواجهة» الرجال في عيتنا ينتهي عند هذا الحد . وفيما وراء ذلك فإن ما ندعوه إضافة النساء ، أو غيابها ، يتغير تبعاً لطراز المنظمة غير الحكومية التي تنتمي إليها :

ففي المنظمات الخيرية / الخدمائية ، (وهذه تشتمل على كل المنظمات ذات الطابع الطائفي) ، تُبدي النساء توجهاً طائفيًا مساوياً لتوجه الرجال الطائفي . أي ، تتساوى «طائفية» النساء ، بالاستناد دائماً إلى قياسنا المعتمد ، مع «طائفية» الرجال فيها .

العامل المؤثر ، إذاً ، وفيما يخص الطائفية ليس جندر الأفراد بل طبيعة المنظمة التي ينشطون فيها . وهو ما ينسحب على الرجال والنساء معاً . وإذا ما أردنا إطلاق حكم في هذا المضمار ، قلنا إن النساء في هذا النمط من المنظمات هن في موقع أكثر تقدماً بإزاء تجاوز الطائفية من النساء والرجال في المنظمات الأخرى . فنجعل شرط إضافتهن في انتمائهن إلى منظمات تغييرية ؛ وهن يتساوين في هذه الإضافة مع الرجال زملائهن فيها .

أما في ما يتصل بالديمقراطية ، فالحكم بإضافة النساء إليها أكثر تعقيداً . والأرجح أن مصدر التعقيد يكمن في تفاوت التعريف الذي يتبناه الأشخاص لها ولممارستها . وهو ، بالتحديد ، ما جعل خطاب القيادات عن الديمقراطية يعصى على التصنيف في اتجاهات واضحة كما سبق وأثبتنا . وفي اعتمادنا نحن لتعريف مركّب ومزدوج الزاوية - هو «موضوعي» بما يطول إلى المحاسبة والشفافية ، و«ذاتي» تستوفيه ، إلى حدّ ما ، صورة الرئيس وعيش جو الجمعية - محاولة لتوحيده . والجدير ذكره ، أن العناصر التي ألفت هذا التعريف هي بعض أو كل ما يعتبره المستجوبون أنفسهم «ديمقراطية» .

ونعود إلى تساؤلنا الأولي الذي تفاوتت فيه إجابات القيادات بين حدين أقصيين : بين مؤكّد لإضافات النساء وبين ناف لها نفيًا قاطعاً . واللافت أن الطرفين يعودان في تأكيداهما إلى المصادر ذاتها : إلى «طبيعة» المرأة وإلى تربيتها . فالذي ينفي الإضافات يتكلم عنها ثبات «الطبيعة» ، وعن الأثر الجازم الذي لا يمكن تبديله بالتربية . ومن يلاحظ الإضافات يتكلم عنها بوصفها تعبيراً عن ردّ فعل مناهض لـ «الطبيعة» التي لا يعترف بسطوتها النهائية ، وعلى التربية الجائرة التي تؤسس للخنوع والاستتباع . بكلام آخر ، يتكلم الأشخاص الذين نفوا إضافة للنساء على العمل الاجتماعي ، أسوة بالذين أكدوا وجود تلك الإضافة ، على نظام الجندر ومرتباته .

في نتائجنا الإحصائية ما يقربنا ، شيئاً ما ، من حسم للجدال القائم بين الطرفين : تتسم

المنظمات المختلطة بديمقراطية أعلى من المنظمات النسائية الصرف . ومن بين المنظمات المختلطة وجدنا أن ذات الأكثرية الرجالية هي أكثر «ديمقراطية» .

أي، إن النساء، لدى اختلاطهن مع الرجال في منظمة واحدة، يملكن حظاً أكبر لممارسة العمل الاجتماعي في أجواء ديمقراطية - أو للاسهام في إنتاجها - مما لو كن في منظمة نسائية صرف .

وإن شئنا مزيداً من التحديد: النساء من الفئة الأولى ينتمين إلى منظمات تدير أمورها قيادة أقل تزعمية واستثنائية، وتنتهج قواعد، وتقوم بممارسات، وتعتمد قنوات تسمح جميعاً بالشفافية والمحاسبة وبمشاركة الأفراد والهيئات في أنشطة التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم . أي أنهم ينتمين إلى منظمات يحسن إدارتها بدرجة أكبر من النساء في الفئة الثانية . هذا، بالرغم من أن هذه جميعاً تؤثر إلى أن ممارسة الديمقراطية في المنظمات غير الحكومية تبرز المهارات والتقاليد والأخلاقيات المحبذة للنساء، ولا تقتصر على التقليدية التي تعتمد الأغلبية والهرمية، ذكرية الصفة والاتجاه .

لكن يبقى أن الديمقراطية تطوي، وفي وجه رئيسي منها، على الاعتراف بالخلافات بين الأشخاص واقعاً لا يمكن تجاوزه . ولعل نتائج دراستنا ممكنة التأويل انطلاقاً من هنا . فالأبحاث في المعاشات النسائية تبين أن القبول بالاختلاف وما يتضمن من احتمال للخلاف، هو إشكالي لديهم وباعث على القلق على نحو غير محتمل . ومصدر هذا القلق هو بالتحديد وجه من وجوه «تقاليدهن» التي قمن بإرصانهما في المجال الخاص، والتي تحمل في طياتها بعداً تكيفياً . نقصد ميلهن إلى كبت اختلافاتهن وخلافاتهن مع الآخرين، ومع النساء منهم بشكل خاص . ودوافعهن إلى ذلك خوفهن من إحداث شرخ في تناغم الجماعة، (Herman and Lewis, 1989) . ثمة أيضاً أسباب أعمق، ربما، ترد إلى تنشئتهن على كبت غضبهن وعدم تدريبهن على احتواء غضبهن «الأولي»، وخوفهن، تالياً، من انفجاره، على نحو لا يسعهن السيطرة عليه عند بروز هذه الخلافات (Lerner, 1989) . وذلك، بالمقارنة مع الرجل الذي يُشجّع على تفعيل غضبه وعدوانيته؛ فيتعلم، تبعاً، السيطرة عليهما والتحكم بهما . وهذا من تجليات الجندر . ولعل وجود النساء في منظمات مختلطة يساعدهن على تخطي ذلك الخوف بالتجريب الواقعي Reality Testing الذي يجعلهن أكثر ألفة مع تلك الممارسة ومع مترباتها غير المتناسبة مع تنشئتهن . وهو ما ظهر في كلام بعض قياداتهن . هؤلاء أشرنا إلى أنهم بدأن بطرح أسلوبيهن الخاص فيها، (أي، توظيف مهاراتهم التي ذكرت سابقاً) . هذا بعض ما لمسنا، أيضاً، في منظمات نسائية أو ذات قيادات نسائية خاضت «مغامرة» التعديل في مفهوم الديمقراطية وممارستها بما يشبه المحاولة والخطأ، وذلك بمبادرة من قياداتها .

وفي ما يتعدى تفاصيل النتائج المستحثة بأسئلتنا واستماراتنا، يطفو على سطح خطاب

قيادات العمل الاجتماعي في عرضهن لوظائف منظماتهن همّ ثابت . هذا الهمّ يتمثل بإعادة «تربية» مجتمعاتهن الأقرب التي لا تتجاوز محيط مذهبهم أو جماعاتهم، أو الأبعد التي قد تصل إلى حدود الوطن بكامله . وما نقول يشمل أغلب المنظمات إن لم نقل كلها: فيُقدّم المجتمع بصفته «ناقص» التربية في ما يختص بموضوع اهتمامهم، ويضمّنون إلى برامج أنشطتهم بنداً لتربيته، لتنشئته، لتدريبه، أو لتوعيته .

وللتمثيل على ما نقول نذكر التربية الصحية التي تنتهجها «الهيئة الصحية الإسلامية» و«مركز العناية الدائمة»، التربية المسيحية لدى «اللجنة النسائية في مجلس كنائس الشرق الأوسط»، والتربية الإسلامية لدى «جمعية النجاة الاجتماعية»، التدريب على الحوار اللاعنفي لدى «الحركة الاجتماعية»، والتربية الضمنية على المواطنة لدى «اللقاء من أجل الانتخابات...» ، التوعية البيئية في برنامج «الخط الأخضر»، والتوعية على حقوق الانسان لدى «المنظمة اللبنانية لحقوق الانسان» والتربية الاقتصادية لدى «المجموعة» إلخ .

وكما تتباين مناهج التربية المدرسية، تتباين المناهج المعتمدة في العمل الاجتماعي أيضاً: منها التلقيني ويتجهجه، في الأغلب، من يدعي التخصص في الصحة أو التربية أو الدين أو حتى في القضايا النسائية «الجديدة» . (الجندر، القيادة، إلخ...) . ومنها تفاعلي يأخذ «المعلّم» فيه دور منشط النقاش مركزاً إيّاه على حاجات «المتعلّم» واختباراته؛ فتكون النتيجة تعلّم الفتّين - المنظمة غير الحكومية والجماعة المعنية بنشاطها - في عملية متبادلة التأثير .

لا يخفى أن حقل التربية المدرسية يتجّه في بلادنا، ومنذ أواسط القرن الماضي، إلى التأنيث جاعلاً إيّاها من اختصاص المرأة . لكن النساء لم يستدعين لرسم فلسفة مناهجها أو إدارة سياستها، (كيوان، ١٩٩٨) . فهل تقع النساء من «تربية المجتمع» الموقع نفسه؟ هل ترضى النساء اللبنانيات بأن يكنّ منقّذات ل«مناهج» الرجل التربوية في العمل الاجتماعي كما كنّ في المجال التربوي المنهجي؟ أم أنهن يعملن على تجاوز رؤية الرجال ومقاصدهم من التربية المذكورة؟ كيف يتجلّى ذلك في طرح قضيتهن؟ هل هناك ما يدل على أنهن يسعين لإعادة صياغة الجندر ومكوناته في «العام»، أم أن عملهن يصب في طاحونة النظام الأبوي الطائفي؟

هي أسئلة نسعى عند الإجابة عليها في الجزء الأخير من هذا الكتاب لرصد مكان تمكين النساء وسبله في العمل الاجتماعي النسائي ذي المواضيع النسائية حصراً .

حاولنا في هذا الجزء الذي امتد على الفصول الثلاثة الأخيرة - الثاني والثالث والرابع - من دراستنا النظر إلى بعض خصائص عمل النساء الاجتماعي في سياقه الأعم . وذلك تناغماً مع رؤية تبنيهاها بداية، (أنظر المقدمة - هذه الدراسة) . وهي رؤية طبّقناها، أولاً، عند

البحث عن ديناميات العمل الاجتماعي، بعامة، قبل البحث عن موقع النساء فيه أو عن إضافتها إليه. وقمنا، بعد ذلك، بمقارنة النساء بالرجال، زملائهن في العمل الاجتماعي، للبحث عن فروق بين الفئتين في ما يتصل بأبعاد ثلاثة افترضنا محوريتها في توفير الشروط المناسبة لاجتماعنا اللبناني في حاضره.

في الجزء الثالث - الأخير نقوم بدراسة حالتين:

ندرس، أولاً، موضوعاً استقطب اهتمام النساء في العمل الاجتماعي في السنوات العشر الماضية، هو مناهضة العنف ضد النساء،

ونعرض، ثانياً، لأحوال منظمة غير حكومية نسائية «نخبوية» من حيث موقع أشخاصها الاجتماعي، و«مستقبلية» من حيث موضوع اجتماعهن، هي «تجمع الباحثات اللبنانيات». وذلك، من أجل الإضاءة على جانب من اهتمامات ومقاربات وأساليب نسائية تهدف إلى تمكين النساء في إطار غير ذكري.

هوامش الفصل الرابع

١. نجنب القارئ مهمة تفحص الجداول البيانية الكثيرة لمعطيات الدراسة الميدانية ونشير إلى الإحصائيات المهمة ذات الدلالة في سياق عرض نتائجها.

٢. استخدمنا محك (مربع كاي) لرصد الترابط أو التأثير المتبادل بين المجموعات بإزاء المتغيرات النوعية، ومحك (ت) لرصد الفروق أو التشابه بين المجموعات بإزاء المتغيرات الكمية. واعتمدنا مستوى للدلالة ٠.٠١، فما دون.

٣. لعل ذلك ناجم عن أن أكثر المنظمات الطائفية في عيّننا ينتمي إلى تيار «الاسلام السياسي». وهذه طوّرت خطاباً - توجهات ومواقف ومفردات - حول هذه المسألة المهمة على نحو لم تختبره المنظمات الرعائية غير الطائفية. ولعل المؤشرات التي اعتمدنا لرصد طائفية الاشخاص كانت مباشرة، فوضعت المتسبين من الفئة الاولى في موقع دفاعي، وجعلت استجابتهم للاستشارة المعتمدة أكثر تعبيراً عما يُعرف في الميادين المعرفية التي تعتمدها بـ«المرغوبة الاجتماعية» - الميل للاستجابة على نحو «يرضي» المستجوب، ويُعلي من صورة المستجوب لديه.

الفصل الخامس

في مواجهة العنف ضد النساء:
ايدولوجيات وبرامج

تمهيد

كرّست المؤتمرات والاتفاقات العالمية المعنية بالمرأة العنف الذي يمارس على النساء داخل بيوتهن، وبوصفهن نساء، شأنًا عامًا. ما عادت «حرمة البيوت» في مجتمعاتنا الأبوية سياجاً مقنعاً لإخفاء ما يجري في داخلها. وحيث أبدى مجتمعنا، شأنه شأن المجتمعات الأبوية، مكابرة وعناداً في الاعتراف بالعنف الأسري عامة، والعنف الموجه ضد المرأة خاصة، جاءت حوادث صاخبة لتسفّه المكابرة والعناد معاً ولتضع موضع تساؤل هالة القداسة التي تحيط الأسرة في هذه المجتمعات. حوادث العنف هذه كانت قد بدأت تتسرب أخبارها إلى وسائل الإعلام، المرئي منه خاصة. صحيح أنّ النزوع إلى الإثارة الذي رافق الإعلام عن هذه الحوادث قدّمها، غالباً، وكأنها معزولة ووليدة أوضاع بالغة الاستثنائية؛ لكنه أتاح، من جهة أخرى، لنساء يعانين من العنف إدراك ما كان محظوراً عليهن إدراكه: أن ما يعانين منه ليس قدراً ملازماً لبنات جنسهن؛ وأنه بإمكانهن الجهر بمعاناتهن والتبليغ عن معنفيهن. كما دفع من هم في تماسّ مع المرأة إلى وجوب التنبيه إلى العنف ومظاهره البارزة - المستترة. هذا التطور حدث في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وبتنا نشهد، حالياً، اهتماماً بالعنف الموجه ضد المرأة يتجاوز الأحداث الجرمية إلى الممارسات اليومية. وذلك في تقارير وإحصاءات ودراسات ومطالعات يقدمها أطباء أو باحثون أو عاملون اجتماعيون أو طلاب جامعيون من كليات مختلفة (إعلام، صحة، علوم اجتماعية، علم نفس، إلخ)، و دائماً من الجنسين^(١). كما أننا نشهد توسعاً في دائرة مدلولات العنف من الجسدي إلى النفسي والقانوني وصولاً إلى مجالات مولّدة لمسوّغات العنف ضد المرأة: الاقتصادي والاجتماعي في وجوهه كافة.

المنظمات غير الحكومية، كيف ترى إلى العنف الموجه ضد المرأة؟ هل تواجهه؟ ما

هي أساليب مواجهتها أو مسوّغات إحجامها؟
نتناول في دراستنا حالات/ نماذج من مواجهة العنف ضد النساء في مجتمعنا تتمثل بما يلي:

- أ - الخلفية الإيديولوجية التي تتبناها كل من منظمتين غير حكوميتين تقعان على طرفي متصل: واحدة دينية - إسلامية تحديداً، والثانية مدنية، تعبيراً عن نمطين متجاورين في الزمان والمكان، ومتقابلين في التعامل مع مسألة العنف الموجه ضد النساء.
- ب - ونصف، أيضاً، برامج ثلاثة تنفذها منظمات غير حكومية ثلاث: إحداها دينية - مسيحية تحديداً - واثنان مدنيتان، لمواجهة العنف ضد النساء.
- ت - نوّقت، أخيراً، للمسيرة النسائية اللبنانية التي أطلقتها ونظمتها المنظمات غير الحكومية اللبنانية تحت شعار «إلغاء الفقر ومناهضة التمييز والعنف ضد النساء» تنويعاً لمسيرة النضال ضد هذه جميعاً في بلادنا، وباللقاء مع المسيرة النسائية العالمية التي أقيمت في نيويورك تحت الشعارات ذاتها.

أ - منظمتان ونهجان

أخترنا أن نرى إلى الخلفية الإيديولوجية التي تحكم أداء منظمتين اثنتين بمواجهة العنف ضد النساء:

- الأولى، جمعية النجاة الاجتماعية - الإسلامية؛ وهذه تتوق إلى استعادة العهد الإسلامي الأول. لذا، فإن الفكر الذي يظلل مجمل أدائها يُرسي، في وجه من وجوهه، خلفية تاريخية - ثقافية لمسألة التعاطي مع قضايا المرأة، عامة، والعنف الموجه ضدها بشكل خاص.
- الثانية، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة؛ وهذه تضع نفسها في مساق عالمي تستقي منه مباشرة أطرها المرجعية ونهج أدائها. لذا، فهي على عكس الأولى، مستقبلية الهوى. أي إنها منتظمة على مثال تصبو إلى تحقيقه، أكثر فأكثر، المنظمات غير الحكومية عندنا.

جمعية النجاة الاجتماعية (الإسلامية)

وهي نسائية صرف، تتظلل بالفكر الإسلامي وعضواتها من المذهب السنّي ويلتزم بالزّي الشرعي. تتمركز «الجمعية» في بيروت لكنها تنشط في غير منطقة من لبنان وبين فئات النساء كافة - طالبات وعاملات وربات منازل. وهي تقدّم خدمات خيرية للمحتاجين من أبناء المذهب في المناسبات الدينية، خاصة، لكنها تهدف، أساساً، إلى توعية المرأة إلى شؤون الدين الإسلامي وحثّها على المشاركة في الشأن العام الديني والدنيوي. وتقيم

الجمعية دروساً عامة أو متخصصة ومحاضرات تثقيفية وتربوية كما تعنى بمحو الأمية وتحفيظ القرآن إلخ. وهي تصبو إلى إنشاء مراكز لتأهيل الأمهات بتعليمهن الخياطة وتدبير المنزل والمبادئ الصحية.

وتصدر الجمعية مجلة شهرية من ٣٦ صفحة تعبر عن توجهات الجمعية وتعلن عن أنشطتها. لكنها، وبشكل خاص، مساحة للتبادل والسيجال بين الملتزمات من الجمعية وبين مناصريهن من القراء، نساء ورجالاً، في أمور تتركز، خاصة، على الشؤون المتعلقة بالنساء: الزواج المتعدد، الطلاق، العنف الأسري، العلاقات الزوجية، العنوسة، الاستهلاك الإعلامي لجسد المرأة، الطاعة والابتلاء، الاختلاط، الصداقة بين الجنسين، الحجاب، القوامة، المثالات - القدوة النسائية إلخ.

وتحمل الجمعية صورة عن ذاتها تتسم بـ «الانفتاح» ومن دلائله انتسابها إلى «المجلس النسائي اللبناني» الذي يضم عدداً من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية النسائية على اختلاف أشكالها وتشارك الجمعية في اجتماعاته العامة وبعض أنشطته.

كيف تواجه هذه المنظمة العنف الموجه ضد النساء؟

نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن العنف من منظور هذه المنظمة هو، أساساً، جسدي وضرب مبرح بقصد الأذى و«تقبيح الوجه» أو تشويهه. أما الضرب الخفيف، وفي أماكن أخرى من الجسد بقصد «الإذلال» لا الأذى، فهو مسموح به بفعل قوامة الرجل على المرأة الشبيهة بقوامة الأم على أولادها؛ ولأن الضرب، بقصد الإذلال، هو وسيلة تربوية ممكنة. خاصة وإن القرآن أتى على ذكرها، صراحة، واحدة من الوسائل المتاحة لمعالجة نشوز النساء. ولا تستسيغ قيادات هذه المنظمة معنى العنف الذي تتبناه بعض المنظمات غير الحكومية العاملة التي تتصدى لهذا الموضوع وتفضل حصره بـ «الجسدي»؛ على أن بعض القيادات الشابة في الجمعية ينعتن بعض أشكال التحقير وإطلاق النعوت والتلويح والشتائم والحجر والقهر والإرغام بـ «العنف النفسي» ذي الأثر الأكثر أذى، برأيهن، من الجسدي. وباستثناء الحالات الجرمية التي تستدعي تدخّل القوى الأمنية والقضائية، فإن الاعتداء الجسدي على المرأة هو، برأي القيادات المتكلمات باسم المنظمة، شأن المرأة ومسؤوليتها أساساً وموضوع ملامة الرجل، بدرجة ثانية. وعليها مواجهته، إذًا، باستراتيجيتين اثنتين:

بالوقاية، بالتأقلم مع طباع الرجل التي خلقه الله عليها، وتجنّب استفزازه وإثارة المشاكل وكثرة المطالب والعصيان والتمرد وسلطة اللسان؛ «فالنساء هن غالباً قادرات ماكرات وكيدهن عظيم». ويمكن، إذًا، استخدام الحيلة - العاطفة أو العقل - للوصول إلى

مبتغها لا المواجهة المباشرة التي تستثير العنف .

بالصبر على قدرها ، وتجاهل عنف الرجل ما دام يؤمّن لها الطعام والمأوى والكسوة ولا يجبرها على معصية الله . بل عليها التستر عليه والقبول بقدرها صوناً لأسرتها شاكرة الله على أنه لا يمنعها من عبادته ، والرضا بما أصابها من ابتلاء في هذه الدنيا - بما هو أمر من الله - طمعاً بثمرات الآخرة .

وتتوجه الجمعية للرجل عبر قنواتها العامة كالمجلة ، مثلاً ، وبالاتصال الشخصي ، إذا دعت الحاجة ، لأن «يأخذ قوامته التي أعطاها الله له بحقها وبالرحمة ، وأن يتذكر أن المرأة هي أيضاً من بني آدم الذي كرمه الله» ، فلا يجوز تعنيفها .

أما ما تعيشه المرأة وتختبره بوصفه عنفاً كالطلاق التعسفي أو الحرمان من الوصاية على الأطفال أو ضمور النفقة أو غيرها من الممارسات الكيدية التي تتبع الطلاق غالباً ، أو الزواج الثاني - أو التهديد المستمر به - أو غيرها من مظاهر ما يدعى بالعنف النفسي أو القانوني أو الاقتصادي ، وهي جميعاً مدار شكاوى النساء قارئات مجلة هذه المنظمة ، فهي لا تندرج في خانة العنف . هذه المسائل هي مواضيع لنقاش يمتد ، أحياناً ، طوال أعداد متتالية من المجلة المذكورة ، بين نساء ومشايخ ورجال ، ويعكس حيوية وانفتاحاً فكريين في داخلها . ويستند هؤلاء في تقديم حججهم على القرآن والسيرة ، أساساً ، لكن على حقائق ووقائع من الحياة العصرية أيضاً . على أن الحل يكون ، برأي هؤلاء على اختلافهم ، بالعودة إلى أصول الدين التي تُخرق على الدوام . ولعل أهم مظاهر ذلك الخرق ، باعتراف قيادات المنظمة التي نحن بصدد الكلام عنها ، أداء المحاكم الشرعية الإسلامية . ويتعيّن على المسلمين العمل على إعادة تنظيمها بما يضمن ضمان تطبيق الشريعة التي تكرّم المرأة وتضمن حقوقها في أحوالها كافة : في خياراتها الأساسية في حياة والدها ووارثه له لدى موته ، وزوجة وحيدة أو واحدة من مجموعة من الزوجات ، أو مطلقة أكانت أمّاً أم لم تكن ، أو أرمل ، أو ذات أموال خاصة الخ ؛ وكلها تخرق ، برأي الناشطات في هذه الجمعية ، في ظل سوء تطبيق الشريعة .

يبقى أن موضوع تنظيم المحاكم الشرعية ، وهو الذي قد يستدعي ، فيما يستدعي ، تعيين نساء فيها ، لا رجلاً فحسب ، لا يندرج عالياً على سلم الأولويات في أجنداء «الجمعية» . فلا تجد هذه الجمعية النسائية ، بعضواتها وجمعاعاتها المستهدفة ، ضرورة لإيلاء هذا الموضوع أهمية كبيرة ؛ هذا ، برغم التنبه لفعاليته ، لا في رفع الغبن والقهر عن نساء يشكين الغبن والقهر فحسب ، إنما أيضاً لأهميته في إحقاق عدالة الدين وإظهار انتصاره للمرأة ولحقوقها ، الموضوع الأثير للفرق الإسلامية جميعاً .

هذا هو حال المواجهة التي تعتمدها «الجمعية» للعنف الجسدي والنفسي أو للغبن والقهر الذي تشكو منه النساء في محيطهن . أما حوادث العنف العامة التي تصيب نساء من خارج مذهب «الجمعية» فلا تجد هذه سبباً للكلام عنها ؛ وإن فعلت فبكلام عام ومبهم ،

(يتحاشين، مثلاً، لفظ أو كتابة كلمة «اغتصاب» ويستعصن عنها بنقاط ثلاث)، يلقي باللائمة على الدولة التي لا تحمي المعنّفات ولا تعاقب معنّفيهن.

لا تتصدى «جمعية النجاة الاجتماعية» للعنف الموجه ضد النساء مباشرةً لأنها، وفي رأيها، «ليست منظمة نسوية»؛ فأهدافها وغاياتها المعلنة تتمحور حول تنظيم المجتمع وضمان توجهاته الإسلامية تبعاً لرؤية «الجماعة الإسلامية». والمرأة إذ استدعيت للعمل فيها، فبقصد المشاركة في العمل على «نصرة الإسلام» لا لتحقيق انتصارات خاصة ببني جنسها. ودوافع النساء لذلك متفاوتة لكن تجتمع عند واحد مشترك: كل واحدة منهن ترتبط بصلة قريى برجل أو أكثر من أعضاء «الجماعة الإسلامية». ف«الأخواتية النسائية» sisterhood تمر في هذه المنظمة النسائية عبر «الأخوية الرجالية» brotherhood؛ ولعل تماهي هؤلاء النساء مع رغبات رجالهن تخفت حدة تنبههن لصرخات الأذى الذي ينال النساء من محيطهن يستنجدن بهن علناً، أحياناً، على صفحات المجلة التي ذكرنا مراراً. فلا يعدو نقد سلوك معنّفيهم من الرجال أن يكون تنفيساً لا حتقان لدى النساء المعنّفات. لهذا التنفيس سقف يتمثل بثيمة theme تتكرر بثبات في الخطابين الشفهي والكتابي، هو وجوب طاعة الرجل بما هي من عبادة الله؛ ذلك أن تجاوز المرأة لهذه الطاعة هو من مفسد حضارة الغرب التي أصابت الرجال، قبل النساء، في رجولتهم فسمحوا للمرأة بالخروج عن طاعتهم وعن طاعة الله سواء بسواء.

الغرب هذا، «يجتاحنا بقيمه وعاداته المردولة». وترفض «الجمعية» مقاربات لقضايا المرأة، أو لمسائل تعود بالنفع المباشر على قضاياها، تعتمد ما منظمات غير حكومية لبنانية بحجة رعاية الغرب لها؛ من هذه نذكر، على سبيل المثال، المؤتمرات النسائية العالمية، الدعوة إلى إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية، الزواج المدني الاختياري وغيرها. المواجهة الفعّالة للعنف ضد المرأة في أجندا «جمعية النجاة الاجتماعية» مؤجلة طالما انضوت النساء داخلها في حمى قوامه الرجال، وطالما بقين قانعات بطاعتهم.

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد النساء

مهّدت «جلسة الاستماع العربية» لضحايا العنف من النساء في ما عرف بـ«محكمة النساء العربية» التي عقدت في بيروت في حزيران (يونيو) من العام ١٩٩٥ تحضيراً لمؤتمر بيجين، وما تلاها من تأسيس لـ«المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦... هاتان المناسبتان مهّدتا الطريق أمام إنشاء «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد النساء» في آذار من العام ١٩٩٧. وهي تكونت من جمعيات أهلية نسائية ومختلطة، (حوالي الخمس عشرة من بينها الاتحاد النسائي اللبناني الذي يضم عشرات

المنظمات النسائية)، وشخصيات اجتماعية من الجنسين «تتطلع إلى تضافر جهودها حول موضوع العنف ضد النساء تحديداً لأنهن الطرف الأضعف في المجتمع الأبوي السائد والصحية المضاعفة للممارسات العنيفة التي سادت وتسود الحروب المختلفة على أرضنا». في بيانها التأسيسي تعلن الهيئة أن «لا سبيل إلى حل قضية العنف إلا بمواجهته». وهي تتوجه إلى الدولة لتكون المرجع العادل والقابل للاحتكام، والجهة النهائية في توفير الحماية للنساء، القانونية منها بشكل خاص. لكنها تعلن، أيضاً، أن مناهضة العنف ضد المرأة لا يتحقق بالإصلاح القانوني، على أهميته المطلقة، بل أيضاً «بالعمل الدؤوب على صعيد المجتمعات المحلية لتغيير المفاهيم الخاطئة» التي تحملها.

كيف تواجه «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد النساء» المسألة موضوع تشكّلها؟ ما هي أساليب هذه المواجهة؟ وكيف تنتظم لتحقيقها؟

يؤسس التعريف المتعدد المعاني الذي تتبناه «الهيئة» للعنف لتشعب المهام المطروحة عليها. فهو إذ «يسهل تعريفه بما هو اعتداء جسدي أو معنوي من قبل جهة مادية أو معنوية على جهة أخرى»، إلا أن التماس تجلياته صعب لأنه «تجذّر فينا إلى درجة تتخطى حالة وعينا وسلوكنا ومشاهداتنا». ويرافق مسار «الهيئة» في تاريخها المقتضب العمل على التماس هذه التجليات، تحديداً، إن في الحالات التي تعدّت الـ ١٥٠ من النساء المعنفات اللواتي أمّمن مركزها طلباً للمساعدة، أو في خضم «المعارك» العلنية القليلة التي خاضتها دفاعاً عن نساء تعرضن لضروب من العنف مختلفة.

فبالإضافة إلى إلحاق الأذى الجسدي المباشر بالفريق الآخر، يتمظهر العنف، من منظور «الهيئة» بالاحتجاز؛ أو بالتشهير الاجتماعي - بتحريض الجماعة عبر استنهاض أفكارها التقليدية ومعاييرها الثقافية؛ أو هو يأخذ وجهاً اقتصادياً حين يمنع المعنف من الاستفادة من حقوقه المادية من أموال أو أرزاق؛ أو منحه فكراً فيحظر عليه التعبير عن أفكاره بإرغامه على السكوت أو على إشهار موقف مخالف لموقفه الحقيقي؛ أو أخيراً، وليس آخراً، يتجلى العنف في القانون، الوضعي منه والشرعي سواء بسواء.

إن نعت أنماط من التوجهات والسلوكات العامة والخاصة والبنى المجتمعية بـ «العنيفة» تسوّه الدرجة التي تقوم فيه هذه التوجهات والسلوكات والبنى بتوليد العنف أو إياحته أو تضمينه في ثنائياها.

ولعل المثل الأسطع بشأن ذلك هو أحكام المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات عندنا، والتي يستفيد بموجبها الرجل من «العذر المخفّف» إذا «فاجأ زوجته أو فروعه أو أخته في جرم الزنى المشهود أو في حالة الجماع غير المشروع فأقدم على قتل أحدهما أو إيذائه بغير قصد». هذا القانون يحلّ جريمة الزنى بجريمة القتل. المادة القانونية هنا، هي بمثابة تبرير للقتل؛ فيسعدنا أن نصف القانون بصفة العنف وأن نؤدبه بوصفه مسوّغاً له (٢).

المهمة الأولى التي تصدت لها «الهيئة» تندرج في سياق ما بدأت «المحكمة العربية» والذي تمثل بـ «كسر الصمت» الذي يلف العنف الموجه ضد المرأة. وحيث استوى الإعلام قناة رئيسية لكسر هذا الصمت، فقد تعاملت معه «الهيئة» بتحفظ واقتصاد. إذ إن التهويش والمبالغة اللذين ينتهجهما الإعلام التجاري، أحياناً، والاختزال والتسطيح، أحياناً أخرى، تسهم في تشويه المسألة. من هنا، أخذ العمل على كسر الصمت أشكالاً مختلفة. فبالإضافة إلى الاستخدام المقتصد لقنوات الإعلام المرئية، (أفلام وثائقية، سبوت، استعراض الكلام، ...)، تسعى اللجنة الإعلامية في «الهيئة» لإقامة حملات للتعريف بالهيئة ومهامها، وأخرى للتحسيس sensitization بالموضوع لدى الإعلاميين والهيئات الإعلامية، ونشر الوعي بين الفئات الشابة في المدارس، خاصة.

على الصعيد القانوني، تهدف «الهيئة» إلى نشر الوعي حول النصوص التي تفرض عقوبات على جرائم العنف وتلك المجحفة بحق المرأة. وتسعى إلى المشاركة في حملات محو الأمية القانونية. وتوجه إلى الدولة بوصفها راعية القوانين مطالبة بتطوير القوانين الحالية واستحداث أخرى جديدة تحمي المرأة من العنف، بتطبيق الاتفاقات الدولية التي تشجب التمييز والعنف ضد المرأة. وتقدم «الهيئة»، عبر لجنة قانونية خاصة من محامين وقضاة من الجنسين، استشارات قانونية ومساعدة قضائية للمرأة المعنفة.

وتنظم اللجنة الاجتماعية في «الهيئة» «جلسات استماع» علنية أو مغلقة للنساء ضحايا العنف. وتقدم لبعضهن مساعدة مباشرة تتخذ أشكالاً مختلفة، لكنها ما تزال دون الحاجة الفعلية. وهي وفرت «خطاً حاراً» hot line لسماع شكاواهن. وفي ما يتعدى ذلك، فهي تسعى إلى تأمين خدمات نفسانية ودعمية معنوية عبر اختصاصيين من معالجين نفسيين ومرشدين اجتماعيات. ويبقى الملجأ الآمن من عنف الرجل ضرورة قصوى تسعى «الهيئة» لتوفيره بالتدخل لدى الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية أو لدى مؤسسات غير حكومية -الرهبانيات المسيحية مثلاً.

وفي غياب دراسات محلية عن العنف الأسري تقوم «الهيئة» بجهد توثيقي وبحثي أثمر بضع مطالعات ينبنى بطبيعة عمل «الهيئة» وتطوره، ويسمح لأفرادها وأصدقائها بالتعرف المنهجي على مسائل متعلقة بالعنف باعتبار المعرفة شرطاً ضرورياً للتعامل مع تلك المسائل.

وتتعامل «الهيئة» مع الحوادث الجرمية الطارئة التي تحمل في ثناياها شكلاً من أشكال العنف ضد النساء بالوسائل المناسبة إما على الملأ الإعلامي، كما حصل في ما عرف بـ «معركة الطالبة سولين»؛ أو بمتابعة هادئة بعيدة عن الضجيج الإعلامي كما في «قضية القاصر فاطمة» المتهممة بقتل وليدتها.

إن توسيع دائرة مفهوم العنف من الأذى الجسدي والمعنوي المباشرين لتطول إلى

المجالات التي قد تحمل في تركيبها إمكانات تسوِّغ له وتبيحه... نقول إن هذا التوسيع لمدلول العنف يلقي على عاتق مناهضيه مهاماً متشعبة ومتخصصة:

هي متشعبة بفعل تعدد مجالات التدخل التي يستتبعها ذلك التوسيع: القانون، الخدمة الاجتماعية، الطب، العلاج النفسي، الإعلام، العمل الدعاوي، العلاقات العامة، الاتصالات، الإدارة، التربية، البحث، إلخ.

أما ضرورة التخصص فيمليها منهج المقاربة للمسألة. فالغضب والتصدي المباشر ورد الفعل التضامني مع النساء المعنفات ودعمهن معنوياً وقانونياً ومادياً ونفسياً... هذه المهام، على أهميتها، لا تتعدى كونها معالجات ظرفية. فالاتجاهات والممارسات العنفية ضد النساء متجذرة في الوجدان الشعبي - يعلن بيان «الهيئة». لذا، فإن مناهضتها هو بمثابة التصدي لموروثات تستمد بداهة سوائها وثبات صحتها من الدين والتربية الأسرية والقانون والسياسة والاقتصاد... وكل المركبات constructs المجتمعية التي تنطوي على مصالح ورؤى الفئات المسيطرة التي أنشأتها على الشكل الحالي. إن التصدي لهذه الموروثات المولدة للعنف تستدعي تعقّب تأثيراتها ومطاردتها في ثنايا هذه المركبات: في القانون والتربية والاقتصاد...، والقيام بتفكيكها لتعيين مكامن التمييز والعنف ضد المرأة التي أملت لها ضرورات إحكام السيطرة الأبوية في المجتمعات، والتي ما عادت متناسبة مع الواقع الثقافي الاجتماعي الحاضر؛ ذلك أن التظلل بـ «روح العصر» الذي ينطوي، بداهة، على الالتزام بحقوق الإنسان، ما عاد خياراً لهذه المجتمعات بل بات بمثابة الإلزام عليها. هذا التفكيك من شأنه أن يعين المداخل الأكثر ملاءمة لمعالجة التمييز ومناهضة العنف المذكورين في مجتمعاتنا. والمهام المطروحة لتحقيقه تتطلب التخصص في المجالات المتشعبة جميعاً، المشار إليها جميعاً^(٣).

عمر «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» لم يتعدّ السنوات الخمس. في هذا الزمن القصير، وفي مساحة التفاعل اليومي مع النساء المعنفات من حالات خاصة أو عامة، وفي سعيها لاستنهاض الدولة والمجتمع - أفراد وجماعاته - لإرساء شروط الحد من العنف الموجه ضد النساء تتيّن لها، بالتدريج، ضخامة المشروع الذي باشرت؛ ويتبين لها أن المضي به قدماً يستدعي تضافر جهود الناشطين والناشطات في مجال حقوق الإنسان مع المهنيين والباحثين والأكاديميين المعنيين؛ وأن تنفيذه لا يمكن أن يسير بالتجربة والخطأ، إنما بالتخطيط والاختبار المدروس، بالإدارة الحسنة، ببناء قدرات العاملين تدريباً وتحسيساً، بالتوثيق والتقييم المستمرين، بالعلاقة المتبادلة والتعاون بين الناشطين والباحثين الاجتماعيين، بالانفتاح على منظمات تعمل على أهداف مشابهة وبناء تحالفات معها لتشكيل كتلة ضغط للتأثير في تعديل السياسات والقوانين العامة ولحث الدولة على انتزاع دور المحكّم والمسؤول عن المجال الخاص والأحوال الشخصية لمواطنيها.

عرضنا لمنهجين في التعامل مع العنف الموجه ضد النساء من قبل منظميتين غير حكوميتين:

الأولى تستظل بإيديولوجية إسلامية وتنحو لإعادة صياغة مشاهداتها بمفردات جاهزة من مخزونها الإسلامي وتستجيب للأحداث تبعاً لما تُملية عليها ثوابتها. فيما تنطلق الثانية من بديهيات قليلة تتمحور حول «حقوق الإنسان»، وتستجيب لوقائع محددة بالزمان والمكان، وتتحرّك وفق متطلبات هذا الواقع بوتيرة واتّساع يحددهما الإيقاع الخاص بحركة المجتمع وناسه. من هنا، فإن أداء المنظمة الأولى محدد في دائرة مرسومة بدقّة تكراراً لنماذج من أداء الجمعيات المستقرّة على حال معروفة؛ فيما تفعل الثانية في مجالات غير مألوفة تماماً، ولا تزال مسالكها تنكشف، تبعاً، في مسار نضالها؛ فيبدو الإبداع، بذلك، قدرها ناشطيتها اليومي.

ب- برامج للاستماع والمساندة:

أولاً: «التجمّع النسائي الديمقراطي»

انبثق برنامج «مساندة النساء ضحايا العنف» الذي أطلقه وينقّده «التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني» منذ العام ١٩٩٦ عن حاجة أفرزها برنامج آخر قانوني الوجهة. هذا الأخير أطلق العام ١٩٩٣ بهدف «تقديم المساعدة القانونية للنساء» ومحو الأمية القانونية لديهن. وسرعان ما تبين للقائمات به أن أكثرية ساحقة من النساء اللواتي يطلبن مساعدة قانونية يعانين من مآزم وصراعات نفسانية تتعلّق بالوضعية الناجمة عن الشروط المحيطة بحضانة الأولاد أو عن حرمان المرأة حق الطلاق أو غيرها؛ وأن معظم الحالات التي يستقبلنها طلباً للاستشارات القانونية تحمل في طياتها عنفاً على النساء بصفتهم الجندرية، لا الشخصية. ولمسن، أيضاً، أن هؤلاء النساء واعيات لصعوبة تغيير أوضاعهن الواقعية، جذرياً، لكنهن أبدين الحاجة للكلام وللتبادل حولها. هكذا، برزت في العام ١٩٩٥ فكرة إنشاء مركز للاستماع إلى المرأة التي تعاني من العنف في أشكاله جميعاً: القانوني والأسري والمهني والإعلامي... وذلك في أجواء التحضيرات لمؤتمر المرأة العالمي الرابع - ييجين وبالتلاقي مع طروحاته.

وتمثّلت الخطوة التحضيرية لهذا البرنامج بتدريب كواد من «التجمّع» على «الاستماع» بالتعاون مع «منتدى النساء العربيات»، والتعرّف على أدبيات العنف في إطار الإعلان العالمي عن العنف ضد النساء. هذا الإطار يتضمّن إبراز طبيعة العنف الذي يمارس على النساء بوصفه عنفاً عاماً ومأسساً، لا تستثيره المرأة المعنّفة بسبب صفات أو ممارسات خاصة بها.

هذا، وقد لمست العاملات في مراكز الاستماع لدى «التجمع» مفاعيل إيجابية لهذا الطرح الذي يخرج قضية العنف ضد النساء من «الخاص» الشخصي والأسري إلى «العام» المجتمعي. فهو يعرف المرأة، أولاً، إلى كونها تتعرض لعنف في حين تفترض هي أن ما تتعرض له «طبيعي» ومن مترتبات الانتماء لبني جنسها؛ وهو يشجع المرأة، ثانياً، على البوح بكلام يعتبر هتكا لحرمة الأسرة، فيما ترى نفسها مسؤولة عن مراعاة هذه الحرمة بكتمان ما تعاني والصبر عليه.

ويتم الاستماع للمرأة طالبة الاستشارة^(٤) من جهات عدة، تبدأ باستقبال العاملة الاجتماعية المتفرغة ومن ثمة إحالتها، وفقاً لمتطلبات الحال وتبعاً لرغبتها، إلى المستشار القانونية أو المرشدة النفسية أو الاثنين معاً. وتلاحظ العاملات في المراكز المختلفة أن الاستشارة تنتهي، في الأعم الأغلب، في المرحلة الأولى، أي عند العاملة الاجتماعية. فالمرأة محتاجة، في أكثر الأحيان، إلى مستمع مرحب في محيط داعم يولي شكاواها اهتماماً خاصاً، ويسمح لها بإعادة صياغة تجربتها، وتنظيم أفكارها حول تلك التجربة، وإعادة ترتيب عناصرها واستيعابها عاطفياً. وتلاحظ العاملات مع هؤلاء النساء أن الاستماع الذي يقدم لهن يُفضي، في وقت قصير نسبياً، إلى مواجهة العنف الذي يتعرضن له، فلا يعود الصبر عليه وسيلتهن الوحيدة. بل إن أكثر النساء يتوصلن إلى استعادة ثقة بذواتهن تتجلى في ارتفاع ملحوظ لتقديرهن لها. وهو ما يسمح لهن بخلع ثوب الضحية والمضي قدماً في التعامل بفعالية أكبر مع وضعية العنف المحيطة بهن. هذا التقدم يتعزز في جلسات جماعية بين النساء يتم فيها تبادل الروايات والخبرات والدعم، أيضاً.

وتتطلب حالات أكثر تعقيداً الإرشاد النفسي. وتقوم به مرشدة نفسية متخصصة تواكب المرأة لمدة كافية من الزمن. وفي أحيان نادرة شاركت الأسرة بمجملها في عملية الإرشاد. لكن الرجل، في العادة، لا يعلم بزيارة زوجته للمركز. وتحرص العاملات فيه على التأكيد إن مساعدة المرأة المعنفة لا يهدف إلى إقامة حلف مع المرأة لمعاداة الرجل، بل من أجل إقامة علاقة خالية من العنف والإكراه وفي إطار حقوقهما الإنسانية.

أما المساعدة القانونية فتقدم استشارة قانونية؛ لكن «التجمع» لا يسعه المساعدة في المراحل اللاحقة من المسار القانوني. ويتم الاستعانة، لهذا الغرض، بـ «مكتب المعونة القضائية» التابع لنقابة المحامين الذي يقدم خدمات مجانية لذوي الأوضاع الخاصة. وقد تمّ تعيين النساء، «فئة خاصة» لديه وتحظى دعاواهن بالأولوية.

هذا، وقد طور «التجمع» برنامجاً، تبعاً، في اتجاهات ثلاثة:

الأول: تدريب كوادره جميعاً على مهارة «الاستماع». هؤلاء لمسّن، في برامجهن المختلفة، تفضيل بعض النساء للكلام معهن عن مشاكلهن عن العنف الذي يواجههن على الكلام مع المساعدة الاجتماعية المختصة. وتشكّلت، بعد ذلك، وفي كل مركز من مراكز

التجمع الخمسة، «لجنة استماع» تتألف، إضافة إلى الكوادر المختصة، من مدرسة محو الأمية، الممرضة من المستوصف، مسؤولة المركز الخ. وهؤلاء إما نصف متفرغات، أو متطوعات.

الثاني: العمل على التحسيس برصد العنف ومناهضته مع الناس والجماعات غير المنظمة في زيارات للنساء المستفيدات من خدمات المركز في بيوتهن في الوسط المحلي لمراكز «التجمع»، وحيث تقوم هؤلاء النساء بدعوة نساء من الحي للمشاركة في هذه اللقاءات المدبرة.

الثالث: التوجه إلى المؤسسات التربوية الرسمية وغير الرسمية، ثانويات وجامعات، في إطار نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تتضمن التحسيس بمسألة التمييز والعنف ضد النساء. وذلك، سداً للنقص المعرفي في هذا المجال، والذي تعاني منه الكوادر التعليمية في تنفيذ المناهج التربوية في خطة النهوض التربوي الجديدة. ويتوجه «التجمع» أيضاً، تنفيذاً للمهمة ذاتها، إلى النقابات العمالية وإلى المنظمات غير الحكومية، الطائفية وغير الطائفية منها، وإلى البلديات ومراكز الخدمات الشاملة. ومن هذه جميعاً، وبتأثير البرامج التحسيسية المذكورة، تتوجه نساء إلى مراكزه لاستشارات خاصة في إطار البرنامج-الأصل.

وُضع هذا البرنامج لتقديم العون والدعم المعنوي والقانوني والنفسي للنساء المعنفات، كأفراد أساساً، في أوساط محلية تتواجد فيها مراكز «التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني». وانطلق بعدها في مهمة دعاوية تمثلت بتحسيس جماعات مختارة - منظمة أو غير منظمة- بقضية العنف ضد النساء وأشكاله. وتنحو منفعته إلى تطويره في الاتجاه ذاته: بحث الدولة على إنشاء ملجأ لإيواء بعض النساء المعنفات وأطفالهن أحياناً وحمايتهن من خطر محتمل على حياتهن؛ بالعمل على إنشاء برامج تأهيل مهنية خاصة بالنساء المعنفات؛ بضم الرجال إلى البرامج التحسيسية وحثهم على رفض الأدوار النمطية العنيفة التي رسمت لهم في ثقافتنا الاجتماعية.

من جهة ثانية، لا يفوت «التجمع» أن نقل مسألة العنف من «الخاص» إلى «العام» يفترض طرحها في الإعلام. وهو إذ ضمن برامج ذلك الطرح، فإن برامجه الإعلامية لم تلقَ تمويلًا. كما يعي «التجمع» أن رفع مسألة العنف إلى مستواها السياسي هو أيضاً حيوي لنصرتها. لكنه يجد أن ذلك يتطلب تحالفاً مع القوى المجتمعية - المنظمات غير الحكومية النسائية تحديداً - التي تلتقي معه على رؤية متمائلة للعنف ضد النساء. لكن تجربة غير ناجحة مع هؤلاء - في «المحكمة العربية» - لا تشجعه على المبادرة بالدعوة إلى ذلك التحالف الذي يستدعي، برأي عضواته، توافقاً على آليات للعمل وهيكلية للتنظيم تضمن الممارسة الديمقراطية المشاركة.

ثانياً: في ما يتجاوز المساندة

الأسيرات المحررات

مع تحرر الشريط الحدودي اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي في أيار من العام ٢٠٠٠، توجّهت «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» إلى الأسيرات السابقات في معتقل الخيام. وهي تمكّنت من الاتصال بمئة وسبع وسبعين من مجموعهن الذي يقارب المئتين. هؤلاء ملأن استمارة تهدف إلى تقصي أحوالهن ورصد حاجاتهن سعياً لمساندتهن في حياتهن الحاضرة.

هذا وقامت الهيئة بتنفيذ برنامج تجريبي^(٥)، ذي طابع نفس اجتماعي، على عشر من هؤلاء النساء يهدف إلى دعمهن ومساعدتهن في إدارة حيواتهن العائلية والشخصية في سياق اندماجهن في الحياة الطبيعية، على أن يجري تعميمه لاحقاً على مجموعات أخرى منهن. وقد ساهم البرنامج المذكور بجمع الأسيرات المحررات، وهو كان موقعاً للكلام عن معاناتهن وكسر الصمت الذي أحاط بتفاصيلها، وفرصة للعمل على إعادة صياغة تجربتهن في الأسر وسبر معانيها المتعددة.

هذا، ويخدم صمت الأسيرات عن معاناتهن في الأسر وظائف متعددة؛ فهو إلى كونه استراتيجية اعتمدتها هؤلاء النساء خلال الاحتلال حين كان الكلام خطراً عليهن وعلى عائلاتهن مصدره المحتلون وعملاؤهم، كان أيضاً غطاء يوفّر على أهاليهن الألم غير المحتمل الذي يحدثه الاطلاع عذاباته التي قاسينها في المعتقل؛ إلى ذلك كله، يبدو الكلام عن محاولات السجّانين والسجّانات اليومية لإذلالهن والنيل من كرامتهن انتقاصاً من تقديرهن لذواتهن وتشويشاً على الصورة التي ارتسمت في مخيلتهن ومخيّلة الناس عنهن.

وقد عملت المتطوعات في فريق الإرشاد النفس - اجتماعي في البرنامج على إبراز المظاهر الإيجابية من تجربة الأسيرات السابقات، وتثمين كل السلوكات والاتجاهات والمواقف التي ساهمت بالإبقاء على التوازن النفسي لديهن ورفعتهن معنوياتهن بمواجهة محاولات سجّانينهن للنيل منها. من هذه مقاومة الانهيار ورفض خيانة أقربائهن تحت التعذيب، ابتكار آليات للدفاع ضد الأشكال العديدة للإذلال اليومي، إدارة الوقت الذي لا ينتهي باستخدام إبداعي للموارد القليلة المتاحة إلخ. تلك كانت مادة الكلام التي كان يتحوّل، أحياناً، إلى تفريغ ذي مفعول شفائي. وقد أشارت النساء إلى أن الكلام في محيط مرحّب، داعم وحيادي - لا أسري وقرّ لهن انفراجاً نفسانياً انعكس على علاقاتهن الأسرية وعلى صحتهن النفسية.

وقد صمم «برنامج الدعم النفس - اجتماعي» لمساندة الأسيرات المحررات في مسيرة حياتهن الطبيعية أساساً، لكن وظيفته تتجاوز، من حيث المبدأ، تحقيق النتائج الفردية

المباشرة. فهو يسعى لأن يكون فسحة يلتقي هؤلاء النساء في فضائها للتبادل ولاستعادة تجربة التعاون الذي اختبرن في سجن الخيام. وتروي الأسيرات المحررات أن هذا التعاون تخطى الفروقات المذهبية والحزبية. لذا، فإن استعادته تقع على هامش الأطر التقليدية اللبنانية؛ وتمثل، بذلك، لحظة ثمينة في مسار السعي الذي تبذله بعض الجماعات المدنية في منظماتها غير الحكومية لممارسة العيش المشترك.

لكن هؤلاء النساء يجتمعن على ما يتجاوز القول المعلن؛ فأكثرهن قد احتُجزن أو أُسرْنَ لأنهن كن قريبات لرجال مطلوبين أو سجناء أو حتى شهداء من المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي. فالواحدة منهن إما أخت أو زوجة أو أم أو ابنة أو خطيبة لمقاوم حي أو ميت. وهن، بذلك، موضوع «مناسب» للضغط على القريب المطلوب، أو مصدر للمعلومات عنه. ويتضمن ذلك تماثلاً، غير خاضع للتساؤل، بين الإثنين في الرؤى والمصالح والأساليب. صحيح أن الأقرباء الذكور لا يعاملون من العدو على نحو متمايز، لكن الاختلاف بين الأسرى الذكور والإناث يتجلى في مسألتين على الأقل:

أ- إن التماثل بين الرجال وقريباتهم من النساء يتجاهل التناقض الجندري بين الفئتين. والحال أن التمييز الذي تتعرض له النساء عندنا يتأسس على التمييز القائم في الأسرة والعائلة وكل المؤسسات الطبيعية التي ينتمي إليها النساء والرجال معاً، وفي القوانين التي ترعى شؤون هذه المؤسسات.

ب- يحمل أسر امرأة مرتبطة برجل من أقربائها معنى مرتبطاً بهشاشة كونها أنثى لا ينطبق على ذكر من الأقرباء في الوضعية ذاتها. فهي «عَرُضَةٌ»؛ و«صون» ذلك العَرَض أو عدم انتهاكه ليس مسؤوليتها حصراً كما هي الحال في الحياة العادية. وقد أسرت حوالي عشرين بالماية من النساء اللواتي استجوبن في الاستمارة المذكورة أعلاه أنهن هُددن بالاغتصاب. وكلهن سمعن كلاماً بذيئاً وجارحاً يقع في الأذن موقعاً شبيهاً. ولا يقتصر الأذى الذي يقع على المرأة على مكان الأسر وزمانه بل يتعداه إلى ما وراء ذلك في المحيط المباشر وإلى ما بعد التحرر من المعتقل - في الزمان والمكان - حيث وجب أن تلقى هؤلاء الدعم والترحيب، لا التجاذب ذا الأصول «المعروفة»، وإن غير معلنة.

ما نقوله هو أن توفير فسحة تلتقي فيها الأسيرات المحررات للكلام - للشفاء الذاتي من التجربة الهلعية التي تعرضن لها - هو لقاء مرشح للتطور إلى إطار يجري ضمنه تفكيك المعاني الجندرية الكامنة خلف الأسر وصولاً إلى إنشاء معان جديدة أكثر التصاقاً بتجربتهن في الأسر وما بعده.

ثالثاً: المناهضة وتقييداتها

برنامج المرأة في «مجلس كنائس الشرق الأوسط»

جاءت سلسلة النشاطات التي نفذها «برنامج المرأة في مجلس الكنائس للشرق الأوسط» لمناهضة العنف ضد النساء في السياق الزمني للعقد المسكوني ١٩٨٨-١٩٩٨ الذي أعلن في كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٧ من أجل تضامن الكنائس مع المرأة. ومن أهدافه تشجيع الكنائس على «... التحرر من التعاليم والممارسات التي تنقص حق المرأة ... وعلى اتخاذ موقف للتضامن معها». وحيث لم يتبن النص المفهوم المتداول في الخطاب الراجح في الأدبيات النسائية للعنف ضد المرأة، لكنه أشار تكراراً إلى التمييز اللاحق بها في المجتمع، مقترحاً وجوب السعي لمنحها «فرصة المشاركة الكاملة في الكنيسة والحياة الاجتماعية»، ومتوجّهاً إلى الرجل كي ينظر «بعين الاعتبار إلى وجهة نظر المرأة» وتوفير فرص المشاركة لها. لكن تطوير البرامج في إطار هذا العقد اقتضى إبراز مسألة العنف ضد النساء واحدة من أهم أربع مسائل للمعالجة، ما جعل مناهضته على أجندا الكنائس المحلية كافة.

وفي لبنان، تحديداً، انطلق نشاط البرنامج المذكور تنفيذاً لتوصيات المؤتمر الإقليمي الذي عقده مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس الشرق الأوسط حول العنف ضد النساء في أيانابا- قبرص في تموز ١٩٩٥، وشاركت فيه وفود نسائية من انتماءات دينية متنوعة، لا مسيحية فحسب، ومن أشخاص مرتبطين بالكنيسة أو غير مرتبطين بها سواء بسواء. وكان أهم نشاطات البرنامج اثنان:

الأول: ورشة عمل تدريبية نُفذت في العام ١٩٩٦ وامتدت على أيام ثلاثة مُستهدفة المرشحات الاجتماعيات في المؤسسات المرتبطة بالكنائس المحلية. وغايتها تحسين هؤلاء على مسائل العنف المنزلي^(٦)، وتزويدهن بعدة مفاهيمية تسمح لهن برصد العنف والتنبه إلى أشكاله المتعددة من أجل التصدي له ومعالجة آثاره، والإشارة إلى وقوعه في تقاريرهن حيث تدعو الحاجة للتأثير على القرارات في الكنائس والمحاكم الروحية التابعة لها.

الثاني: مع الانتشار الإعلامي النسبي لثقافة مناهضة العنف ضد النساء، ومع تعدد البرامج التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية للتحسيس والمساندة، ارتأى برنامج المرأة في مجلس كنائس الشرق الأوسط أن يركّز نشاطه ضمن دائرة يختص بها دون غيره، وفي موقع محتمل لممارسة العنف ضد النساء هو المحاكم الروحية المسيحية. وقد جاء عنوان يوم العمل - النشاط الثاني - الذي نُفذ البرنامج «إشكالية العنف المنزلي في قوانين الأحوال الشخصية عند الطوائف المسيحية بين النص والواقع» ليشير إلى ذلك التوجه. وشارك في هذا اليوم مختصون من رجال دين وعلمانيين لإلقاء الضوء على مكامن العنف الصريح

والمضمّر في القوانين أو في تطبيقها . وكانت الجماعة المستهدفة نساء من الكنائس المحلية التي يتألف منها «المجلس» بقصد توعيتهن بالمسألة وسعيًا للعمل على إحداث تعديلات في القوانين المذكورة لتنزيهها من العنف ولجعلها أكثر تماشيًا مع روح العصر .

هذا ، وجاء الاهتمام بمسألة العنف ضد النساء لدى مجلس الكنائس للشرط الأوسط استجابة لطرح «من الخارج» ، لا لحاجة محلية ملحّة - أو أن هذا ما أعلنته الكنائس عندنا . لكن طرح المسألة أطلق وعياً عزّزه الانشغال العام بالمرأة وقضاياها الذي رافق مؤتمر بيجين وما تلاه من نشاطات تمحورت حول مقرراته . على أن الأمر لم يتجاوز ذلك . فتعثّرت متابعة هذه البرامج بتراجع التمويل والدعم الخارجي لها . من جهة ثانية ، اختارت اللجان المتعاقبة على برنامج المرأة في كنائس الشرق الأوسط الاهتمام بمواضيع أخرى نال بعضها تمويلاً ، كالتدرب على القيادة مثلاً ، أو أخرى أكثر انسجاماً مع حاجات النساء المعلنة ، كالمسائل الروحية مثلاً .

وفيما يتجاوز العمل المنظّم في أطر «رسمية» كبرنامج المرأة المذكور ، تقوم بعض النساء القيادات في مجلس الكنائس ، فرادى ، بالتدخل لدى الآباء في المحاكم انتصاراً لامرأة معنّفة - جسدياً أو قانونياً ، أو غير ذلك - إذا لم تقم المحكمة بإنصافها . هؤلاء القيادات يلقين استماعاً وتجاوباً من المسؤولين فيها . لكن تدخلهن يبقى عملاً فردياً تابعاً لظروف طارئة - قدرة المرأة المعنّفة على الشكوى لامرأة من الكنيسة ذات «نفوذ» لدى بعض رجال الدين . أي إن البرنامج لم يتوصّل إلى صياغة معايير أو قواعد عامة تعترف بالعنف الأسري أمراً شائعاً يستدعي اعتراف الكنيسة فعلاً ، لا قولاً فحسب ، بوجوب مناهضة العملية في قوانين محاكمها الشرعية وممارسات العاملين فيها .

أيضاً ، تجتمع بعض النساء المسكونيات من بلدان عربية مختلفة خارج الإطار المذكور ليشكّلن معاً مجموعة ضغط . هذه المجموعة بادرت إلى تقديم اقتراحات إلى المجمع المسكوني تطول إلى رفع التمييز اللاحق بالمرأة في الكنيسة ، انتساب النساء إلى كلية اللاهوت وإعادة العمل بانتساب المرأة إلى سلك الشموسة ، التعديل في الأحوال الشخصية المسيحية ، تعيين نساء في المحاكم الروحية - محامية وقاضية . وقد حصلت على بعض هذه المطالب نساء من بعض المذاهب في مجلس الكنائس وما يزال العمل الدؤوب جارياً لإحقاقها جميعاً في كل المذاهب .

قمنا ، أعلاه ، بإثبات الظروف المحيطة بالنشاط المختصر الذي نفّذه «برنامج المرأة في مجلس الكنائس للشرق الأوسط» لمناهضة العنف ضد النساء لأنه يشير ، في رأينا ، إلى أكثر من مسألة :

أولاً ، إن انفتاح الكنائس عندنا على قضايا المرأة قد مرّ عبر الصلة بمجلس الكنائس

العالمي . وفي هذا الأخير تيار نسوي ناشط قد مشى قدماً في طريق إحقاق العدالة الجندرية بالعمل داخل مؤسسة الكنيسة وبالتحالف مع القوى النسوية خارجها؛ فهل يسعنا الافتراض أن قضية العنف ضد النساء - وهي ما تزال ماثلة موضوعاً للنضال في الخارج - مرشحة للطرح مجدداً في كنائسنا المحلية؟

ثانياً: إن مناهضة العنف ضد النساء نضال شامل لا يسع فئة أن تحيط وحدها بجوانبه كافة . والبرنامج المذكور توصل سريعاً إلى اختيار المحاكم الروحية المسيحية موضوعاً لنضاله من بين المواضيع أو الجوانب الأخرى . لكن الاستمرار به بدا مرهوناً، مرة أخرى، بدعم خارجي وباهتمام داخلي لم يتوفر أي منهما . فانهضت مناهضة العنف بالمبادرات الفردية التي قلما تتعدى فائدتها الحالة / المرأة التي تتم مساندتها في وجه العنف الذي يمارس عليها من أية جهة أتت ، (الكنيسة ومحاكمها ضمناً) . ما هو مصير هذه المبادرات؟ هل هي مرشحة للدواء؟ هل يجري توظيفها في سياق أعمّ قوامه الثقافة العامة لمناهضة العنف ضد النساء؟

ثالثاً: إن الطرح الرسمي لقضية العنف ضد النساء، وإن مختصراً، في مؤسسة بطركية (الكنيسة المسيحية) عندنا، وعدم طرحه رسمياً لدى المنظمات الإسلامية المقابلة - البطركية هي بدورها - ليس بدون دلالة . وهو يطرح أسئلة راهنة في مجتمع طائفي كمجتمعنا . من هذه الأسئلة ما يلي :

هل يشير اهتمام المجلس بمناهضة العنف ضد النساء إلى تحوّل في هذا المجال في المنظمات الأولى دون الثانية؟ هل هو تحوّل فعلي لدى المسيحيين أم إنه استجابة جزئية تسعى لاحتواء تداعيات ظواهره؟

ج - المسيرة العالمية للنساء العام ٢٠٠٠ (لمناهضة العنف، الفقر، التمييز ضد النساء)

في نهاية استعراضنا لأوجه من مناهضة العنف ضد النساء تنفّذها منظمات غير حكومية في مجتمعنا، نوثق للمسيرة اللبنانية التي انطلقت في بيروت في أيلول من العام ٢٠٠٠ . هذه المسيرة كانت واحدة من أخريات مشابهة جرت في بلدان في كل أنحاء العالم وتوجت بمسيرة عالمية جرت في نيويورك وواشنطن نقّذتها آلاف المشاركات من نساء من ١٥٦ دولة قابلن في نهايتها مسؤولين من البنك الدولي ومن الأمم المتحدة . وأهميتها، في سياق ما نكتبه هنا، يتمثل في كونها النشاط الجماهيري الأوّل في لبنان تعبيراً عن مناهضة العنف ضد النساء . فهي كانت مناسبة تكثّفت حولها تعبيرات من الاتجاهات النسائية المتعارضة والمتجاذبة . هذه التعارضات والتجاذبات تشكّل معلماً في مسار مواجهة العنف ضد النساء في بلادنا ومؤشراً دالّاً على درجة تقدّم المسألة النسائية عندنا .

في الوقائع

التحضير

تلبية لمبادرة «اتحاد نساء كيبك»، تداعت في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٩ مندوبات من ١٤٠ دولة من القارات الخمس لتحضير مسيرة عالمية تحمل شعاري «مكافحة الفقر الذي يسحق أعداداً كبيرة من النساء»، و«وضع حد للعنف الذي تقع النساء ضحية له». وقد صيغت المطالب العالمية المشتركة حول هذين الشعارين. وهي تمحورت- تعبيراً عن الشعار الأول- حول ضرورة اعتماد أطر قانونية وإنشاء استراتيجيات سياسية واقتصادية وتعديل في السياسات الدولية، سياسات الدولة العظمى بخاصة، لجعلها أكثر مراعاة لمصلحة قبلي الحيلة، النساء من بينهم. أما مناهضة العنف- الشعار الثاني- فقد نيط العمل على تحقيقه بالدول متفرقة ومجموعة في مؤسسات الأمم المتحدة؛ وذلك بمطالبتها بالقيام بخطوات حاسمة، وأخرى أكثر تمهلاً، تنفيذاً لاتفاقات ومعااهدات وبروتوكولات عقدت بين الطرفين، والمضي قدماً في استحداث آليات ملموسة لتطبيقها، وأخرى تسمح بالاعتراض على عدم تطبيقها.

واتخذت الحاضرات، بعد التداول في جلسات عامة وورشات عمل متفرقة، قراراً بالتحرك من أجل إسماع صوت المرأة؛ على أن تشارك النساء اللواتي يعانين من الفقر ومن العنف في تنظيمه. واتفق على أن يتم التحضير لهذا التحرك على مستويات ثلاثة: وطني وإقليمي وعالمي، وأن يحاط بحملة للتوعية الشعبية تستخدم فيها كافة الأقنية المتاحة، وأن تقوم النساء في كل بلد بتوجيه بطاقات مطلوبة إلى حكوماتها وإلى المنظمات الدولية. وحددت نهاية التحركات التي ستقام في مختلف البلدان على امتداد عام ٢٠٠٠ في مسيرة ذروة في ١٧ تشرين الأول من العام نفسه، وذلك أمام مبنى الأمم المتحدة في نيويورك.

وفي بيروت دعت «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» إلى لقاء تشاوري/ تحضير في ٢٩/٩/١٩٩٩ حضره ممثلات عن خمسين جمعية وهيئة، المجلس النسائي من بينها، أكثرها مدني لاطافي؛ وكان منها ١٨ جمعية نسائية والأكثرية مختلطة. وقد بحث المجتمعون في المسيرة المقترحة وتشكلت هيئة للتحضير لها أطلق عليها «المسيرة العالمية للنساء العام ٢٠٠٠- اللقاء اللبناني» (٧).

وعلى امتداد سنة كاملة، منذ تشكيلها وحتى يوم المسيرة، تابعت هذه اللجنة، بالتنسيق مع النساء العربيات، حملتها الإعلامية ونشاطاتها التدريبية والعمل على إرصان المطالب النسائية المحلية. وفي ٨ آذار، يوم المرأة العالمي، أعلنت أندريه لحدو رئيسة «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة» رسمياً عن المسيرة العالمية للنساء ٢٠٠٠. وأعلن في اليوم التالي، في مؤتمر صحافي، الشعار العربي الموحد، «ضد الفقر، ضد العنف، معاً من أجل العدالة

والمساواة؛ وجاءت المطالب المدرجة تحت هذين الشعارين في المحور الأول لتحث الدول العربية على الاستقلال عن المنظمات الاقتصادية العالمية وعلى إنشاء آلية عربية لمواجهة التحديات الاقتصادية الاجتماعية؛ وتوجّهت المطالب في المحور الثاني إلى الدول والمجتمعات العربية من أجل النضال ضد جميع أشكال العنف والاستغلال، والعمل على تحقيق الحرية القانونية وإنشاء آليات ومؤسسات وقوانين للمواجهة.

المسيرة

وفي ٢٤ أيلول ٢٠٠٠ انطلقت مئات من النساء، (تراوح تقدير الصحف الصادرة في اليوم التالي لأعدادهن بين الألفين والخمسة آلاف)، يرافقهن بضع عشرات من الرجال، قُدّر عددهم بخمسين رجلاً، في مسيرة من المتحف الوطني نحو اليونسكو حيث التقتهن أندريه لحدود- السيدة الأولى التي تسلّمت من منسقة المسيرة مذكّرة حملت المطالب المذكورة أعلاه؛ وألقيت كلمات تمحورت حول شعارات المسيرة. وقد رفعت المسيرة أعلاماً لبنانية، وبافظات حملت شعارات صيغت متناسبة مع المطالب. وأطلقت المشاركات هتافات^(٨) وغنّين أنشودة^(٩) كتبت ولحّنت خصيصاً للمناسبة.

المقاطعة ومسوّغاتها

هذا، وقد قاطع المسيرة المجلس النسائي فيما شاركت فيها جمعيات منه بصفتها المستقلة. هذه المقاطعة كانت تعبيراً عن اعتراض بعض الجمعيات المنضوية تحت لوائه على شعار «تعديل وتطوير قوانين الأحوال الشخصية». وهو- المجلس النسائي- كان قد شارك في الأعمال التحضيرية للمسيرة وكان ممثلاً في لجنّتها التحضيرية؛ بل هو أعلن في وسائل الإعلام أنه يشارك، بجميع جمعياته، وعلى الأراضي اللبنانية كافة، بالمسيرة العالمية للمرأة وأنه ملتزم بأهدافها، (نداء الوطن ٢٢/٩/٢٠٠٠). إلا أن رفع لافتة تطالب بـ«تحقيق قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية» أثار جدلاً بين جمعياته، فالتزم المجلس بقرار سابق للهيئة العامة كان قد اتخذ منذ سنوات بتأجيل اتخاذ موقف من هذه المسألة وبتفويض الأمر للجمعيات كلٌّ بمفردها. وأعلن عن مقاطعة المسيرة، كذلك، «الهيئات النسائية الموحّدة للشمال» تعبيراً عن موقفها الرافض لطرح الزواج المدني.

وقاطع المسيرة، أيضاً، النائبات الثلاث في البرلمان اللبناني. واثنتان منهن- الحريري وجلول- عقدتا في اليوم التالي مؤتمراً صحافياً أوضحتا فيه موقفهما. وقد جاء في بيان الأولى تبناً لمجمل مضمون محور العنف في بيان لجنة المسيرة، (ذكر محور الفقر عرضاً)،

باستثناء موضوع «تعديل وتطوير قوانين الأحوال الشخصية» الذي اختزل بموضوع الزواج المدني .

وتمحورت مسوّغات المقاطعة حول الاعتراض على طرح مطلب «تعديل وتطوير قوانين الأحوال الشخصية»، والشعارات المرتبطة به واليا فطاط التي حُضرت لترفع في المسيرة تجسيدا له :

فالمجلس النسائي قاطع حرصاً على وحدته التي يهددها المطلب، لا اعتراضاً على أكثر المطالب والشعارات التي كان «السّاق إلى طرحها في تاريخه». وتبرر رئيسة المجلس النسائي الموقف المعارض للمسيرة- بل لليافطة الوحيدة المنادية بإقرار الزواج المدني الاختياري- بأن «المسألة أكبر منا . إذا لم يستطع رئيس الجمهورية إقرار الزواج المدني، وإن كان اختيارياً، فلماذا نخوض (المعركة) نحن؟»، (السفير، ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٠).

أما الهيئات النسائية الموحدة في الشمال فقد اعترضت على الشعار بوصفه «معارضاً لمفاهيم التوافق الوطني». ومندوبة محافظة الشمال عن المجلس النسائي صرّحت بـ«إن الأرضية الاجتماعية غير قابلة للتداول في هذا الموضوع . فلا يأتي طرحه في درجة عليا من الأولويات ... في هذه الأزمات الاقتصادية والسياسية الحرجة التي تعصف ببلدنا الغالي لبنان»، (الواء ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠).

وجاء في بيان النائب بهية الحريري إن مسألة تطوير وتعديل «قوانين الأحوال الشخصية» مرتبطة بإلغاء الطائفية السياسية في لبنان . لذا، فإن طرحها سابق لأوانه . إذ لا يجوز طرحها قبل إلغاء الطائفية السياسية ... لأن الأمور لا تأتي بفوقية وبشكل معلب، (المستقبل، ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٠). أما النائب غنوة جلول فقد صرّحت بتفصيل عن موقفها في حديث لاحق محددة فيه أولوياتها في النضال النسائي . وهي اعتبرت أن وصول المرأة إلى مراكز القرار يأتي في الدرجة الأولى، فيما يتراجع مطلب «تعديل قوانين الأحوال الشخصية» إلى درجة لاحقة بسبب عدم توافق النساء عليه . وهي اعترفت بأنها غير مطلعة على قوانين الأحوال الشخصية ؛ لكنها تؤكد، بالرغم من «عدم إطلاعها» المعلن هذا، أن اللوم لا يقع على القوانين بل على الأعراف السائدة والذهنيات التي تظلم المرأة، (نهار الشباب، ٣ / ١٠ / ٢٠٠٠).

تقييم المسيرة وردود الفعل عليها

ضمّت المسيرة، في التقدير الأدنى، ألفي شخص من النساء أساساً . وهي وصفت بـ«الناجحة» من قبل منظّمها، (الديار، ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٠)، و«الفاشلة» من قبل مقاطعيها، (النهار، ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٠). وهي ناجحة، برأي الفئة الأولى لأنها خلقت إجماعاً نسائياً أوفر

من المجلس النسائي واستقطبت فئات شبابية بفعل خطاب جديد؛ «فهذه هي المرة الأولى التي يمشي فيها شباب وصبايا (انتصاراً) لقضية المرأة».

هذا، فيما حمل المجلس النسائي، في بيان صادر عنه، بعض الفئات مسؤولية «تفشيل المسيرة النسائية لأنها قامت بطرح شعارات ومطالب لا يتوافق عليها الجميع». ويخترق البيان المذكور همّ صريح يتمثل بالخوف على وحدة المجلس النسائي، والحرص على مبدأ التوافق بين أعضائه وجمعياته تفادياً لكل ما يهدد هذه الوحدة وذلك التوافق. وهو يذكر بتاريخه النضالي من أجل قضايا المرأة معاهداً «اللبنانيين واللبنانيات، خاصة، على الاستمرار بصف واحد وبيد واحدة في بذل المزيد بكل ما يملك من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وتحقيق مطالب المرأة المحقة».

هذا وتناول الإعلام المكتوب ردود الفعل من وجهتي النظر. فحيث تحقّظ منظّمو المسيرة عن إبداء رأي بشأن دوافع المقاطعين، فإن بعض النساء ممثلات الجمعيات المشاركات فيها أبدين آراءهن فيها. فمنهن من اعتبر أن «المطالبة بقانون مدني اختياري للأحوال الشخصية حق مشروع للمرأة وليس تجاوزاً لشعارات المسيرة»... وهو يندرج في سياقها الطبيعي. . فيما تدرج المواقف المعارضة في «سياق التجاذبات السياسية الحاصلة»، (الديار، ٢٩/٩/٢٠٠٠). واستنكرت بعض الجمعيات قبول المجلس النسائي والجمعيات المنضوية تحت لوائه التزامها جميعاً بالسقف الطائفي والمذهبي الذي يجعل المرأة تتحمل وزر التجاذبات السياسية التي تحكمه، (البيرق، ٤/١٠/٢٠٠٠).

وفي ندوة ضمتّ عضوتين من «التجمع اللبناني للحفاظ على الأسرة» إضافة إلى استاذة في إحدى الجامعات الإسلامية لنقاش المسيرة برزت تحفظات عامة وتفصيلية لا تزال الحركات الإسلامية تكررهما في كل المناسبات المماثلة. ومن أهمها الشعور بأن الغرب يحتاج خصوصيتنا بمشاكله، وبأنه يفرض علينا حلولاً - تأخذ شكل الاتفاقات العالمية - تتجاهل موروثنا الحضاري وقيمنا الدينية، وبخاصة. ودافع الغرب الأساسي إلى ذلك حاجته إلى تحديد النسل خوفاً من الانفجار السكاني في بلداننا المفضي، بالضرورة، إلى تهديد سيطرته على العالم. ووسيلته إلى ذلك تغيير الأدوار الجندرية ومكانة النساء بدفعهن إلى المجال العام وإيقاح الدولة في شؤون الأسرة على نحو معمم ومقونن في الاتفاقات الدولية - «إتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، تحديدًا. وتقوم حجة هؤلاء النساء ضد هذه الاتفاقات - وعلى كل نشاط يندرج في سياق العمل على تحقيقها عندنا - على مقولات ما تزال تتردد في صيغ مماثلة منذ أكثر من قرن:

«الشرع أنصف المرأة أكثر من الاتفاقات»،

«المشكلة ليست في القوانين، بل في تطبيقها»،

«في الغرب تعنيف المرأة أوسع انتشاراً»،

«تماسك الأسرة عندنا يحمي المرأة، فلا ضرورة للاتفاقات الدولية»،
 «مهمة تقويم الأفراد تقع على الدين، (لا على الدولة) وهذا متضمن في معنى الإيمان بالدين»،
 «المساواة بين الرجل والمرأة غير ممكنة بيولوجياً- التكامل هو المطلوب»،
 «الرجل رأس الأسرة ومعيها ... حقوق المرأة تتضمن ألا تنفق على أسرتها وأن تستقل مالياً إلخ».

ويخترق هذه المقولات إشارات خجولة تقرّ بوجود العنف ضد النساء بين طهرانينا، لكنه يعزى إلى تأثيرات الإعلام الغربي من جهة، وإلى عدم التزام المرأة المعاصرة بأدوارها التي رسمها لها الدين مما أطلق عدوانية الرجل دفاعاً عن علوّ شأنه؛ والأجدى للنساء أن يأخذن الرجال بـ«الحكمة» لا أن يطالبنهم بالحقوق. أما الفقر فيقع على الاثنين معاً؛ وتعلن إحدى النساء في الندوة: «إنها ضد تأنيث الفقر» (كذا!).

وفيما التزم الطرفان، «السائرات» والمعارضات سواء بسواء، بتفهم موقف الآخر- بل بالدعوة إلى الحوار المفضي إلى التحالف على المواضيع المشتركة- برز صوت نسائي في الشمال، تحديداً، يرمي منقذي المسيرة بنعوت تتكرر في كل مرة تطرح قضية تمس سطوة رجال الدين على أمور العباد. من هؤلاء صباحات الصابونجي- رئيسة الهيئات النسائية الموحدة في الشمال- التي شنت هجوماً شديداً للهجة عل «تيارات التمرد على موروثة الإنسانية ومكارمها التي تحمي عصمتها من الانهيار عن طريق الخداع في ظل شعارات مطلية بحقوق الإنسان ...» متهمة رافعي «تعديل قوانين الأحوال الشخصية» بالتآمر على المسيرة بدعوتهم إلى «التفكّت من الثوابت الدينية والأخلاقية»، وبدعوة المرأة إلى ما يتعارض مع طهارتها ونبيلها ... وهي تجد أن ما يحدث هو في سياق مؤامرة عالمية ضد الأخلاق والفضائل ... «واليهود ليسوا براء منها»؛ هذا، فيما تشكّل الهيئات النسائية في طرابلس «صمام الأمان» للحفاظ عليها إلخ، (اللواء ٢٨ / ٩ / ٢٠٠١).

الاتجاهات المتباينة: أصولها وتعبيراتها

يتبيّن مما سبق، أن المواقف المتباينة المعلنة تجاه المسيرة توزّعت على فئات نسائية ثلاث:

* الأولى حزمت أمرها ف«سارت»، وسار معها فئات من الرجال والنساء، متوجّهة إلى الدولة متمثلة برئيسة الهيئة الوطنية (الرسمية) لشؤون المرأة، حاملة شعارات، مُطلقة هتافات، رافعة وثيقة، وكلها يطالب المجتمع ومؤسساته- الدولة، أساساً، بالعمل على إزالة العنف والفقر ومسببات التمييز عن النساء.

* فئة ثانية - المجلس النسائي - تراجعت عن المشاركة تماشياً مع قرار يمنع عنها التعامل مع كل ما يمس إجماعها، ومع قوانين الأحوال الشخصية أولاً. هذه الفئة حظيت بدعم نائبين من أصل ثلاث من الندوة اللبنانية.

* وشنت فئة ثالثة - نساء إسلاميات - على المسيرة ومنظماتها حملة شعواء على مصادرة الخارج لقضاياهن ولحلولها معونات ولاءهن للمعالجة التي يقدمها الدين الإسلامي لهذه القضايا.

«المساواة ليست هدفاً تكنوقراطياً، بل التزام سياسي جامع»، هو أحد الشعارات التي رفعتها المسيرة. وهو شعار معبر عن واقع الحال إلى حد بعيد. فانقسام الموقف منها - من المساواة - إنما يشير إلى انقسام في الموقف السياسي تجاه مسألة العنف الموجه ضد النساء في مجتمعاتنا، أي من القضية التي أبرزت من بين القضايا الثلاث التي رفعت في شعارات المسيرة فجاءت كشافة لتباينات عميقة في اتجاهات سياسية تتصارع منذ سنوات: هل إن مناهضة العنف، بأشكاله جميعاً، ضد النساء هو شأن مجتمعي عام أم هو شأن أسري خاص؟ هل ينبغي جعله مسؤولية الدولة ومؤسساتها التشريعية والقانونية والأمنية والاجتماعية والصحية، أم هو شأن من شؤون الأحوال الشخصية فيبقى، إذاً، في عهدة القيم عليها عندنا، رجال الدين تحديدًا؟

ولست مصادفة أن تكون الفئات الداعية إلى المسيرة والتي تؤلف لجنتها التنظيمية هي منظمات تعلن مناهضة العنف في اسمها، أو هي تجعله على رأس برامجها. فهذه لا تزال منذ بضع سنوات تتعامل، يومياً، مع ضحايا العنف من النساء. وقد وضعها ذلك التعامل على تماس مباشر مع الأنظمة التشريعية والقانونية والأمنية التي لا تتصدى له فتسوغ استمراره. وهي لمست، بالاختبار، عجز النساء عن مواجهة العنف المسلط عليهن مع تراجع أنظمة الدعم التقليدية الأسرية والدينية. من جهة ثانية، فإن الدعم الجزئي - القانوني أو الإرشادي أو الإعلامي أو التربوي - الذي تقدمه هذه المنظمات لهؤلاء النساء ليس بدون أثر عليهن. بكلام آخر، هي تلمس، يوماً بعد يوم، الحاجة الحقيقية لمناهضة العنف ضد النساء، ولضرورة قيام الدولة ومؤسسات المجتمع القانونية والاجتماعية والأمنية والصحية الخ، بمهمة التصدي له.

هذا، فيما تبدو الجهات الإسلامية التي عارضت المسيرة مشغولة بالدفاع عن سلطة الدين على الحياة الأسرية بمواجهة التوجه العالمي - المتمثل بمنظمات الأمم المتحدة - للحد من هذه السلطة وكل سلطة مشابهة لا تمنع العنف عن النساء. لذا، فهي تختار أن تكرر المقولات العامة في محاولة لمحاصرة المسألة، بدل مواجهتها. فالإقرار بوجود العنف الأسري لا يتضمن أية محاولة لوصفه أو تحديد موقعه في الحياة اليومية المعاصرة للأسرة في

أشكالها الجديدة، بما في ذلك العلاقات المترتبة عن أدوار المرأة المستجدة. فيبدو العنف، في خطاب هؤلاء، وكأنه مسألة طارئة ولدتها النماذج المستوردة. فتتحقق مواجهته، إذًا، بالعودة إلى البنى التقليدية: الأسرة - «حامية المرأة في التراث الإسلامي»، وإلى رجال الدين القيمين على الأخلاق والقيم، وإلى «حكمة» النساء التي ينبغي لهن أن يتحلّين بها، فلا يبرزن نديتهن للرجال ولا ينافسنهم على الرئاسة فيستشرن عنفهم. ولما كانت النساء الإسلاميات المعارضات للمسيرة لا يملكن أن يكنّ منكفئات في ظل توسّع القوى المطالبة بمناهضة العنف ضد النساء، فإن البعض منهن يطلب الحوار مع هذه القوى ولا يتخلّف عن المشاركة في مسيرة واشنطن ونيويورك، بل يرفعن مطلب إنشاء لوبي عربي من أجل متابعة القضية، (المستقبل، ٢٦/١٠/٢٠٠٠).

وقد عزّي رفض بعض المنظمات النسائية في المجلس النسائي، أو تذبذبها حيال المسيرة ومطالبها إلى «المفارقات التي تحفل بها الحياة السياسية اللبنانية»، (النهار ٤/١٠/٢٠٠٠)، أو إلى «سقف الطائفية المرفوع على الدوام فوق الحركات المطالبة عندنا»، (البيرق، ٤/١٠/٢٠٠٠)، وأيضاً إلى جهل النساء بوظيفة السعي في إصلاح الفقه الإسلامي - وأحكام قوانين الأحوال الشخصية ضمناً - وموقع هذا السعي المتميّز من جوهر الدين ومن مقاصده الأساسية، (السفير، ٤/١٠/٢٠٠٠). وفي تقاليد السجال السياسي عندنا يُرفع شرط «إلغاء الطائفية السياسية» في وجه المسائل المؤجّلة الحل بسبب فيتو معروف ومعلن. وربط مطلب «تعديل وتطوير قوانين الأحوال الشخصية» - الذي تمحورت حوله خلافات الفئات الثلاث - بتحقيق «إلغاء الطائفية السياسية» هو في هذا السياق؛ وتُشهره، في العادة، الأحزاب ذات الصفة المذهبية الغالبة عندنا في كل مرة تُطرح فيها قضية يتطلّب حلّها تقليص سلطة المذهبية ورجالها، (نساءها هذه المرأة)، الدينيين منهم والدينيون.

المسيرة النسائية التي قامت في ٢٤ أيلول من العام ٢٠٠٠ تحت شعارات نسائية بحتة هي الأولى في بلدنا منذ خمسين سنة، حين قامت واحدة مثلها تماماً انتزعت النساء، على أثرها، حق الاقتراع. ولا تقتصر أهميتها على ذلك فحسب؛ بل، أيضاً، لكونها تعبيراً عن انتماء الحركة النسائية اللبنانية إلى الحركة النسائية العالمية. ولا يعدّ إحجام بعض النساء والتنظيمات النسائية عن المشاركة فشلاً لأهدافها. فالمسيرة كانت فاعلاً حائماً لكل الفئات النسائية في منظماتهن وجمعياتهن على توضيح توجهاتهن في مسائل العنف والتمييز والفقر، وصياغة تصوراتهن للتعامل معها. وهي جاءت لتشير إلى تشكّل إرهابية لتيار نسوي مدني لا طائفي، شاب وغير مهادن، لا يرهبه التلويح بـ «خطر الانقسام» الطائفي أو غيره، ولا يابه لوحدة شكلية. من جهة ثانية، يبيّن المضي قدماً بالمسيرة والاهتمام الذي رافقها أن الجميع، والمعارضين ضمناً، معنيون بالتصدي للمسائل المطروحة. ودعوة أغلبية الفئات

المعارضة لمتابعة الحوار بين الفئات النسائية هي بمثابة اعتراف بأن هذه الفئات معنية بالبحث عن حلول لمسائل راهنة لا يمكن تجاهلها . فلا يصمد التشبث بشعارات متقدمة وغائمة ، ولا انتظار عقيم لتحقيق «إلغاء الطائفية» ولا الخوف من التهديد بالانقسامات ... ولا غير ذلك من الاعتبارات في وجه اللقاء بين الفئات المتعارضة والنقاش أمام السعي للتوصل إلى خطة عمل مشتركة من أجل رفع التمييز عن المرأة ومناهضة العنف ضدها ، ومحاربة الفقر ، وهي ضحيته الأولى .

تلخيصاً

العنف في ذاكرتنا اللبنانية غير البعيدة بغيض في كل أشكاله . وممارسته على «قليلي الحيلة» أمر مكروه في كل الأحوال . لذا ، حين طرحت مناهضته على أجندا العمل الاجتماعي النسائي العالمي - المنظمات الدولية وغير الحكومية والدينية ألخ - لاقت تجاوباً عاماً عندنا ؛ وقد تعاملت معه الفئات المختلفة من منطلقات متناغمة مع إطارها الإيديولوجي والقيمي ، وتوجهاتها الجندرية خاصة . فأبدت الفئات المنضوية في منظمات غير حكومية دينية إسلامية خاصة ، تلكؤاً في التعامل معه بوصفه ممأسساً في الأسرة الأبوية وفي البنى المجتمعية المعنية بتنظيم شؤونها . بل إن هذه الفئات تعيد أصوله إلى أمرين طارئین أولهما الخصائص الشخصية للمرأة والرجل - المرأة ذات الكيد المتمردة على الرجل وعلى طاعته ، وعلى الرجل المتخاذل الذي تخلى عن قوامته ثم عاد ليدافع عن سلطته بالعنف الجسدي . وثانيهما ، الانصياع للغرب ولقيمه ومجافة العادات الإسلامية .

وعلى النقيض من ذلك ، ترى المنظمات غير الحكومية المدنية غير الطائفية إن العنف ضد النساء ملازم للنظام الجندري الأبوي فلا تقتصر تجلياته على الممارسات المبعثرة أو الجسدية منها فحسب ، بل هو كامن في كل الممارسات المعنوية والاقتصادية والقانونية إلخ حيث تحميه وتسوِّغ له القوانين والتشريعات الأسرية الدينية والقوانين المدنية سواء بسواء . وبين هاتين الفئتين تقع ثالثة حائرة في أمرها . فهي ، وإن كانت تشهد على العنف ضد النساء الذي بات غير خفي عن الأعين ، إلا أنها تؤجّل وتماطل في مواجهة أصوله ومسبباته ، وتأجيلها ومماطلتها تابعان ، على الأرجح ، لمصالحها الآنية التي تربطها بالبنى التقليدية الأبوية ذات الأثر البالغ في حياتنا العامة ، ولمواقعها العامة التي أكسبتها إياها هذه البنى ، أو ساهمت في دعمها .

والمنظمات غير الحكومية التي تعمل لمواجهة العنف ضد النساء إنما تستجيب لحاجات ، لا تخلو من تجاذب ، لدى النساء المعنّفات . وهو تجاذب يتجلّى لديهن بالخطر الشديد تجاه الإبلاغ عن العنف الذي يتعرضن له . ويتجلّى لدى المنظمات غير الحكومية

الأخرى في التلكؤ عن الاعتراف بانتشاره وضرورة التصدي المنظم لأصوله .
ولعل حالة الأسيرات المحررات التي عرضنا تبرز هذا التجاذب بكثافة نادرة . فالأسيرة قد تمّ توقيفها وأسرها، وتعرّضت لشتى أنواع العنف المعنوي والجسدي لواحد من سببين : إما لأنها ترتبط برجل تصله بها صلة قربي أو لذاتها . لكن ، في أي من الحالتين ، لا نجدها تضع موضع تساؤل جدي مكانة المرأة في النظام الجندي . فالتجربة الرضية التي تعرّضت لها الفئة الأولى ، تبعاً لانتماؤها - كي لا نقول تبعيتها لرجل من أقربائها - لم تطرح ، على ما يبدو ، على أفرادها الأسئلة التالية :

هل إنها ، بالضرورة ، متوافقة مع أفكار الرجل الذي «تسبب» بأسرها ، وهل هي موافقة على أساليب نضاله؟ هل نجد تطلّباً لديها لصياغة رؤية خاصة بها حول المسألة المطروحة وحول أساليب التعامل معها؟ هل جعل الأسر منها كائناً سياسياً أم إنه كرّس صفتها «التبعية» المتضمنة في دوافع سجانيتها لذلك الأسر؟

أما أسرها لذاتها فينطوي على اعتراف بصفتها السياسية العامة ؛ فهل أطلق ذلك الاعتراف تساؤلات لديها حول مبررات التمييز الذي يمارس عليها بصفتها الجنديرية وفي أغلب نواحي حياتها كمواطنة : في السياسة والتشريع والقوانين العائلية ... وكلها قائمة على تصوّر لها متناقض مع مسوغات أسرها ومُعاشها لذلك الأسر؟

ولا تستند التساؤلات التي افترضنا وجوب طرحها على الذات من قبل الأسيرة على التأمل أو الاستدلال المنطقي . ففي روايات الأسيرات إشارات تتكرر إلى حالة من «الأخواتية النسائية» sisterhood تظهت في زنانات سجن الخيام تعبيراً عن تجاوزهن للانتماء الطائفي والحزبي ، وعن تضامنهن معاً ، وتشاركهن في الخبرات والمعلومات ، والعناية ببعضهن بعضاً في الصحة والمرض ، وفي مشاعر التعاطف اللاشرطي فيما بينهن . هذه الحالة من الأخواتية ما لبثت أن ضمرت بعد خروجهن من الأسر ، وعادت كل واحدة منهن إلى عائلتها وإلى أحزاب مذهبها ؛ خاصة ، وأن الأخيرة تلقّفتها وساعدتها في شؤون حياتها ما بعد التحرير . فهل نستنتج أن ما كان بين هؤلاء النساء هو أخواتية ظرفية ذهبت بذهاب الظروف التي ولّدتها؟

وإذا كان هذا مآل الأسيرات المحررات ، فكيف هو حال النساء «غير البطلات» المعزولات في منازلهن والمحاصرات بشتى أنواع العنف الصريح أو المضمّر ، والمسكوت عنه في كلتي الحالتين؟

نتساءل ... لنبرز أهمية الإنجاز الذي حققته المنظمات غير الحكومية المناهضة للعنف ضد النساء ، ولنوكد على أن المسيرة شاقة لأن الصعوبات التي تقف بوجه سعيها كبيرة ، وليس أقلها دفاع النظام الجندي الأبوي عن سطوته وعن استمرارها .

هوامش الفصل الخامس

١. أنظر، مثلاً، مجلة *الرائد* الصادرة عن «المشروع الإقليمي للوصول والمعلومات حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية في منطقتي المشرق والمغرب» التي تبرز في كل عدد من أعدادها أنباء العنف الممارس على النساء في المجتمعات العربية ونشاطات المنظمات غير الحكومية لمناهضته.
٢. ولا تقتصر المسألة على رفض مبدئي دوافعه اعتناق مبادئ حقوق الإنسان، بل تعدى ذلك إلى تعارض مسوغات «العذر المخفف» المذكور مع توجهات قطاعات من المجتمع اللبناني تجاه المسألة. ومن مظاهر ذلك، ردود الفعل على جريمة الشرف التي ارتكبتها أب بحق ابنته بعد اتهامه إياها بفقْدان عذريتها في بلدة أنصار في لبنان الجنوبي في صيف ١٩٩٩. إذ انطلقت في البلدة مظاهرة شبه تلقائية إثر هذه الجريمة في احتجاج غاضب يطالب بالاعتصام الأقصى من المجرم الجاني «لأن فعلته غريبة عن تقاليدنا». وهذا مثل عن تخلف القانون اللبناني، حتى الوضعي منه، عن إدراكات الناس لمسألة العنف ضد المرأة وتوجهاتهم حياله.
٣. أنظر لائحة بأنشطة مختارة للهيئة في سنوات ثلاث في الملحق رقم (٤).
٤. أنظر ملحق رقم (٥) بأعدادهن وتوزعهن على المراكز الخمسة لـ «التجمع» وتوزع مواضيع شكاواهن.
٥. نفذت البرنامج خبيرة كندية هي ماري أيلين باريه وساعدها ناشطات من الهيئة.
٦. ارتأت اللجنة المختصة بالتحضير لهذه الورشة استخدام مصطلح «العنف الأسري» بدل «العنف ضد النساء» بقصد التخفيف من وقع العبارة التي لم تكن، يومها، في التداول كما هي عليه الآن. بل إن الكنائس أعلنت، شأنها في ذلك شأن كل المؤسسات الدينية والدنيوية، خلوع مجتمعاتنا من ذلك النوع من العنف!
٧. وتوزع أعضاء اللجنة مهام التحضير للمسيرة وتشكلت لجان للتنظيم والإعلام والتمويل، وسميت ابتسام عطالله، الناشطة في «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» منسقة عامة للنشاط. وتم بعد ذلك التعاون والتنسيق مع «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» ومع وزارة الشؤون الاجتماعية التي حثت مراكزها على المشاركة.
٨. تنتساوى وين ماكان
بدنا نلغي كل العنف
- حتى نمشي اتنين اتنين
لازم بالعام الألفين
- حقي إختار المشوار
حافظ عاولادي وعاحالي
- لعينا سوا بعهد الطفولة
ضحينا سوا من الدم الغالي
- كلمات نور سلمان، ألحان وليد غلمية وغناء هبة قواص.

(المستقبل، ٢٥/٩/٢٠٠٠)

الفصل السادس

تمكيناً للذات وتحقيقاً للهوية:
"تجمع الباحثات اللبنانيات"

البدايات^(١)

في تشرين الأول من عام ١٩٨٧ شارك عدد من النساء اللبنانيات في أعمال ندوة بعنوان «المرأة اللبنانية شاهدة على الحرب» رعتها الجامعة العربية في باريس^(٢). وكانت الندوة فعل لقاء بين نساء من مناطق وضعتها الحرب في مواقع متناحرة وشكّلت، بذلك، حافزاً لتنظيم دائم يجمعهن بدأخاطراً ورغبة، ومن ثمّ دعوة معلنة من قبل قسم منهن. وبدأ تحقيق هذا اللقاء في «تنظيم ما» متعثراً بسبب انقسام مدينتنا بيروت إلى شطريها؛ فتأجل البحث فيه استبعاداً لتشكيلة ذات طابع وحيد مناطقياً وطائفيّاً.

وكان قد تداعى قبل ذلك في العام ١٩٨٥ عدد من النساء من مختلف الطوائف ومن اللواتي يعملن أو يبحثن في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية في غرب بيروت - والتي بقيت برغم الحرب على شيء من التعدد - لتشكيل لقاء يجتمع، دورياً، بهدف التبادل الفكري والأكاديمي في المواضيع التي تشغل هؤلاء النساء في أبحاثهن الراهنة، آنذاك، وسعيّاً لمواجهة العزلة المضاعفة التي فرضتها ظروف الحرب على ذلك التبادل. وحدّد اللقاء هذا لنفسه وظيفة أساسية هي الدعم الفكري والثقافي لأعضائه. هذا الدعم أخذ شكلاً رئيسياً هو نقاش أعمال بحثية قيد الإعداد للباحثات العضوات في اللقاء. وقد اجتمع لقاء غرب بيروت هذا لسنوات ثلاث أو أربع - تخللها انقطاع فرضته الحروب المختلفة. وهو تألف من نواة ثابتة من بضع باحثات انضم إليهن، تبعاً، باحثات جديدات.

وفي شرق بيروت كان التحضير لندوة باريس المذكورة في شتاء وربيع ١٩٨٧ هو نقطة البدء. وكانت الاجتماعات بين النساء في المنطقتين منشغلة أساساً بتوزيع المهام وتنسيق الاتصالات فيما بينهن. وقد تبين لهؤلاء النساء، وبعد انتهاء الندوة، أنهن بحاجة للتجمع في إطار دائم، غير ظرفي، يكون مختبراً لتحقيق طموحاتهن في التوصل إلى صياغة خطاب

نسوي جديد عبر تنشيط البحث حول المرأة، ويؤسس لعمل من أجل التغيير الناجع لوضعها في لبنان والعالم العربي. هذا ما عبّر عنه الاسم الأولي الذي تبنته المجموعة في شرق بيروت لنفسها: «المرأة قوة للتغيير: مجموعة العمل والبحث». على أن اندلاع حروب حقبة ٨٩-٩٠ شرذم المجموعة في شرق بيروت، وعطلّ الاتصالات مع غربها، مما جمّد أعمالها نهائياً خاصة بعد الغياب المأساوي لإحدى عضواتها^(٣).

التأسيس والأهداف

وفي ربيع ١٩٩١، غداة توحيد بيروت الذي سهّل الاتصال بين النساء اللواتي اشتركن في ندوة باريس، بدت فكرة إنشاء تجمع الباحثات والأكاديميات ممكنة التحقيق. وانضم إلى هؤلاء عدد من الباحثات، وشاركن في وضع قانون أساسي ونظام داخلي لتجمعهن، وقدمن^(٤) علماً وخبراً إلى وزارة الداخلية باسم «تجمع الباحثات اللبنانيات». وقد حددن أهدافاً لتجمعهنّ معاً هي:

- * جمع الباحثات اللبنانيات، وخلق أطر للتبادل الثقافي والفكري بينهن.
- * دعم إنتاج الباحثات اللبنانيات والدفاع عن حقوقهن.
- * تشجيع الباحثات الناشئات.

هذا، وقد انتسب إلى التجمع في الأعوام العشرة الماضية باحثات تجاوز عددن الخمس والأربعين، أكثرهن أكاديميات يدرسن في الجامعات اللبنانية المختلفة، (البناية- بفروها الخمسة، الأميركية، اليسوعية، اللبنانية الأميركية، البلمند)، ومن اختصاصات متنوعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والصحية، وفي الفنون الإبداعية والإعلام إلخ.

تجربة الانتماء ومعانيها

تجتمع النساء عندنا في منظمات غير حكومية، إما انتصاراً لقضية، وإما لخدمة آخرين والعمل على تمكينهم؛ لكنهن قلما يتلاقين معاً من أجل ذواتهن، ويعلنن عن ذلك هدفاً صريحاً في القانون الأساسي للجمعية التي أنشأنها. «تجمع الباحثات اللبنانيات» هو واحدة من هذه الحالات الأخيرة ولا نعلم إذا كان فريداً فيما يتصل بهذه المسألة. وحيث إن عضواته عاملات في الحقل الثقافي، افترضنا أن اختيارهن للعمل في إطار منظمة غير حكومية جاء واعياً، متأنياً، مقصوداً. وتملك هذه الفئة من الناس، بالطبع، مهارة التعبير الكلامي عن اختباراتهن و«فضيلة» التأمل في معاشاتهن. لذا، فإن استجوابهن حول ذلك المعاش ينطوي

على إمكانية مهمة لاستكشاف المعاني التي تسبغها النساء على المنظمات التي ينشئنها، ويسمح بالإضاءة على معاشات النساء في اجتماعاتهن الخارج- منزلية ، في منظماتهن غير الحكومية . هذا، وقد أجابت عن أسئلة شبه مقيدة سبع عشرة عضوة من التجمع ، بالإضافة إلى ثلاث من اللواتي تبوأن موقع القيادة - أو «التنسيق» ، الاسم الذي تطلقه الباحثات على موقع القيادة^(٥).

من أجل اللقاء الإنساني والتواصل الفكري

يعلن القانون الأساسي لتجمع الباحثات اللبنانيات ، كما ذكرنا أعلاه ، أن هدف إنشائه هو «جمع الباحثات ، دعم إنتاجهن والدفاع عن حقوقهن ، ومن ثمّ دعم الباحثات الناشئات» . كيف تعيد عضوات التجمع صياغة هذه الأهداف في دوافعهن للانتساب إليه؟ أغلبية المستجوبات عبّرن عن حاجة للقاء والتواصل والحوار أو إقامة صلة مع نساء مثقفات و«مثيرات للاهتمام» ، متشابهات في الاهتمامات الفكرية والثقافية لكن مختلفات من حيث الانتماءات الاجتماعية . وقد انتسب بعضهن لمواجئة «وحدة» أو «وحشة» فكريتين ، «لأننا نفتقد شبكات للعلاقات مع مثقفين ومثقفات» .

وبالنسبة لأقلية منهن ، (أربع من أصل سبع عشرة) ، كان الدافع علمياً ، أساساً ، واجتماعياً بدرجة ثانية . هؤلاء انتسبن لحاجات بحثية وفكرية لا «لترف صاف» ، ومنهن من حمل تصوراً لتطور وظيفة «التجمع» في ذلك الاتجاه ورغبة في أن يصبح ما يشبه «منظمة بحثية من عدة فرق عمل ، بحسب الاختصاص» .

ومنهن من وجدن فيه إطاراً ذا طابع فكري وثقافي يفتقدونه في المؤسسات المهنية التي ينتمين إليها ، ولو كان وجد إطار شبيه في هذه المؤسسات لانتسبن إليه ؛ لكن الرأي الغالب عبّرت عنه باحثة بالقول إن «الأجواء الجامعية هي ، بالضرورة ، أجواء مؤسسية وتتمحور حول الإنتاج ، فلا يسعها أن تكون إطاراً مرناً يجمع الثقافة إلى المتعة ، والفكر إلى الحيوية ، والبحث إلى العلاقات الإنسانية ، و«الخاص» إلى «العام» ... أي كل ما تتصف به أجواء «التجمع» ، فلا يسع إطار جامعي أن يكون بديلاً له» .

وصورة «التجمع» ، أو قل صورة بعض ناسه ، كانت عنصر جذب لبعض اللواتي انتسبن إليه ، أو أيضاً سبباً لنفور أخريات منه . إذ عبّرت بعض الباحثات اللواتي قابلن عن دوافع لديهن تمثلت برغبتهن لأن يلتقين مع نساء «يتمتعن بمؤهلات علمية عالية» ؛ لكن المعارف والصدقات الشخصية كانت ، في الأغلب الأعم ، الدافع الأكثر مباشرة لاستكشاف التجمع ، ومن ثمّ الانتساب إليه . وقد دعت أكثر هؤلاء من قبل صديقات لهن للمشاركة في أنشطة التجمع ، «مناقشة أبحاث» غالباً ، (أنظر الملحق رقم ٦) ، أو ، من معارفهن أحياناً ،

للكتابة في الكتاب السنوي الذي يصدره «التجمع»، بدرجة ثانية. وبالطريقة ذاتها، ترددت بعض النساء في الانتساب نفوراً من الصورة العامة لعضوة أو أكثر من عضواته؛ فانتسبن لدى خروج هؤلاء، أو هنّ بذلن جهداً لتحديد أثرهن. ومن هؤلاء من انتسبن بعد أن وضعن «التجمع» موضع «امتحان للجدية» أملت، في رأيهن، «الصورة العامة للجمعيات النسائية في بلادنا».

هذا، وكانت صورة «التجمع» التي تتسم بالتنوع الطائفي والمنطقي والطبقي، فضلاً عن تنوع الانتماءات المهنية الجامعية واختلاف الاختصاصات وحتى اللغات المتداولة... كل هذه، أو بعضها، جذب بعض الباحثات إليه؛ وبعض هؤلاء عشن حياتهن في ظروف فرضت عليهن التواجد في أطر منغلقة على أكثر من صعيد، فوَقَّرَ لهن «التجمع» فسحة فريدة للتعرف على أجواء مختلفة. ومنهن من ينفر، أصلاً، من الأجواء الأحادية اللون التي تميّز أكثر تجمعاتنا، فوَقَّرَ لهن «التجمع» «صيغة غير مألوّفة في مجتمعنا اللبناني» تناسب توجهاتهن التوحيدية الهوى.

هل كان «التجمع» بمستوى الانتظارات والتوقعات؟

نعم، أجابت الأكثرية؛ لأن هذه رغبت بالتواصل واللقاء والتبادل الفكري والإنساني لذاته، فلا تتوقع أثراً مباشراً على إنتاجها البحثي. وقلة عبّرت عن انتسابها بتوقعات متواضعة، لكن التجربة ما لبثت أن فتحت على مجالات غير متوقعة، «جميلة» بل مفيدة. وعدد آخر من الباحثات عدل توقعاته لتتناسب مع ما يوقّره التجمع: اللقاء الفكري المحفّز على العمل البحثي، التبادل والتعاون والاستئناس بأراء الآخرين، الدعم المعنوي للإنتاج الفكري والبحثي، أو حتى النشاط الفكري «المخفف»، وإقامة العلاقات الإنسانية، أخيراً لا آخراً.

على أن عدداً قليلاً من الباحثات عبّرن عن «خيبة ما» من مرواحة التجمع في موقع الدعم الإنساني والعلائقي لعضواته، ومن عدم تطوّره باتجاه تعميق صفته العلمية، بالإضافة إلى صفاته الأخرى. وإحدى هؤلاء غير واثقة من مسوِّغ نقائنها فيه، بالرغم من خيبتها تلك. فيما عبّرت اثنتان عن شعور بـ«الإخلاص» نحوه وعن التزام به عبر تقلّباته وأزماته.

هذا، ويتوسّط «التجمع» بين الباحثات المنتسبات وبين المنظمات المانحة لمدهن بالدعم المالي الضروري لتنفيذ أبحاثهن، الميدانية منها بخاصة. وبعض المنظمات المانحة تفترض وجود هذا الوسيط لدعم دراسات الباحثين. من جهة ثانية، يقدّم «التجمع»، عبر كتابه السنوي، مجالاً لنشر دراسات الباحثين عامة، ويستكتب الباحثات المنتسبات إليه بدرجة أولى. والجدير ذكره أن مجلات نشر الأبحاث في بلادنا شبه غائبة. يضاف إلى ذلك، أن إدارة

بعض أنشطة «التجمع» وتنظيمها تكسب القائمات بها، بالضرورة، مهارات لا توفرها المجالات المهنية التي ينتمين إليها... هذه «الفوائد» لم تظهر في دوافع المنتسبات، ولم تبتين موقعها أو وقعها على المستجوبات في تجربة الانتماء إليه، أو الانتظارات منه.

حُسن الإدارة

مشاركات بقدر ما يرغبن؟

سألنا الباحثات أن يقيمن درجة مشاركتهن، وما إذا كانت هذه المشاركة على قدر متناسب مع تطلعاتهن، إن في الأنشطة المطروحة، أو في الحياة التنظيمية، أو في اطلاعهن على السياسة المالية، أو أخيراً في رغبتهن في قيادة «التجمع».

ثمان من أصل سبع عشرة أجبن بأنهن لا ينشطن في «التجمع» على قدر متناسب مع رغبتهن. ويعود قصور نشاطهن عن تطلعاتهن إلى تعاضم انشغالاتهن المهنية، بدرجة أولى، أو لكونهن منتسبات حديثاً، وما زلن يختبرن أسلوب المشاركة وأوجهها. واثنتان يعرقل رغبتهما في المشاركة الناشطة السفر الدوري للقاء أفراد عائلتهما في الخارج.

وأكثرية النساء اللواتي أجبن بـ«نعم» عن هذا السؤال انتخبين، سابقاً، أو هن، حالياً، عضوات في الهيئة التنسيقية في مهام تنظيمية أو مسؤولات عن أنشطة جارية في «التجمع». ومن هؤلاء من أبلدين رغبة في توظيف نشاط أوسع فيه. وعبرت اثنتان عن رغبة في لعب دور «نوعي» يتوافق مع تصور لدور «التجمع» يطور دوره الحالي، لا المساهمة في أنشطته المطروحة، فحسب.

هل تنتمي عضوات «التجمع» إلى منظمات غير حكومية أخرى؟ وفي أي منها ينشطن أكثر؟

خمس من المستجوبات لا ينتمين إلا إلى «التجمع»، والباقيات ينتسبن إلى جمعيات أخرى، واحدة أو أكثر. ثلاث من هؤلاء ينشطن في تلك الجمعيات أكثر من «التجمع»، فيما تلتزم الباقيات بالتجمع وبأنشطته أكثر من التزامهن بالجمعيات الأخرى أو بالتساوي. وتلجأ بعض الجمعيات عندنا إلى الباحثات في «التجمع» لصفتهن البحثية أو الاستشارية؛ وهو ما يخلق، بالضرورة، شبكة من العلاقات بين عضواته وبين المنظمات غير الحكومية، ومن ثم بين «التجمع» وبين تلك المنظمات. أي إن قصور نشاط بعض الباحثات في «التجمع» عن مستوى تطلعاتهن لا يسببه انشغالهن في منظمات أخرى.

وفيما عدا اثنتين من اللواتي التقين، تجهز الباحثات بانتمائهن لـ«التجمع» «من على المنابر» والإعلام وفي كتاباتهن، هنا وفي الخارج، ويشبتن انتماءهن إليه في سيرتهن الأكاديمية / الثقافية. وقد عبر أكثرهن عن شعور بـ«الاعتزاز» بالانتماء إليه. وتساوى، في

ذلك الشعور، النشطة بالأقل نشاطاً، والمتحمسة للشكل الذي رسا عليه «التجمع» بالناقدة لذلك الشكل، والحديثة الانتماء بالتي رافقت بداياته الخ.

هذا، وقد عرف «التجمع»، خلال مساره، استقلالات وعودة عن استقلالات، أيضاً. أكثرها كان ابتعاداً هادئاً، لكن بعضها أخذ شكلاً صاعباً. ونحن سألنا الباحثات إن كن فكرن، يوماً، بالاستقالة؛ لأي سبب، وكيف تراجعن عنها؟

ثلاث من المستجوبات أجبن بـ «نعم»؛ ومسوّغ التفكير في الاستقالة كان لإحداهن شعورها بأن حجم مساهمتها في نشاطاته التجمع هو أقل مما يجب، بالمقارنة مع الأخريات؛ أو، بالنسبة لأخرى، اختبارها صراعاً شخصياً مع باحثة أخرى حملته هذه الأخيرة إلى إطار تشترك فيه معها خارج «التجمع»؛ أو لأن «التجمع» بدا لها، في إحدى جلسات نقاش اللائحة الداخلية، ينحو صوب تشدد غير مبرر في النظر إلى بعض الأمور: «محاسبة» العضوات غير الناشطات، بخاصة.

على أن الأكثرية انتهجت أسلوباً أقل درامية للتعبير عن انزعاجها من مواقف اتخذت، أو من أسلوب اعتمد لأخذ قرار، أو حتى من إقرار توجهات عامة غير متناسبة مع رؤيتها لدوره... هؤلاء لجأن إلى الابتعاد المؤقت. وعبرت أكثر من باحثة عن رضاها عن منحى سلمى يسود أجواء «التجمع» في حلّ الصراعات؛ إما بالنقاش الفردي أو الجماعي توصلاً إلى صيغة تسوية بين الآراء المتعارضة. أو، أحياناً، بالعمل على احتواء «أخطاء» الأخريات من منطلق أنه «جلّ من لا يخطئ»، وبالععمل على «تحدّي الذات» وبالاستمرار في العمل في محيط غير قابل تماماً بأفكارها سعيّاً إلى إرصان مهارة العمل مع آخرين مختلفين.

«القيادة» وتداول السلطات

ينصّ القانون الداخلي لـ «تجمع الباحثات اللبنانيات» على وجوب انتخاب «أمانة عامة»، كل سنتين، ويقدم توصيفاً لوظيفتها مطابقاً للتوصيفات التي تُكتب في الأنظمة الداخلية المعيارية التي تنال الجمعيات اللبنانية، بموجبها، علماً وخبراً. هذا، وقد أبدت الباحثات عامة، ومنذ تأسيس «التجمع»، حساسية مفرطة تجاه هذا الموقع، ورغبة ملحّة، بل ومتوترة أحياناً، في «إعطائه معنى نسوياً وتراتبية دائرية أفقية وغير عامودية» - على قول إحدى المنسقات - وإبقائه خالياً من امتيازات محتملة، أو منظورية نجومية أو أية إمكانية للاستئثار بالسلطة، أو التفرد في اتخاذ القرار. ولعل إطلاق صفة «المنسقة» على «الأمانة العامة» / القائدة، في التداول العام بين عضواته وفي لائحته الداخلية هو من التعبيرات عن ذلك. ولم تكن تجربة منسقات «التجمع» هيّة. ولعلّ أبرز تجليات ذلك استقالة منسقات ثلاث قبل انتهاء الفترة التي انتخبن لها، اثنتان منهما استقالتا إثر أزمة تنظيمية.

هل ترغب الباحثات في تبوؤ مركز القيادة؟

تسع منهن قلن «لا» نهائية! والمنتسبات حديثاً، أو الأصغر سناً علّفن رفضهن بقلّة الخبرة، أو بأن «القيادة تفترض شخصية ذات هيبة» أو خبرة والتزاماً، أو التمتع بـ«احترام العضوات»... وهن لا يمتلكن هذه المقومات أو بعضها. أما الأخريات فرفضن لكون القيادة تتطلب مزاجاً و«طبعاً» منافيين لمزاجهن وطبعهن، أو لأنهن لا يرغبن في «ممارسة سلطة» ولا في «تبوؤ المراكز».

وحيث تعود الأسباب المذكورة إلى شخصية الباحثات اللواتي التقين ورغباتهن، فإن قلّة جعلت «طبيعة» «التجمع» سبباً لعزوفها؛ إما لأن تجربة المنسقات السابقات «لم تكن مشجعة»، أو لأن الباحثات ذوات «مراس صعب»، وتنطوي العلاقة معهن على احتمالات غير قليلة للصراع، ما يجعل التنسيق بينهن مهمة شاقة، خاصة وأن توصيف مهام ذلك التنسيق ليس نهائياً بعد.

لكن الإجابة الأكثر تواتراً كانت الشعور بأن الموقع يتطلب بذل جهد ووقت كبيرين تفضّل الباحثات قضاءه، حالياً، في نطاق عملهن البحثي. أكثر هؤلاء لا يمانعن في ترشيح أنفسهن لمركز المنسقة في ظروف أكثر مواتاة: استقرارهن نهائياً في البلد، التقاعد من المهنة، رضوخاً لرغبة الباحثات في تداول السلطة، لدى تناقص عدد ساعات العمل المهني إلخ.

وتُحجم، أخيراً، إحدى المستجوبات عن التطلّع إلى قيادة «التجمع» لأن توجهاته الحالية غير متناسبة مع تصورها لدوره، «فلا تجد سبباً لقيادة جماعة غير متوافقة معها حول تصورها لذلك الدور».

وتعبّر بعض المستجوبات بأنه «لا مانع لديها» من تحمّل مسؤولية القيادة أو أنها ترغب في تحمّلها. ويخضع ذلك لتصورين مختلفين لدور المنسقة:

أولهما، ينطوي على اعتباره موقعاً لتحمل المسؤولية، ومجالاً للاختبار الشخصي، قيادة ومروّسية، وليس مكانة تتضمن امتيازات معيّنة؛ «لأننا بذلنا جهداً لنزع صفة المكانة المتميّزة عنه». ودور التنسيق تطور عبر النقاش المستمر للائحة الداخلية ليأخذ «معنى التفاعل والخدمة والأمومة، وحتى بعض الأبوة». وقد باتت عناصر هذه المسؤولية، في رأي بعض الباحثات، واضحة إذ تحددت، تبعاً، مع تطور الحياة التنظيمية وتبلّرها. ف«القيادة في «التجمع» لا تحمل معنى التسلّط، و«تمنع يقظة الباحثات من تحوّلها إلى ذلك».

ثانيهما اعتبارها قيادة، «شئنا أم أبينا، لأن التنسيق ينطوي على نوع من القيادة»، وللقائد صفات ينبغي أن يتحلّى بها من يقوم بمهمته. «إما أن نقبل المنصب ونتصرّف وفق ذلك

القبول وإما أن نرفضه». وتحمل إحدى المستجوبات تصوراً للقيادة ناشطاً يمزج بين التنسيق وبين إدارة العلاقات وحل الصراعات على نحو سلمي لا تسليفاً. وترغب في أن تقوم بتجربة قيادية، يوماً ما، لتطبيق منهجها هذا. فيما ترغب أخرى في أن تقدم شيئاً جديداً لدى تسلمها القيادة يوماً ما، وأن تطرح أفكاراً في التنظيم تتمثل ببعض «الفوضى المنظمة بدل النظام الذكري الصارم المتبع حالياً».

المشاركة التنظيمية والمحاسبة

عبرت الباحثات، منذ البداية، عن حذرهن من انبناء صارم لـ«التجمع» يكون عائقاً أمام حرية التجريب لأشكال اختباراتهن التنظيمية؛ لذا اختلف الشكل التنظيمي، تبعاً، وفق الحاجات التي أملاها تطور الأنشطة وتوسعها. وهو كان في السنوات الثلاث الأولى كما يلي: باستثناء هيئة تنسيق الكتاب السنوي، اجتمعت العضوات في هيئة مشتركة مرة في الشهر تبادلن فيه أخبارهن الثقافية، وواكن، عن كثب، مسار عمل هيئة تنسيق الكتاب السنوي، وناقشن في أيام عمل طويلة نتائجتهن البحثية، أو أبحاثهن الجارية وتداولن حول أمور تنظيمية.

أما في السنوات السبع الأخيرة فقد انتخبت الهيئة العامة للتجمع هيئة تنسيقية تتألف من منسقة عامة ومساعدة لها وأمينة للسرد وأمينة للإعلام وأمينة للمال. وينضم إلى هؤلاء عضوات منتخبات من اللجان والفرق العاملة في أنشطة التجمع المختلفة. هذه الأخيرة بمثابة لجان متخصصة، متقاطعة أحياناً، تشكلت، تبعاً، في مسار تطوير عمل التجمع وتقوم على استقلالية شبه تامة في تسيير نشاطاتها بعد إقرار برنامجها العام في الهيئات المتابعة. وتتولى الهيئة التنسيقية، من جهتها، اقتراح برامج عمل التجمع المتتالية وتنفيذها، وتنسيق المهام الإدارية والمالية. لكنها، ومن حيث المبدأ، مسؤولة تجاه الجمعية العامة، ويتغير أعضاؤها دورياً كل سنتين أو كل سنة، بحسب الحالة (٦).

هل تطرح الباحثات تصوراتهن لآليات عمل تنظيمية مخالفة لتلك المعتمدة؟ هل يعلن عن الاستحسان أو النقد السلبي لأنشطة وممارسات، فردية أو تنظيمية، في الهيئات المختلفة؟ كيف يشاركن في حياة «التجمع» التنظيمية؟ وهل يحاسبن تطلباً للشفافية؟

تنحو الباحثات اللواتي عملن في الهيئات التنسيقية المتعاقبة، أكثر من اللواتي لم يعملن فيها، لطرح تصوراتهن المتعلقة بآليات العمل التنظيمي. ويكون هذا الطرح، في الغالب، استجابة لأوضاع مستجدة تتطلب تطويراً لآلية قائمة لم تعد تفي بالحاجة. ويتم ذلك بالنقاش الشفوي ويتكثف في كل مرة يشارك فيها عضوات «التجمع» في نقاش بنود من اللائحة الداخلية.

ومن اللواتي لا يطرحن بدائل للآليات المعتمدة من يجد أن الهيكلية التنظيمية الحالية هي «أقصى ما يمكننا تحمّله»، وأن مزيداً من الإنشاء «يشوّ» الشكل الذي توصّلنا إليه. وفيما قال البعض إنهن يقدّمن اقتراحاتهن بتلقائية تامة غير مستبعدات عدم الأخذ بها، يحتفظ البعض الآخر باقتراحاتهن، مؤجّلاً طرحها إلى «الوقت المناسب»؛ وإحداهن قالت أنها تحجم عن طرحها بالمطلق «لأنني متأكدة أنني لن ألقى تجاوباً».

وتحمل بعض الباحثات أفكاراً للعمل البحثي والفكري - تشكيل لجان متخصصة، مثلاً، أو تنظيم النقاش العلمي بين الباحثات سعيّاً لبلورة رؤية مشتركة حول بعض الأمور؛ ومنهن من ترغب في طرح النقاش للتوصّل إلى استحداث آليات تُعقّل الأداء واتخاذ القرار حول مسائل مهمة؛ وعبرّت إحداهن عن رغبة لديها، لم تلبّ، في السعي إلى إقرار معايير لاختيار لجان الأنشطة، فلا تبقى خاضعة لمزاج الباحثة التي اقترحتها، وأخرى ترغب في تنظيم إطلاقة التجمع على المجال العام... إلى ما هنالك من اقتراحات طرحتها صاحباتها مرّة أو أكثر لكن لم يتابعنها لأسباب مختلفة.

من جهة ثانية، تُحجم أكثر المستجوبات عن التقييم السلبي لأنهن لا «يرغبن في إزعاج الأخريات»، أو لأن «للعلاقات مع الأشخاص أولوية على ما عداها»، أو «لأن المناخ لا يشجّع على النقد»، أو «خوفاً من تعكير الجو بالتشنج والانفعال»، أو خشية عدم «القبول بالاختلاف» الخ.

ومنهن من تقوم بالنقد، لكن بحذر وتردد «لأن الناس عندنا لا تقبل النقد بسهولة». وعبرّت إحداهن عن تفضيلها للتقريب بدل النقد «لدواعٍ تتعلق بالجدوى، فالناس تستفيد منه أكثر من النقد السلبي». وتعبّر قلّة عن تقييمها استحساناً، أو غير ذلك، بدون تردد، مشافهة أو، أحياناً، كتابة. ويكون موضوع التقييم أداءها أو أداء الآخرين، أفراداً أو جماعة، سواء بسواء.

تطلّب للشفافية

كمثل أكثر المنظمات غير الحكومية الثقافية عندنا، تقع موارد «التجمع» المالية تحت عناوين ثلاثة: (أ) القيمة المقتطعة overhead من المنح البحثية التي يتلقاها من أجل إصدار الكتاب السنوي، أو لدعم مشاريع الأبحاث الجماعية لعضواته، أو لإقامة المؤتمرات، (ب) الاشتراكات، (ج) مبيعات الكتب التي يرعى صدورها، والكتاب السنوي بخاصة (٧). هذا، ويفترض حُسْن إدارة الجمعيات الشفافية، المالية منها بشكل خاص. وحيث تقدّم أمينة المال المنتخبة تقريراً مالياً لدى انتهاء مدة تولّيها الأمانة، فإن إطلاع العضوات على سياسة «التجمع» المالية، وأوجه تنفيذها يبقى شرطاً ضرورياً لتحقيقها.

الباحثات، ما مدى اطلاعهن على السياسة المالية، وكيف يتابعن تنفيذها؟ إحدى عشرة من الباحثات غير مطلعات على السياسة المالية، واحدة مطلعة، وواحدة لا تعتقد بـ «وجود سياسة مالية لدى «التجمع» أصلاً»، وأربع منهن كن أنفسهنأمينات للمال، لذا فإن اطلاعهن هو تحصيل حاصل. وتسوّغ غير المطلعة سلوكها بـ «الثقة التي توليها للهيئة التنسيقية، وأمانة المال ضمناً»، أو بـ «الثقة بالطريقة التي تُدار بها الأمور» أو بـ «إدارتنا للشؤون المالية التي تتسم بالاقتصاد والتوفير»، وأحياناً بمزاج خاص يتمثل بعدم الاهتمام بالمال وشؤونه «المضجرة»، أو ببجل «متأصل بالمسائل المالية». وتوجه أغلب هؤلاء من غير المهمات بالأمور المالية نقداً ذاتياً لموقفهن غير المبالي.

صورة التجمع لدى الباحثات

هل هو نسوي؟

تُحجم التجمّعات النسائية، تماماً كأفرادها، عن إعلان نسويتها، (Hartman et al, 1994). والإحجام هذا متعلّق بالوشي connotation الشعبي الملحق بالمصطلح، أولاً، وبالرغبة في تجنّب الخوض في نقاش، لا ينتهي، حول تعدد الدلالات التي تتكثّف في هذا المصطلح، ثانياً. و«تجمع الباحثات اللبنانيات» ليس استثناء، وأكثرية الباحثات اللواتي التقينا نفين عنه تلك الصفة. و«مسوّغات نعتن «التجمع» بالنسوية أو إحجامهن عن إسباغ تلك الصفة عليه هي على درجة غير قليلة من التعقيد لأنها جاءت على نحو يتناسب مع التعريف الخاص الذي تحمله لـ «النسوية»، من جهة، ولتلاؤم ذلك التعريف مع تجربتها في التجمع، من جهة ثانية:

بعض من اللواتي أسبغن سمة «النسوية» على «التجمع»، علّلت ذلك بأن «النسوية متضمنة في سلوك عضواته»، (الاستقلالية وعدم التبعية لشركائهن، مثلاً)، أو في «عملهن الفكري والبحثي» الذي يندرج في سياق تمكين النساء؛ أو لأنه «فضاء للقاء الباحثات الأكاديميات فيوفر، بالضرورة، وظيفة دعم لهن - نضالية، ضمناً - وإن غير صريحة». وهو نسوي بسبب «وجود نزعة إلى التعبير الصادق عن الأفكار وقابلية للإقناع والتغيير، وإن كنا لا نرفع بريق النسوية».

أكثرية المستجوبات قلن «لا»؛ وهنا أيضاً لأسباب متفاوتة. فـ «التجمع» ليس نسوياً بالمعنى المستهلك، أو «نحن نتجاوزنا النسوية الكلاسيكية» لأننا لا نرفع «راية النسوية» ولا شعاراتها؛ «لسنا ضد الرجال»، أو «لا نسعى للنيابة عنهم»، أو «لاستفزازهم» أو «لسلبهم سلطتهم وإنشاء سلطة نسائية»، بل «نحن ندعوهم للمشاركة في أنشطتنا». كما أن الأبحاث التي تنتجها عضواته «ليست أسيرة المواضيع النسائية»، أصلاً، بل هي تتجاوز ذلك آخذة

بالاعتبار «تطلّعات المرأة والرجل معاً، فلا تميّز بينهما». أخيراً رأت إحدى الباحثات أن إطلاق صفة النسوية على تجمع ما يفترض إعلان هذا التجمع عن نفسه «جماعة دعاوية غايتها العمل على رفع التمييز اللاحق بالمرأة»؛ وفي غياب إعلان كهذا، فإن «التجمع ليس نسوياً».

تنطوي الأحكام السابقة لهوية «التجمع» على معنى للنسوية يمكن تسميته بـ«الحد الأدنى». ومن مبيّنات هذا المعنى الانشغال بالمرأة وقضاياها إن بمواجهة الرجل المسيطر أو بمواجهة النظام الذي يضعه في ذلك الموقع. لكن بعض الباحثات قدّمن أسباباً تبرز معاني للنسوية تتجاوز ذلك. فالتجمع ليس نسوياً لأنه لا يهدف إلى «إنتاج خطاب نسوي»، أو لأن «الأكثرية من الباحثات لا تقبل الإقرار بوجود لغة أنثوية مصدرها جسدنا وأحاسيسنا»، أو لأننا «لا نسعى لاستكشاف السمات الأنثوية ولا العمل على تعزيز تعبيراتها الفكرية». وأيضاً، «النسوية ليست إدعاءً لفظياً انتصاراً للقضايا النسائية، بل ممارسة كلية تعمل، قاصدة، على إنتاج رؤية ومنهج ومقاربات متميّزة للبحث والدراسة». ومنهن من ترى أن إنتاج هذه الرؤية يتجلّى، لا في البحث فحسب، بل أيضاً، «في العمل على تعديل في مفاهيم التنظيم والقيادة في أسلوب إدارة شؤوننا، علاقاتنا، ممارسة السلطة». وتقدّم إحداهن تفصيلاً لغياب المنهج النسوي في إدارة علاقاتنا بعضنا ببعض يتجلّى في سلوكات بسيطة كـ«إدارة اجتماعاتنا وإصغائنا لبعضنا بعضاً... التي لا تزال ذكورية إلى حد بعيد».

ونشبت، فيما يلي رأيين متعارضين حول صفة التجمع يبعثان، في رأينا، على التأمل :
الأوّل يجد أن «التجمع» نسوي ؛ «وأنا اختبرت ذلك في تحوّلتي الشخصي بعد انتمائي له إذ أصبحت أكثر اهتماماً بالقضايا النسائية، وأكثر اعتماداً للمنظور النسائي في معالجاتي البحثية، والفكرية عامة».

الثاني، «يبدو لي التجمع وكأنه حيّز عام لنساء يحتل رجالهن مكاناً عاماً؛ هو ليس نسوياً، لأن النسوية لا تنمو وتزدهر إلا في مكان مختلط، لا في حيّز نسائي صرف».
لكن، إذا كان مصطلح النسوية يحمل شيئاً «انفصالياً» أو نضالياً ترغب أكثر النساء العاملات في المجال العام في تفاديه، فإن تعبير «مناهضة النظام الجندري» يبدو أكثر قبولاً لديهن. وترى أكثر الباحثات المستجوبات أن «التجمع» لا يدّعي سعيًا معلناً لمناهضة النظام الجندري، لكنه يقوم بذلك، ضمناً؛ وأن ذلك يتجلّى في مظاهر مختلفة أهمها المقاربات البحثية التي يلجأن إليها، وعبر إرسائهن قواعد لدور - قدوة مناهضة للدور التقليدي للمرأة في علاقتها بالرجل. وفي القيام بالممارسات في الحيّز العام - لا الاكتفاء بالشعارات - الآيلة إلى مناهضة ذلك النظام. هذه القواعد وتلك الممارسات تعمل على كسر النمطات الجندرية. ومن تجلياتها الطلب إلى الرجال مشاركتنا أنشطتنا العلنية تعبيراً ملموساً عن رفضنا للتمييز الجندري. وبالسعي، أخيراً، لتطوير خطاب مناهض لذلك التمييز.

والنظام الجندري يعمل، برأي الباحثات، على «تففيه» أنشطة النساء وخطابهن؛ و«التجمّع»، من جهته، «قدّم لنا حيزاً يسعهن فيه أن يعبرن عن خبرات نسائية وإعطائهن معنى كان مغيباً؛ هنا يسعهن أن يحكين وأن يختبرن وأن يقدرن طريقتهن في التفكير، وأن يعملن على جعل كلامهن شبيهاً بالتجربة والمعاش»، وعلى «تضمين الخاص في نشاطنا بدل عزله، كما هي الحال في المنظمات الذكورية»... و«نحن فئة اجتماعية لها خصوصية، و«التجمّع» فسحة للتعبير عن هذه الخصوصية».

وبعض الباحثات لا يكتفين بالمظاهر المذكورة؛ لأنهن يجدن أن مناهضة النظام الجندري لا تتم في عزلة منظمة غير حكومية بعينها، بل «تفترض حركة بالتناغم مع المجتمع... لكن «التجمّع» لا ينتمي لهذه الحركة»، وهو «لم يبلور برنامجاً واضحاً في ذلك السبيل»... وشروط ذلك أن يتم تنسيب الرجال كي يصبح التجمّع شبيهاً بالمجتمع «لأن مناهضة النظام الجندري تنطوي على مناهضة الأبوية شكلاً وتكويناً».

لماذا استبعاد الرجال؟

الموقف من الرجال الذي برز في آراء الباحثات كلهن، ودون استثناء، كان ودياً غير صراعي. فهل يرغبن بتنسيب رجال إلى «التجمّع»؟

اثنتا عشرة من المستجوبات أجبن بـ«لا» حاسمة واثنتان متجاذبتان حول الموضوع وثلاث أجبن بـ«نعم» مشروطة! أو «ربما لاحقاً»، أحياناً. ويستند عدم القبول بانتساب الرجال أو تأجيله إلى مسوّغات متفرقة لعل أكثرها تكراراً «أننا ما زلنا في طور تكوين تجربتنا، ومن الضروري الانتظار حتى التوصل إلى صيغة أكثر استقراراً»، وحتى «اكتساب «التجمّع» هويته»، فلا يشوّش انتساب الرجال إليه تحقيق ذلك (الهوية والاستقرار).

أما الـ«لا» الحاسمة، فلأن الرجال، بعامة، «ما زالوا متعالين على المرأة فكرياً... وبعضهم يُبدون حساسية جنونية تجاه معارضة آرائهم، ويتعاملون مع النقاش وكأنه تعدّ على ذكورتهم». واثنتان استندتا في رفضهما إلى تجربة «مناقشة أبحاث»، (واحد من أنشطة «التجمّع»، كما سبق وذكرنا)، حيث يتصرّف بعض الرجال «بتعال لعل مصدره عدم إخضاع تصوراتهم حول المرأة لتجريب واقعي، بعد»، أو حيث يستعرضون «تسلّطهم وذكورتهم بتجاوز نظام الكلام فيساهمون بتخريب أجوائنا».

أما من رفضت بلهجة أقل حدّة، فلأن «انتساب الرجال يؤدي بنا إلى إعادة إنتاج تقسيم الأدوار في «التجمّع» على منوال تلك السائدة في المجتمع... ولعل النساء يساهمن في إعادة الإنتاج تلك، فيضعن ذواتهن، مرة أخرى، في مراتب متدنية، أو «يقمن بثمين مبالغ به لأفكار الرجال، ونعود لنختبر، تكراراً، متربات وطأتها علينا».

لكن، وبدون الكلام عن اتجاهات الرجال أو سلوكهم، أبدت الباحثات رفضاً لانتساب الرجال لـ«التجمع» معلاً برغبتهم في إبقائه التجمع حيزاً نسائياً، مكتفين بدعوتهم للمشاركة في نشاطاتنا العامة، أي بما رسا عليه واقع الحال؛ فـ«التجمع» «مساحة خاصة بنا»، ويعبر عن «خصوصية نسائية»، أو «خلقنا كيئاً جميلاً ومنفرداً يمزج بين العام والخاص» - غير مألوف لدى الرجال- وفيه نناقش «الأمر الجدية لكننا نُعلي، في الوقت نفسه، من شأن حياتنا واختياراتنا الخاصة والأسرية وتفاصيلها».

ويتعدى الأمر، في رأي إحداهن، رغبة عضواته في إبقائه نسائياً صرفاً إلى «ضرورة موضوعية» يملئها عليه موقعه في الحركة النسائية اللبنانية. ففكرة «أن تتجمع نساء باحثات ليست بدون أثر على تقدم الأبحاث النسائية في لبنان، وعلى إبراز صورة إيجابية للمرأة اللبنانية»؛ كما أن طرح أمور نسائية في إطار تجمع نسائي «ذو وقع نوعي لا يحدثه تجمع مختلط».

وتحمل أكثر الباحثات الرافضات لتنسيب الرجال إلى «التجمع» تصوراً لوظيفته تتجاوز الآنية. فهو، برأي بعضهن، حيز «البلورة اجتهد» أو «صياغة رؤية» نسائية للأمر، أو لاكتشاف لغة مميزة، أو «إنتاج خطاب متميز لنا»، أو لنعزز «فرادة خطابنا». أما المؤجلات لذلك الانتساب لوقت لاحق فيقلن: «ليس قبل أن تأخذ تجربتنا شكلاً مستقراً» أو قبل «أن تصبح نُسويات»، أو قبل «أن نتوصل إلى صياغة أسلوبنا ولغتنا».

وأما الحجة التي أبرزتها المستجوبات القابات - تجاذباً أو تأكيداً- بالرجال في «التجمع» فتتمحور حول إمكانية «إضافة ما» قد يقدمونها؛ فهم «ربما يضيفون جواً من الرقابة الذاتية واللباقة»، أو «عنصراً مختلفاً في الخطاب المتداول فيما بيننا»، واكتفت اثنتان بالقبول بهن شرط إبقائهم أقلية!

تطوير الممارسة الديمقراطية

هل «التجمع»، برأي المنتسبات إليه، حيز لتطوير الممارسة الديمقراطية؟ من الباحثات من افترضن أن تكوين «التجمع» اللاهرمي، ومميزات عضواته وكفاءاتهن العلمية، وتنوعهن على غير صعيد... كل هذه تضعهن في إطار علائقي يفضي بالضرورة إلى القبول بالآخرين واحترام اختلافاتهم والتعامل معها. لذا فهو، من حيث المبدأ، قابل لأن يكون حيزاً لممارسة الديمقراطية وتطويرها.

وفي ما يتجاوز «الافتراض» عبّرت بعض المستجوبات عن قناعتهم بأن «التجمع» ديمقراطي لأنه «مساحة لتبادل الرأي» أو «لأن المساواة بين العضوات في إبداء الرأي محترمة»، بل هناك دعوة «لآخر للتعبير عن رأيه»؛ أو لأن «حرية المشاركة» مؤمنة،

و«الشفافية مطلقة»؛ وحيث «يُدعى الجميع إلى المشاركة في اتخاذ القرار»، وحيث «تسود الحساسية المتنبّهة للقمع»، وهناك أيضاً «رفض للأطر الجامدة»، والقبول بالخضوع «لنظام طيع».

وتشير بعض الإجابات إلى أن «التجمّع»، في تصوّر بعض عضواته، مختبر للعمل الجماعي التشاركي ساهم في تطوير قدراتهن الذاتية على ممارسة ما يجدن أنه بعض مكونات الديمقراطية:

«تعلمت في هذا المحلّ ألا أحصل على كل ما أريده، وأن أقبل ما هو «ليس على ذوقي»، وأنطوّر في تعاملتي مع الأخريات، أهتم بملاحظاتهن، أنفاعل معهن فكرياً وبحثياً، أتشاور معهن حول نصوص أكتبها»، أو «تعلمت ألا أتمسك بآرائي - أن أفوز أحياناً وأن أفشل أحياناً أخرى».

«تعلمت أن «أخضع» لآراء الآخرين على نحو ناشط؛ أي أنني، وفي أحيان كثيرة، أكون معارضة لمشروع معين، فلا تمنعني معارضتي له من العمل جاهدة لإنجاحه بعد أن تتبناه الأكثرية».

«التجمّع حيّز يساعدنا على التدرّب على صياغة أفكارنا والتعبير عنها علناً، وهو ما يساهم في تعزيز عنصر من المواطنة ضروري في ممارسة الديمقراطية».

وفي ما يتجاوز السلوك الفردي للأعضاء واتجاهاتهم إلى مسائل تتعلّق بالتنظيم - بتطوير هيكلية التجمّع وإدارة العلاقات بين عضواته وهيئاته، فقد عبّر البعض عن رضاه عن الدينامية التي تحكم تطوّر مسار التجمّع:

«لسنا تنظيمياً ناجزاً، نحن تشكّل شيئاً فشيئاً؛ نتوصّل إلى حل مشاكلنا بالتفاعل مع ما هو مطروح، نتقدّم ونراجع، وأشعر أننا نصوغ تجربة فيها درجة عالية من الديمقراطية... وهو ما لا أختبره في أي مكان آخر أنتمي إليه، مهنيّاً كان أم أهليّاً».

«أسسنا، واعبات، منظومة من العلاقات الأفقية للسلطة بعيدة عن تركّز القرار في أيدي الأقلية، ونخضع للأكثرية...»

أما في ما يطول إلى إنتاج المعايير وتطوير الآليات الآيلة إلى الارتفاع بأداء «التجمّع» التنظيمي، وجعله أكثر عقلانية ومرونة، وإلى توسيع مشاركة العضوات وإدارة الصراعات بينهن، وإلى جعل المحاسبة والشفافية ممارسات غير موسمية... «نحن ما زلنا في بداية الطريق» أو هي «ليست همّاً عاماً بعد».

أخيراً، يحلّو لنا أن نثبت رأياً منفرداً، مخالفاً لكل ما سبق، أبدته واحدة من الباحثات اللواتي قابلنا إلى نعت التجمّع بـ«اللا ديمقراطي» قياساً على تجمعات أخرى عرفتها أو هي تنتمي إليها حالياً: «هناك، أستطيع إسماع رأيي بسهولة ودون مقاطعة!»

هل هو حيزٌ لمناهضة الطائفية؟

صحيح أن «التجمع» لا يعلن مناهضة الطائفية هدفاً، لكن مؤسّساته (٨) حملن همّاً مضمراً عشية إعلان توحيد المدينة بيروت تمثّل بالعمل على جمع باحثات من المناطق المختلفة كانت الحرب قد وضعتها في مواقع عدائية- كما كتبنا في مطلع هذا الفصل.

هل ما تزال مناهضة الطائفية همّاً لدى الباحثات؟ هل جعلن تجمّعهن حيزاً لمناهضة الطائفية؟

إجابات الباحثات الأكثر تكراراً تمحورت حول المناهضة الرمزية للطائفية بفعل تنوّع انتماءات عضواته طائفيّاً؛ إذ إن الأكثرية ترى أن كون «التجمع» مؤلفاً من عضوات ينتمين لطوائف مختلفة هو بمثابة تجسيد، متواضع ربما، لإمكانية لقاء الطوائف والجماعات المختلفة عندنا على مشروع معيّن، والبقاء معاً، برغم اختلافاتهم التي لا تقتصر على الطائفية، بأية حال. هذا الاختلاف شكّل، أحياناً، وكما سبق وأثبتنا، حافزاً للانتماء إليه «لأنه مجال للقاء والتعارف بين أفراد من طوائف مختلفة - على منوال الجرائد، مثلاً». لذا، فإن وجوده، مثل وجود أطر أخرى شبيهة في بلدنا، يساهم في خلخلة قاعدة الطائفية التي تفترض «اللون ذاته للجماعات الطوعية» وعدم اختلاط الطوائف فيها. يضاف إلى ذلك سيادة توجّه علماني، غير معاد للدين، يمكن دعوته بـ«علمنة غير نضالية». لذا فهو من «الأمكنة التي تحمل، بالقوة، إمكانية وجود حيزٍ علمي وطني جامع».

الرمز، المثال، الإمكانية، لا المناهضة الناشطة. «فالتجمع ليس المكان المناسب لتجسيد ذلك الهم» تقول إحداهن. وثانية لا تجده التجمع حيزاً لمناهضة الطائفية لأنه لا يبذل جهداً واعياً في سبيل ذلك لدى تنسب عضوات جديّدات، مثلاً. وهو ما تقوم به منظمة غير حكومية تنتمي إليها هذه المستجوبة «حيث نعمل جاهدين للتأكد من وجود توازن طائفي بين المنتسبين الجدد، فلا يأتون من لون طائفي واحد».

وفيما كان الاختيار الواعي المتوازن مؤشراً أساسياً لنعت المنظمة غير الحكومية بمناهضة الطائفية، فإن عدم بذل ذلك الجهد جاء في كلام أكثر من باحثة دليلاً ملموساً على العكس من ذلك: «نحن نقع في الموقع الصائب بين موقعين طائفيين، الأوّل ستة وستة مكرّر الذي يُملي توازناً مفتعلاً، والثاني هو التجاهل التام للمسألة؛ ونحن تنبّهنا إلى ذلك منذ بداية تأسيسنا فلم نتجاهلها حين رفضنا إعلان تجمع من لون واحد. لكننا لو اعتمدنا توازناً مفتعلاً، لصار «التجمع» طائفيّاً رغماً عنه!»

ومن الباحثات من «لا ينشغل بالمسألة»، ويرى أن تلقائية انجذاب أشخاص من كل الطوائف لـ«التجمع» هو خير دليل على أن وظيفته البحثية/ العلمانية/ النسوية تحصّنه من الطائفية؛ «فإذا ما انتسبت إليه باحثة حاملة معها طائفتها، أو لديها تعصب طائفي، فهي

ستقم، حكماً، بفعل الجو الغالب. »
وتسوّج إحداهن لذلك بالإشارة إلى أن العضوات في هذا «التجمّع» لا يحددن ذواتهن عبر انتماءاتهن الطائفية، لكن ذلك يعود، ربما، إلى «أن طوائفهن لا تحسب حساباً لهن ولا تشغل بهن أصلاً؛ فالطائفة تفضّل عليهن الارتباط بالرجل!»
وحيث تجد إحداهن أن «النساء لم يساهمن في الحرب اللبنانية، فهن في موقع أفضل لمناهضة الطائفية»، تتساءل ثانية «إلى متى يسعنا نحن - الباحثات - تلافي نقاش حقيقة مهمة وأساسية كالطائفية في بلادنا؟».

الذات والهوية

أردنا في دراستنا لـ «تجمّع الباحثات اللبنانيات» البحث عن المعاني التي تسبغها فئة نسائية نخبوية عاملة في حقل الثقافة على اجتماع أفرادها الطوعي معاً. وأكثر هؤلاء النساء موجودات في مواقع مهنية بارزة الامتيازات نسبياً، وناشطات في تجمّعات مدنية فاعلة^(٩). لكنهن عبّرن، مع ذلك، عن حاجة للتجمع في هذا الإطار لدوافع تغلب عليها الحاجة للانتماء لجماعة يتشابه أفرادها. فكّلهن إناث - ويعبّرن عن رغبة تبدو عارمة في الحفاظ على تجمعهن نسائياً - وكّلهن حائزات على درجات علمية عالية، وكّلهن ناشطات بحثياً. لكنهن يختلفن في ماعدا ذلك كله، تقريباً. والنقاط التي أثارتهن المقابلات بحثاً عن النواحي المشتركة لمعاش الباحثات - الناشطات في هذا «التجمّع» كشفت عن اتجاهات متباينة، بل متضاربة أحياناً، لمعاني ذلك المعاش. وهي انعكست، بشكل خاص، في الصورة التي يحملنها عنه، (عن «التجمّع»). ولعلّ بعض أسباب ذلك يكمن في التباين الحاصل في مدلولات المصطلحات المستخدمة، كما رأينا. هذه المصطلحات هي العدة الأولى للبحث - موضوع تجمّع هؤلاء النساء. وهو ما يستدعي النظر في أسباب «تسامح» هؤلاء النساء تجاه اختلافاتهن حول أمر على هذا القدر من الأهمية. وكثيرات ممن استجوبنا عبّرن عن تقديرهن لجو التجمّع القابل بهذه الاختلافات بين عضواته، وبعضهن أبرزنه دليلاً على ديموقراطيته وحيويته.

يقوم «التجمّع» بجمع الباحثات، وهو يهدف أيضاً إلى دعم أبحاثهن. لكنه لا يعين، في قانونه الأساسي، الموضوع الذي سيجمعهن عليه ولا يحدد وسائل دعم أبحاثهن. والباحثات لم يتوقّفن، منذ بداياته، عن التساؤل الدوري، في نقاشات خصصت لذلك، عن مسوّج وجوده وعن طبيعته ووظيفته. وفي كلام الباحثات المستجوبات ما يشير إلى أن تساؤلهن استقر على «حال ما». فهن يجتمعن على الرغبة باللقاء. ويجمعن، أيضاً، على فكرة مفادها أن لقاءهن يحمل في طياته احتمالاً لا اختبار من نوع متميّز لا يتهيأ في تجمّعاتهن

المهنية أو المدنية الأخرى . هو ، من جهة أولى ، مختبر لتجريب مفردات سلوكية تسمح بإنتاج شروط استمرار لقائهن وتطوير آليات تنظيم هذا اللقاء . لكنه يوفّر ، أيضاً ، عبر التبادل الإنساني بين عضواته ، فرصة العمل على إرصان مدلولات اختبارائهن - باحثات ونساء في الوقت نفسه - التي تقع على تقاطع «الخاص» و«العام» . ف«التجمع» مجال للتعبير عن «توليف ما» لهذين المجالين ، وحيز لفهم تفاعلهما أو تناقضاتهما المحتملة . هو إطار لجمع العضوات من أجل تمكين ذواتهن الشخصية وتحقيق هويتهن الاجتماعية .

هذا ، وقد قطع «التجمع» في مساره ، شوطاً في إرصان المسائل المطروحة أعلاه : الانبناء في هيكلتيه والتقيّد بنظم ومعايير وقواعد في عمله . والملاحظ ، (كاتبة هذه السطور ملاحظة مشاركة ، كما سبق وأشرنا) ، يرصد تطوراً في المجالات ذات الطابع التنظيمي . وتأخذ المسائل التنظيمية أشكالها الثابتة في عملية تطوير صياغة اللائحة الداخلية متى دعت الحاجة لذلك . هذه اللائحة تردف النظام الداخلي من أجل ترتيب «شؤون البيت» واستيعاب الخبرات المستجدة وقوننتها . وقد تمثل ذلك التوجّه بانتظام الأنشطة الدورية الداخلية والخارجية وبثبيت بعض التقاليد التي بدت مفيدة في تحقيق فعالية «التجمع» ، عامة . ويبدو «التجمع» متوجّهاً صوب الاستقرار في بنته التنظيمية ومحافظاً ، في الوقت نفسه ، على حرية مراجعة ما هو معيق لعمله واعتماد ما هو أكثر فعالية لانطلاقه وضبط إيقاعه . أما صفة «التجمع» البحثية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، فيتّم العمل على تطويرها في موقعين :

* في إصداراته أساساً . أي ، في نشاطات تنحو ، في الحال الذي استقرّت عليه ، لأن تكون منحصرة في لجان من عضواته تتمتع بدرجة غير قليلة من الاستقلالية في إدارة شؤونها . فيما التفاعل الفكري المفضي إلى العمل الجماعي ما زال بحاجة إلى تحديد أدقّ لمعايير تنظّمه ، وإلى استحداث شروط تسمح بتحقيقه على نحو يجعل إنتاج الجماعة متفوّقاً على إنتاج أفرادها . وهو ما يحصل ، تدريجياً ، ويتم تثبيت تعبيراته ، تبعاً ، في لائحة «التجمع» الداخلية .

* وفي النقاشات ذات الطابع الفكري والتي تتم ، بدرجة أولى ، في إطار أيام العمل والنشاط الشهري «مناقشة أبحاث» . وطالما بقيت هذه في نطاق المشافهة غير الموثقة ، فإن الملاحظ أو الباحث عن أثرها لا يجد دليلاً محسوساً على ثباته . يبقى أن الانتماء ل«التجمع» قد جعل لبعض عضواته تقييدات معيارية لمستوى إنتاجهن البحثي عبّر عنهما صراحة ، مشافهة أو كتابة .

لا يدعي «تجمع الباحثات اللبنانيات» لنفسه مهمة جلاً . وهو كان اختطّ لذاته ، منذ بداية إنشائه ، الصبر والتريث في تحقيق غاياته المتواضعة . و«الباحثة» ، كما لا يخفى ، كائن

حديث الوجود في مجتمعاتنا؛ وهي، أسوة بزميلها الباحث، لا تتمتع بمكانة واضحة التوصيف. ولعل اجتماع باحثات في إطار منظّم بمرونة يسهم - عبر النشاط الداخلي - في السعي الذي يبذله أفراد هذه الجماعة لتعيين معاني هذه المهنة، ويؤكد - عبر الإطالة على الخارج - على شرعيتها وضرورتها لمجتمعاتنا، مركزاً، ذلك كله، شروط تمكين هؤلاء الباحثات، «حضوراً وهوية» (١٠).

هوامش الفصل السادس

١. هذا التاريخ لـ «البدایات» هو استعادة لتأريخ سابق، (بيضون، ١٩٩٤-١٩٩٥).
٢. صدرت أعمال هذه الندوة في كتاب عن بعثة جامعة الدول العربية في باريس بعنوان الندوة ذاتها «المرأة اللبنانية شاهدة على الحرب» تشرين الأول ١٩٨٧.
٣. إشارة إلى اغتيال إنغريد عبد النور شمعون.
٤. قُدِّم العلم والخبر باسم العضوات ماري تيريز خير بدوي، دلال البزري، لور مغيزل، عزة شرارة بيضون.
٥. تنتمي كاتبة هذه السطور لهذه المنظمة غير الحكومية، وهي إحدى مؤسساتها. وقد رافقت تطورها منذ بدايتها في العام ١٩٨٦ وحتى يومنا هذا، مروراً بلحظة الإعلان الرسمي عنها في العام ١٩٩٢.
٦. وهي، حالياً، التالية: لجنة مناقشة الأبحاث، لجنة الكتاب السنوي «باحثات»، لجان بحثية تتكوّن من عضوتين أو أكثر من التجمع الذي يمول البحث الذي تقوم به جزئياً أو كلياً، لجنة لقاء «الباحثات الناشئات»، لجنة التمويل والأبحاث، لجنة الإعلام والنشر والتوزيع، لجان مؤقتة بحسب الحاجة (لجنة التحضير للقاء الباحثات العربيات، لجنة التحضير لمؤتمر النساء العربيات في العشرينات: حضوراً وهوية ...)
٧. أما مصاريف «التجمع» الثابتة فهي الإدارية؛ وتشتمل على بدل إيجار المكتب - الذي لا يتعدى ألف دولار أميركي سنوياً؛ ويعود ذلك إلى أن مقر التجمع واقع في مركز توفيق طبارة، المنظمة غير الحكومية التي لا تنوخي الربح. وتأخذ إدارته بدلاً رمزياً من كل المنظمات غير الحكومية فيه. هذا التقديم خال تماماً من أي تقييدات أو شروط من أي نوع؛ ويضاف إلى ذلك بدل أتعاب الموظفة الإدارية الوحيدة، بالإضافة إلى صيانة المكتب وآلاته، والاتصالات، ونثرات مختلفة؛ وهذه كلها لا تتعدى، حالياً، الإثني عشر ألف دولار أميركي في السنة.
٨. وكانت الأستاذة لور مغيزل إحداهن؛ وهي استمھلت إحدى المجموعتين اللتين تشكّل منهما «التجمع» للإعلان عن نفسها «جمعية» رسمية ريثما يتم وقف الأعمال الحربية في لبنان فيتسنى لعضواتها التقاء شبيهاتهن الباحثات في المنطقة الأخرى، (مقابلة خاصة مع الكاتبة، تموز العام ١٩٩٦).
٩. المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تنتمي إليها المستجويات: جمعية تنظيم الأسرة، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد النساء، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، حركة التجدد الديمقراطي، مؤسسة رينة معوض، لجنة مهرجانات بعلبك، جمعية الشابات المسيحيات، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، لجان أمناء مدراس أو جامعات خاصة وغيرها.
١٠. هو العنوان الفرعي الذي أطلقته «الباحثات» على المؤتمر الذي عقده في أيار من العام ٢٠٠١، «النساء العربيات في العشرينات: حضوراً وهوية».

الخاتمة

نساء لبنان في العمل الاجتماعي:
إضافة؟ ... أم مزيد من الشيء نفسه؟



في تعيين مواضيع عملهن الاجتماعي ، في إنشاء تجمعاتهن وفي إدارة شؤونها ، في إطلاق نشاطاتهن واختيار الجماعات المعنية بها ... في كل ذلك نشطت النساء في المجتمعات الغربية إما في إطار النظام الجندري أو بمواجهته . وذلك ، بحسب انتماءاتهن الطبقية والإثنية التي رتبت أولويات الاضطهادات التي عانين منها وحددت ، بدورها ، انشغالاتهن واهتماماتهن . لذا تجاوزت أنماط العمل الاجتماعي كلها ؛ فعملت النسويات ، مثلاً- وأغلبهن من العرق الأبيض ومن الطبقات الوسطى والعليا- على إضفاء المعنى السياسي على حيوات النساء الشخصية وإبراز مكونات المجال الخاص الأسري وجعله من اهتمامات الحياة العامة . وهن عملن ، أيضاً ، على إنشاء أشكال تنظيمية متناسبة مع إيديولوجيتهن المناهضة للتسلطية والبيروقراطية الذكورية المنشأ . كما أنهن لجأن إلى التجريب والاختبار لجعل هذه الأشكال فعالة وغير هرمية في الوقت نفسه . هذا ، فيما نشطت النساء من الإثنيات الأخرى ومن الطبقات العاملة والدنيا في أنماط أخرى من العمل الاجتماعي لتفعيل أمومتهم في مجتمعاتهن المحلية ، من أجل خدمة أشخاصها من كل الفئات - نساءً ورجالاً وأطفالاً- ولإنشاء شبكات التضامن فيما بينهم سعياً لتمكين هذه المجتمعات ، بدرجة أولى .

هذا ، وقد وثق الباحثون محاولات من بعض المنظّمات النسوية الأميركية ، مثلاً ، لخرق الحدود الطبقية والإثنية وحتى القومية⁽¹⁾ في سبيل تحقيق أخواتية نسائية محلية وعالمية مناهضة للنظام الجندري الأبوي . هذه المحاولات كانت تصطدم بعوائق متباعدة . في الداخل لم تتوحد أشكال مقاومة الاضطهاد الجندري بين الفئات النسائية بسبب إعلاء الانتماءات الإثنية والطبقية على الانتماءات الجندرية ، (Poster, 1995) ، ومع العالم الثالث بدا انتماء النسويات الأمريكيات للبلد المستعمر / الإمبريالي / الداعم لإسرائيل عقبة رئيسية في وجه التحالف المنشود ، (Margolis, 1993) .

النساء اللبنانيات بادرن، من جهتهن، بالخروج إلى حيّز الحياة العامة - كما سبق وأثبتنا في مقدّمة هذا الكتاب - معبرّات عن دوافعهن إلى ذلك بالفعل والكلمة. وهنّ انتظمن للعمل الاجتماعي في 'تجمّعات ومنظّمات لغايات متداخلة. هذه الغايات تمحورت، بداية، حول تمكين مجتمعاتهن المحلية - والقسم المحتاج منها لرعاية خاصة. لكن، وفي لحظات صاخبة من التاريخ، خرجن لنصرة المجتمع بأكمله تجسّداً لمشاركتهن الرجل في المواطنة. وبموازاة الغايات ذات الطابع الإيثاري - الغيري، وقد تمثّلت برعاية مسلوبية الامتيازات من المجتمع، أو بنصرة المشاريع الرجالية الوطنية... نقول بموازاة هذه طرحت هؤلاء النساء أجندا يرمي تحقيقها إلى توفير شروط تمكينهن في حياتهن الخاصّة والعامة بمواجهة التمييز التعسّفي المتعدد الأوجه - السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي - اللاحق بهن. وما كان مضمراً أو خافئاً في هذه الأجندا يزداد صراحة مع الأيام؛ فبدأ أن بعض هؤلاء النساء ما عدن قابلات بمكاناتهن الاجتماعية المرسومة ولا بمرتباتها أو بامتداداتها الشبيهة في الحياة العامة، وبتن يعلن عن رغبتهن في لعب أدوار في الحياة العامة متناسبة مع مؤهلاتهن المكتسبة التي تجعلهن مساويات للرجال. لا بل تصرّح فئة منهن بأنها ستسعى للعمل على تبديل بعض ملامح هذه الحياة العامة لتناسب مع رؤيتهن الخاصة لها.

ويتصف العمل الاجتماعي النسائي في أيامنا الحاضرة بتجاور «ودي» لمواضيعه ولغاياته جميعاً، بدءاً بالخيري المنضوي تحت مظلة الأنظمة الاجتماعية والسياسية الراهنة - النظام الجندري، ضمناً - وانتهاء بالدعاوي الناشط، المناهض للأسس التي ترتكز عليها هذه الأنظمة. وحيث تتنوّع أشكال التنظيم لتحقيقه، هي الأخرى، بدون غلبة واحد على الآخر - من منظّمات ملتزمة بأحزاب أو حركات سياسية أو أخرى لا تعلن عن إيديولوجيا بعينها، مختلطة ونسائية، وبين أخرى تعمل في دائرة تحيط بكل شرائح المجتمع أو لفئة بعينها، للنساء قاطبة أو لفئة منهن، تعمل لقضية أو لتوفير خدمة... إلخ. فلا نجد، حالياً، ما يشير إلى دعوة لتبني اتجاه على حساب آخر - وهو ما لمسناه مثلاً في «أحكام» أطلقها كتاب/ مؤثّقون للعمل الاجتماعي النسائي في فترة السبعينات والثمانينات، (أنظر المقدّمة). هذا ينمّ، في رأينا، عن مواكبة يقوم بها العمل الاجتماعي لحركة مجتمعتنا اللبناني يمكن نعتها بـ«الحرّة». هي مواكبة حرّة لأنها تتسم بتحييد نسبي للتأثيرات الإيديولوجية. وهي مواكبة غير مقيّدة لأنها منفتحة على الاتجاهات المحليّة والعربية والعالمية انفتاحاً كرّسته الاتفاقات الدولية والعربية المتعلّقة بالمرأة والمُلزمة للدولة والمجتمع اللبنانيين^(٢).

هذا، ولا يزال الباحثون عندنا يكتبون أن النساء اللواتي بادرن إلى النشاط في العمل الاجتماعي كنّ من النخبة الاجتماعية لكنهن نشطن لـ«صالح» فئات مسلوّبة الامتيازات ولغايات ذات موضوع غيري^(٣). صحيح أن فئات متزايدة الاتساع من النساء ما تزال تنخرط في العمل الاجتماعي، لكن الدوائر التي شملتها مواضيعه وغاياتها قد بقيت، غالباً، ذات

غايات غيرية: من أجل تمكين جماعة أو دفاعاً عن قضية. ولا تشذ عن ذلك النساء المنخرطات في المنظمات غير الحكومية التي تناهض العنف ضد النساء وقد تناولناها بالتفصيل في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

لكننا نجد في «تجمّع الباحثات اللبنانيات»، - المنظمة غير الحكومية التي درسنا- نموذجاً غير متوافق مع الاتجاه الغالب. إذ إن دوافع الانتماء والتجمّع في هذه المنظمة تدرج في سياق آخر تتصف به التوجّهات المعاصرة التي تسمّ الحركات الاجتماعية في العالم الغربي، وبتأثير النسوية تحديداً. فالانخراط في حركة اجتماعية والنشاط داخل منظماتها لم يعد من قبيل الوسيلة المفوضية إلى غاية معيّنة على نحو حصري. ويشير الباحثون إلى أن «تحقيق الذات» الشخصية وبناء الشخصية الجماعية باتا من أهداف اللقاء والتجمّع المشروعة؛ فيتضمّن العمل الاجتماعي - في ما يتضمّن - السعي إلى إرصان «النحن» المنخرطة في الفعل الجماعي. هذه «النحن» تكتسب معناها على نحو مستقلّ عن تحقيق غايات الحركة التنظيمية والسياسية، بعامّة. ويكون بعض دوافع الأفراد للانتماء إلى منظمة ما تحقيق تمديد لهوياتهم الشخصية عبر ارتباطهم بشبكات من العلاقات والمصالح المتداخلة، (Gamson, 1992).

إن إرصان «النحن» المنخرطة في الفعل الاجتماعي قد اتخذ أشكالاً مختلفة في الحركة الاجتماعية النسوية الأميركية ومنظماتها؛ وبرز الاهتمام بالحياة التنظيمية واحداً من أهم وسائلها. فاستبعاد النساء من الحياة السياسية أسهم، في رأي البعض، في الالتفات إلى تطوير حياة منظماتهن الداخلية، لتمكين ذواتهن الفردية والجماعية سواء بسواء، (Clemmens, 1993). وقد سبق وبينّا ذلك في عرضنا لأعمال باحثين وباحثات غربيين عن المسألة، (الفصل الأوّل).

وتشير المعاني التي أسبغتها النساء في «تجمّع الباحثات اللبنانيات» على اجتماعهن معاً إلى بعض هذا التوجّه. فعَلَبَتِ النشاط التنظيمي والتبادلي الداخلي على منظورية visibility «التجمّع» في الساحة الثقافية - وهو خيار واع للغاية التي أنشئ من أجلها «التجمّع» ولأسلوب العمل من ضمنه - إنما يشير إلى مفهوم للعمل الاجتماعي غير تقليدي يتمثل بالعمل على تمكين الذات الفردية والجماعية بالتفاعل التنظيمي والفكري الداخليين، أساساً. والجدير ذكره أن أكثر عضوات هذا «التجمّع» يمتلكن مواقع في الحياة الثقافية العامة وفي العمل الاجتماعي توقّر لهن، فرادى، منظورية غير قليلة. ومن المؤشرات للدلالة على ذلك تواتر استشارة هؤلاء النساء كباحثات أو كناشطات لدى جهات محلية وعربية وعالمية؛ لكن هذه المنظورية لا تُكسب أصحابها «امتيازات» خاصّة لدى الجماعة، ولا تؤدي إلى تراتب أو ترتيب جديد بينهن. لذا، فإن هذه المواقع وما يرافقها من منظورية لا تشوّش على استواء «التجمّع» حيّزاً منعشاً للنقاش الحر. ويتلمّس الملاحظ تشكّل ضرب من «الأخواتية

الفكرية» intellectual sisterhood الصامته على قاعدة من المساواة والتضامن بين هؤلاء النساء، لعل أهم مظاهرها إتاحة المجال للتجربة والخطأ في التبادل الفكري وفي إنشاء شروط العمل معاً، وفي تطوير الحياة التنظيمية خاصة، بعيداً عن «هاجس» العلنية وتقييداتها. فيستوي «التجمع»، بذلك، حيزاً «خاصاً» مفتوحاً على «العام» على نحو انتقائي، ويعمل بإيقاع غير ضاغط وفق خيارات غير نهائية، تتبلور، تبعاً، وتمحور حول حاجات الجماعة ورغبات أفرادها ومصالحهم. هذه المصالح وتلك الرغبات هي، تحديداً، مكونات يؤسس الجهر بها لتوجه في العمل الاجتماعي جديد عندنا لأنه يُبرز إلى العلن ما تعودنا كبته خجلاً أو خبثاً. هذا الجهر هو أقرب إلى تحقيق مواطنة الأشخاص عندنا لأنه الأبلغ تعبيراً عنهم أفراداً وجماعات.

وكما هي الحال في الغرب، وفي الولايات المتحدة الأميركية - معقل الحركة الاجتماعية النسائية - انقسم النساء عندنا بين مناهض للنظام الجندري الأبوي وبين قابل به في منظمات غير حكومية تغييرية أو رعائية على التوالي. لكن، ولدى طرح مسألة تعني النساء، تُدعى الفئات النسائية جميعاً للمشاركة في التعبير والفعل. وقد تبين لنا عند توثيق بعض الجوانب من إحدى هذه المسائل - العنف ضد النساء - تشارك النساء من الفئتين المذكورتين في التعبير عن موقعيهما منها جنباً إلى جنب. ولمسنا في قراءتنا لمناهضة بعض الفئات النسائية لـ «المسيرة النسائية للعام ٢٠٠٠» الإحراج الذي تعاني منه «إيدولوجيتها» بمواجهة الوقائع. هذا الإحراج الذي تجلّى في تذبذب في السلوك والمواقف من المسألة المطروحة وتداعياتها المتمثلة في موضوع مرجعية قوانين الأحوال الشخصية وفي تحديد هويتها - أ تكون دينية أم مدنية. وكان ذلك استعادة لنقاش أسبق كان قد انقسم المجتمع اللبناني حوله انقساماً شبيهاً.

نقول: إن طرح مسألة العنف ضد النساء علناً قد وضع موضع المسألة المسوغة بالوقائع المثبتة ادعاءات حماية النظام الجندري الأبوي، والمؤسسات الدينية المذهبية المساندة لبنيناه، عن إمساحهم بزمأم أمور رعاياهم. هذا الطرح فتح ثغرة في إحدى دعائم النظام الطائفي القائم على الاستحواذ على مواطنة الناس، وعلى مصادرة إدارة شؤونهم الخاصة في مؤسسات منفصلة تبعاً لانفصال مذاهبهم. فبان، عبر هذه الثغرة، قصور هؤلاء الأولياء عن تحقيق الحماية للأشخاص الذين أوتمنوا على أحوالهم لتحقيق العدالة والمساواة في ما بينهم.

هكذا، يمثل تناول منظمات العمل الاجتماعي النسائي عندنا لمسألة العنف ضد النساء نموذجاً لحضور «السياسي» على أرض «الاجتماعي». وقد انقسمت الفئات النسائية بإزاء المسألة المذكورة بين توجهين: أحدهما ناشط بمواجهة العنف ضد النساء ويضع نفسه في مساق عالمي، (قوامه الحركة النسائية العالمية)، وثانيهما متردد ومشفق من تراجع محورية

مرجعياته الدينية للتعامل مع هذه المسألة. لكن أسلوب المواجهة بين الفئتين المنقسمتين لم يكن صدامياً، بل كان التفاعل بينهما يدل على حرص كل واحد منهما على تجنب إلغاء الآخر. وكانت الرغبة في الحوار، كما سبق وأشرنا، جلية لدى الطرفين، تعبيراً عن اللجوء إلى «السياسة» في بعض معانيها الصافية. وذلك بخلاف ما شهدنا سابقاً في ما عرف بـ«معركة الزواج المدني» حيث أملت المرجعيات الدينية، بصلف نادر، قفل الحوار حول المسألة وعدم العودة إليه، (بيضون، ١٩٩٩).

إن العمل على نقل ما كان مصنفاً من شؤون «الخاص» إلى المجال العام فرض على النساء في المنظّمات غير الحكومية عندنا مواجهة بين أطرافها ذات طابع سياسي. لكن التسييس لم يأخذ في هذه الحالة طريق التطييف المعتاد في حياتنا العامة؛ فلم تنتظم النساء في الطرفين المتقابلين وفق انتماءاتهن الطائفية، كما حصل في أواسط القرن الماضي، مثلاً، (الخطيب، ١٩٨٤، ١٧٦)، إنما وفق التزامات وقناعات أكثر تعقيداً. فهذه كانت، لدى أحد الطرفين، توليفاً من معتقدات دينية واتجاهاً لمعاداة للغرب وبدت، لدى الطرف الآخر، توليفاً من استجابة للواقع والتزاماً بخط عالمي مناهض للعنف. على أن الخصوصية النسائية تجلّت بأسلوب التعبير عن المواجهة المتقابلة بين الطرفين التي اتسمت باللاعنف وبقبول الآخر المختلف والسعي لـ«سياسة» الخلافات بينهما بالحوار.

مسألة مناهضة العنف ضد النساء وفدت إلينا من الخارج: من بوابة الأمم المتحدة ومنظّماتها؛ وذلك، باعتراف أكثر الناشطين في سبيل هذه المناهضة في المنظّمات غير الحكومية عندنا. لكن مصير هذه القضية كان أكثر تعقيداً من مصائر الأفكار والمقاربات والمثالات... القادمة إلينا من الخارج، هي أيضاً، والتي كانت تتبدد فور اصطدامها بالبنية الأبوية- الطائفية التي تلون اجتماعنا. ويبدو لنا أن هذه المسألة، وبالعكس مسائل أخرى، فتحت ثغرة في النظام الجندري الأبوي يسع النساء اللبنانيات أن ينفذن منها لخلخلة بنيانه القائم على إيديولوجية دينية مطعّمة بأساطير ومنمّطات تهاوت قاعدتها المادية منذ زمن: دونية المرأة الاجتماعية، لاحتلتها الاقتصادية، طفوليتها النفسية، قصور قدراتها العقلية والأخلاقية.

وفي صخب التنوع الكبير لأشكال ومواضيع العمل الاجتماعي عندنا، ومن خلال المعاني المختلفة التي تسبغها قيادات العمل الاجتماعي وناشطوه من الجنسين، وفي تباين اتجاهات هؤلاء جميعاً حيال الطائفية والديموقراطية... في كل ذلك يكمن توجه للنساء الناشطات في العمل الاجتماعي يجمعهن معاً بـ«مواجهة الرجال». نتكلّم عن تمايز النساء الكبير عن الرجال في مسألة توجهاتهم الجندرية؛ أي عن رفضهن (النسبي) للمعاني والقيم التي أسبغت ثقافتنا الاجتماعية على أدوار النساء والرجال ولمترتبات هذه المعاني وتلك

القيم على تنظيم حياتنا الاجتماعية : على القانون والتربية والسياسة والاقتصاد إلخ . هذا التمايز بين الجنسين يبقى قائماً في كل واحدة من الفئات التي ينتمي إليها الجنسان ، (أنظر خلاصة الفصل الرابع) .

على أن رفض النساء للنظام الجندري الأبوي ، (بالمقارنة مع موقف الرجال من ذلك النظام) ، ليس قاطعاً ولا بسيطاً . وهو يحمل في طياته تجديداً وتقليداً في العمل الاجتماعي في الوقت نفسه . فالنساء جميعهن يقين محافظات على تقاليد سابقاتهن من النساء في العمل الاجتماعي عندنا ، فلم يعادين الرجال ؛ لكنهن افرقن في أسلوب عدم معاداتهن لهم : فالأقل رفضاً للنظام الجندري الأبوي ما زلن يعملن تحت مظلة ذلك النظام وطروحاته ، باحثات بين ثنائها عما ينبيء بإمكانية تعديل بعض عناصرها لجعلها حمالة لقضاياهن . والأكثر جهراً برفض النظام الجندري الأبوي من النساء حافظن ، بدورهن ، على التقاليد النسائية في العمل الاجتماعي عندنا فلم يعادين الرجال ؛ بل عمدن إلى استمالتهم لقضاياهن . وهن اكتسبن مناصرة شخصيات وجماعات سياسية مؤثرة في الدولة وفي المجتمع للمرأة الفرد - لا الدور ولا الشريكة . وأثمر ذلك تعديلاً لقوانين وإقراراً لأخرى تأخذ بالاعتبار حقوق المرأة الإنسانية .

ويتجلى التجديد لدى الفئة الأولى من النساء في سعيها للانفتاح على الفئات النسائية الأخرى وعبر أخذ زمام أمور قضيتها بأيديها دون وساطة الرجال ، ويتجلى أيضاً بالانفتاح ، وإن من موقع دفاعي ، على الطروحات العالمية لقضايا المرأة . هؤلاء النساء ، وإن أعلن عن « محليتهن » واستقلاليتهن عن تأثيرات « خارجية » كما شهدنا ، (الفصل الخامس) ، فهن يندرجن في القاعدة العريضة لنواة نسوية إسلامية بدأ صوتها يرتفع في العالم الإسلامي . هذه النواة من النسويات الإسلاميات تجهد لإعادة قراءة النصوص الإسلامية من وجهة نظر نسائية باحثة عن « العدالة والإنصاف الموجودين ، بالضرورة في جوهر الدين » ، (عزت ، ١٩٩٩) ؛ وذلك تماماً كما فعلت شقيقاتهن المسيحيات ولا زلن ، في الغرب ، أساساً ، وعندنا على نحو ما زال خافتاً .

هذا فيما يتجلى التجديد لدى الفئة الثانية بتخلي النساء فيها عن مواقع الدفاع « الاعتذارية » من الرجال ومن المجتمع إلى مواقع أكثر ثباتاً ووضوحاً تجاه « القضية » . وحيث أن تبني الطروحات العالمية والتنسيق مع القوى النسائية في العالم بات خلفية ثابتة لأجندا هذه الفئة من النساء في منظماتهن غير الحكومية ، فإن تبيئة هذه الطروحات بجعلها متناغمة ، غير متنافرة ، مع ثقافتنا الاجتماعية وخصوصية قضايانا ، (ووجوب هذه التبيئة متضمن في فلسفة هذه الطروحات وفي مسوغاتها) ، هي التي تحدد التفاصيل لبرامج عملها .

يتجاوز التقليد والتجديد ويتفاعلان لدى هذين القطبين النسائيين ولدى كل ألوان الطيف بينهما من قوى نسائية في العمل الاجتماعي . هذا التجاور وذلك التفاعل مبيّان على خلفية

تلاقيهما على رفض النظام الجندري وتنافرهما حول حدة ذلك الرفض وسبل التعبير عنه؛ ويمثلان بذلك التعبير الأبلغ عن إضافة النساء على حياتنا العامة: استواء فئات ما تزال تتوسع من النساء في خانة الفاعلين في حركة المجتمع، واستواء قضاياهن محرّكاً حاثاً catalyst ومؤثراً في التغيير السلمي الاجتماعي. هذه الإضافة، لا هي امتداد تلقائي لـ «طبيعة» المرأة أو لأدوارها المتوارثة، ولا هي استجابة آلية لواقع مُنبئ، بل محصلة تفاعل بين قوى متشابكة فيها من الاثنين وتتجاوزهما في زمن لا يبدو، برغم قرائن مخالفة، معادياً للفعل الاجتماعي الإرادوي.

هوامش الخاتمة

١. تتكلم هارتمان عن لحظات تضامنت فيها النساء الأمريكيات مع نساء العالم تمثلت بمحاولات التأثير في السياسات الحكومية الأميركية المتعلقة بالعالم الثالث، (Hartmann, 1994). وتقوم منظمات نسوية، حالياً، بحملات - لا تحظى بالتغطية الإعلامية - من أجل دفع حكوماتهن للعمل على صياغة حل سلمي عادل في الشرق الأوسط.
٢. وبعض هذه الاتجاهات هو ما حاولنا رصدّه في هذه الدراسة. واختيارنا لها، فيما يتعدى مسوغاته الأخرى، يرتبط برؤية لوظيفة العمل الاجتماعي وتوجّهات لا ندعي حيادها في المعالجة البحثية. وقد أثبتنا تحيزنا في أكثر من منعطف فيها ولدى اختيارنا، بخاصة، لمكونات سؤالنا حول الإضافات المتبادلة بين النساء وبين العمل الاجتماعي.
٣. أنظر، مثلاً، التقديم لكتاب المرأة في المنظّمات الأهلية العربية، (مجموعة من الباحثات والباحثين)، الذي كتبه أمانى قنديل إحدى أهم الباحثات في هذا المجال. (مجموعة من الباحثين العرب، ١٩٩٩).

الملاحق(*)

(*) نثبت ، فيما يلي ، ملاحق مختصرة اخترنا موادها من أخرى أكثر اكتمالاً . ونحن قمنا بحذف ما هو واضح ، أو ما هو مكرر ، في دراسات أخرى ، وأبقينا على ما هو غير مألوف أو ضروري لإضفاء ملموسية على الوصف والتحليل الوارد في متن النص .

ملحق رقم (١)

لائحة بأسماء المنظمات غير الحكومية - عينة الدراسة

موضوع عملها ، أسلوبها ، أهدافها وغاياتها

وأسماء المستجوبين من قياداتها

أولاً : جمعيات للرعاية / خيرية - خدماتية				
	اسم الجمعية/ المستجوب(ة)	الموضوع	الأسلوب	الهدف/ الغاية
I-	جمعية بيت الطالبة الجامعية للجبل فريدة الريس	توفير شروط التعليم الجامعي للفتاة الجبلية	خدماتي تأمين المسكن اللائق	رفع المستوى الثقافي/ التعليمي للمرأة الدرزية
II-	الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين رولا حرب	شؤون المعاق الطبية والتأهيلية	خدماتي خيري تدريبي تأهيلي	دعم المعاق وتأهيله للاندماج في المجتمع
III-	جمعية المبرات الخيرية محمد باقر فضل الله	شؤون اليتيم والمعاق سمعيًا وبصريًا	خدماتي خيري	رعاية اليتيم/ المعاق وتعليمه
IV-	الهيئة الصحية الاسلامي عباس حب الله	الصحة الاولية والثانوية ، توعية صحية	خدماتي إغاثي تثقيفي تدريبي	سد ثغرات غياب الدولة في المجال الصحي والإغاثي صمود الجنوبيين
V-	جمعية النجاة الاسلامية أم عمر المصري	المرأة/ الشرع والسنة	خيري خدماتي توعوي	بث التضامن بين أبناء المذهب ، نشر الثقافة الدينية بين النساء السنيات
VI-	الشبيبة لمكافحة المخدرات والسيذا إيلي لحود	ثقافة لمكافحة المخدرات والسيذا	ثقافي اعلامي تعبوي توعوي خدماتي	نشر الثقافة والوعي حول الادمان والسيذا

-VII	جمعية التكافل الاجتماعية للنساء جميلة حراجلي	توفير شروط التعليم الجامعي للفتيات من المناطق	توعوي/ تثقيفي خدماتي خيري	رفع مستوى الثقافة للأسرة اللبنانية
-VIII	الجمعية اللبنانية للتأهيل والتنمية هدى البيبي	شؤون التلاميذ المتخلفين دراسيا	خدماتي خيري توعوي/ تثقيفي وقائي	التأهيل المتكامل للمتخلفين دراسيا بالتعاون مع المؤسسات التعليمية
-IX	مركز الرعاية الدائمة دلال صيقللي	شؤون مرضى التلاسيميا والسكري	خدماتي خيري تثقيفي/ وقائي	العناية بمصابي التلاسيميا والسكري
-X	«أوكسبيليا» ايلي شويقاتي	تعليم اليتيم في أسرته	خدماتي اجتماعي	ادماج اليتيم في المجتمع دعوة الى التعاون والتكافل الاجتماعي
-XI	جمعية الصفاء الاجتماعي هدى سليم	شؤون الفقراء من النساء والاولاد التنمية الاجتماعية	خدماتي تربوي تنموي	تثقيف المرأة وتعليم الأولاد وتنشيط الانتاج النسائي
-XII	برنامج المرأة في مجلس الكنائس للشرق الأوسط مهى وهبه	ثقافة النساء، خاصة من الارياف (المسيحية والمدنية)	تثقيفي دعمي توعوي	إشراك المرأة المسيحية في حياة الكنيسة والمجتمع المعاصر

ثانيا: جمعيات للتغيير - «لاخيرية»

	اسم الجمعية/ المستجوب(ة)	الموضوع	الأسلوب	الهدف / الغاية
I-	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ابراهيم عبد الله	حقوق الانسان	تثقيف / إعلام متابعة ودفاع عن حالات معينة	بث وتوعية المحس المدني
II-	«المجموعة» رضا معماري	دعم مالي (قروض) لمجموعة متكافلة	تثقيف اقتصادي (عملي) متابعة تكافل أفراد مجموعة من النساء	استحداث سلوك اقتصادي «سوي» / لاجري التنمية البشرية المستدامة
III-	لجنة التدريب المهني سكنية سلامة	تدريب مهني رفيع المستوى (المخيمات وجوارها)	تدريب - تأطير تثقيف	تمكين للتأثير والتحكم بالمحيط
IV-	اللقاء من أجل الانتخابات البلدية والاختيارية بول أشقر	حقوق وواجبات الانتخابات البلدية	رفع وعي العمل على التأثير تجمع للضغط	تفعيل المواطنة
V-	لجنة أهالي المخطوفين وداد حلواني	المخطوفين وأهاليهم	تجمع للضغط	اطلاق المخطوفين دعم أهالي المخطوفين
VI-	تجمع الباحثات اللبنانيات أنيسة الأمين	البحث العلمي (العلوم الاجتماعية والانسانية والاقتصادية)	اللقاء والنقاش	دعم الباحثات مادياً ومعنوياً
VII-	الخط الاخضر زياد موسى	البيئة	دعوى تربوي / بحثي	حماية البيئة ترميم
VIII-	الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة زويا روحانا	حقوق المرأة	تثقيف / اعلامي دعم المرأة المعنفة والدفاع عنها	دعم المرأة المعنفة وتمكينها

IX- حركة حقوق الناس اوغاريت يونان	حقوق الانسان	نضالي/ لانهوي (Grass roots)	استنهاض المجتمع المدني وتنظيمه
X- رابطة المرأة العاملة إقبال دوغان	حقوق المرأة العاملة	التجمع والتثقيف والتحرك	تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة العاملة تمكين المرأة العاملة
XI- الحركة الاجتماعية مايلة بخاش	التنمية البشرية	بحث عن مواطن التخلف، مشاريع تنموية	تعبئة الموارد البشرية

ملحق رقم (٢)

(مختارات من بطاقة الجمعية)

٧- عدد كافة افراد الجمعية التقريبي _____
 ٨- توزع اعضاء الجمعية نسبة للجنس ، المذهب ومنطقة السكن ، يرجى ذكر عدد الاعضاء حسب الفئة :

أ- حسب الجنس :

ذكور : _____

إناث : _____

ب- حسب المذهب :

ماروني : _____

ارثوذكسي : _____

درزي : _____

شيعي : _____

سني : _____

كاثوليكي : _____

غيره : _____

ج- حسب منطقة السكن :

الجنوب : _____

بيروت : _____

الشمال : _____

البقاع : _____

الجبيل : _____

٩- توزع الاناث / الذكور بحسب المراتب في الهيكلية التنظيمية :

ذكور	إناث	
		امين عام
		هيئة تنفيذية / ادارية / قيادية / تنسيقية
		هيئة وسطى / فنية / متخصصة / مناطقية
		الجمعية العمومية
		الموظفين المتسبين

١٠- الميزانية العامة للجمعية : _____ (الرقم التقريبي)

١١ - مصادر تمويلها ونسبة قيمتها في موازنتها العامة :

مصادر التمويل	النسبة التقريبية
الدولة	
منظمات عالمية غير حكومية	
حكومات اجنبية	

اشتراكات	
تبرعات	
مشاريع انتاجية	
مصادر اخرى	

١٣ - فيما يلي جمل قد تصف جمعيتك او قد لا تصفها، نرجو منك ان تضع الاشارة المناسبة لكل منها:

- a يوجد نظام داخلي ينص على انتخابات دورية
 1- ☐ نعم 2- ☐ لا
- b يتم تبادل المعلومات حول الجمعية داخل اطرها او هيئاتها
 1- ☐ نعم 2- ☐ لا
- c تملك الجمعية نشرة داخلية تتضمن معلومات مختلفة عنها
 1- ☐ نعم 2- ☐ لا
- d تناقش النشرة الداخلية في بعض هيئات الجمعية
 1- ☐ نعم 2- ☐ لا
- e تؤثّر النقاشات داخل الهيئات على توجهات الجمعية
 1- ☐ نعم 2- ☐ لا
- f للجمعية مركز توثيق
 1- ☐ نعم 2- ☐ لا
- g وثائق مركز التوثيق متاحة لأعضاء الجمعية أو لبعضهم
 1- ☐ نعم 2- ☐ لا

- h وثائق مركز التوثيق متاحة للجميع (من خارج الجمعية) ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- i في الجمعية لجان وسطى / فنية / مناطقية / متخصصة تنشط في مهام معينة ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- j في الجمعية قواعد لتقييم أداء القيادة دورياً ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- k في الجمعية هيئات محددة تقيم أداء القيادة دورياً ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- l في الجمعية قواعد لمحاسبة أداء القيادة عند الحاجة ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- m يتم اختيار قواعد لمحاسبة أداء القيادة عند الحاجة ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- n يتم اختيار الرئيس (ة) المنسق (ة) بالتعيين ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- o يتم اختيار الرئيس (ة) المنسق (ة) بالانتخاب ☐ نعم -1 ☐ لا -2
- p الرئيس (ة) الحالي (ة) المنسق (ة) هو / هي المؤسس (ة) ☐ نعم -1 ☐ لا -2

ملحق رقم (٣)

بنود مختارة من بطاقة المنتسب

أولاً: (مؤشرات لقياس الطائفية)

٨- هل تعرف أشخاصاً من طوائف غير طائفتك ؟

1- ☐ نعم 2- ☐ لا

٩- في أي من هذه المجالات تعرّفت على هؤلاء الأشخاص ؟

A . العمل	1- ☐ نعم 2- ☐ لا
B . السكن	1- ☐ نعم 2- ☐ لا
C . الدراسة	1- ☐ نعم 2- ☐ لا
D . التزاوج	1- ☐ نعم 2- ☐ لا
E . الجمعية	1- ☐ نعم 2- ☐ لا
F . جمعيات أخرى	1- ☐ نعم 2- ☐ لا
G . حزب سياسي أو لقاء سياسي	1- ☐ نعم 2- ☐ لا

١٠- هل ترغب بإلغاء الطائفية في مجتمعنا ؟

1- ☐ نعم 2- ☐ لا

١١- إذا نعم، هل إلغاء الطائفية، في رأيك، يمرّ عبر إحدى هذه الوسائل (أعط علامة من صفر إلى خمسة حسب شدة التأثير) ؟

- A () تعزيز الاختلاط بين الطوائف في السكن والعمل والدراسة الخ . . .
 B. () قانون مدني للأحوال الشخصية
 C. () قانون غير طائفي للانتخابات النيابية
 D. () تعزيز التعليم الرسمي وإصلاح المناهج التربوية
 E. () توزيع عادل للمراكز والصلاحيات في الدولة بين الطوائف
 F. () غير ذلك، حدّد (ي) _____

III- ثانياً : (مقياس التوجه الجندري)

هل أنت موافق أم لا ؟

التعليمات : فيما يلي ، آراء يتداولها الناس في مجتمعنا حول المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع لا هي «صحيحة» ولا هي «خاطئة» . هي مجرد آراء نرجو منك ان تقرأها وان تبدي أنت موقفك منها على الشكل التالي :

ضع قبل كل رأي العلامات التالية :

(٤) اذا كنت موافقاً بشدة

(٣) اذا كنت موافقاً باعتدال

(٢) اذا كنت غير موافق باعتدال

(١) اذا كنت غير موافق بشدة

- ١ . (طبيعة المرأة متناسبة مع العمل الاجتماعي اكثر مما هي متناسبة مع العمل السياسي)
- ٢ . (يكون العمل الاجتماعي أكثر جدية إذا كانت قيادته ذات أكثرية رجالية .)
- ٣ . (نجاح النساء في العمل الاجتماعي هو في المجالات المتشابهة مع مجالات أدوارها الطبيعية .)
- ٤ . (بعد أن خفّت الصفة الخيرية عن العمل الاجتماعي المعاصر ، باتت المرأة اقل كفاءة فيه من الرجل .)
- ٥ . (لا يزال الرجل يحتل مراكز القيادة في الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية بفعل العادة لا بسبب الكفاءة .)
- ٦ . (يملك الرجل في العمل الاجتماعي مهارة التنظيم والقيادة أكثر من المرأة .)
- ٧ . (تملك المرأة الفعالية في تنفيذ المهمات ومتابعة التفاصيل أكثر من الرجل .)
- ٨ . (من الصعب أن تنجح المرأة في مركز قيادي في العمل الاجتماعي لان ذلك غير متناسب مع طبيعتها .)
- ٩ . (إن عمل المرأة يؤثر سلباً على وظائفها الأنثوية (أمومتها ، جاذبيتها الجنسية وتديرها لشؤون أسرتها) .)
- ١٠ . (لا يحق للمرأة أن تطالب بتقدير عملها المنزلي وخدمة أسرتها فيهما ، فالعمل والخدمة ملحقان بأدوارها الطبيعية .)
- ١١ . (يشعر الرجل بالنقص إذا لم يكن المعيل لسرته .)
- ١٢ . (العلاقة التي تنظمها الدينية بين المرأة والرجل مناسبة في كل الأحوال والأزمان .)

- ١٣ . () على المرأة أن تسعى لتغيير البنود المجحفة بحقها في قوانين الأحوال الشخصية .
- ١٤ . () لا أحبذ أن يقوم الصبي بالأعمال المنزلية لأن ذلك قد يُشوّش على تحقيق رجولته في المستقبل .
- ١٥ . () ينبغي أن تهيأ الفتاة لمهن غير مهنتها التقليدية كزوجة أو أم أو ربّة منزل .
- ١٦ . () مجالات تعلم الفتاة تتحدد بالطريقة ذاتها التي تحدد مجالات تعلم الصبي ، بقدراتها وبميلاتها وبسوق العمل .
- ١٧ . () يبدو الرجل فاقداً لرجولته لدى قيامه بالأعمال المنزلية .
- ١٨ . () عمل المرأة ضروري لتطوير شخصيتها .
- ١٩ . () إذا لم يكن هناك حاجة مادية فلا يوجد سبب يُبرّر عمل المرأة خارج المنزل .

IV

(لرصد صورة القيادة لدى المنتسب(ة))

كيف ترى رئيس (ة) (أمين(ة) عام(ة)، منسق(ة) ...) جمعيتك ؟
فيما يلي أوصاف قد تساعدك في رسم صورة لبعض نواحٍ من شخصية رئيس(ة) جمعيتك .

نرجو منك أن تضع :

- علامة (٣) إذا كان الوصف ينطبق على رئيس (ة) الجمعية غالباً .
علامة (٢) إذا كان الوصف ينطبق في بعض الأحوال (أحياناً) .
علامة (١) إذا كان الوصف ينطبق في قليل من الأحوال (قليلًا) .

- ١ . () يتحدث أو يمثل الجمعية في المنتديات والمناسبات العامة أو في الإعلام .
- ٢ . () يعطي حرية التصرف وأخذ القرار لأعضاء الجمعية في ممارسة مهامهم .
- ٣ . () يقوم بكل الأعمال الكبيرة منها والصغيرة .
- ٤ . () يشجع أفراد الجمعية ويبرز إنجازاتهم ونجاحاتهم في العلن .
- ٥ . () يقرر متى وكيف ينبغي لعضو في الجمعية (أو لجماعة منها) أن يقوم (أو يقوموا) بعمل معين .
- ٦ . () يشجع أفراد الجمعية على تقاسم المهام معه أو مع بعضهم بعضاً .
- ٧ . () يعلن للجميع عن تفاصيل مجريات اجتماعاته أو لقاءاته مع شخصيات من جمعيات أخرى أو مع سياسيين أو إعلاميين الخ . .
- ٨ . () يثق بخبرة أعضاء الجمعية وبمعرفتهم .

- ٩ . (يشجع أعضاء الجمعية على مناقشته في مواقفه وأعماله ومحاسبته عليها .
- ١٠ . (يحاسب هو بنفسه الأفراد في الجمعية على أدائهم .
- ١١ . (لا يستشير أعضاء من الجمعية في قراراته إلا المقربين منه .
- ١٢ . (يقدم تقريراً كتابياً عن أدائه في مهمة معينة تخص الجمعية وعن نتائجها .
- ١٣ . (يستبعد من مستشارية الذين لم ينتخبوه ، أو الذين يعارضون آرائه .
- ١٤ . (يهتم بمناقشة آراء المعارضين لآرائه أو أدائه في الجمعية .

V

(لقياس مناخ الجمعية)

أسلوب العمل والجو العام في الجمعية

نرجو منك أن تضع (ي) الجواب الأنسب من المجموعات التالية من الأسئلة التالية :

- A- كيف تصف أجواء انتخابات الهيئة الإدارية (التنفيذية/ التنسيقية ، الخ) الأخيرة في جمعيتك ؟
- ١- ☐ تنافست لانتحان أو أكثر وتم اختيار أحدهما بالأغلبية .
 - ٢- ☐ لم يبد أفراد الجمعية حماساً للترشيح وتم إقناع بعضهم لاستكمال عدد أعضاء الهيئة .
 - ٣- ☐ تم اختيار أعضاء الهيئة بعد نقاش في الجمعية العامة وانتخب أعضاء الهيئة بالإجماع .

B- كيف تصف أجواء اتخاذ القرارات أجمالاً في الجمعية العامة ؟

- ١- ☐ يطرح رأيان أو أكثر ويتم اختيار الأكثر مناسبة بالأغلبية .
- ٢- ☐ لا يبدي أكثر أفراد الجمعية حماساً للدفاع أو لمناهضة القرار المطروح .
- ٣- ☐ تسودها الرغبة بنقاش الاختلافات بين الآراء وحل الخلافات حولها .
- ٤- ☐ تسودها الرغبة بعدم إبراز الخلافات خوفاً على وحدة الجمعية .

C- كيف تصف الأسلوب السائد في جمعيتك في إقرار المشاريع في الهيئة المعنية (المتخصصة ،

المناطقية ، الفنية) ؟

- ١- ☐ يقدم مشروعات أو أكثر ويتم اختيار الأجدى بالأغلبية .
- ٢- ☐ لا يبدي أفراد الجمعية حماساً للدفاع عن مشروع أو لمناهضة آخر .
- ٣- ☐ يتم الموافقة على مشروع ما تبعاً للثقة بالشخص الذي اقترحه .

D- كيف تصف الأجواء التي تسود عادة في جلسة التقييم

- ١- ☐ يتفادى الأعضاء ، إجمالاً ، إبراز سلبيات الأداء للأفراد أو الجماعة حفاظاً على المعنويات .
- ٢- ☐ يقيم الأعضاء التخطيط والأداء سلباً أو إيجاباً ويقومون بالنقد الذاتي ويبحثون عن وسائل أفضل لإنجازهما .
- ٣- ☐ ينحصر التقييم بين الأفراد المعنيين بالأنشطة والمشاريع .

ملحق رقم (٤)

نشاطات مختارة من الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة

١٩٩٩-٢٠٠١

سلسلة لقاءات حوارية مع الفعاليات من الطوائف اللبنانية من أجل تعديل قوانين الأحوال الشخصية في مركز توفيق طيارة.	١٨/٢/١٩٩٩ - ١٠/١١/٢٠٠٠
افتتاح مركز الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة في طرابلس.	٥/١١/١٩٩٩
إطلاق «حملة الحق النسائي» لتعديل قوانين الأحوال الشخصية بالاشتراك مع «محكمة النساء: المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء» في نقابة الصحافة، بيروت.	٣/١٢/١٩٩٩
محاضرة عن التحرش الجنسي والاعتصاب، مركز الهيئة في طرابلس.	شباط ٢٠٠٠
حفل افتتاح المعرض التشكيلي بمناسبة يوم المرأة العالمي، مشاركة ٣٧ فناناً، مركز الهيئة في طرابلس.	٨/٣/٢٠٠٠
محاضرة عن التأثير بدافع الشرف في المجتمع اللبناني (مع الدكتور مسعود يونس و الأستاذة ميريللا عبد الساتر)، بالاشتراك مع معهد غوته في مركزه، بيروت.	٢٨/٣/٢٠٠٠
ندوة حول قوانين الأحوال الشخصية في لبنان، مسرح المدينة، بيروت.	٣٠/٣/٢٠٠٠
تكريم ٤٠ أسيرة محررة من السجون الإسرائيلية برعاية اللبنانية الأولى السيدة أندره لحود - في نادي خرجي الجامعة الأميركية في بيروت، بيروت.	٢٧/٦/٢٠٠٠
دورة تدريبية عن العنف ضد المرأة مقدمة للمرشديات الاجتماعيات، مركز الهيئة، بيروت.	٤-٦-٧/٧/٢٠٠٠
تقديم بحث «حياة الأمهات والعنف الأسري والمجتمعي» في ورشة عمل «الحفاظ على حياة النساء»، نظمتها جمعية تنظيم الأسرة وال UNFPA في Holiday-in Martinez، بيروت.	١٩/٧/٢٠٠٠
ندوة بمناسبة يوم السكان العالمي ودور القطاع الصحي بالاشتراك مع الجمعية اللبنانية لطب العائلة - في نادي خرجي الجامعة الأميركية في بيروت، بيروت.	٢٩/٧/٢٠٠٠
مؤتمر صحفي لسيدة سويسرية وسيدة ألمانية خطف أولادهن في لبنان من قبل أزواجهن اللبنانيين في مركز الهيئة، بيروت.	٢٠/٩/٢٠٠٠

٢٤/٩/٢٠٠٠	إقامة المسيرة العالمية للنساء في بيروت (من البربر إلى قصر الأنيسكو) والتي تولت تنسيقها على الصعيد الوطني الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة بمساعدة عدة منظمات غير حكومية وقطاعات المجتمع المدني .
شهر ١ و ٢٠٠١	محاضرات تدريب حول العنف ضد المرأة لموظفي مؤسسة النجدة الاجتماعية في المخيمات الفلسطينية في صيدا في ٢٧-٢٨ / ١ / ٢٠٠١ ، بيروت في ٣-٤ / ٢ / ٢٠٠١ ، طرابلس في ١٧-١٨ / ٢ / ٢٠٠١ .
٢٥/١/٢٠٠١	مؤتمر صحفي في الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة من أجل الطفلة المخطوفة نبيلة ابنة الأسترالية أنجيلا أرث .
١٧/٢/٢٠٠١	محاضرة عن عمل الهيئة والعنف ضد المرأة في جمعية أطباء بلا حدود في صيدا .
٢٥/٢/٢٠٠١	ندوة حول العنف ضد المرأة للجسم الطبي ، مستشفى الملا ، طرابلس .
٩/٣/٢٠٠١	ندوة في مجلس كنائس الشرق الأوسط حول العنف ضد المرأة ونشاطات الهيئة ، بيروت .
١٥/٣/٢٠٠١	محاضرة عن العنف القانوني ، في المعهد الثقافي الألماني ، طرابلس .
٢١ و ٢٨ / ٤ / ٢٠٠١ ٥/٥/٢٠٠١	محاضرات في معهد الوروار لقوى الامن الداخلي .
٢٥/٤/٢٠٠١	دورة تدريبية للأطباء في جامعة القديس يوسف .
١٢-١٣/٥/٢٠٠١	مؤتمر جرائم الشرف - أوتيل هوليدي إن / مارتنيز ، بيروت .
٢٣/٥/٢٠٠١	حفلة إطلاق كاسيت و CD أغنية محمد الدرة (شعر محمود درويش و تلحين شربل روحانا) ، إنتاج محكمة النساء العربية ، نقابة الصحافة ، بيروت .
١٥-٢٢-٢٩/٦/٢٠٠١ ٣١/٦/٢٠٠١	محاضرات للمحامين المتدرجين حول العنف ضد المرأة في أوتيل ألكسندر ، بيروت .
صيف ٢٠٠١	محاضرات للمحامين المتدرجين في نقابة المحامين ، بيروت .
١٩/١١/٢٠٠١	دورة إنكليزي للأسيرات المحررات من معتقل الخيام ، منطقة الخيام ، ثلاث مرات أسبوعياً .
	حملة إعلامية في الصحف حول موضوع اختطاف الأولاد في لبنان ، بمناسبة اليوم العالمي لحماية الأطفال من الإساءة .

الكتب والمطبوعات والمنشورات الصادرة عن «الهيئة» :

- صيداوي، رفيف رضا، جوازي ٢٠٠١، دار الكتب، بيروت، ٢٠٠٢.
- خليل، غسان و حداد، لينا أبو النصر، الإساءة الجنسية إلى الطفل، دار الكتب، بيروت، ٢٠٠١.
- جلسة استماع عربية حول العنف القانوني و المساواة في العائلة، «محكمة النساء : المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء» بالاشتراك مع «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة»، دار بلال، بيروت، ١٩٩٩. (ترجم الى الأنكليزية - Arab Public Hearing on Legal Violence and Equality in the Family)
- صيداوي، رفيف رضا، و ورد، سولا، دليل المنشطين، حلقات تدريبية حول العنف ضد المرأة، نيسان ٢٠٠٢.
- تقرير مؤتمر جرائم الشرف ١٢-١٣ أيار ٢٠٠١.
- صيداوي، رفيف رضا، أوضاع الأسيرات اللبنانيات المحررات و حاجاتهن، ٢٠٠١،
- مجلد صادر عن الدورة التدريبية للمرشدات الاجتماعيات، (٤-٦-٧ تموز ٢٠٠٠).
- حرب، سعاد، في العنف المنزلي الممارس ضد المرأة، ٢٠٠٠.
- صيداوي، رفيف رضا، العنف ضد النساء : أسبابه، أشكاله، و مظاهره، نموذج عن ٩٢ حالة، ١٩٩٨
- قانون الأحوال الشخصية اللبنانية، إعداد اللجنة القانونية في الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، ١٩٩٨.
- دراسة في الأحوال الشخصية، إعداد اللجنة القانونية في الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، ١٩٩٨.
- صدى الصمت: نشرات دورية صادرة عن الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف المرأة، (أربعة أعداد).

ملحق رقم (٥)

جدول يبين أنماط الحالات العنيفة التي تعاملت معها المراكز المختلفة التابعة لـ «التجمع النسائي الديمقراطي» (ويليه التقرير السنوي للعام ٢٠٠١ كتبه المسؤولية عن البرنامج)

نوع العنف	بيروت	الرمل العالي	بعلبك	الزوق	طرابلس	الاجمالي
١- عنف زوجي:						
- ضرب مع إهانة و شتم	١	٤	٧	٣	١	١٦
- ترك الزوجة والأولاد دون مصروف	٣		٤	٢	١	١٠
- اغتصاب زوجي		١	٢	٢		٥
- حرمان الأم والأولاد من النفقة				٢		٢
- إجبار الزوجة على التنازل عن ارثها				١		١
- غير وشك بالزوجة مع تعذيبها	١		٤	١		٦
- تهमيش للزوجة / تعنيف نفسي	٢	٢		١		٥
- سرقة أموال ومجوهرات الزوجة				١		١
- حرمان الزوجة من أولادها	١	١	٤			٦
- ضرب من أجل الاجهاض		١				١
- إستغلال اقتصادي للزوجة	١	١	٨			١٠
- خيانة الزوج	٢		٤			٦
- تحقير، اهانة، حرمان عاطفي			٦			٦
- تعدد زوجات			١			١
- حبس المرأة في المنزل			٣			٣
- رفض تطليق الزوجة	١		١			٢
- إرغام المرأة على ترك العمل وحبسها			١			١
- الزوج يتعاطى المخدرات - سكير			٢			٢
- الزوج تخلى عن العائلة			٤			٤
- اجمالي عدد حالات العنف	١٢	١٠	٥١	١٢	٢	٨٨

بيروت	الرمل العالي	بعلبك	الزوق	طرابلس	الاجمالي	٢- العنف الأسري :
١					١	- الوالد حاول قتل اولاده
١					١	- ضرب الأخ/ حرمان من العمل
			١		١	- استغلال اقتصادي
			١		١	- الخضوع لأوامر الأخوة الذكور + تهمة
٢	١	٤			٧	- الأب يضرب الأولاد (خاصة البنات)
			١		١	- الأب يتحرش بابنته
١		٣			٥	حرمان الفتاة من التعلم
		٢	١		٢	- طرد الأملة من منزل زوجها
١	١	١			٣	- الولد يضرب والدته
١	١	١			٣	- ارغام البنت على الزواج
١	١				١	- حرمان امرأة من الإرث لصالح اخواتها
		٢			٢	- مشاكل نفسية للأولاد من تسلط الوالد
		١			١	- اغتصاب فتاة من قبل عمها
		١			١	- هروب فتاة مغتصبة خوفا من اهلها
٢	٦	٧	١٣	٢	٣٠	- اجمالي العنف الأسري
						٣- الاستشارات القانونية :
١	١				٢	- بشأن الجنسية (للأولاد/ الزوجة)
١	٢				٣	- بشأن الاجراءات القانونية لفتح محل
	١				١	- عقد ايجار
		١			١	- إثبات سرقة
١					١	- خطف ولد لسيدة كندية
١					١	- صرف تعسفي من العمل
٤	٤	١			٩	- إجمالي الاستشارات القانونية :

العدد الاجمالي للحالات المستقبلية عام ٢٠٠١

نوع العنف		بيروت		الرمل العالي		الزوق		بعلبك		طرابلس		الاجمالي	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٢	٧٦	١٠	٥٠	١٣	٦٢	٥١	٨٠	٢	٥٠	٨٨	٦٩,٣		
٢	١١	٦	٣٠	٧	٣٣	١٣	٢٠	٢	٥٠	٣٠	٢٣,٦		
٤	٢٢	٤	٢٠	١	٥					٩	٧,١		
١٨	٢٠			٢١		٦٤		٤		١٢٧			

ملاحظات حول التعامل مع الحالات التي تم استقبالها خلال السنة :

١. شكّل العنف الممارس من قبل الزوج حوالي ٧٠٪ من الحالات التي تم الاستماع لها وهذا العنف لا توجد له أية حماية قانونية ولا يوجد أي نوع من التدخل لحماية المرأة داخل الأسرة بل على العكس فإن قوانين الأحوال الشخصية الدينية تعطي الرجل السلطة بالتحكم والسيطرة على المرأة وتفرض على الزوجة واجب طاعة الزوج.

٢. استطاعت مراكز الاستماع زيادة عدد اللواتي تحدثن عن العنف الزوجي ولكن ما زالت النساء تخاف من البوح علناً بالعنف الزوجي فإن حوالي ٧٠٪ من الحالات كانت تركز وتشدد على السرية وعدم فضح الزوج والعائلة، وقد جاءنا ٥ حالات اغتصاب زوجي وهذا تقدم في الإفصاح عن المشاكل الزوجية.

٣. خلال هذا العام توسعت أنواع العنف أو الانتهاكات التي مورست ضد النساء وتم الإفصاح عنها مثل :

الاغتصاب الزوجي، الخيانة الزوجية، تعدد الزوجات، الاستغلال الاقتصادي للمرأة، حبس المرأة بالمنزل حرمان المرأة من أخذ قرارات تتعلق بمصيرها، حرمان الفتاة من التعلم، التحقير والإهانة ... وهذا يدل على زيادة وعي النساء بشأن أنواع وأشكال العنف الممارس ضدهن، من جراء لقاءات التوعية والتحسيس على العنف. هناك حالات تقدمت للمراكز فأظهرت انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية مثل : الحق في التعليم، الحق في العمل احترام الكرامة الحق في الحياة والأمان، الحق في المشاركة.

٤. النشاط التدريبي على « حقوق المرأة الإنسان » ساعد على رفع وعي العضوات العاملات في برنامج العنف لناحية معرفة حقوق المرأة وحقوق الإنسان الأساسية وتحديد

أشكال الانتهاك الذي هو بحد ذاته عنف ضد المرأة بالإضافة إلى زيادة معرفتهن بجميع أشكال التمييز ضد المرأة من ناحية وبموضوع الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والذي شكل المرجعية الأساسية لتحديد المفاهيم والأنواع والأشكال للعنف الممارس ضد المرأة.

٥. تراوحت أعمار النساء المعنفات اللواتي تقدمن لمراكز الاستماع من سن ١٠ إلى ٧٠ سنة.

٦. خلال هذا العام لاحظنا ازدياد حالات استغلال المرأة اقتصادياً. أي أن العائلة أو الزوج يتصرفهن براتبها أو أموالها كذلك ازدياد الحالات التي يتخلى فيها الزوج عن العائلة ويتركها للزوجة تتدبر أوضاعها لوحدها (٢٤ حالة أي ١٩٪ من الحالات التي تم استقبالها) بالرغم من النظرة السائدة في المجتمع التي تعتبر الرجل هو المعيل للأسرة.

٧. خلال هذا العام استطعنا توزيع مطوية برنامج العنف بشكل أفضل من السنوات السابقة، لم تواجهنا مصاعب أو رفض ومنع من التوزيع كذلك فإن أوساط نسائية عديدة أصبحت تعترف بوجود العنف ضد المرأة بينما كانت تعتبر سابقاً أنه غير موجود و«المرأة اللبنانية معززة مكرمة في عائلتها ووطنها».

٨. استطاعت مراكز الاستماع الموجودة في فروع ناشطة استقطاب واستقبال حالات أكثر من غيرها. ولهذا السبب نلاحظ التراجع الكبير لمركز طرابلس حيث لا يوجد حالياً هيئة فرع ناشطة.

٩. في مركز بعلبك تم استقبال نساء من المدينة وأيضاً من قرى مجاورة لها وأحياناً كانت المستمعة تذهب إلى القرية لتعذر انتقال الحالات إلى مركز بعلبك.

١٠. العاملات في نشاطات التجمع الأخرى (المستوصف، محو الأمية ...) استطعن رصد حالات عنف وتحويلها إلى مركز الاستماع، وبخاصة طالبات محو الأمية اللواتي بغالبيتهم لديهن مشاكل نفسية ويعانين من التهميش والدونية.

١١. معظم الحالات التي استقبلناها في مركز بعلبك كانت تعاني بالإضافة إلى العنف الجسدي والنفسي من تهميش زوجها لها واعتبارها كأى سلعة في المنزل بخاصة في الحالات المتقدمة في السن، حالات ثراء الزوج، حالات الفقر المدقع الذي يؤدي إلى خلافات تدمر العائلة والأولاد. ثم هناك حالة واحدة - عنف نفسي وتهميش بسبب سماح بعض المذاهب بعقد زواج المتعة حتى بظل وجود زوجة وأولاد وهذا أدى إلى انهيار العائلة.

- حالات عدة تعرضت المرأة للضرب والإهانة رغم تحملها وكفاحها ومساعدتها لزوجها وأولادها وذلك بسبب الغير والكره.

- معظم حالات العنف كانت من قبل الزوج وقليلة هي حالات العنف من قبل الأخ

والأب.

- أعمار المعنفات تراوحت بين سن السابعة عشرة وسن ٥٥ سنة أي من مختلف الأعمار.

١٢. في مركز زوق مصبح وضمن سياق استقبال الحالات والاستشارات النفسية والقانونية لقد تقرر وضع لائحة بأسماء النساء اللواتي يعانين من المشاكل في تربية أولادهن من أجل إقامة جلسة THERAPIE DE GROUPE مع المساعدة النفسية وذلك في ٢١/٦/٢٠٠١ وقد كان اللقاء ناجحاً حضرته جميع المدعوات (وعددتهن عشرة).
وقد عبّرت جميع النساء عن مشاكلهن بدون أي تحفظ عن أمور خاصة جداً وتعتبر من أسرار الحياة الأسرية مما أكسب النساء معارف جديدة بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات بعضهن البعض. وقد طلبن متابعة هذه الجلسات.

١٣. خلال هذا العام تم استقبال فتاة حامل لا تريد أن يعرف أحد بحملها حتى أهلها بعد أن تخلّى عنها الشاب الذي أقامت معه علاقة وهرب. استطعنا تأمين مأوى لها خلال فترة الحمل كذلك مساعدتها لتأمين الولادة بدون تكاليف وتأمين من يتبنى ولدها بعد ولادته.

١٤. الغالبية الساحقة من الحالات بحاجة إلى الاستماع والمساعدة النفسية (حوالي ٩٣ ٪ من إجمالي الحالات) (بينما المساعدة القانونية قليلة ولا تتجاوز ٧ ٪) وهذا مؤشر لحاجة النساء المعنفات للتضامن والمساعدة لتجاوز الأزمة التي يعانين منها دون أية دعاوى قانونية لأنهن يدركن صعوبة ذلك وهن بحاجة للدعم على تحمّل واقعهن وهذا يربّط تدريب العضوات لاحقاً على الاستماع للمرأة المعنفة.

١٥. لم تسفر الزيارات التي قمنا بها للمخافز والمراكز الأخرى عن أية نتائج إيجابية تذكر بل على العكس فإن أحد المخافز أخذ الموضوع طابع الهزل، وكذلك لم تردنا أية حالة منها. فقط في مركز بعلبك، ونتيجة حضور المنسقة لمحكمة علنية استطاعت أن تستقطب نساء. أما لقاءات التوعية والتحسيس على موضوع العنف فقد وفد العدد الكبير من هذه اللقاءات لمراكز الاستماع.

ملحق رقم (٦) نشاطات مختارة من «تجمع الباحثات اللبنانيات»

اللقاءات البحثية

١ - مناقشة أبحاث: يوفّر «تجمع الباحثات اللبنانيات» إطاراً دورياً يتم فيه نقاش بحث ناجز أو قيد الإعداد لباحثة من داخل التجمع أو لباحث/ باحثة من خارجه. وقد تم، على امتداد سنوات سبع، انعقاد ما يزيد على ستين حلقة نقاش في مواضيع تعددت وتباينت لتغطي مجالات شتى: العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والتنموية والسياسية والفنون الإبداعية (السينما والرقص والفن التشكيلي) إلخ. واختلفت مؤهلات الباحثين العلمية ومواقعهم ومآل استخدام بحوثهم: بدءاً بأساتذة من الجامعات اللبنانية أو العربية المختلفة، مروراً بخبراء وناشطين في المجالات التنموية، وانتهاءً بطلاب جامعيين يعدّون رسائل وأطروحات أكاديمية (دكتوراه، خاصة).

٢ - أيام العمل: ينظّم «التجمع» أربعة أيام عمل في السنة يتمحور النقاش فيها على ثيمة/ مسألة معينة تشارك فيها الباحثات في ورقات معدة تستثير نقاشاً، أو على شكل عصف ذهني يشارك فيه الجميع. ومن المسائل التي بحثت الستين الماضيتين في هذه الأيام نذكر على سبيل المثال: تجارب عضوات من الباحثات في القيادة، أشكال الخطاب حول النساء في «العام»، تجارب الباحثات في العمل الجماعي، المشاركة في ما بعد تحرير الشريط الحدودي، عرض نتائج دراسات أجرتها عضوات التجمع على مجتمعات نسائية، إلخ.

٣ - لقاء الباحثات الطالبات: وهو لقاء دوري، ما زال في طور الإنشاء، بين باحثات ناشئات في إطار مرن يوفّر لهن مجال التعرف والتبادل الفكريين. كما يوفّر لهن، بناء على رغبتهن وتبعاً لحاجاتهن، التدريب على مهارات مختارة أو لقاء باحثات وباحثين أكاديميين من التجمع أو من خارجه إلخ.

المراجع العربية

أولاً: الوثائق

- اللجنة الأهلية اللبنانية لمؤتمر بيجين ومؤسسة فريدريش إيبيرت، وقائع الحلقات الدراسية والندوات التي عقدت في إطار التحضير لمؤتمر بيجين، (١٩٩٤-١٩٩٥)، بيروت.
- «اللجنة الوطنية لشؤون المرأة» و«اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة» (بعد بيجين)، (التاريخ غير مذكور)، الاستراتيجية الوطنية للمرأة اللبنانية، بيروت.
- مجموعة من الخبرات والخبراء، (٢٠٠٠)، التقرير الرسمي الأول حول إتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، لبنان.
- لينا أبو حبيب، (١٩٩٨)، «نموذج خطة عمل للدول العربية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية على الصعيد الوطني»، ورقة قدّمت في الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، بيروت، ١٢-١٥ كانون الأول (ديسمبر)، الإسكوا، بيروت.
- شهيدة الباز، (١٩٩٨)، دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين : تقييم نقدي، الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، بيروت ١٢-١٥ كانون الأول ١٩٩٨، الإسكوا، بيروت.
- هند الصوفي عساف، (١٩٩٩)، «وجهة نظر الجمعيات الأهلية والمدنية لدورها الحالي والمستقبلي في التأثير على السياسات العامة»، ورقة قدّمت في المؤتمر الوطني حول «دور المواطن والهيئات غير الحكومية في رسم السياسات العامة»، ١٣، ١٦، ١٧ أيلول - مجلس النواب وأوتيل ماريوت، بيروت، رعاية ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان بالتعاون مع مجلس النواب.
- نعمت كنعان: «دور المنظمات الحكومية والأهلية في تقدّم المرأة على الصعيد الوطني»- ورقة قدّمت في إطار الندوة التي عقدت في رحلة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥، في إطار التحضير لمؤتمر بيجين.

• فاديا كيوان، (١٩٩٨)، «صورة المرأة في المناهج (المدرسية) الجديدة»، ورقة قدمت في الحلقة الدراسية التي عقدت في الفندقية، بيروت، في حزيران ١٩٩٨ من تنظيم ورعاية المركز التربوي للبحوث والإنماء وجمعية تنظيم الأسرة.

ثانياً: الكتب والمقالات

• حكمت أبو زيد، (١٩٨١)، «إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي»، المستقبل العربي، العدد ٣٤، صص ١١٧-١٣٨.

• نزيهة الأمين، (١٩٧٩-١٩٨٠)، خصوصية العمل في تنظيم نسائي (لجنة حقوق المرأة)، رسالة جدارة غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، (الفرع الأول).

• دلال البزري، (١٩٩٠)، «المرأة في العمل الأهلي العربي»، المستقبل العربي، المجلد ٦، العدد ١٣٦، صص ٦٥-٨٣.

• دلال البزري وعزة شرارة بيضون، (١٩٩٨)، العمل الاجتماعي والمرأة: قراءة في الدراسات العربية واللبنانية - الجزء الأول، تجمّع الباحثات اللبنانيات ودار الجديد، بيروت.

• نجلاء بشور، (١٩٨١)، «مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية: مبادرة ولكن»، المستقبل العربي، العدد ١٣٢، شباط.

• مايكل شو بوند، (٢٠٠١)، «المنظمات غير الحكومية، هل أصبحت قوة عظمى»، قضايا النهار، - جريدة النهار (اليومية اللبنانية)، ٢٧/٧/٢٠٠١، ترجمة جمانة حداد، عن الكورية إنترناسيونال، مجلة بروسبيكت، لندن.

• أحمد بيضون، (١٩٩٩)، تسع عشرة فرقة ناحية: اللبنانيون في معركة الزواج المدني، دار النهار، بيروت.

• عزة شرارة بيضون، (١٩٨٨)، الهوية النسائية الجديدة: دراسة ميدانية في التنميط الرباعي عند الشابات اللبنانيات، رسالة دراسات عليا غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت.

• عزة شرارة بيضون، (١٩٩٩)، «مدخل إلى تصحيح موقع المرأة في مناهج التعليم: مقارنة جندرية»، أبواب، دار الساقى، لندن، العدد ١٩، صص ١٢٣-١٣٨.

• عزة شرارة بيضون، (١٩٩٤-١٩٩٥)، «تجمّع الباحثات اللبنانيات: الصبر في التكوّن»، باحثات، العدد الأول، صص ١١-١٤.

• نهى بيومي، (١٩٩٨-١٩٩٧)، «المرأة، المدينة، السياسة: صيداً نموذجاً»، باحثات، العدد ٤، صص ٢٤٦-٢٧٣.

- ساميا علي جمعة، (١٩٩٤-١٩٩٥)، الجمعيات الأهلية ودورها التنموي في عودة المهجرين، رسالة جدارة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول.
- ناديا حجاب، (١٩٩٠)، المرأة العربية: دعوة إلى التغيير، رياض نجيب الريس للكتب والنشر، لندن.
- زهير حطب وعباس مكي، (١٩٨٧)، الطاقات النسائية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- أسما حليم، (١٩٦٥)، «المرأة على أرض الثورة»، الطليعة، العدد ١٠، صص ١٠-٢٥.
- نجلاء حمادة، (١٩٩٩)، «المرتكزات لخطاب تحرير المرأة في زمن قاسم أمين»، في أ.د. جابر عصفور، (تنسيق)، مائة عام على تحرير المرأة - سلسلة أبحاث المؤتمر (الجزء الأول)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، صص ١١٩-١٢٧.
- نجلاء حمادة، جين مقدسي وسعاد جوزف، (تحرير)، (٢٠٠٠)، حوار مع نائلة معوض وليندا مطر، في المواطنة في لبنان بين المرأة والرجل، دار الجديد، بيروت. صص ٣١١-٣٢٢.
- حنيفة الخطيب، (١٩٨٤)، تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي ١٨٠٠-١٩٧٥، دار الحداثة، بيروت.
- جوسلين خويري، (١٩٩٧-١٩٩٨)، «سيرة ذاتية»، باحثات، العدد ٤، صص ٣٧٧-٣٩٧.
- نوال السعداوي، (١٩٧٩)، «نحو إنشاء حركة نسائية عربية واحدة»، قضايا عربية، العدد ٦، تشرين الأول.
- عبد اللطيف خليفة وعبد المنعم شحاتة محمد، (التاريخ غير مذكور)، سيكولوجية الاتجاهات: المفهوم، الغياب، التعبير، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
- أنجي رشدي، (١٩٧١)، «التنظيم السياسي وقضية تحرير المرأة»، الطليعة، العدد ٧، يوليو.
- ملحم شاوول، (١٩٩٧-١٩٩٨)، «المرأة والشأن العام في ضوء الاستطلاعات والأبحاث»، باحثات، العدد ٤، صص ١٤٤-١٦٨.
- هبة رؤوف عزّت، (١٩٩٩)، «المرأة والاجتهاد: نحو خطاب إسلامي جديد»، في ألف: مجلة البلاغة المقارنة، العدد ١٩، صص ٩٦-١٢٠.
- زينب علي فرّان، (١٩٩٨)، واقع الجمعيات النسائية في لبنان، رسالة غير منشورة أعدت لنيل شهادة الدبلوم الدراسات العليا في علم اجتماع العمل، الجامعة اللبنانية، معهد

العلوم الاجتماعية، (الفرع الأول).

• نهوند القادري، (٢٠٠١)، «صحافة النساء وجمعياتهن: وجهان لعملة واحدة»، ورقة قدمت في مؤتمر «النساء العربيات في العشرينات: حضوراً وهوية»، المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٠-٢٣ أيار (مايو)، ٢٠٠١، تجمع الباحثات اللبنانيات. (أعمال المؤتمر قيد النشر).

• أماني قنديل وسارة بن نفيسة، (١٩٩٤)، الجمعيات الأهلية في مصر، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

• فاديا كيوان، (١٩٩٤)، عمل النساء في الهيئات الأهلية، منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت.

• أنطوان مسرة وطوني عطالله، تنسيق، (١٩٩٩)، لور مغيزل: نصف قرن دفاعاً عن حقوق المرأة، وثائق من ١٩٤٧-١٩٩٧، أرشيف لور مغيزل- الجزء الأول، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، بيروت.

• مجموعة من الباحثين، (مركز دراسات المرأة الجديدة)، (١٩٩٩)، «مصر في المنظمات الأهلية» في المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار المستقبل العربي، القاهرة، صص ٢٩٧-٤٢٠.

• غسان مخير، (٢٠٠٠)، «الجمعيات بين الحرية والقيود»، في أ. مسرة، إ. لورفينغ، ع. قاعي، تنمية المجتمع المدني في لبنان: منظومة قيم ومبادرات وتواصل وتدريب، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، صص ٣١٣-٣٢٠.

• ليندا مطر، (١٩٨٢)، «دور التنظيمات النسائية»، في (مشترك)، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صص ١٩١-١٩٩.

• نخلة مطران، (١٩٧٢)، «الأحزاب السياسية في لبنان ودور المرأة في عملية التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي»، الطليعة، العدد ٨، ص ٧٩.

• عائشة موصلي، (١٩٧٩-١٩٨٠)، قضية المرأة من خلال وثائق الجمعيات النسائية في لبنان الشمالي، رسالة جدارة غير منشورة، الجامعة اللبنانية- العلوم الاجتماعية - الفرع الأول.

• عائدة نجار، (١٩٩٧)، التقليد والتجديد في المساهمات النسوية الدرزية في الجبل خلال الحرب الأهلية، ١٩٧٥-١٩٩٠، دار الملاك، بيروت.

• إميلي نصرالله، (١٩٩٤-١٩٩٥)، «هل هناك ضرورة لتنظيم النساء؟»- وثائق، باحثات، العدد ١، بيروت، صص ٢٨٨-٢٩٠.

• فريدة النقاش، (١٩٨١)، «غياب الديمقراطية، وأثره المباشر على تقدم المرأة العربية»، قضايا عربية، العدد ٤، (نيسان).

REFERENCES

A

Abrahams, N., (1996), "Negotiating Power, Identity, and Community: Women's Community Participation", *Gender and society*, Vol. 10, No. 6, 768-796.

Acker, J., (1990), "Hierarchies, Jobs and Bodies: A Theory of Gendered Organizations", *Gender and Society*, Vol. 4, No. 2, 139-158.

Adler, N., (1999), "Global Leaders: Women Of Influence" In Powell, Gary N., *Gender and Work*, Sage Publication, London.

Al- Mughni, H., (1993), *Women in Kuwait: The Politics of Gender*, Saqi Books, London.

B

Beydoun, A. C., (2001), "Femmes du Liban: le Fossé entre la Réalité et ses Expressions" ,*Les Cahiers De L'Orient*, quatrieme trimestre (64), pp 129-136, Paris.

Billig, D. B. and M. Alvesson, (2000), "Questioning the Notion of Leadership: A Critical Perspective on the Gender Labelling of Leadership", *Gender, Work and Organization*, No 3, 144-157.

Britton, Dana M., (2000) "The Epistemology of the Gendered Organization", *Gender and Society*, Vol.14, No.3, 418-434.

C

Chavetz, S. C. and A. G. Dworkin, (1987), "In the Face of Threat: Organized Antifeminism in Comparative Perspective", *Gender and Society*, Vol.1, No.1, 33-60.

Chodorow, N., (1989), "Toward a Relational Individualism: the Mediation of Self through Psychoanalysis", in Chodorow, Nancy, *Feminism and Psychoanalytic Theory*, Yale University Press, New Haven and London, 154-162.

Clarke, G., (1998), "Non- Governmental Organizations and Politics in Developing World", *Political Studies*, Vo.46, 36-52.

Clemens, E. S., (1993), "Organizational Repertoires and Institutional Change: Women's Groups and the Transformation of U.S. Politics, 1890-1920", *Am. Jour. Of Sociology (AJS)*, Vo. 98, No. 4, 755-798.

Curmi, B., (1994), "Les Associations de Type "ONG" au Liban: un Service pris en Charge par le Privé?", in *Les Cahiers du CERMOC*, (8) , 133-138.

D

Dabbas R., (2001), *Advocacy NGO and Sustainable Human Development in Post War Lebanon*, Unpublished Ph.D.Thesis in Sociology, American University, (Washington DC, 2006) , USA.

Daniels, A. K., (1985), "Good Times and Good Works: The Place of Sociability in the Work of Women Volunteers", *Social Problems*, Vo.32, No.4, 363-374.

E

Eagly, A. C. and B. T. Johnson, (1990), "Gender and Leadership Style: A Meta- Analysis", *Psychological Bulletin*, Vo 108, No 2, 233-356.

Einwohner, R.L. Hollander, J. A., Olson, T., (2000), "engendering Social Movements: Cultural Images and Movement Dynamics", *Gender and Society*, Vo.14, No.5, 679-699.

El- Or, T. and G. Aran, (1995), "Giving Birth to a Settelement: Maternal Thinking and Political Action of Jewish Women on the West Bank", *Gender and Society*, Vo.9, No.1, 60-78.

F

Fisher, H., (1999), *The First Sex: the Natural Talents Of Women and how they are Changing the World*, Random House, N.Y.

Flori, M., (1988), "Argentine Women's Organizations During the Transition to Democracy", *Feminist Issues*, Fall, 53-66.

Freidan, B., (1963), *The Feminine Mystique*, Dell Pub. Co., N.Y.

Freud, S., (1925), "Some Psychical Consequenses of the Anatomical Sex Distinction between the Sexes" in Freud, A. (SE), tr. By Strachey, J. Vo.19, 241-261.

G

Gamson, W. A., (1992), "The social Psychology in Collective Action", in Morris, A. D. and C. M. Muller, (eds) *Frontiers in Social Movement Theory*, Yale Univ. Press., New Haven Conn.

Gilligan, C., (1982), *In a Different Voice: Psychological Theory and Women Development*, Harvard Univ. Press, Cambridge, Mass.

H

Haddad, Antoine, (1995), "Lebanese NGO's: Guidelines for a Common Strategy", Middle East Council for Churches and Collectif ONG au Liban, (an unpublished report).

Handler, L., (1995), "In the Fraternal Sisterhood: Sororities as Gender Strategy", *Gender and Society*, Vo.9, No.2, 236-255.

Hartmann, H. et. al., (1994), "Bringing Together feminist Theory and Practice: A Collective Interview", *Signs: Jour. Of Women in Culture and Society*, Vo.21, No.4, 917-951.

I

Illya, Samar, (1984), *Family Planning, the Lebanese Experience: a Study of the Lebanese Family Associatuion*, Unpublished MA Thesis, AUB, Beirut.

J

Joseph, Suad, (1997), "The Reproduction of Political Process among Women Activists in Lebanon: Shopkeepers and Feminists", in Chatti, D. and Rabo, A., *Organizing Women: Formal and Informal Women's Groups in the Middle East*, Univ. of Oxford Pub, U.K.

K

Karam, K., (date not mentioned), "Les Associations au Liban; Oscillation entre le Caritatif et la Politique", (unpublished paper).

Kalaf, Samir, (1978), "Population and Family Planning in Lebanon: Problems, Perceptions and Program", Hastings center, N.Y. (unpublished Report).

Kawakami, k., White, J. B., Langer, E. J., (2000), "Minfull and Masculine: Freeing Women Leaders from Constraints of Gender Roles", *Jour. of Social Issues*, Vol. 56, No.1, 49-63.

L

Leidner, R., (1991), "Streching the Bounderies of Liberlism : Democratic Innovation in a Feminist Organization", *Signs: Jour. Of Women in Culture and Society*, Vol.16, No.21, 263-289.

M

Margolis, D.R., (1993), "Women's movements Around the World: Cross-Cultural Comparisons", *Gender and Society*, Vo.7, No.3, 379-399.

Martin, P. Y., (1990), "Rethinking Feminist Organizations", *Gender and Society*, Vo.4, No.2, 182-206.

Marshall, S.E., (1985), "Ladies Against Women: Mobilization Dilemmas of Antifeminist Movements", *Social Problems*, Vo.32, No.4, 355-360.

Moore D., (2000), "Gender Identity, Nationalism and Social Action among Jewish and Arab Women in Israel: Redefining the Social Order?", *Gender Issues*, Vo.18, No. 2, 3-26.

N

Naples, N. S., (1992), "Activist Mothering : Cross- Generational Continuity in the Community Work of Women from Low- Income Urban Neighborhoods", *Gender and Society*, Vo.6, No.3,441-463.

P

Polatnick, M.R., (1996), "Diversity in Women's Liberation Ideology: How a Black and a White Group of the 1960's Viewed Motherhood", *Signs: Jour. Of Women in Culture and Society*, Vo.21, No.3, 679-706.

Popielarez, P.A., (1999), "(In)Voluntary Association: A Multilevel Analysis of Gender Segregation in Voluntary Associations", *Gender and Society*, Vo.13, No. 2,234-250.

Poster, W.R., (1995), "The Challenges and Problems of Class and Racial Diversity in the Women's Movement: a Study of Two Women's Organizations», *Gender and Society*, Vo.9, No. 6, 659-679.

Powell, G.N., (1979), "The Good Manager: Masculine or Androgynous?", *Academy of Management Jour.*, Vo.22, No. 3, 395-403.

R

Reese, E., (1996), "Maternalism and Political Mobilization: How California's Postwar Child Campaign Was Won", *Gender and Society*, Vo. 10, No. 5, 566-589.

Rodriguez, N. M., (1988), "Transcending Bureaucracy: Feminist Politics at a Shelter for Battered Women", *Gender and Society*, Vo. 2, No. 2, 214-227.

S

Salem, P. and Araji, M., (eds), (1997), "Associational Life and Public Space in Beirut: Dialectic of Unity and Diversity", (Draft of Report), The Lebanese Center for Policy Studies, Beirut.

Schmidt, F.E. and P. Y. Martin, (1999), "Unobtrusive Mobilisation by an Institutional Rape Crisis Center:all we do Comes from Victims", *Gender and Society*, Vo. 13, No. 3, 364-384.

Sfeir, M., (2001), "Round Table: Women's Role in Politics", *AL-RAIDA (The Pioneer)*, Vol. 18, No. 92, 29-32.

Slaiby, G., (1993), "Les Action Collectives de Résistance Civile a la Guerre", in Kiwan, F., *Le Liban Aujourd'hui*, Cermoc, Beyrouth, 119-133.

Smith, B.E., (1995), "Crossing the Divide: Race, Class, and Gender in

Southern Women's Organizing, 1979-1991", *Gender and Society*, Vo. 9, No. 6, 680-696.

Straggenbourg, S., (1989), "Stability and Innovation in th Woman's Movement: A Comparison of two Movement Organizations", *Social Problems*, Vo. 36, No.1, 75-92.

Syer,J. and Connolly, C., (1999), *How Team Work Works: The Dynamics of Effective Team Development*, The McGraw Hill Companies, London.

T

Taylor, V., (1999), "Gender and Social Movements: Gender Processes in Women's Self Help Movements", *Gender and Society*, Vo. 13, No. 1, 8-33.

Thomas, J. E., (1999), "Everything about us is Feminist: The Significance of Ideology in Organizational Change", *Gender and Society*, Vo. 13, No. 1, 101-119.

W

Westcott, M. C., (1990), "On The New Psychology of Women: A Cautionary View", *Feminist Issues*, Vo. 10, No. 2, 3-18.

Z

Zald, M. N., and R. Asch, (1996), "Social Movements Organizations: Growth, Decay and Change", *Social Problems*, Vo. 44, 327-341.



في هذا الكتاب

٩	المقدمة.....
	من الرعاية والولاء إلى السعي للمساواة :
٩	اللبانيات في العمل الاجتماعي.....
١١	تمهيد.....
١٢	المرأة في المجال العام عندنا.....
١٢	العمل الاجتماعي النسائي : البدايات.....
١٤	الحقوق النسائية السياسية.....
١٥	النساء والعمل الاجتماعي في الحرب.....
١٦	بعد الحرب.....
١٩	ملامح العمل الاجتماعي النسائي.....
١٩	القضية : أساليب الطرح وأقنيتة.....
٢٢	أنماط التنظيم والقيادة.....
٢٤	الناشطات وسماتهن.....
٢٥	أهداف الدراسة وخياراتها.....
٢٦	لماذا العمل الاجتماعي؟.....
٢٦	لماذا المنظمات غير الحكومية؟.....
٢٩	لماذا البحث عن إضافات النساء في الممارسة الديمقراطية؟.....
٣١	لماذا نبحث عن اتجاهات النساء الطائفية؟.....
٣٢	لماذا الاتجاهات الجندرية؟.....

٣٣	المقاربة الجندرية للتنمية
٣٣	ماذا نقصد بـ«الاتجاهات الجندرية»؟
٣٤	هذه الدراسة : ميدانها ومراحلها
٣٧	شكر وتقدير

٣٩	الفصل الأول
٣٩	الشخصي والسياسي في العمل الاجتماعي النسائي : قراءة في الأدبيات
٤١	تمهيد : لماذا مراجعة الأدبيات؟
٤٢	النساء وحسناتهن : «الخاص» و«العام»
٤٤	القيم والغايات
٤٤	البنية والممارسة
٤٥	السلطة والقيادة
٤٦	نقض المماثلة بين «الخاص» و«العام»
٤٧	غياب الدليل على المماثلة
٤٩	معاني الأمومة المتضاربة
٥١	الإطار المرجعي
٥٢	في إطار النظام الجندري القائم
٥٢	- العمل الخيري
٥٣	- الحركات السلمية
٥٥	- الاضطهاد الجندري والاضطهادات الأخرى
٥٧	في إطار مناهضة النظام الجندري الأبوي
٥٧	- المناهضة الصريحة
٥٧	- المناهضة المضمرة
٥٨	الإطار ونقيضه
٦٠	تبعاً للواقع وتعقيداته
٦١	تبعاً للتغيرات الراهنة
٦٢	تبعاً لموقع النساء في النظام القائم
٦٣	التنظيم والقيادة

٦٥	في مواجهة البيروقراطية/ في مواجهة الجندر
٦٥	النسويات ومنظماتهن

٦٥	التعالي على البيروقراطية
٦٧	الممارسة وتحول أشكال المنظمات النسوية
٦٩	الواقع والتحوّلات : دراسة حالتين
٦٩	- «الجمعية الوطنية للدراسات النسائية»
٧٠	- «مركز جنوبي كاليفورنيا لمعالجة الأزمات الناجمة عن الاغتصاب»
٧٢	المنظمات غير الحكومية وانتماءات الناشطات
٧٣	القيادة

٧٤	من «الخاص» إلى «العام» ومن «الشخصي» إلى «السياسي»
٧٥	حركة «اكتئاب ما بعد الولادة» Post Partum Depression - نموذجاً
٧٧	الناشطات في العمل الاجتماعي
٧٨	اختبارات النساء في العمل الاجتماعي
٨٠	تلخيصاً

٨٥	الفصل الثاني
٨٥	الدراسة الميدانية

٨٧	المجتمع والعينة
٨٨	وسائل البحث
٨٨	أولاً: المقابلات
٨٩	ثانياً: الاستمارتان
٨٩	أ - الطائفية
٩٠	ب - الديموقراطية
٩١	ج - الجندر
٩١	ثالثاً: الميّنات
٩٢	A - الطائفية
٩٣	B - الديموقراطية
٩٤	C - الجندر

٩٤	مسار البحث
----	-----------------

٩٧	 الفصل الثالث
٩٧	 ديناميات العمل الاجتماعي في مجتمعاتنا
٩٩	 مسوِّغ النشوء ودواعي التميّز
١٠٢	 المجتمع والعمل الاجتماعي
١٠٣	 المجتمع وأشخاصه
١٠٤	 المجتمع وحاجاته
١٠٥	 عوائق أمام العمل الاجتماعي
١٠٧	 بنية المنظمة وشروط فعاليتها
١١٠	 الطائفية ومفاعيلها في العمل الاجتماعي
١١٤	 الديمقراطية وتطورها في العمل الاجتماعي
١١٧	 المرجعية والولاء
١١٩	 الأنظمة الداخلية والأزمات
١٢٠	 منظّمات من النساء فقط
١٢٢	 هل أضافت النساء الى العمل الاجتماعي
١٢٧	 الفصل الرابع
١٢٧	 النساء والرجال في منظماتهم : التشابه والتباين
١٢٩	 العيّنة وانحيازها
١٣١	 توجهات الناشطين الطائفية والجندرية
١٣١	 فئة العمر
١٣١	 السكن/ الإقامة
١٣٢	 الوضع الاجتماعي
١٣٣	 الوضع المهني
١٣٤	 الطائفة
١٣٤	 الجنس
١٣٧	 الديمقراطية في المنظمات
١٣٧	 أ-أكثرية نسائية/ أكثرية رجالية/ نسائية صرف
١٣٨	 الديمقراطية
١٣٨	 الطائفية

١٣٨	 التنميط الجندري
١٣٩	 ب- رعائية- خدماتية/ تغييرية دعاوية
١٤١	 خلاصة عامة : من أجل تمكين المجتمع؟
١٤٩	 الفصل الخامس
١٤٩	 في مواجهة العنف ضد النساء : إيديولوجيات وبرامج
١٥١	 تمهيد
١٥٢	 أ- منظمتان ونهجان
١٥٢	 أولاً: جمعية النجاة الاجتماعية، (الإسلامية)
١٥٥	 ثانياً: الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
١٥٩	 ب- برامج للتوعية والمساندة
١٥٩	 أولاً: للاستماع والمساندة
١٥٩	 تجمع النساء الديموقراطي
١٦٢	 ثانياً: فيما يتجاوز المساندة
١٦٢	 الأسيرات المحررات
١٦٤	 ثالثاً: المناهضة وتقييدها
١٦٤	 برنامج المرأة في كنائس الشرق الوسط
١٦٦	 ج- المسيرة العالمية عام ٢٠٠٠
١٦٦	 لمناهضة العنف والفقر والتمييز ضد النساء
١٧٤	 تلخيصاً
١٧٧	 الفصل السادس
١٧٧	 تمكيناً للذات وتحقيقاً للهوية
١٧٧	 تجمع الباحثات اللبنانيات
١٧٩	 البدايات
١٨٠	 التأسيس والأهداف

١٨٠	تجربة الانتماء ومعانيها
١٨٣	حُسن الإدارة
١٨٣	مشاركات بقدر ما يرغب؟
١٨٤	تداول السلطات
١٨٦	المشاركة التنظيمية والمحاسبة
١٨٧	الشفافية
١٨٨	صورة التجمّع لدى الباحثات
	هل هو نسوي؟
١٩١	هل هو حيزٌ لتطوير الديمقراطية؟
١٩٣	لمناهضة الطائفية؟
١٩٤	تلخيصاً: الذات والهوية
١٩٧	الخاتمة
	نساء لبنان في العمل الاجتماعي :
١٩٧	إضافة ... أم مزيد من الشيء نفسه؟
	الملاحق
٢٠٩	ملحق رقم (١): لائحة بأسماء المنظمات غير الحكومية - عينة الدراسة
٢١٣	ملحق رقم (٢): مختارات من بطاقة الجمعية
٢١٦	ملحق رقم (٣): مختارات من بطاقة المنتسب
	ملحق رقم (٤): نشاطات مختارة من الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
٢٢٠	١٩٩٩-٢٠٠١
	ملحق رقم (٥): جدول يبيّن أنماط الحالات العنيفة التي تعاملت معها المراكز المختلفة التابعة لـ «التجمّع النسائي الديمقراطي» للعام ٢٠٠١
٢٢٣	ملحق رقم (٦): نشاطات مختارة من «تجمّع الباحثات اللبنانيات»
٢٢٨	
٢٢٩	المراجع العربية
٢٣٣	المراجع الأجنبية

هكذا، يمثّل تناول منظّمات العمل الاجتماعي النسائي عندنا لمسألة العنف ضد النساء نموذجاً لحضور «السياسي» على أرض «الاجتماعي». وقد انقسمت الفئات النسائية بإزاء المسألة المذكورة بين توجّهين: أحدهما ناشط بمواجهة العنف ضد النساء ويضع نفسه في مساق عالمي، قوامه الحركة النسائية العالمية، وثانيهما متردد ومشفق من تراجع محورية مرجعيته الدينية للتعامل مع هذه المسألة. لكن أسلوب المواجهة بين الفئتين المنقسمتين لم يكن صدامياً، بل كان التفاعل بينهما يدلّ على حرص كل واحد منهما على تحبّب إلغاء الآخر. وكانت الرغبة في الحوار جليّة لدى الطرفين، تعبيراً عن اللجوء الى «السياسة» في بعض معانيها الصافية. وذلك بخلاف ما شهدنا سابقاً في ما عرف بـ «معركة الزواج المدني» حيث أملت المرجعيات الدينية، بصلف نادر، قفل الحوار حول المسألة وعدم العودة اليه.

إن العمل على نقل ما كان مصتفاً من شؤون «الخاص» الى المجال العام فرض على النساء في المنظّمات غير الحكومية عندنا مواجهة بين أطرافها ذات طابع سياسي. لكن التسييس لم يأخذ في هذه الحالة طريق التطييف المعتاد في حياتنا العامة؛ فلم تنتظم النساء في الطرفين المتقابلين وفق انتماءهن الطائفية، كما حصل في أواسط القرن الماضي إثر معركة الحقوق السياسية النسائية، إنّما وفق التزامات وقناعات أكثر تعقيداً. وتميّزت المواجهة بين الطرفين باللاعنف وبقبول الآخر المختلف والسعي لـ «سياسة» الخلافات بينهما بالحوار.

ويبدو لنا أن مسألة العنف ضد النساء، وبعبكس مسائل أخرى، فتحت ثغرة في النظام الجندري الأبوي يسع النساء اللبنانيات أن ينفذن منها لخلخلة بنيانه القائم على إيديولوجية دينية مطعّمة بأساطير ومنمّطات تماوت قاعدتها المادية منذ زمن: دونية المرأة الاجتماعية، لاحتلتها الاقتصادية، طفوليتها النفسية، قصور قدراتها العقلية والأخلاقية.

عزّة شرارة بيضون

أستاذة في علم النفس في الجامعة اللبنانية
لها دراسات في علم النفس الاجتماعي / الجندر

مؤلفاتها:

صحة النساء النفسية بين أهل العلم وأهل الدين (١٩٩٨)
العمل الاجتماعي والمرأة (مع دلال البزري)، (١٩٩٨)

